





المدخل

إلى صحيح الإمام ابن خزيمة

رحمه الله تعالى (٢٢٣ - ٣١١ هـ)

تأليف الدكتور

محمد مجدي بن محمد جميل النورستاني

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

تنسيق

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

المدخل

إلى صحيح الإمام ابن خزيمة

الطبعة الأولى: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م
الطبعة الثانية : ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٨٥)

الرؤية: الريادة عالميًّا في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقًا لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية
للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧
العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد









المدخل

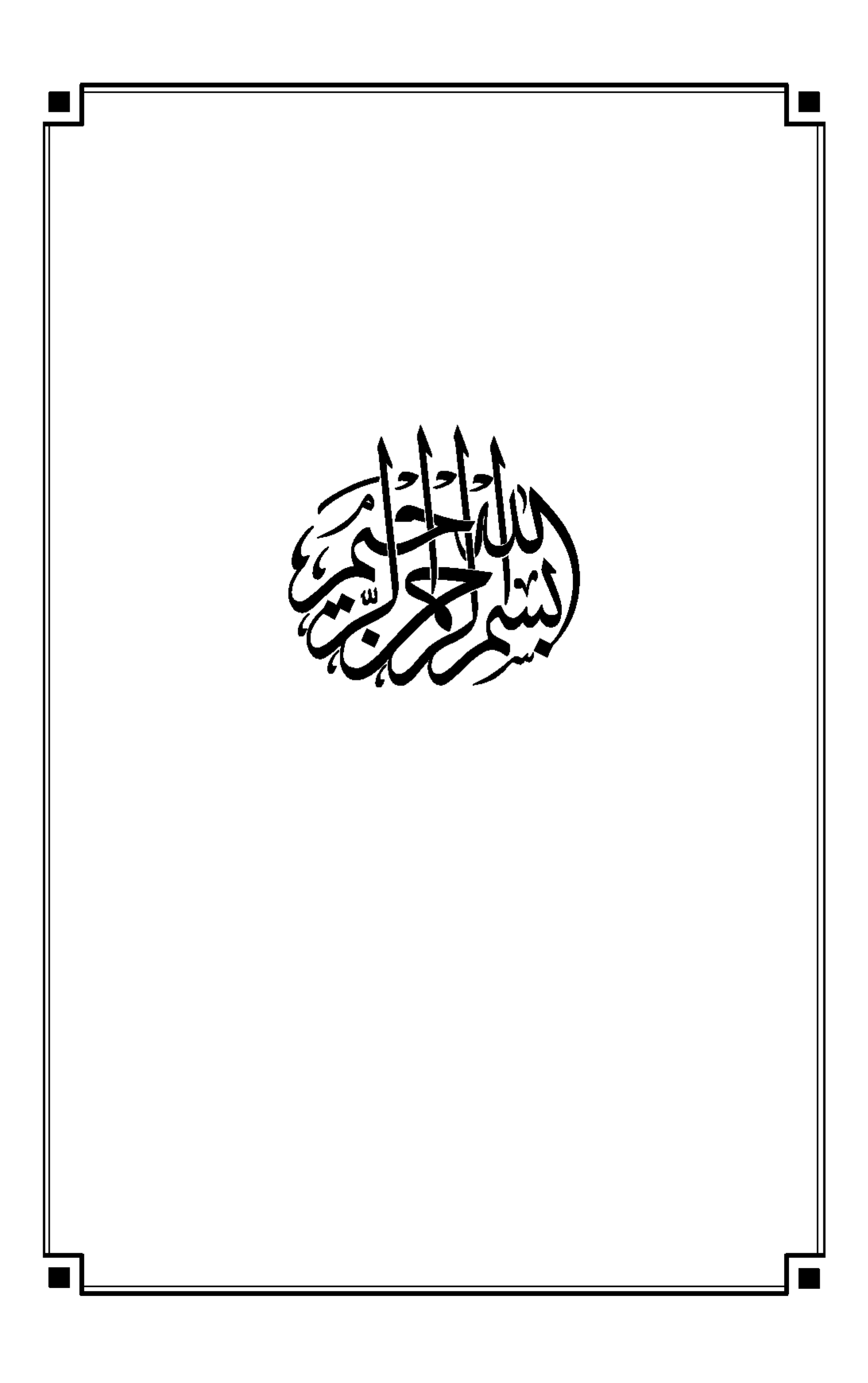
إلى صحيح الإمام ابن خزيمة

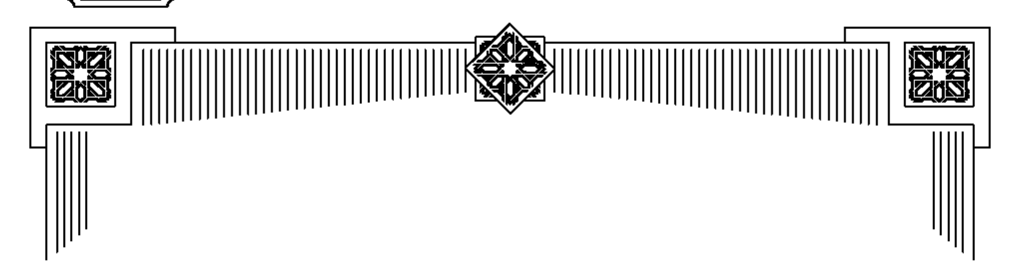
رحمه الله تعالى (٢٢٣ - ٣١١ هـ)

تأليف الدكتور

محمد مجدي بن محمد جميل النورستاني

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م


بسم الله الرحمن الرحيم



قالوا في الإمام ابنِ خزيمة
رحمه الله تعالى

١ ـ قال تلميذُه الإمام أبو علي النيسابوري (ت٣٤٩هـ): «رأيتُ من أئمة الحديث أربعةً في وطني وأسفاري: اثنان بنيسابور: محمد بن إسحاق، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو عبد الرحمن النسائي بمصر، وعبدان بالأهواز».

وقال أيضًا: «لم أرَ مثلَه، وكان يحفظُ الفقهيَّاتِ من حديثه كما يحفظُ القارئُ السورة».

٢ ـ وقال الإمامُ ابنُ حبان البُستي (ت٣٥٤هـ): «وما رأيتُ على أديم الأرض مَن كان يُحسنُ صناعةَ السنن، ويحفظُ الصحاحَ بألفاظها، ويقوم بزيادةِ كلِّ لفظةٍ تُزادُ في الخبرِ ثقةً حتى كأنَّ السننَ كلَّها نصبَ عينيه: إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة ـ رحمة الله عليه ـ فقط».

وقال أيضًا في ترجمةِ ابن خزيمة: «وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحدَ أئمة الدنيا علمًا، وفقهًا، وحفظًا، وجمعًا، واستنباطًا، حتى تكلمَ في السنن بإسنادٍ لا نعلمُ سَبَقَ إليه غيرُه من أئمتنا، مع الإتقان الوافر، والدين الشديد، إلى أن توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

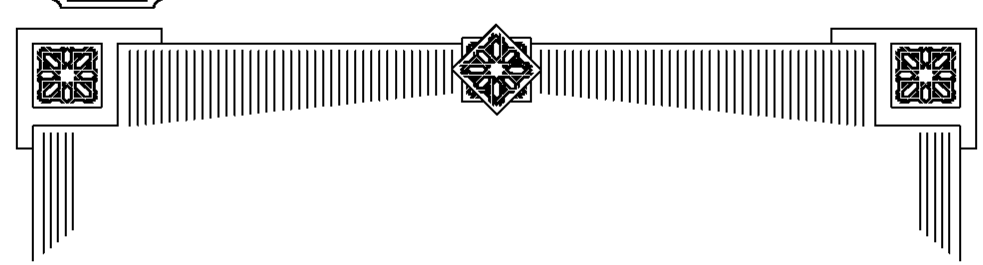
٣ ـ وقال أبو يعلى الخليليُّ (ت٤٤٦هـ): «اتفقَ في وقته أهلُ الشرق أنه إمامُ الأئمة».

٤ ـ وقال الإمامُ الذهبيُّ (ت٧٤٨هـ): «ولا أعلمُ في وقته مثلَه في معرفته بالفقهِ والحديث، وربما في وقته أفقهُ منه من غير علمٍ بالحديث، أو بالعكس، أمّا مَن جمعَ بينهما في زمانه مثلَه: فلا أعلمُ، فرضي الله عنه وعن جميع أئمة المسلمين».

٥ ـ وقال الإمامُ ابنُ القيم (ت٧٥١هـ): «ولم يكن في وقته مثله في العلمِ بالحديثِ والفقهِ جميعًا».

٦ ـ وقال الحافظُ ابنُ كثير (ت٧٧٤هـ): «كان من أوعيةِ العلمِ وبحورِه، وممن طافَ البلدانَ، ورحلَ إلى الآفاقِ في طلب العلمِ وسماعِ الحديث، وكتبَ الكثيرَ وصنَّفَ وجمع، وله كتابُ (الصحيح) من أنفع الكتبِ وأجلِّها، وهو من المجتَهِدين في دين الإسلام».



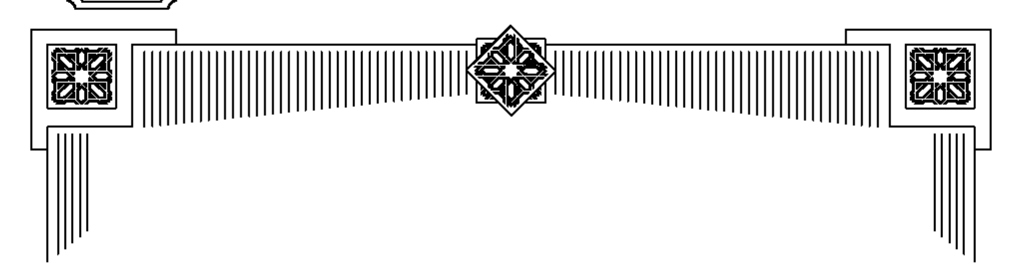
وقالوا في «صحيح الإمام ابن خزيمة»

١ ـ قال الحافظُ العَلائيُّ (ت٧٦١هـ): «وهذا الكتابُ من أحسن الكتبِ المصَنَّفةِ على الأبوابِ وأنفَسِها، وفيه من الموافقات للأئمة الستَّةِ شيءٌ كثيرٌ جدًّا؛ لأنَّ ابنَ خزيمةَ هذا شارَكَهم في غالب شيوخِهم، وشرطُه فيه قريبٌ من شرط الشيخَين».

٢ ـ وقال الحافظُ ابنُ كثير (ت٧٧٤هـ) في ترجمة ابن خزيمة: «وله كتابُ «الصحيح» من أنفع الكُتُبِ وأجَلِّها، وهو من المجتهِدين في الإسلام».

وقال أيضًا ـ بعد أن ذكرَ بعضَ الكتب التي هي مظانُّ الحديث الصحيح ـ: «وكتبٌ أخرى التزمَ أصحابُها صحَّتَها؛ كابن خزيمة، وابنِ حبان البُستي، وهما خيرٌ من (المستدرك) بكثير، وأنظفُ أسانيدَ ومتونًا».





مقدمة المؤلِّف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبيِّنا محمد وعلى آله وصحابتِه أجمعين، ومَن استنَّ بسنتهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فهذا مدخلٌ إلى «صحيح الإمامِ ابنِ خزيمة»، وهو عبارةٌ عن رسالةٍ وجيزةٍ تُعنى بترجمة الإمام ابنِ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ، وبيانِ منهجِه في صحيحه، وذكرِ فوائد تتعلق به، أَلَّفتُه ليكون لبنةً جديدةً يضعُها مكتبُ الشؤون الفنّيّة ـ بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت ـ لخدمة طُلّابِ الحديث النبويِّ الشريف.

وهو من المداخل التي أُلِّفَت بمناسبةِ انعقادِ مجالسِ قراءةِ وسماعِ كتب الحديث، التي نظَّمَها مكتبُ الشؤون الفنية بقطاع المساجد.

وكانت الخطَّة التي اعتمَدَها مكتبُ الشؤونُ الفنية بقطاع المساجد أن يؤلَّفَ مدخلٌ خاصٌّ لكلِّ كتابٍ من الكتبِ التي تُسمَع وتُقرأ على المشايخ المسنِدين، ويكون تأليفُه قبل بداية مجالس سماعِه، حتى يستفيدَ منه الحاضرون، وقد تمَّت مجالسُ سماع الصحيحَين، وباقي الكتب السبعة، وتمَّ أيضًا سماعُ عددٍ آخر من أمهات كتب الحديث.

ويأتي مشروع سماع وقراءة «صحيح الإمام ابن خزيمة» ضمن تلك المشاريع المباركة.

وبهذه المناسبة تمَّ تأليفُ هذا المدخل؛ للتعريفِ بالكتابِ المسموع وبمؤلِّفِه إمامِ الأئمةِ محمد بن إسحاق بن خزيمة، ولِيُضافَ هذا الجهدُ إلى رصيد جهود المكتبِ السابقةِ التي بذلَها لتقريبِ كتب السنةِ إلى المسلمين عامَّةً، وإلى طُلَّابِ علمِ الحديثِ النبويِّ خاصَّة.

وقد توخَّيتُ في هذا المدخلِ التوسُّطَ بين الإيجاز المُخِلِّ، والإطنابِ المُمِلِّ؛ ليكون أدعى إلى الاستفادةِ منه ـ بإذن الله تعالى ـ.

وقد استفدتُ في إعداد هذا المدخلِ من مصادر كثيرةٍ أبرزُها: رسالةُ «الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح» للدكتور عبد العزيز بن شاكر حمدان الكبيسي، وكتاب «مناهج المحدِّثين» للشيخ الدكتور سعد ابن عبد الله الحميِّد، ورسالةُ «الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه» للدكتور أيمن حمزة عبد الحميد إبراهيم.

خطة المدخل:

اشتمل هذا المدخلُ ـ بتوفيق الله تعالى ـ على مقدمةٍ وبابين؛ البابُ الأولُ في حياة الإمام ابن خزيمة، والبابُ الثاني في التعريفِ بـ«صحيح الإمام ابن خزيمة»، وبيان منهجِ الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه.

الباب الأول: في حياة الإمام ابن خزيمة وسيرته

وفيه فصلان:

* **الفصل الأول: سيرة الإمام ابن خزيمة الشخصية**

وفيه ستةُ مباحث:

المبحث الأول: اسمُه ونسبُه ولقبه ونسبتُه.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: ولادتُه ونشأته، وأسرتُه.

الباب الثاني: صحيح الإمام ابن خزيمة

وفيه فصلان:

*** الفصل الأول: التعريف بـ«صحيح الإمام ابن خزيمة».**

وفيه ستةُ مباحث:

المبحث الأول: التعريف بـ«صحيح الإمام ابن خزيمة».

وفيه خمسةُ مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب.

المطلب الثاني: كيفيةُ تأليفه للكتاب.

المطلب الثالث: تعاهُدُه كتبَه بالتنقيح والإضافة.

المطلب الرابع: موضوعُ «صحيح الإمام ابن خزيمة»، ومحتوياتُه.

المطلب الخامس: ترتيب «صحيح الإمام ابن خزيمة» وأقسامُه.

المبحث الثاني: القدرُ الموجود من «صحيح الإمام ابن خزيمة»، ونسختُه الخطية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القدرُ الموجودُ منه.

المطلب الثاني: نسخة «صحيح ابن خزيمة» الخطية.

المبحث الثالث: رُواة «صحيح الإمام ابن خزيمة».

المبحث الرابع: مكانةُ «صحيح الإمام ابن خزيمة»، وعناية العلماء به.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مكانة صحيح الإمام ابن خزيمة، ومنزلتُه بين كتب السنة.

المطلب الثاني: عنايةُ العلماء بصحيح الإمام ابن خزيمة.

المبحث الخامس: موازنة بين صحيح الإمام ابن خزيمة، وصِحَاح: البخاري ومسلم وابن حبان وأبي عوانة.

المبحث السادس: طبعات صحيح الإمام ابن خزيمة.

*** الفصل الثاني: منهجُ الإمام ابن خزيمة في صحيحه.**

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجُه في تراجم الأبواب.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإسهاب والتطويل في التراجم.

المطلب الثاني: الصَّنْعةُ الفقهية في تراجم الإمام ابن خزيمة في صحيحه.

المبحث الثاني: شرط الإمام ابن خزيمة فيه، ودرجةُ أحاديثه.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شرط الإمام ابن خزيمة في صحيحه.

المطلب الثاني: درجةُ أحاديث صحيح ابن خزيمة.

المطلب الثالث: أسباب ذكر الإمام ابن خزيمة للأحاديث الضعيفة في صحيحه.

المبحث الثالث: الصناعة الحديثيةُ في صحيح الإمام ابن خزيمة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.



الباب الأول

في حياة الإمام ابن خزيمة وسيرته

وفيه فصلان:

الفصل الأول: سيرةُ الإمام ابن خزيمة الشخصية.

الفصل الثاني: سيرة الإمام ابن خزيمة العلمية.

الفصل الأول

سيرةُ الإمام ابن خزيمة الشخصية

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمُه ونسبُه ولقبه ونسبتُه.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: ولادتُه وأسرتُه، ونشأته.

المبحث الرابع: شمائلُه وفضائلُه.

المبحث الخامس: مذهبُه وعقيدتُه.

المبحث السادس: وفاتُه رَحِمَهُ اللَّهُ.



المبحث الأول

اسمُه ونسبُه ولقبُه ونسبتُه

أولًا: اسمُه ونسبُه ولقبُه:

هو الإمامُ أبو بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح ابن بكر، الملقَّب بـ(إمام الأئمة)، السُّلَمي، النيسابوري[(١)].

اشتَهَرَ بنسبتِه إلى جدِّه خزيمة، وهو بمعجمةٍ مضمومةٍ، مع فتح الزاي[(٢)]، وقد اشتهرَ جماعةٌ بنسبة (الـخُزَيْميِّ)، وهي نسبةٌ إلى الإمام ابن خزيمة نفسِه[(٣)].

ولُقِّبَ الإمامُ ابنُ خزيمة بـ(إمام الأئمة) لكثرة مَن روى عنه من الحفاظ الكبار، ولأنَّ بعضَهم قد وُصِفوا بالإمامةِ في حياته.

قال الحاكم عن أبي بكرٍ محمد بن حمدون وغيرِه: «لَـمّا بلغَ أبو بكر ابنُ خزيمة من السنِّ والرئاسةِ والتفرُّدِ بهما ما بلغ: كان له أصحابٌ صاروا في حياتِه أنجُمَ الدنيا...»[(٤)].

---

(١) انظر: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (٧/ ١٩٦)، (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (١/ ٧٨)، (سير أعلام النبلاء) للذهبي (١٤/ ٣٦٥)، (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي (٣/ ١٠٩).

(٢) (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (٣/ ٢٢٤).

(٣) انظر: (الأنساب) (٢/ ١٥٧ ـ الخزيمي).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٧).

وقال الخليليُّ: «اتفقَ في وقته أهلُ الشرقِ أنه إمامُ الأئمة»(١).

وقال ابنُ نقطة: «محمد بن إسحاق بن خزيمة... المعروف بإمام الأئمة»(٢).

وقال شيخُ الإسلام في حديثٍ أخرجه ابنُ خزيمة: «قد رواه إمامُ الأَئِمَّةِ ابنُ خُزَيمَة في كِتَابِ التَّوحِيدِ الَّذِي اشترَطَ فِيهِ أنه لَا يَحتَجُّ فيه إلَّا بمَا نَقَلَه العَدلُ عن العَدلِ مَوصُولًا إلَى النَّبِيِّ ﷺ»(٣).

وقال الحافظُ ابنُ كثير: «أبو بكر بنُ خزيمة الملقَّب بإمام الأئمة»(٤).

ثانيًا: نسبتُه:

تعدَّدت نِسَبُ الإمام ابن خزيمة باعتباراتٍ متعددة، فقيل له: السلمي، والنيسابوري، وزادَ بعضُهم: الشافعي.

أمَّا السُّلَميُّ: فنسبةٌ إلى قبيلة (سُلَيم) بالوَلاء، قال ابنُ الجوزي: «محمدُ بنُ إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي، مولى مجَشِّر(٥) بن مزاحم، أبو بكر»(٦)، والظاهر أنّ جدَّه بكرًا كان ولاؤه لمجشِّرِ بن مزاحم السلمي(٧)، وسُليم قبيلةٌ مشهورةٌ من العرب، تنتسبُ إلى سليم بن منصور بن عكرمة بن خَصَفة بن قيسِ عَيْلانَ بن مُضَرَ، كانوا

(١) (الإرشاد) للخليلي (٣/ ٨٣١).
(٢) (التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد) لابن نقطة (١/ ١٦).
(٣) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) (٣/ ١٩٢).
(٤) (البداية والنهاية) (١٥/ ٩).
(٥) هكذا في (المنتظم) لابن الجوزي (٨/ ٥٣)، ومنه أخذه الحافظُ ابن كثير في (البداية والنهاية) (١٥/ ٩)، إلا أنه تصحَّفَ عنده إلى (محسن)، وقد نبه عليه محقِّقُ طبعة دار هجر من (البداية والنهاية).
(٦) انظر: (البداية والنهاية) (١٥/ ٩).
(٧) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجُه في كتابه الصحيح) (١/ ٧٨).

وما زالوا يقيمون في الحجاز ونجد، وقد تفرقت بعضُ بطونهم إلى عدد من البلاد، وبقيت بطون منهم في ديارهم الأصلية في الحجاز، ما بين مكة المكرمة والمدينة النبوية، ونزلت جماعةٌ كثيرةٌ منهم حمص[(١)].

أمَّا النيسابوري: فنسبةً إلى مدينة (نيسابور) التي ولد وعاشَ فيها، وسيأتي وصفُها في المبحث اللاحق.

أمَّا نسبتُه إلى (الشافعي): فذكرها بعضُ الشافعية بدعوى أنه شافعيٌّ المذهب، وسيأتي بيان عدم دقَّةِ هذه النسبة.



(١) انظر: (الأنساب) للسمعاني (٣/ ٤٥).



المبحث الثاني

بلده

وُلد الإمامُ ابنُ خزيمة في قريةٍ تابعةٍ لمدينة (نيسابور)، ودرجَ في مرابعِها، وهي مدينةٌ عظيمةٌ ذات فضائل جسيمة، معدِن الفضلاء، ومنبع العلماء، من أعظم مُدُن خراسان، التي يقولُ عنها هلالُ بنُ العلاء الرَّقِّيُّ (قيل: ت٢٨١هـ): «شجرةُ العلم أصلُها بالحجاز، ونُقِل ورقُها إلى العراق، وثمرُها إلى خراسان»[١].

وكانت نيسابور قبل تدمير التتار لها من المراكز العلميّةِ المهمة، ولا سيما في علم الحديث، وصفَها الإمام الذهبيُّ بأنها «دار السنة والعوالي»[٢]، وتخرّج منها أئمةٌ لا يُحصون من الفقهاء والمحدثين والعلماء، وقد أفردَ الإمامُ الحاكمُ النيسابوريُّ (ت٤٠٥هـ) لترجمة علمائها كتابَه العظيم (تاريخ نيسابور)، وذكرَ في مقدمتِه للكتاب سببَ تأليفِه له فقال: «اعلم بأنّ خراسان وما وراء النهر لكلٍّ بلدةٍ تاريخٌ صنَّفَه عالِـمٌ منها، ووجدتُ نيسابور مع كثرة العلماء بها والحفّاظ لم يصنِّفوا فيه شيئًا، فدعاني ذلك إلى أن صنّفتُ تاريخَ النيسابوريين»[٣].

(١) (الإرشاد) للخليلي (٢/ ٨٠٢).

(٢) (الأمصار ذوات الآثار) للإمام الذهبي (ص/ ٢٠٥)، وعنه السخاويُّ في (الإعلان بالتوبيخ) (ص/ ٦٦٦).

(٣) نقلًا عن كتاب (تاريخ المحدِّثين لمدن المشرق والشام) للشيخ مازن البيروتي (ص/ ٢٠١).

وهذا الكتاب من أجلِّ كتب التواريخ وأعودِها فائدةً، قال السمعاني: «وقد جمعَ الحاكمُ تاريخَ علمائِها في ثمان مجلداتٍ ضخمة»[(١)].

وقال السبكي: «كانت نيسابور من أجلِّ البلاد وأعظمِها، ولم يكن بعد بغداد مثلها، وقد عملَ لها الحافظُ أبو عبد الله الحاكم تاريخًا تخضعُ له جهابذةُ الحفاظ، وهو عندي سيدُ التواريخ»[(٢)].

واختصرَه عددٌ من الأئمة، منهم الإمام أبو الحسن عبدُ الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت٥٢٩هـ) في كتابه (السياق لتاريخ نيسابور)، وقام بعمل منتخبٍ للسياق الحافظُ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصَّرِيفيني (ت٦٤١هـ) وهو مطبوع باسم (المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور)، وقد ترجمَ فيه لـ(١٦٧٨) عالِـمًا.

وقال البشَّاريُّ (ت نحو ٣٨٠هـ) عن نيسابور: «بلدٌ جليلٌ، ومصرٌ نبيل، لا أعرفُ له في الإسلام من عديل؛ لما قد اجتمعَ فيه من الخلال، واتفقت فيه من الخصال، مثل سَعة الرزق، ووسع البقعة، وصحة الماء، وقوّة الهواء، وكثرة العلماء، بلدُ الأجلَّة والراسخين من الأئمة...»[(٣)].

وقال عنها السمعاني (ت٥٦٢هـ): «وهي أحسنُ مدينةٍ وأجمعُها للخيرات بخراسان، والمنتسب إليها جماعةٌ لا يُحصَون»[(٤)].

وقال ابنُ حوقل (ت بعد ٥٨٠هـ): «وليس بخراسان مدينة أصحَّ هواءً، وأفسحَ فضاءً، وأشدَّ عمارةً، وأدومَ تجارةً، وأكثرَ سابلةً، وأعظمَ قافلةً؛ من نيسابور»[(٥)].

---

(١) (الأنساب) (٥/ ٥٥٠).
(٢) (طبقات الشافعية الكبرى) (١/ ١٧٣).
(٣) (أحسن التقاسيم) للبشّاري (ص/ ٣١٤).
(٤) (الأنساب) (٥/ ٥٥٠).
(٥) (صورة الأرض) لابن حوقل (٤٣٣).

وقال عنها ياقوت الحَمَوي (ت٦٢٦هـ): «وهي مدينةٌ عظيمة، ذاتُ فضائل جسيمة، معدِنُ الفضلاء، ومنبع العلماء، لم أرَ فيما طوَّفتُ من البلادِ مدينةً كانت مثلها»[١].

وقال أيضًا: «وكثيرًا ما سمعتُ: أنَّ بلادَ الدنيا العظام ثلاثة: نيسابور؛ لأنها باب الشرق، ودمشق؛ لأنها باب الغرب، والموصل؛ لأنَّ القاصدَ إلى الجهتين قلَّما لا يمرُّ بها»[٢].

وقال الحافظ عبد القادر الرهاوي (ت٦١٢هـ): «أمهاتُ مدائن خراسان أربع: نيسابور، ومرو، وبلخ، وهراة»[٣].

وكانت هذه المدينةُ أعمرَ ما كانت أيام الإمام ابن خزيمة، يقولُ شيخُ الإسلام أبو إسماعيل الهَرويُّ عنها أيام ابن خزيمة: «وكانت حينئذٍ نيسابور دارَ الآثار، تُمدُّ إليها الرقاب، وتُشدُّ إليها الركاب، ويُجلبُ منها العلم، وما ظنُّكَ بمجالس يُحبَسُ عنها الثقفيُّ والصبغيُّ[٤]، مع ما جمعَا من الحديثِ والفقه، والصدق والورع...»[٥].

وهي مدينةٌ قديمةٌ جدًّا، كانت تُعرَف أيضًا ـ في صدر العهد الإسلامي ـ بـ«أَبْرَشَهْرْ»، وبهذه التسمية ظهرت في الدراهم القديمة التي ضربَها فيها الخلفاءُ الأمويون والعباسيون، وفيها يقولُ أبو تمَّام حبيب بن

(١) (معجم البلدان) لياقوت الحموي (٥/ ٣٨٢).

(٢) المصدر السابق (٥/ ٢٢٣) ـ في حديثه عن الموصل ـ.

(٣) وهذه المدن الأربع تقع ـ الآن ـ في ثلاث دول، اثنتان منها ـ وهي: بلخ، وهراة ـ في أفغانستان، ونيسابور في إيران، ومرو في تركمانستان.

(٤) أي: ما ظنك بتلك المجالس عظمةً وبهاءً لا يُسمحُ للحضور فيها لأمثال الثقفيِّ والصبغيِّ على جلالة قدرهما، حيث ينبغي التنافسُ في حضور أمثالهما، إلا أنّ الإمامَ ابنَ خزيمة منعَهما من حضورِ مجالسِه، كما سيأتي.

(٥) نقلَه عنه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في (مجموع الفتاوى) (٦/ ١٧٨).

أوس الطائي:

أَيَا سَهَرِي بِلَيْلَةِ أَبْرَشَهْرٍ ذَمَمْتَ إِلَيَّ نَوْمًا فِي سِوَاهَا

وسمَّاها المقدسيُّ وغيرُه باسم (إيرانْ شَهْر)، أي: مدينة إيران، وذكرَ البشَّاريُّ أن هذا الاسم ـ (إيرانْ شَهْر) ـ كان لقصبة مدينة نيسابور[1].

فُتِحت أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه على يدِ ابن خاله الأمير عبدِ الله بن عامر بن كُرَيْز رضي الله عنه[2] سنة ٢٩هـ [وقيل: ٣١هـ] صلحًا، وبنى بها جامعًا.

وقيل: فُتحت في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، على يد الأحنف بن قيس (ت٦٧هـ)، وإنما انتقضت في أيام عثمان، فأرسلَ إليها عبدَ الله بن عامر ففتحَها ثانيةً.

وقد اتَّسعت نيسابور بعد نقل الطاهريَّةِ دارَ إمارةِ خراسان من مدينتَي (مرو) و(بلخ) إليها، يقول ابنُ حوقل: «وكانت دار الإمارة في قديم الأيام بمرو وبلخ إلى أيام الطاهرية، فإنهم نقلوها إلى نيسابور، فَعَمَرَت وكَبِرَت وغَزُرَتْ، وعَظُمَت أموالُها عند توطُّنِهم إيَّاها وقُطونِهم بها، حتى انتابَها الكُتَّابُ والأدباءُ بمُقامِهم بها، وطرأ إليها العلماءُ والفقهاءُ عند إيثارِهم لها، وقد خرَّجَت نيسابور من العلماء كثرةً، ونشأ بها على مَرِّ الأيام من الفقهاء من شُهِرَ اسمُه، وسمقَ قدرُه، وعلا ذكرُه»[3].

واستمرَّت نيسابور في ازْدِهارِها إلى سنة (٥٤٨هـ)، وفيها سُوِّيَت

---

(١) (أحسن التقاسيم) للبشاري (ص/ ٣١٤)، وانظر: (بلدان الخلافة الشرقية) لـ(كي لسترنج) (ص/ ٤٢٤).

(٢) ولد رضي الله عنه بمكة بعد الهجرة، ورأى النبيَّ ﷺ وروى عنه حديثًا. قال الذهبيُّ: «كان من كبار ملوك العربِ وشجعانهم وأجوادهم، وكان فيه رفقٌ وحلم، ولَّاه عثمانُ وبعده معاوية رضي الله عنهما البصرة، وتوفي سنة (٥٩هـ)، وقيل: غير ذلك. انظر: (سير أعلام النبلاء) (٣/ ١٩ ـ ٢١).

(٣) كتاب (صورة الأرض) (ص/ ٤٣٤).

بالأرض، حيث أحرقَها الغُزُّ لـمّا أسروا الملكَ سَنجر، قال الإمام الذهبي: «دار السنة والعوالي... وما زال يُرحلُ إليها، إلى أن دخلَها التتارُ، ثم مضَت كأن لم تكن»(١).

ثم استولى عليها أحدُ مماليك سنجر فنقلَ الناسَ إلى محلةٍ منها يُقال لها «شاذياخ»، وعمَّرَها وسَوَّرَها واستعادَت بذلك عمرانَها.

يقولُ ابنُ حوقل: «وسمعتُ في سنة ثمانين وخمسمائة أنّ العمارةَ قد اتّصلت إلى الموضع القديم»(٢).

ثم بقيت على ذلك إلى سنة (٦١٨هـ)، وفيها خرَّبها المغولُ وألحقوها بالأرض، ثم أعيد بناؤها، وما زالت إلى الآن.

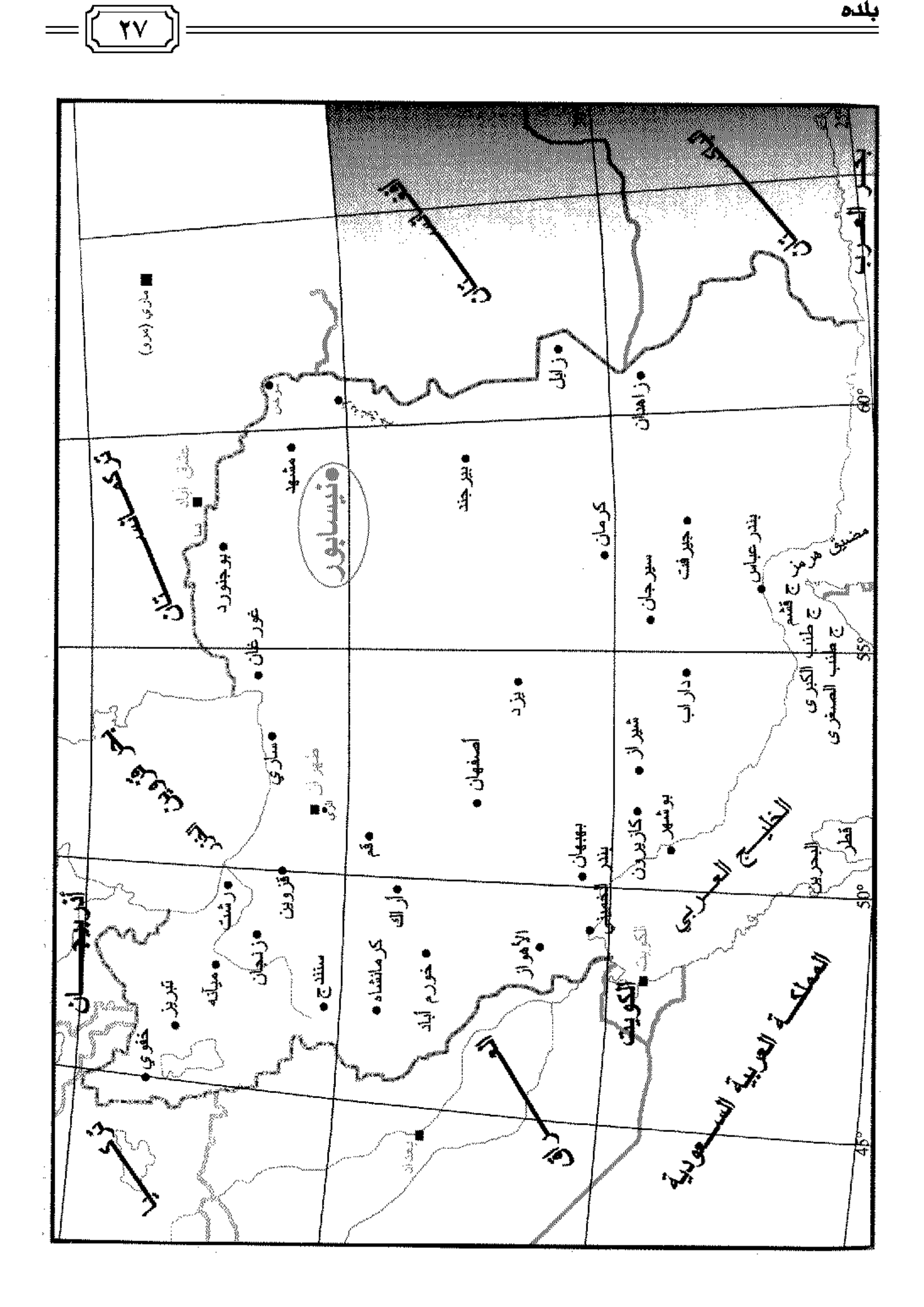
وهي تقع الآن في إيران، على بعد (٥٠) ميلًا غربي العاصمةِ الإقليميةِ مدينةِ «مشهد»، في أقصى الشمال الشرقيّ من إيران، على الطريق الرئيسية التي تصل طهران بمشهد، وهي قاعدة القسم الإيراني من خراسان اليوم، وعددُ سكانها اليوم يناهز المائة ألف نسمة، وتُسَمَّى الآن «نِيشَابُوْرْ».

ويُنسَب إلى مدينة «نيسابور» خلقٌ كثيرٌ من أئمة المسلمين في فنونٍ شتى، على رأسهم الإمامُ أبو الحسين مُسلِمُ بن الحَجَّاج القشيري، النيسابوري، أحدُ أركان علم الحديث، وأحدُ أئمتِه البارزين فيه، وممن رفع الله ذكرَه في العالمين، ومن أشهرِهم أيضًا: تلميذُه الإمامُ ابن خزيمة، وتلميذُه الحافظ أبو علي النيسابوري، وهو أشهرُهم بالنسبةِ إليها، رحمةُ الله على الجميع.

---

(١) (الأمصار ذوات الآثار) (ص/٢٠٥).

(٢) كتاب (صورة الأرض) (ص/٤٣١).



خريطة توضح موقع «نيسابور» موطن الإمام ابن خزيمة



المبحث الثالث
ولادتُه، وأسرتُه، ونشأتُه

أولًا: ولادتُه:

اتفقَ جمهورُ المترجِمين للإمام ابن خزيمة على أنه وُلد في نيسابور سنة ثلاثٍ وعشرين ومائتَين للهجرة[١] (الموافق سنة ٨٣٨م)[٢]، وحدَّدَ بعضُهم شهرَ ولادته، وأنه شهر صفر[٣].

وذكرَ ابنُ العماد الحنبلي أن الإمامَ ابنَ خزيمة وُلد سنة اثنتين وعشرين ومائتَين للهجرة[٤]، ولم يتابعه أحدٌ، وما ذكرَه خطأ؛ لأنه متأخِّرٌ عمَّن خالفَهم، وفيهم تلميذُ الإمام ابنِ خزيمة: الإمامُ ابنُ حبان، ولا شك أنه من أعرف الناس بأحوال شيخِه[٥].

ثانيًا: أسرتُه[٦]:

لم تذكر المصادرُ التأريخيةُ عن أسرة الإمام ابن خزيمة إلا نزرًا يسيرًا

---

(١) انظر: (الثقات) لابن حبان (٩/ ١٥٦)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٦٥).
(٢) (الأعلام) للزركلي (٦/ ٢٥٣).
(٣) انظر: (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي (٣/ ١١٠)، (طبقات الشافعية) للأسنوي (١/ ٤٦٢).
(٤) (شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب) (٤/ ٥٧).
(٥) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجُه في كتابه الصحيح) للكبيسي (١/ ٨٠).
(٦) كتب الباحثُ أبو معاوية مازن بن عبد الرحمن البحصلي البيروتي بحثًا في ثلاث صفحات بعنوان: «التعريف بآل إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة =

يتعلق بوالده، وبعضِ ذريته، وعمِّه، وبعضِ أحفادِه.

أمّا والدُه: فقد ذكرَ الإمامُ ابنُ خزيمة أنه استأذنَه في الذهاب إلى قتيبة ابن سعيد البغلاني لكي يسمع منه الحديث، فقال له: «اقرأ القرآنَ أولًا حتى آذنَ لك»[١]، وهذا يدلُّ على حبِّ والدِه للعلم، وحرصِه على تربية أبنائه تربيةً إسلاميةً صحيحة.

وأمّا ذرِّيَّتُه: فمن أبنائه: بكر، وهو الذي تكنَّى به، وهو أبو النضر بكرُ بنُ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، كان من الأعيان في حياة أبيه، رأى محمد بنَ يحيى يعود أباه، وسمع أحمدَ بن يوسف السُّلَمي، وإسحاقَ بنَ عبد الله بن رزين، وعلي بن الحسن الهلاليَّ، وطبقتَهم، توفي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة، روى عنه أبو إسحاق، وأبو العباس إبراهيم المزكِّيان، وجماعة[٢].

وأبو النضر بكر هو الذي صلى على والده الإمام ابنِ خزيمة لما توفي، وهذه كنيةُ بكر، وليست كنية الفضل، كما استظهرَه بعضُهم[٣].

وقد اشتَهَرَ من أحفادِه أبو طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة، وهو معروف بـ(حفيد ابن خزيمة)، ترجمَ له الذهبيُّ وآخرون، وذكروا أنه: سمع من جده إمامِ الأئمة فأكثر، ومن أبي العباس السراج، وأحمد بن محمد الماسرجسي، وطبقتِهم.

= النيسابوري»، ذكرَ فيه ترجمةَ ثلاثةٍ من أبناء الإمام: (الفضل، بكر، محمد)، واثنين من أحفاده: (محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق، والفضل بن محمد بن محمد بن إسحاق)، وحفيدتِه فاطمةَ بنتِ بكر بن محمد، سمعَتْ أباها وحدَّثت، وتوفيت سنة (٤٠٢هـ)، إضافةً إلى ابن حفيدِه الفضل بن محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق.

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧١).

(٢) (الإكمال) لابن ماكولا (٢/ ١٠٨)، وترجمَ له الحاكمُ في (تاريخ نيسابور)، وذكرَه الإسماعيليُّ في (معجم شيوخِه)، وروَى عنه.

(٣) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجُه في كتابه الصحيح) للكبيسي (١/ ٨١ ـ ٨٢).

حدَّث عنه: الحاكم، وأبو حفص بن مسرور، وأبو سعد الكَنْجَرُوذِيُّ، وأبو بكر محمد بن عبد الرحمن، وجماعة.

قال الحاكم: «عقدتُ له مجلسَ التحديث في سنة ثمان وستين وثلاث مئة، ودخلتُ بيتَ كتبِ جده، وأخرجتُ له منها مائتَين وخمسين جزءًا من سماعاته الصحيحة، وانتقيت له عشرة أجزاء، وقلت له: دَع الأصولَ عندي صيانة لها، فأبى وأخذها وفرَّقها على الناس، وذهبتْ، ومدَّ يدَه إلى كتب غيره فقرأ منها، ثم إنه مرض وتغير بزوال عقله في سنة أربع وثمانين، ثم أتيته بعدُ للرواية، فوجدته لا يعقل.

قال: وتوفي في جمادى الأولى سنة سبع وثمانين وثلاث مئة، ودفن في دار جده»[(١)].

وسيأتي ذكرُه ـ أيضًا ـ عند الحديثِ عن تلاميذ الإمام ابن خزيمة إن شاء الله تعالى.

وممن برزَ في أسرة الإمام ابن خزيمة: عمُّه إسماعيل بن خزيمة، وقد روى عنه ابنُ أخيه الإمام ابن خزيمة في كتابه (التوحيد) في ثلاثة مواضع منه[(٢)]، كما حدَّث عنه في (صحيحه) حيث قال: حدثنا عبدُ الرحمن بن بشر بن الحكم، وعَمِّي إسماعيل بن خزيمة، قالا: حدثنا عبدُ الرزاق، عن معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تُقبَلُ صلاةُ أحدكم إذا أحدَثَ حتى يتوضَّأ»[(٣)].

ثالثًا: نشأتُه:

نشأ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ في نيسابور، وهي المدينةُ التي وُلد فيها،

---

(١) (الأنساب) للسمعاني (٢/١٥٧ ـ ١٥٨)، (سير أعلام النبلاء) (١٦/٤٩٠).

(٢) (١/١٠٠، ٤٨٨ ـ ٤٨٩).

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (١/٩ح/١١)، كتاب الوضوء، باب ذكر الخبر المفسر للَّفظة المجملةِ التي ذكرتها.

وفيها عاشَ أكثر حياته، وفيها توفي، وكانت من أشهر مراكز العلم آنذاك، كما سبق عند الحديث عن بلده.

ولم تُسعفنا المصادر في الوصول إلى صورةٍ واضحةٍ عن أيام نشأته الأولى، سوى ما يُستَشَفُّ من بعض أقواله أنه نشأ في بيتٍ كان له أثرُه الكبير في توجيهه الوجهةَ العلميةَ السليمة؛ قال ابنُ خزيمة: «استأذنتُ أبي في الخروج إلى قتيبة، فقال: اقرأ القرآنَ أولًا حتى آذنَ لك، فاستظهرتُ القرآن، فقال لي: امكث حتى تصلي بالختمة، ففعلت، فلمَّا عيَّدنا: أذِنَ لي فخرجتُ إلى مَرو[1]، وسمعتُ بمرو الرُّوذ من محمد بن هشام صاحبِ هشيم، فنُعي إلينا قتيبة»[2].

وهذا يدلُّ على ما كان يتحلَّى به والدُه من الحرص على توجيه ابنه إلى حفظ القرآن الكريم وإتقانِه؛ لأنه أساسُ العلوم الإسلامية.



(١) هي مدينة (مرو الكبرى)، التي تقع في (تركمانستان)، أما (مرو الروذ): فهي (مرو الصغرى)، وهي في شمال أفغانستان.

(٢) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧١ ـ ٣٧٢).



المبحث الرابع
شمائلُه وفضائلُه

كان الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ ممَّن جمعَ بين العلم والعمل، وممن تبوّأ مكانةً عاليةً في الزهد والورع، وممن ضربَ أروعَ الأمثلة في الانصرافِ عن ملاذِّ الدنيا ومُلهِياتِها، وممن له سهمٌ وافرٌ في السخاء والكرم، وممن شهد له الناسُ في ذلك كلِّه، وسأذكرُ هنا شيئًا من سجاياه الفاضلة، وشمائلِه الشريفة.

أولًا: عبادتُه وتقواه:

يقولُ الإمامُ ابنُ خزيمة عن نفسه: «كنتُ إذا أردتُ أن أصَنِّفَ الشيءَ: دخلتُ الصلاةَ مستَخيرًا حتى يُفتَحَ لي فيها، ثم أبتدئُ التصنيف»[1].

ويقولُ عنه الحافظُ ابنُ كثير: «وهو الذي قام يصلي حين وقعت القُرعةُ عليه ليستَرْزِقَ الله في صلاتِه حين أرملَ هو ومحمدُ بنُ نصر ومحمدُ بنُ جرير ومحمدُ بنُ هارون الروياني»[2].

وقال أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري[3]: «إنَّ الله لَيدفعُ البلاءَ

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٦٩)، (تاريخ الإسلام) (٧/ ٢٤٤).

(٢) (البداية والنهاية) (١٥/ ٩ ـ ١٠).

(٣) هو سعيد بن إسماعيل بن سعيد الحيري النيسابوري (٢٣٠ ـ ٢٩٨هـ)، قال عنه الذهبي: «هو للخراسانيين نظير الجنيد للعراقيين، كان مجابَ الدعوة». ترجمته في (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٦٢ ـ ٦٦).

عن أهل هذه المدينة بمكان أبي بكر محمدِ بن إسحاق»[١].

ويقولُ أبو أحمد الدارمي: سمعتُ ابنَ خزيمة يقول: «ما حلَلتُ سراويلي على حرامٍ قط»[٢].

ونوَّه تلميذُه الإمام ابنُ حبان ـ الذي لازمَه كثيرًا ـ بتديُّن شيخه ابنِ خزيمة حيث قال: «وكان أحدَ أئمة الدنيا علمًا، وفقهًا، وحفظًا، وجمعًا، واستنباطًا... مع الإتقان الوافر، والدين الشديد، إلى أن توفي»[٣].

وهذه النقولُ تدلُّ على ما كان عليه الإمام ابنُ خزيمة من العبادة والتقوى.

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ داعيًا إلى الخير والفضيلة، ونجد في (صحيحه) لَفَتاتٍ مهمةً في الدعوةِ إلى التمثُّلِ بالسنن، والحرصِ على امتثالِها، للحصول على الأجرِ والمثوبة، وقد كتبَ أحدُ الباحثين رسالةً علميَّةً جمعَ فيها كثيرًا مما هو من هذا الباب[٤].

ومن أمثلةِ ذلك في (صحيحه): أنه ذكرَ حديثَ المؤذِّن الذي استمعَ إليه النبيُّ ﷺ، فلما قال: «الله أكبر، الله أكبر»، قال ﷺ: «على الفطرة»، فلما قال المؤذِّنُ: «أشهدُ أن لا إلهَ إلا الله»؛ قال ﷺ: «خرجتَ من النار».

ثم قال ابنُ خزيمة: «فإذا كان المرءُ يَطمعُ بالشهادةِ بالتوحيدِ لله في

(١) (تاريخ الإسلام) (٧/ ٢٤٤)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢١)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٦٩).

(٢) (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١١١).

(٣) (الثقات) لابن حبان (٩/ ١٥٦).

(٤) واسم الرسالة: (الاحتساب في صحيح ابن خزيمة)، للباحث عبد الوهاب بن محمد عسيري.

الأذان، وهو يرجو أن يُخَلِّصَه الله من النارِ بالشهادةِ بالله بالتوحيدِ في أذانه؛ فينبغي لكلِّ مؤمنٍ أن يَتَسَارَعَ إلى هذه الفضيلةِ طمعًا في أن يُخلِّصَه الله من النار، صَلَّى[١] في منزله، أو في باديةٍ، أو قريةٍ، أو مدينةٍ؛ طلبًا لهذه الفضيلة»[٢].

ثانيًا: زهدُه:

عُرِف الإمامُ ابنُ خزيمة بالزهد والتقلُّل من ملذات الدنيا، والإقبال على الآخرة، وعدم الاهتمام بالمظاهر، قيل له يومًا: لو قطعتَ لنفسكَ ثيابًا تتجَمَّلُ بها؟ فقال: «ما أذكرُ نفسي قط، ولي أكثرُ من قميصَين»[٣].

وقال شيخُه الربيعُ بنُ سليمان المرادي: «وكان متقَلِّلًا، له قميصٌ واحدٌ دائمًا، فإذا جدَّد آخرَ وهبَ ما كان عليه»[٤].

ويقول أبو أحمد الدارمي: «وكان له قميصٌ يَلْبَسُه، وقميصٌ عند الخياط، فإذا نزعَ الذي يلبسُه ووهبَه: غدوا إلى الخياط وجاؤوا بالقميص الآخر»[٥].

ولم يكن هذا الصنيعُ من الإمامِ ابنِ خزيمة عن فقرٍ، بل كان رَحِمَهُ اللهُ ذا مالٍ وفير، وله بساتينُ كثيرة، فلو أرادَ التوسُّعَ لَلَبِسَ ما أرادَ من أنواع الملابس، ولكنه الزهدُ الذي عُرِفَ به رَحِمَهُ اللهُ.

وقد وصفَه ابنُ الجَزَريِّ بقوله: «كان أحدَ أعلام الأمةِ حفظًا وفقهًا

---

(١) في طبعة الدكتورَين: الأعظمي والفحل: «خلَا»، والمثبَت من طبعة دار التأصيل.

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٠٨ ـ بعد ح/ ٤٠٠) طبعة الأعظمي، و(١/ ٤٨٥) من طبعة د. ماهر الفحل، و(١/ ٣٣١ ـ بعد ح/ ٤٣٥) من طبعة دار التأصيل، باب الأذان في السفر وإن كان المرءُ وحده ليس معه جماعةٌ...

(٣) (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١١١).

(٤) (شذرات الذهب) لابن العماد (٤/ ٥٨).

(٥) (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١١١).

وزهدًا»[١].

ثالثًا: سخاؤه وكرَمُه:

ضربَ الإمامُ ابنُ خزيمة في ميدان السخاء والكرم بسهم وافر، فقد كان رَحِمَهُ اللهُ لا يدَّخرُ شيئًا مما يَفيضُ عن حاجتِه، بل يُنفقُه على أهل العلم، يقولُ الحاكم: «سألتُ محمدَ بنَ الفضل بنِ محمد عن جده، فذكرَ أنه لا يدَّخِرُ شيئًا جهدَه، بل يُنفقُه على أهل العلم، وكان لا يَعرفُ سَنْجةَ الوزن[٢]، ولا يُميِّزُ بين العشرة والعشرين، ربَّما أخذنا منه العشرةَ فيتوَهَّمُ أنها خمسة»[٣].

ومن ذلك أنه عملَ ذاتَ يومٍ دعوةً عظيمةً ببستانٍ جمعَ فيها الفقراءَ والأغنياء، ونقلَ كلَّ ما في البلدِ من الأكلِ والشواء والحلوى، وكان يومًا مشهودًا بكثرة الخلقِ، ولا يتهيأُ مثلُه إلا لسلطانٍ كبير[٤].

قال الحاكم: «وحدَّثني أبو أحمد الحسين بن علي التميمي: أنَّ الضيافةَ كانت في جمادى الأولى، سنة تسع وثلاث مئة، وكانت لم يُعهد مثلها، عملَها ابنُ خزيمة، فأحضرَ جملةً من الأغنام والحُملان[٥]، وأعدال السكر[٦]، والفرش، والآلات، والطباخين، ثم إنه تقدَّم إلى جماعةِ المحدِّثين من الشيوخ والشباب، فاجتمعوا بجَنْزَرُوذ[٧] وركبوا منها، وتقدَّمَهم أبو بكر يخترقُ الأسواقَ سوقًا سوقًا، يسألهم أن

(١) (غاية النهاية في طبقات القراء) (٢/ ٩٨).

(٢) سَنْجَة الميزان، أو صَنْجَة: ما يوزن به، كالرِّطل والأوقيَّة.

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٠)، (تاريخ الإسلام) (٧/ ٢٤٠).

(٤) انظر: (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢٩).

(٥) (الحُملان) بالضم: ما يُحمل عليه من الدواب في الهبة خاصة.

(٦) (الأعدال): جمع عِدل ـ بالكسر ـ نصفُ الحمل يكون على أحد جنبي البعير.

(٧) (جنزروذ) قريةٌ من قرى نيسابور.

يجيبوه... فكانوا يجيئون فوجًا فوجًا، حتى لم يبق كبير أحد في البلد، يعني نيسابور، والطباخون يطبخون، وجماعةٌ من الخبَّازين يخبزون... والإمامُ رَحِمَهُ اللَّهُ قائمٌ يُجري أمورَ الضيافة على أحسن ما يكون، حتى شهدَ من حضر أنه لم يشهد مثلها»[1].

رابعًا: جراءتُه وصلابتُه في الحق:

كان الإمامُ ابنُ خزيمة يتسمُ بالجرأة، لا يمنعُه من الجهرِ بالحقِّ مانع، ومما يدلُّ على ذلك ما حكاه عن نفسَه قائلًا: «كنتُ عند الأمير إسماعيل بن أحمد[2]، فحدَّث عن أبيه بحديثٍ وهِمَ في إسنادِه، فردَدْتُه

---

(١) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٨).

(٢) هو الأمير أبو إبراهيم إسماعيل ابن الملك أحمد بن أسد بن سامان بن نوح، ترجمَ له الإمام الذهبيُّ وغيرُه، قال الذهبي: «كان ملكًا فاضلًا، عالمًا، فارسًا، شُجاعًا، ميمون النقيبة، معظِّمًا للعلماء، يُلقَّبُ بالأمير الماضي، سمعَ من أبيه، ومن محمد بن نصر المروزي عامةَ تصانيفه، أخذ عنه ابنُ خزيمة وغيرُه». (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٥٤).
وهذا الأميرُ أحدُ أشهرِ أمراء الدولةِ السَّامانيَّة التي أسَّسَها أحمدُ بنُ سامان عام (٢٦١هـ)، واستمرَّت (١٧٠) عامًا، وانتهَت سنة (٣٨٩هـ) على أيدي بعضِ ولاتِهم على خراسان، وهم الغزنويون الذين كانوا من مدينة (غزنَة) التي تقعُ اليوم في الجنوب الشرقيِّ من أفغانستان.
وكان مركزُ الدولة السامانيةِ مدينةَ (بخارى)، وقد ازدهرت هذه المدينةُ في أيامهم عمرانيًّا وثقافيًّا، وكان عصرُهم بالنسبة لمدينة بخارى عصرًا ذهبيًّا.
ومما يدلُّ على فضلِ هذا الأميرِ وعنايتِه بالعلم عمومًا وبالسنة خصوصًا: أنَّ وفدًا من العلماء النيسابوريين، على رأسهم الإمامُ ابنُ خزيمة، قصدَه بالزيارة وهو في بخارى، كما سيأتي قريبًا.
ويدلُّ على تعظيمِه للعلماء: ما ذكرَه الوزير أبو الفضل البلعميُّ حيث قال: سمعت الأميرَ إسماعيلَ بنَ أحمد يقول: كنتُ بسمرقند، فجلست للمظالم، إذ دخلَ محمدُ بنُ نصرٍ [وهو المروزيُّ الإمامُ المعروف] فقمتُ إجلالًا له، فلما خرجَ عاتبَني أخي إسحاق وقال: تقوم لرجلٍ من الرعية؟ فنمتُ، فرأيت النبيَّ ﷺ ومعي أخي، فأقبلَ النبيُّ ﷺ فأخذَ بعضدي وقال: ثبتَ ملكُكَ وملكُ بَنِيك بإجلالك محمدَ بنَ نصرٍ، وذهب ملكُ هذا باستخفافِه به. انظر: (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٦٥٣).
=

عليه، فلما خرجتُ من عنده قال أبو ذر القاضي[١]: قد كُنَّا نعرفُ أنّ هذا الحديثَ خطأ منذ عشرين سنة، فلم يَقدر واحدٌ منا أن يَرُدَّه عليه! فقلت له ـ والقائلُ هو ابنُ خزيمة ـ: لا يَحلُّ لي أن أسمعَ حديثًا لرسول الله ﷺ فيه خطأٌ أو تحريفٌ فلا أردّه»[٢].

فخطأٌ استمرَّ عليه الأميرُ عشرين سنة دون أن يجرؤَ أحدٌ على ردِّه عليه: صحَّحه الإمامُ ابنُ خزيمة ولم يعبأ بما قد يمنع البعضَ من إظهارِ الحقِّ من هيبة الأمير أو غضبِه، أو مجاملتِه لأسبابٍ عديدةٍ.

ومما يدلُّ على أنّ الإمامَ ابن خزيمة أبعدُ ما يكون عن المجاملةِ: أنّ ردَّه كان ـ على ما أظن ـ في أول لقاءٍ له بالأمير المذكور، بعد أن رحلَ إليه من نيسابور إلى بخارى لزيارتِه على رأس وفدٍ للعلماء[٣]، مما قد يملي شيئًا من المجاملةِ في مثل هذه الظروف، ولكن الإمامَ لم يأبه بكل هذه الظروف عندما وقفَ على خطأٍ في الحديث.

«لقد كان رَحِمَهُ اللَّهُ يَستشعِرُ ثقلَ المسؤولية، وعظمَ الأمانة التي يحملُها، ويرى أنَّ حفظَ السنة النبوية المطهرة وصيانتَها من الخطأِ والتحريفِ والتبديل: ضرورةٌ لا بدَّ من القيامِ بمهامِّها وأعبائِها، من غير رهبةٍ أو

= ومما يدلُّ على اهتمامِه بالعلم أيضًا: ما سيأتي من قصةِ ذهابِ هذا الأمير إلى نيسابور واستفادتِه من العلماء، منهم الإمامُ ابنُ خزيمة.

(١) هو محمد بن محمد بن يوسف البخاري. انظر: (تاريخ الإسلام) (٢٣/ ٤٨٥).

(٢) (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) للخطيب (٢/ ١٧٢)، (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١١١).

(٣) لم أقف على تفاصيل هذه الزيارة، ولكن ذكرَ الحاكم في ترجمة أحمد بن سيّار أنّ أبا العباس أحمد بن محمد الأديب البستي كان في الوفد الذين خرجوا مع أبي بكرٍ محمد بن إسحاق بن خزيمة إلى بخارى لزيارة الأمير إسماعيل بن أحمد، كما في (تهذيب الكمال) (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)، وهذا التنويه يدلُّ على أنّ هذا الوفدَ كان معروفًا، وكيف لا يكون كذلك والإمامُ ابنُ خزيمة على رأسه؟!.

مجاملةٍ لهذا أو ذاك من الناس»[١].

ومن ذلك وقفتُه الجريئةُ مع كبار تلامذتِه، الذين كانوا أئمةً في حياته، وقفتُه معهم حينما شعَرَ أنهم بدؤوا يميلون إلى بعض الأهواء التي مصدرُها بدعُ المتكلمين، حيث لم يتردَّد في التحذيرِ من البدع ومـمَّن تأثر بها حتى ولو كانوا من أقربِ المقرَّبين إليه، وممن لازموه وأخذوا عنه، كما ستأتي الإشارةُ إليه عند الحديث عن عقيدته ـ إن شاء الله تعالى ـ.



(١) (الإمام ابن خزيمة ومنهجُه في كتابه الصحيح) للكبيسي (١/ ٩٦).



المبحث الخامس

مذهبُ الإمام ابن خزيمة وعقيدتُه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول
مذهبُه الفقهي[١]

أولًا: مكانةُ الإمامِ ابنِ خزيمة في الفقه، وبيان مذهبه الفقهيّ من خلال صحيحه:

كان الإمامُ ابنُ خزيمة من الأئمة الذين جمعوا بين الحديث والفقه، كما سبقَ ذلك، وقد ذكرَ عن نفسِه أنه لم يكن مقلدًا لأحد[٢]، وقد تفقَّه على شيخه أحمد بن نصر، وكان من فقهاء أهل الحديث، وتأثَّرَ بشيخه إسحاق بن راهويه، ثم رحلَ إلى مصر، فأخذَ عن تلاميذ الإمام الشافعي، كالمُزَني، وابن عبد الحكم، والربيع بن سليمان المرادي، ويونس بن عبد الأعلى، وما زالَ يُفتي على مذهبِ فقهاء أهل الحديث، حتى اشتَهَرت مدرسةٌ من مدارس أهل الحديث تنتسِبُ إليه، وكانت تُسَمَّى (الـخُزَيْمِيَّة)[٣].

---

(١) انظر: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) للشيخ أيمن حمزة (ص/٥٨٦ ـ ٦٠٣)، (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (١/١٢٣ ـ ١٢٨).

(٢) سيأتي نصُّه في ذلك عند الترجيح ـ إن شاء الله تعالى ـ.

(٣) سيأتي تفصيلُ هذه الأمور عند الترجيح ـ إن شاء الله تعالى ـ.

والناظرُ في كتابه يرى أنَّ هناك مدرستين فقهيتين تكرَّر ذكرُهما في الصحيح[١]، الأولى يدافعُ ابنُ خزيمة عن آرائها ويحتجُّ لها، والثانية يبيِّن ضعفَ أقوالِها، ووهنَ أدلتها.

أمَّا المدرسة الأولى: فهي مدرسةُ الحجازيين، وأمَّا الثانيةُ: فهي مدرسة العراقيين، وله في ذلك أمثلةٌ كثيرةٌ في «صحيح ابن خزيمة»[٢].

والمهمُّ هنا: أنّ المرادَ بالحجازيين عند الإمام ابن خزيمة: هم أهلُ الحديث والأثر، الذين اتبعوا منهج المحدثين في الفقه واستنباط الأحكام؛ لأنه ضمَّنَها مَن لم ينتسب للحجاز موطنًا أو نشأة، ولكن انتسبَ إليها منهجًا.

ومما يُلاحظَ أيضًا: أنَّ ابنَ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ خصَّ من الحجازيين الإمامَ الشافعيَّ رَحِمَهُ اللهُ بمزيدٍ من الاهتمام، تمثَّلَ في ذكر أقواله، والدفاع عنه، والاحتجاج له.

وقد يذكره ابنُ خزيمة بنِسبَتِه (المُطَّلِبي)[٣]، نسبةً إلى جده المطَّلِب بن عبد مناف[٤]، الذي ينتهي إليه نسبُ الإمام الشافعي، وأحيانًا يذكره بنِسبتِه المعروفة (الشافعي)[٥].

على أنّ الإمامَ ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ وإن أظهَرَ انتماءَه لمدرسة

(١) ملخَّصًا من رسالة (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة) (ص/٥٨٦) وما بعدها.
(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٠ح/ ٣٠)، (٢/ ٧٥ ـ ٨١ح/ ٩٥٦ ـ ٩٦٣، ٢/ ٨٤ح/ ٩٧٠، ١٣٦ ـ قبل ح/١٠٦٦/)، (٤/ ١٨٢ ـ ١٨٣ ـ قبل ح/٢٦٤٨)، وانظر: (الاتجاه الفقهي) (ص/٥٨٦ ـ ٥٩٠).
(٣) السابق (١/ ٨٥ ـ قبل ح/ ١٦٥)، (٤/ ٢٢٥ ـ قبل ح/ ٢٧٤٧، ٤/ ٢٩١ ـ قبل ح/ ٢٩١٠، ٤/ ٣٤١ ـ قبل ح/ ٣٠٣١).
(٤) والمطّلبُ هذا: هو عمُّ عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، جدّ النبيّ ﷺ.
(٥) السابق (٤/ ٢٤٣ح/ ٢٧٨٨).

الحجازيين، التي من أئمتِها البارزين الإمامان: مالك والشافعي ـ رحمهما الله تعالى ـ إلا أنَّ ذلك الانتماء لم يَحمِله على تقليدِ الإمامين ـ رحمهما الله ـ بلا دليل، بل كان يخالفهما إذا ظهر له ما يُضعِفُ قولَـهما أو يُوهِنُ دليلَهما.

وقد تمثَّل ذلك في أمرين:

الأول: إيراد الحديث الذي يدلُّ على خلاف ما قالا به.

الثاني: إيرادُ دليلهما، ثم مناقشتُه، وإسقاطُ الاحتجاج به.

وله أمثلةٌ عديدةٌ في «صحيح ابن خزيمة»[(١)].

وفي كلا الوجهين سيلاحِظُ القارئُ لينَ لهجة الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ عند عرضه لرأي المخالفِ إذا كان المخالِفُ أحدَهما، أو غيرَهما من هذه المدرسة، على خلاف ما قد نراه إذا كان المخالفُ من أصحاب مدرسة العراقيين؛ لأنّ المخالفَ الأول خلافُه في الفهم والتطبيق، وأمَّا المخالفُ من العراقيين: فخلافُه في الأصول في الأعم الأغلب.

هذا هو الذي يمكن استخلاصُه بالنظرِ إلى «صحيح ابن خزيمة»، وليس فيه ما يُشيرُ إلى أنه مقلِّدٌ لأحدٍ بعينه.

ومع ذلك عدَّه الشافعيةُ منهم، واستدلُّوا لذلك بتتلمُذِه على أصحاب الإمامِ الشافعي، وسيأتي التعليقُ على موقفهم من هذه المسألة.

ثانيًا: اقوالُ الناسِ في مذهب الإملم ابنِ خزيمة الفقهي:

اختلفَ المصنِّفون في تصنيفه المذهبيّ على ثلاثة أقوال:

---

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٥٠ ـ قبل ح/ ٩٥)، وهو مثال للأمر الأول، (٣/ ٣٠، ٥٤، ٢١٨ ـ الأحاديث: ١٥٧٠، ١٦١٦، ١٩٤٦)، وهذه أمثلةٌ للأمر الثاني.

الأول: أنه مجتهِدٌ مطلق، صرَّح بذلك الحافظُ ابنُ كثير، حيث قال: «كان من أوعيةِ العلمِ وبحورِه... وله كتابُ (الصحيح) من أنفع الكتبِ وأجلِّها، وهو من المجتَهِدين في دين الإسلام»(١).

وقد صرَّح السبكيُّ أيضًا بأنه ممن بلغ درجةَ الاجتهاد المطلق، ولكنه مع ذلك ذكرَه مع الشافعيةِ حيث قال: «المجتهد المطلق، البحر العجاج...»(٢).

وقال أيضًا: «المحمَّدون الأربعة: محمدُ بنُ نصر، ومحمدُ بنُ جرير، وابنُ خزيمة، وابنُ المنذر: من أصحابنا، وقد بلغوا درجةَ الاجتهاد المطلق، ولم يُخرجِهم ذلك عن كونهم من أصحاب الشافعي، المخَرِّجين على أصوله، المتمَذهِبين بمذهبِه؛ لوِفاقِ اجتهادِهم اجتهادَه...»(٣).

القولُ الثاني: قولُ شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذِه الإمام ابن القيم، وتلميذِه الحافظ ابنِ رجب الحنبلي: أنه من أئمة أهل الحديث، أو أنه من فقهائهم.

قال الحافظ ابنُ رجب في مسألةِ عدمِ إدراك الركعةِ بإدراك الركوع ـ وهو يتحدَّث عن الإمام البخاري ـ: «وقد وافقه على قولِه هذا قليلٌ من المتأخرين من أهل الحديث، منهم: ابنُ خزيمة، وغيرُه من الظاهرية»(٤).

وقال في حكم صلاة الجماعة: «وممن ذهبَ إلى أنَّ الجماعةَ للصلاةِ ـ مع عدم العذر ـ واجبةٌ: الأوزاعيُّ، والفضيلُ بنُ عياض، وإسحاق، وداود، وعامَّةُ فقهاءِ الحديث، منهم: ابنُ خزيمة، وابنُ المنذر»(٥).

---

(١) (البداية والنهاية) (١٥/ ٩).
(٢) (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١٠٩).
(٣) المصدر السابق (٢/ ١٠٢ ـ ١٠٣).
(٤) (فتح الباري) لابن رجب (٥/ ١٠).
(٥) المصدر السابق (٤/ ١١).

وهذان القولان متقارِبان.

القولُ الثالث: أنه شافعيُّ المذهب، وهذا قولُ عامةِ الشافعية الذين صنَّفوا في طبقات الشافعية، حيث ذكروه في عداد الشافعية(١).

قال أبو إسحاق الشيرازي: «ثم قامَ بفقهِه بعد هؤلاء [يعني: تلاميذ الشافعي] جماعةٌ، منهم: محمدُ بنُ إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السُّلَمي»(٢).

وعدَّه النوويُّ من أصحابِ الوجوه في المذهب الشافعي، ويصفُه بأنه «من أئمة أصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث»(٣).

كما يعدُّه الحافظُ ابنُ حجر من محدِّثِي الشافعية(٤).

وهذا هو الذي رجَّحَه عددٌ من الباحثين، من أنه من أئمة الشافعية، كما صرَّح به الدكتور عبد العزيز الكبيسي(٥)، أو أنه من محدِّثيهم، كما

(١) انظر: (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي (٣/ ١٠٩)، (طبقات الشافعية) لابن قاضي شهبة (١/ ١٠١)، (طبقات الشافعية) للإسنوي (١/ ٤٦٢)، (طبقات الشافعية) لابن هداية الله (ص/ ١٣٠).

(٢) (طبقات الفقهاء) للشيرازي (ص/ ١٠٥).

(٣) انظر: (المجموع) للنووي (٥/ ٥٢).

(٤) انظر: (فتح الباري) (١/ ٣١٠).

(٥) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للكبيسي (١/ ١٢٥ ـ ١٢٧).
ومما قال فيه (١/ ١٢٥): «وعند مطالعتي لصحيح ابن خزيمة: وجدتُ فيه بوضوح تبنِّي ابن خزيمة للمذهب الشافعي، ورأيتُه كثيرًا ما يَعرضُ لرأي أهل مذهبِه من الشافعية وينتصِرُ لهم، بل ويستدلُّ لهم بما يصلحُ أن يكون دليلًا. وكثيرًا ما تردَّدَ في عباراتِه لفظ «أصحابنا» [وأحال إلى مواضع من الصحيح]، يريد بذلك الشافعية، وربما ينتصِرُ للشافعيِّ نفسِه، أو لبعضِ أصحابِه، كالمُزَنيِّ وغيرِه، ويُصرِّحُ بذكر أسمائهم». ثم ذكرَ أمثلةً لذلك.
وما ذكرَه الدكتور الفاضل بعيدٌ عن الصواب لأمور:
١ ـ أمَّا استدلالُه بأنه يصرِّح بأصحابِنا، ويريد بهم الشافعية: فهذا خطأ؛ والإمامُ ابنُ خزيمة لا يريد بهم الشافعيةَ فقط، بل يريد بهم أصحابَ الحديث، كما سبقَ توضيحُه، وكما وضَّحَه الدكتور ماهر الفحل في مقدمتِه (١/ ٩٩)، وهذا هو الصحيح =

رجَّح ذلك الشيخ أيمن حمزة، الذي درسَ هذه الجزئيةَ دراسةً جيدة[١].

ومما استندَ إليه مَن عدَّه من الشافعية:

* أنه أولُ مَن حملَ علمَ الشافعيِّ إلى خراسان.

* وأنه تتلمذَ على أصحاب الشافعيِّ وتفقَّهَ عليهم.

* وأنه ذكرَ الشافعيَّ كثيرًا في (صحيحِه)، وقد ذكرَه بصيغةٍ تُشعِرُ انتسابَه إليه[٢].

من ذلك قولُه: «بابُ ذِكرِ البَيَانِ أَنَّ الله ـ جلَّ وعَلَا ـ أَمَرَ بِغَسلِ القَدَمَينِ فِي قَولِهِ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ الآيَةَ، لَا بِمَسْحِهِمَا عَلَى مَا زَعَمَتِ الرَّوَافِضُ وَالخَوَارِجُ، وَالدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ **تأويلِ المُطَّلِبِيِّ** رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ مَعنَى الآيَةِ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِير، عَلَى مَعنَى: اغسِلُوا وُجُوهَكُم وَأَيْدِيَكُم وَأَرجُلَكُم، وَامسَحُوا بِرُؤُوسِكُم، فَقَدَّمَ ذِكرَ المَسحِ عَلَى ذِكرِ الرِّجْلَيْنِ، كَمَا قَالَ ابنُ مَسْعُودٍ، وَابنُ عَبَّاسٍ، وَعُروَةُ بنُ الزُّبَيرِ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ قَالُوا: رَجَعَ الأَمرُ إِلَى الغَسْلِ»[٣].

= الذي يسلِّمُ به مَن كان على درايةٍ بالمدرستَين؛ مدرسةِ أهل الحديث والمحدثين، ومدرسةِ أهلِ الرأي.

٢ ـ أمَّا قولُه بأنه انتصرَ للشافعيةِ، وللشافعيِّ أحيانًا، أو لبعض أصحابه؛ كالمزنيِّ وغيرِه: فالصحيحُ أنه ينتصرُ لمدرسة أهل الحديث عمومًا، ويذكرُهم غالبًا بالحجازيين، ويخُصُّ منهم الإمامَ الشافعيَّ وبعضَ تلاميذِه لدورهم المعروف في مقارعة مدرسة أهل الرأي، وليس تقليدًا لهم.

٣ ـ أمَّا الأمثلة التي ذكرَها: فلا تدلُّ على دعواه، بقدر دلالتِها على انتصارِه لمدرسة أهل الحديثِ ورموزِها عمومًا.

٤ ـ على أنّ تصريحَ الإمامِ ابنِ خزيمة نفسِه بأنه لا يقلِّدُ أحدًا: يجبُ أن يحسمَ هذا الباب، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/٦٠١ ـ ٦٠٢).

(٢) انظر: (الاتجاه الفقهي) (ص/٥٩١ ـ ٥٩٢).

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٨٥ ـ قبل ح/ ١٦٥).

بل إنه يذهبُ إلى أبعدَ من ذلك، حيث يقولُ: «بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ الْكَبِيرَ إِذَا اسْتَفَادَ مَالًا بَعدَ كِبَرِ السِّنِّ وَهو غَنِيٌّ، أَو استَفَادَ مَالًا بَعدَ الإِسلَام: كَانَ فَرضُ الحَجِّ وَاجِبًا عَلَيه، وَإِن كَانَ غَيرَ مُستَطِيعٍ أَن يَحُجَّ بنَفسِه.

وَالدَّلِيلِ على أَنَّ الِاستِطَاعَةَ **كَمَا قَالَه مُطَّلِبِيُّنَا** رَحِمَهُ اللَّهُ استِطَاعَتَان: إحدَاهمَا ببَدَنِهِ مع مِلكِ مَالِه، يُمكِنُه الحَجُّ عَن نَفسِه وَمَالِه، وَالثَّانِيَةُ بِمِلكِ مَالِه، يَحُجُّ عَن نَفسِه غَيرُهُ، كَمَا تَقُول العَرَبُ: أَنَا مُستَطِيعٌ أَن أَبنِيَ دَارِي وَأَخِيطَ ثَوبِي؛ يُرِيدُ بِالأُجرَةِ، أَو بِمَن[1] يُطِيعُنِي، وَإِن كَانَ غَيرَ مُستَطِيعٍ لِبِنَاءِ الدَّارِ وَخِيَاطَةِ الثَّوبِ بِنَفسِه»[2].

وهذا أقوى ما يمكن أن يَستَدِلَّ به القائلون بأنه شافعيُّ المذهب.

والذي يترجَّح لي ـ والله تعالى أعلم بالصواب ـ أنَّ عدَّه من الشافعية فيه نظر، بل هو خطأ، وذلك لأمورٍ عديدةٍ، منها:

أولًا: أنّ الإمامَ ابنَ خزيمة صرَّح بنفسِه أنه لا يُقلِّدُ أحدًا، فقد قال عن نفسِه: «ما قلَّدتُ أحدًا في مسألةٍ منذ بلغتُ ستَّ عشرةَ سنة»[3].

ثانيًا: نشأتُه الفقهيَّة تدلُّ على أنه من أئمة أهل الحديث، الذين ينصرون منهجَ أهلِ الحديث، ولا يقلِّدون أحدًا بعينِه، فقد تفقَّه الإمامُ ابنُ خزيمة على أحمد بن نصر بن زياد القرشي النيسابوري (ت٢٤٥هـ)، الذي قال عنه الحاكم: «كان فقيهَ أهل الحديث في عصره بنيسابور، كثيرَ الحديثِ والرحلة، وعليه تفقَّهَ ابنُ خزيمةَ قبل أن يرحلَ»[4] ووصفه

(١) كذا في طبعة التأصيل، وهو الصحيح، وفي طبعتَي الأعظمي وماهر الفحل: «لمن»، وهو خطأ.
(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٤/ ٣٤١ ـ قبل ح/ ٣٠٣١).
(٣) (طبقات الفقهاء) للشيرازي (ص/١٠٦)، (البداية والنهاية) لابن كثير (١٥/ ٩).
(٤) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٥٤٠).

الذهبيُّ بأنه: «فقيهُ نيسابور، ومقرئُها وزاهدُها»[١].

ثالثًا: ومما يدلُّ على أنه لم يكن شافعيًّا: أنه قد خالفَ الشافعيَّ في كثيرٍ من المسائل، وأقامَ الدليلَ على خلاف مذهبِه في (صحيحه) هذا[٢].

والمقارنةُ التي أجراها أحدُ الباحثين[٣] تُظهِرُ أنه كان أكثَرَ توافقًا مع شيخِه إسحاق بن راهويه، أمَّا الأئمة الأربعة: فكانت موافقاتُه للإمام أحمد أكثر من موافقاتِه للإمام الشافعيِّ، رحمَ الله الجميع.

والباحثُ المذكورُ بحثَ اختياراتِ ابن خزيمة في بابَين:

الباب الأول: المسائل التي لم يوافق فيها أحدًا من الأئمة الأربعة.

والباب الثاني: المسائل التي وافقَ فيها أحدَ الأئمة الأربعة.

ثم قال: إنه «بالنظر إلى مسائل الباب الأول: سيظهر أَثَر شيخه إسحاق بن راهويه رحمه الله، فقد وافقه في كثيرٍ من مسائل هذا الباب، التي انفرد بها عن الأئمة الأربعة ـ رحمهم الله ـ.

وبالنظر في مسائل الباب الثاني: نجدُ أنَّ اختيارات ابن خزيمة رحمه الله قاربَت إلى حدٍّ بعيد مذهبَ الإمام أحمد رحمه الله، حيث وافقه في ثماني عشرة مسألة من مفرداته عن الأئمة الثلاثة، ثم الإمام الشافعي، حيث وافقه في إحدى عشرة مسألة من مفرداته، ثم الإمامين أبي حنيفة ومالك، فقد وافقهما في مسألتين لكل منهما»[٤].

(١) المصدر السابق (٢/ ٥٤٠).

(٢) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٣٠ح/ ١٥٧٠، ٣/ ٥٤ح/ ١٦١٦)، وراجع: (الاتجاه الفقهي) (ص/ ٥٩٧ ـ ٥٩٨).

(٣) وهو الشيخ الفاضل أيمن حمزة، صاحب كتاب (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه).

(٤) (الاتجاه الفقهي) (ص/ ٦٠٣).

وهذه المقارنةُ لا تُشيرُ إلى كونه مقلدًا للإمام الشافعي في حالٍ من الأحوال.

رابعًا: ومما يدلُّ ويؤكِّدُ ما أسلفتُه: أنّ الإمامَ ابنَ خزيمة كان معروفًا بمنهجِه المناصِرِ لمدرسة أهل الحديث عمومًا، دون تقليدٍ لأحدٍ، والأدلةُ على ذلك:

أ ـ ما قاله الحاكمُ عن تلميذ الإمامِ ابن خزيمة أبي محمد دعلج بن أحمد بن دعلج بن عبد الرحمن السجستاني (ت٣٥١هـ)، قال الحاكم عنه: «أخذَ دعلج عن ابن خزيمة المصنفات، وكان يُفتي بمذهبِه، وكان شيخَ أهل الحديث...»[١].

ب ـ ما ذكرَه البيهقيُّ في (مَدخَلِه) عن يحيى بن محمد العنبريِّ قال: «طبقاتُ أصحابِ الحديثِ خمسةٌ: المالكية، والشافعية، والحنبلية، والرَّاهَوية، والـخُزَيْمِيَّـة»[٢].

ولذلك قال الإمامُ ابنُ القيم: «وقد كان إمامُ الأئمةِ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ له أصحابٌ يَنتَحلون مذهبَه، ولم يكن مقلِّدًا، بل إمامًا مستقلًّا»، ثم ذكرَ كلام العنبريِّ السابق، الذي نقلَه البيهقيُّ ـ رحمهم الله تعالى ـ.

وقد سُئلَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية عن البخاريِّ ومسلمٍ وأبي داود وابن خزيمة وعددٍ من كبار أئمة الحديث: «هل كان هؤلاء مجتهِدين لم يقلِّدوا أحدًا من الأئمة؛ أم كانوا مقلِّدين؟».

---

(١) (تذكرة الحفاظ) (٣/ ٨٨١).

(٢) نقله الإمامُ ابنُ القيم عنه في (إعلام الموقعين) (٤/ ٤١)، وذكرَ محقِّقُه الشيخ مشهور حسن سلمان أنّ كلامَ البيهقيِّ هو في القسمِ المفقودِ من (المدخل)، والله تعالى أعلم. ثم طبع (المدخل إلى السنن الكبرى) كاملاً، بتحقيق الشيخ محمد عوامة، فانظر الخبر فيه (٢/ ٥٩٠).

فأجابَ شيخُ الإسلام بقوله: «أمّا البخاريُّ وأبو داود: فإمامان في الفقه، من أهل الاجتهاد.

وأمَّا مسلمٌ، والترمذي، والنسائي، وابنُ ماجه، وابنُ خزيمة، وأبو يعلى، والبزار، ونحوُهم: فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلِّدين لواحدٍ بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتَهِدين على الإطلاق، بل هم يميلون إلى قول أئمة الحديث، كالشافعيِّ، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأمثالِهم، ومنهم مَن له اختصاصٌ ببعض الأئمة، كاختصاصِ أبي داود ونحوِه بأحمد بن حنبل، وهم إلى مذاهبِ أهل الحجاز ـ كمالك وأمثالِه ـ أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق ـ كأبي حنيفة والثوري ـ»[(١)].

وشيخُ الإسلام يَعدُّه أحيانًا من فقهاء أهل الحديث[(٢)]، ومن أئمة أهل السنة[(٣)].

وهذا هو الصحيح، فالإمامُ ابنُ خزيمة لم يكن شافعيًّا، ولكنه كان من أئمة أهل الحديث، ينصُرُ منهجَهم، ويميل إلى فقهائهم، والإمامُ الشافعيُّ إمامٌ من أبرز أئمتِهم، وكلُّ مَن ينتمي إلى هذه المدرسة: فله ميلٌ إلى أئمتها عمومًا، وإلى الشافعيِّ خصوصًا؛ لأنه هو الذي أرسى دعائمَها، وفصَّلَ في أصولها وفروعها، وقعَّدَ لمنهج الاستدلال الصحيح قواعد كانت نبراسًا للجميع، فهو في مدرسة أهل الحديثِ على المحلِّ المعروف، فالذي ينتسِبُ إليه من هذه الناحية يختلفُ عن الذي ينتسبُ إليه تقليدًا له.

وقد أحسنَ مَن قال: إنّ الإمامَ ابنَ خزيمة رسَّخَ في تراجم كتابه (الصحيح) قواعدَ الاستدلال الصحيحةَ في المسائل العملية، وفي كتابه

(١) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (٦/ ٣٩ ـ ٤٠).
(٢) المصدر السابق (٣٠/ ٢٢٦).
(٣) المصدر السابق (٦/ ٤٨٨).

(التوحيد) دافعَ عن السنة، ووضعَ القواعد الصحيحة للردِّ على الفرق الباطلة[١].

وأمّا عدُّ الشافعيةِ له منهم: فلا يخفى على الناظرِ في كتب الطبقات تجوُّزُهم في ذكر العلماءِ في طبقاتِ مذهبٍ معين، وتنازُعُهم في ذكرهم، وكثيرٌ منهم يفعلون ذلك بمجرَّد الأخذ من بعض أئمتهم، أو لأيِّ علاقةٍ حتى ولو لم تكن تكفي للانتماءِ المذهبي، والله تعالى أعلم.

فلا أستبعدُ أن يكون ذكرُهم للإمام ابن خزيمة في زمرتِهم استنادًا إلى موافقتِه لهم في أصول الاستدلالِ العامة، وانتهاجِه المسالكَ المعتَبرَة عندهم فيما اصطُلِحَ عليه بـ(أصول الفقه)، إضافةً إلى ما استندوا عليه من كونه تعلَّم على أصحاب الشافعي، ونقلَ علم الشافعي إلى خراسان، ومن كونه يَذكرُه بما يُشعِرُ تقليدَه له، وهو قولُه: «مطَّلِبيُّنا».

وكلُّ هذا لا يكفي لإثبات كونه شافعيًّا؛ وخاصةً إذا لاحظنا المعطيات التي ذكرتُها في الترجيح؛ منها تصريحُه بنفسه أنه لم يُقلِّد أحدًا منذ بلغ ستَّ عشرة سنة؛ فالاستفادةُ من كتبِ عالِـمٍ من العلماء لا يُعدُّ تقيُّدًا بمذهبِه، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني
عقيدة الإمام ابن خزيمة

أولًا: إمامتُه في العقيدةِ والسنة:

الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ على منهج السلفِ في العقيدة، بل هو أحدُ كبارِ أئمة أهل السنة والجماعة، وقد ألَّفَ كتابًا هو من أهمِّ كتب أئمة

---

(١) قاله الشيخ الفاضل أبو الأشبال أحمد شاغف، انظر: (مقالات شاغف) ـ بالأردية ـ (ص/ ١٨٤).

السنة في مسائل العقيدة، وهو (كتاب التوحيد)، الذي طُبع مستقلًّا، وكان يُتداولُ مستقلًّا، والصحيحُ ـ والله أعلم ـ أنه جزءٌ من (صحيح ابن خزيمة)، وليس كتابًا مستقلًّا، كما سيأتي تفصيلُه في مبحث (مؤلَّفات الإمامِ ابنِ خزيمة).

وكتابُ التوحيد الذي ألَّفَه ابنُ خزيمة يحتوي على كثيرٍ من مسائل العقيدة، ولكنّ الموضوعَ الذي استأثرَ بأكثر الكتاب هو توحيد الأسماء والصفات، ولن نكون بعيدين عن الحقيقةِ لو قلنا: إنه من الكتب المؤلَّفةِ في توحيد الأسماء والصفات، وإنما جاءت الموضوعات الأخرى عرَضًا.

وقد سمَّاه (توحيدًا) لبيان أنّ توحيدَ الأسماء والصفات عند أهل السنة مبنيٌّ على إثبات ما أثبتَه الله لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ في السنة الصحيحة، وليس مبنيًّا على التعطيل، كما هو مذهبُ الجهميةِ ومَن تبعهم من المعتزلةِ وغيرِهم، قال الإمامُ ابنُ القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

«أمّا التجَهُّم: فإنه نقضٌ للتوحيد، وإن سَمَّى أصحابُه أنفسَهم موحِّدين، ولهذا كان السلفُ يُتَرْجِمون الردَّ على الجهميَّةِ بـ(كتاب التوحيد والرد على الجهمية والزنادقة)، كما ترجمَ البخاريُّ آخرَ كتاب الجامع بـ(كتاب التوحيد والرد على الجهميةِ والزنادقة)، وكذلك ابنُ خزيمة سمَّى كتابَه (التوحيد)، وهو في الردِّ على الجهمية»[1].

وقد بيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه أنه على عقيدة السلف، وردَّ على المخالفين؛ من الجهمية، والمعتزلة، والخوارج، والمرجئة، وغيرِهم ممَّن تأثرَ بهم أو ببعضهم، وبيَّنَ أنّ بابَ التوحيد والصفات لا يؤخذُ إلَّا من الكتابِ والسنة[2].

---

(١) (الصواعق المرسلة) (٤/ ١٤٠٥).

(٢) انظر: (كتاب التوحيد) (١/ ٥١، ١٣٧).

ثانيًا: من أقواله في العقيدة:

ومن أقوالِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التمسُّكِ بالسنة، واعتقاده مذهبَ السلف:

١ ـ بوَّبَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب الوضوء بقوله: «باب كراهةِ معارضة خبَرِ النبي ﷺ بالقياسِ والرأي، والدَّليلِ على أنَّ أمرَ النبي ﷺ يَجبُ قبولُه إذا عَلِمَ المرءُ به وإن لم يُدْرِكْ ذلك عقلُه ورأيُه، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، ثم أوردَ حديثَ ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إذا استيقظَ أحدُكم مِن مَنامِه، فلا يُدْخِلْ يدَه في الإناءِ حتى يَغسِلَها ثلاثَ مرَّاتٍ؛ فإنَّه لا يَدري أينَ باتَتْ يدُه ـ أو: أينَ طافَتْ يدُه»، فقالَ رجلٌ له: أرأَيْتَ إن كان حوضًا؟ قال: فحصَبَه ابنُ عمر، وقال: أُخبِرُكَ عن رسولِ الله ﷺ وتقول: أرأيتَ إن كان حوضًا؟!»[(١)].

٢ ـ وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيِّنًا اعتقادَه: «فنحنُ، وجميعُ علمائنا؛ من أهل الحجاز، وتهامة، واليمن، والعراق، والشام، ومصر؛ مذهبُنا: أنَّا نُثبِتُ ما أثبتَه الله لنفسِه، نُقِرُّ بذلك بألسِنَتِنا، ونُصَدِّقُ بذلك بقلوبنا، من غير أن نُشَبِّهَ وجهَ خالقِنا بوجهِ أحدٍ من المخلوقين، وعَزَّ ربُّنا عن أن نُشَبِّهَه بالمخلوقين، وجَلَّ ربُّنا عن مقالةِ المعطِّلين، وعَزَّ عن أن يكون عدَمًا كما قالَه المبطِلون؛ لأنّ ما لا صفةَ له: عدمٌ، تعالى الله عمَّا يقولُ الجهميون، الذين يُنكِرون صفاتِ خالقِنا، الذي وصفَ بها نفسَه في محكم تنزيلِه، وعلى لسانِ نبيِّه محمدٍ ﷺ...»[(٢)].

٣ ـ وقال أيضًا: «نحن نقول: إنّ الله سميعٌ بصيرٌ كما أعلَمَنا خالقُنا وبارئُنا، ونقول: مَن له سمعٌ وبصَرٌ من بني آدمَ فهو سميعٌ بصير،

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٧٥ح/ ١٥٦)، و(١/ ١٩١) من طبعة التأصيل.
(٢) (كتاب التوحيد) (١/ ٢٦ ـ ٢٧).

ولا نقولُ: إنّ هذا تشبيهُ المخلوقِ بالخالق، ونقول: إنّ لله ﷻ يدين يمينين لا شمالَ فيهما، قد أعلَمَنا الله تباركَ وتعالى أنّ له يدين، وخَبَّرَنا نبيُّنا ﷺ أنهما يمينان لا شمالَ فيهما، ونقول: إنّ مَن كان من بني آدم سليمَ الجوارح والأعضاء: فله يدان، يمينٌ وشمال. ولا نقول: إنّ يدَ المخلوقين كَيَدِ الخالق ـ عَزَّ ربُّنا عن أن تكون يدُه كيدِ خلقِه»[1].

٤ ـ وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فنحنُ نؤمِنُ بخبر الله جلَّ وعلا أنّ خالقَنا مُستَوٍ على عرشِه، لا نُبَدِّلُ كلامَ الله، ولا نقولُ قولًا غيرَ الذي قيلَ لنا، كما قالت المعطِّلةُ الجهميةُ: إنه استولى على عرشِه، لا استوى؛ فبدَّلوا قولًا غيرَ الذي قيلَ لهم، كفعل اليهودِ لَـمَّا أُمِروا أن يقولوا (حطَّة)، فقالوا: (حنطة)، مخالفين لأمر الله جلَّ وعلا، كذلك الجهمية»[2].

٥ ـ وقال في الردِّ على المرجئة: «بابُ ذكر الأخبارِ الـمُصَرِّحَةِ عن النبي ﷺ أنه قال: (يخرجُ من النارِ مَن كان في قلبه في الدنيا إيمان)، دون مَن لم يكن في قلبه في الدنيا إيمان، ممن كان يُقِرُّ بلسانه بالتوحيد، خاليًا قلبُه من الإيمان، مع البيان الواضحِ أنّ الناسَ يتفاضلون في إيمان القلب، ضدّ قول مَن زعمَ من غاليَةِ المرجئةِ أنّ الإيمانَ لا يكون في القلب، وخلاف قول مَن زعمَ من غير المرجئةِ أنّ الناسَ إنما يتفاضلون في إيمان الجوارح، الذي هو كسبُ الأبدان، فإنهم زعموا أنهم متساوون في إيمان القلبِ الذي هو التصديقُ، وإيمانِ اللسانِ الذي هو الإقرارُ..»[3].

٦ ـ وقال في الردِّ على الخوارجِ والمعتزلة: «باب ذكر أخبارٍ رُوِيَت

---

(١) المصدر السابق (١/ ٦١ ـ ٦٢).

(٢) السابق (١/ ٢٣٣).

(٣) السابق (٢/ ٧٠٢ ـ ٧٠٣).

عن النبي ﷺ ثابتةٍ من جهة النقل، جَهِلَ معناها فرقتان: فرقةُ المعتزلة والخوارج، واحتجُّوا بها، وادَّعَوا أنّ مرتكِبَ الكبيرةِ إذا ماتَ قبل التوبةِ منها: مخَلَّدٌ في النار، محَرَّمٌ عليه الجنان.

والفرقةُ الأخرى: المرجئة؛ كَفَرَت بهذه الأخبار، وأنكرَتْها ودَفَعَتْها، جهلًا منهم بمعانيها»(١).

هذه نماذجُ من أقوالِه التي تشهَدُ له بالوضوح التامِّ في استمساكِه بعقيدةِ أهل السنةِ والجماعةِ في أسماءِ الله تعالى وصفاتِه، وكذلك في الإيمان، وبقيةِ أبواب العقيدة.

ثالثًا: منهجُه في كتاب التوحيد:

منهجُ الإمام ابنِ خزيمة في الجزء الأولِ من الكتاب، الذي خصَّصَ أغلبَه لتوحيد الأسماء والصفات، أنه:

يَعقِدُ بابًا أو أبوابًا في الصفة التي يريدُ إثباتَها لله تعالى.

ثم يذكرُ الأحاديثَ والآثارَ الواردةَ في تلك الصفة.

ثم يذكرُ أنَّ إثباتَ أهلِ السنة والجماعةِ لتلك الصفةِ إثباتٌ بلا تشبيه، ويُفصِّلُ في نفيهم للتشبيهِ بطريقةٍ رائعةٍ، معتَمِدًا في ذلك كلِّه على النصوص.

ثم يذكرُ ـ في الغالب ـ تأويلَ المتكلمين لتلك الصفة، ويردُّ عليهم(٢).

---

(١) السابق (٢/ ٨٣٦ ـ ٨٣٧).

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: صفة الوجه: أولًا: ذكر الآثار الواردة فيها (١/ ٢٤ ـ ٥١)، ثم ردَّ التشبيه بطريقة مفصَّلةٍ رائعةٍ جدًّا (١/ ٥١ ـ ٥٦)، ثم ذكرَ تأويلَهم وردَّ عليهم (١/ ٥٦ ـ ٥٧)، ثم استطردَ فذكرَ ـ في مبحثٍ جميل ـ: ما وصفَ الله تعالى به نفسَه من صفات، ووصفَ الخلقَ أيضًا بتلك الصفات، وليست الصفةُ كالصفة، ولا الموصوفُ كالموصوف (١/ ٥٧ ـ ٨١).
وانظر كذلك ما ذكرَه في صفة اليد.

ومن منهجِه أيضًا: أنه يحرصُ على بيانِ موافقةِ الأحاديثِ التي يذكرُها في إثبات الصفات للقرآن الكريم، وذلك لبيان أنَّ مَن يردُّ الأحاديث: فإنه يردُّها ويردُّ القرآنَ أيضًا[١].

يقولُ رَحِمَهُ اللهُ في بيان ذلك: «إذ سنتُه ﷺ إذا ثبتَت بنقل العدلِ عن العدلِ موصولًا إليه: لا تكونُ أبدًا إلا موافِقَةً لكتاب الله، حاشا لله أن يكون شيءٌ منها أبدًا مخالِفًا لكتاب الله أو لشيءٍ منه، فمَن ادَّعى من الجَهَلَة: أنّ شيئًا من سنن النبيِّ ﷺ إذا ثبتَ من جهةِ النقلِ مخالِفٌ لشيءٍ من كتاب الله: فأنا الضامِنُ بِتَثْبيتِ صحةِ مذهبِنا، على ما أبوحُ به منذ أكثر من أربعين سنة!»[٢].

رابعًا: نفيُه لِتُهَمَةِ التشبيه عن أهل السنة والجماعة:

من اللافِتِ للنظر في كتابه (التوحيد): أنه ركَّزَ على الردِّ على المتكلمين في قضيَّة التشبيه[٣]، وبيَّنَ أنَّ إثباتَ ما أثبتَه الله تعالى لنفسه ليس فيه تشبيهٌ من حيث الأصل؛ إذ صفاتُه تعالى تليقُ بجلاله وكماله، وصفاتُ المخلوق تليقُ بعَجزه وكونه مخلوقًا، فأين التشبيه؟!

وركَّزَ أيضًا على بيان أنّ رميَ المتكلمين لأهل السنةِ بالتشبيه إنما هو بهتٌ وافتراء؛ يقولُ رَحِمَهُ اللهُ:

«..ونذكرُ بهتَ الجهميةِ وزورَهم، وكذبَهم على علماء أهلِ الآثار، ورميَهم خيارَ الخلقِ بعد الأنبياء بما الله قد نَزَّهَم عنه، وبرَّأَهم منه، بتزوّر الجهميةِ[٤] على علمائنا بأنهم مشبِّهة...»[٥].

---

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ١١٠، ١١٨، ١١٩، ١٢٥، ١٦٦، ١٧٠).

(٢) كتاب التوحيد (١/ ١١٠).

(٣) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٦، ٥٣ ـ ٥٦، ١٠٨، ١١٤، ١٧٨) وغيرها.

(٤) لعل العبارة: «وبرَّأهم من تزوُّر الجهمية على علمائنا بأنهم مشبهة».

(٥) كتاب التوحيد (١/ ١١٤).

ثم إنه ركَّزَ على نفي التشبيهِ من خلال النصوص، فمثلًا يقول رَحِمَهُ اللَّهُ في صفة البصر:

«نحن نقول: لِربِّنا الخالقِ عينان يُبصِرُ بهما ما تحت الثرى وتحتَ الأرضِ السابعةِ السفلى، وما في السماوات العلى، وما بينهما من صغيرٍ وكبير، لا يخفى على خالقِنا خافيةٌ في السماوات السبعِ والأرَضين السبع، ولا ما بينهم، ولا فوقهن[١]، ولا أسفلَ منهن، لا يغيبُ عن بصرِه من ذلك شيء، يَرى ما في جوف البحارِ ولُجَجِها، كما يرى عرشَه الذي هو مستوٍ عليه، وبنو آدمَ وإن كانت لهم عيونٌ يُبصِرون بها: فإنهم إنما يرون ما قَرُبَ من أبصارِهم، مما لا حجابَ ولا سترَ بين المرئيِّ وبين أبصارِهم، لا ما بعُدَ منهم...»[٢].

ثم بيَّنَ بُعْدَ ما بين بصرِ الخالق وبصَرِ المخلوق، ثم قال:

«ونزيدُ شرحًا وبيانًا؛ عينُ الله عَزَّ وَجَلَّ قديمةٌ لم تزل، باقيةٌ ولا تزالُ[٣]، محكومٌ لها بالبقاء، منفيٌّ عنها الهلاكُ والفناء، وعيونُ بني آدم محدَثَةٌ مخلوقةٌ، كانت عدَمًا غير مكوَّنة، فكوَّنَها الله وخلَقَها بكلامه... فمَن الذي يُشَبِّهُ ـ يا ذوي الحجا ـ عينَ الله التي هي موصوفةٌ بما ذكرنا، بعيون بني آدم التي وصفناها بعد؟!»[٤].

ثم بيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ انتفاءَ التشبيهِ بين بصيرٍ سليم من بني آدم، وبين مَن به آفةٌ في بصره، وبيَّنَ انتفاءَ التشبيهِ بين أوصافٍ كثيرٍ من المخلوقات، وأنَّ

---

(١) في هامش طبعة الدكتور الشهوان: «هكذا في جميع النسخ، ويظهرُ أنَّ في العبارة تحريفًا، والأولى أن تكون: «ولا مما بينهن ولا فوقهن»؛ لأن الجمع هنا مؤنث. وذكرَ القفيليُّ في هامش طبعتِه أن هذا التصويب من الهراس رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) المصدر السابق (١/ ١١٤) من طبعة الشهوان، و(١/ ١٩٨) من طبعة القفيلي.

(٣) المصدر السابق (١/ ١١٥).

(٤) في المصدر: «ولا يزال»، ولعل الصواب ما أثبته، بدليل ما بعده.

انتفاءَه بين الخالقِ والمخلوقِ أولى[١]، ثم قال:

«فكيفَ يَحِلُّ لمسلم ـ لو كانت الجهميةُ من المسلمين ـ أن يرموا مَن يُثبِتُ لله عينًا بالتشبيه؟ فلو كان كلُّ ما وقعَ الاسمُ كان مشَبِّهًا لِـمَا يقعُ عليه ذلك الاسمُ: لم يَجُزْ قراءةُ كتابِ الله، ووجَبَ محْوُ كلِّ آيةٍ بين الدَّفَّتَين فيها ذكرُ نَفْسِ الله، أو عينِه، أو يَدِه، ولَوَجَبَ الكفرُ بكلِّ ما في كتاب الله ﷻ مِن ذِكرِ صفاتِ الرَّبِّ، كما يَجِبُ الكفرُ بتشبيهِ الخالقِ بالمخلوق؟!»[٢].

وكثيرًا ما يُلزِمُ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ مَن يَرمي أهلَ السنةِ بالتشبيه، يُلزِمُهم بأنَّ مقالتَهم في التشبيهِ توجبُ الكفرَ بالقرآن، كما سبقَ في كلامه، وقد ذكرَه في أكثرَ من موضع[٣].

كما أنه رَحِمَهُ اللهُ يُلزِمُهم بأنَّ المعطِّلَةَ مشَبِّهَةٌ؛ لأنهم يُشَبِّهون أولًا؛ لأنهم لم يَفهموا مما أثبَتَه الله تعالى لنفسِه، أو ما أثبتَه له رسولُه ﷺ؛ لم يفهموا من ذلك إلا ما يليقُ بالمخلوق، ثم يُعطِّلون بزعمِ تنزيه الله تعالى عمَّا فهموه، والعيبُ في فهمهم، وليس في النصوص، ثم بعد ذلك يقعون في التشبيه مرةً أخرى، وبيَّنَ أنّ تشبيهَهم أردأ؛ لكونهم يُشَبِّهون الله تعالى بالجمادات، أو بالمعدومات[٤].

وقد اشتملَ كتابُه (كتابُ التوحيد) على فوائد غزيرةٍ قيمةٍ لا يتحمَّلُ هذا المدخلُ المختَصَرُ بيانَها، وهو عزيزٌ في بابه، نفيسٌ في موارِدِه ومنهجِه.

---

(١) انظر أيضًا: المصدر السابق (١/ ٥٤ ـ ٥٦).
(٢) السابق (١/ ١١٧).
(٣) السابق (١/ ٨١، ١٩٥).
(٤) السابق (١/ ٥٦) ومواضع أخرى.

كلُّ هذا الوضوح، وهذا البيان الباهر، وذلك الانتصار للسنةِ وحمَلَتِها، وذلك الحماس الذي سبَكَه الإمامُ ابنُ خزيمة في عباراتٍ تأخذُ بالألباب، كلُّ ذلك لم يَرُقْ لبعض المتكلمين المتأخرين، وضاقوا به ذرعًا، فتكلموا في إمامِ الأئمةِ بكلامٍ أساؤوا به إلى أنفسِهم، قبل أن ينالوا من الإمام، وأظهروا عن كمائن أنفسِهم تجاه أئمة أهل الأثر عمومًا، وتجاه هذا الإمام العملاق خاصة.

كما أنّ بعضَ الفضلاء[1] ممن كتب حول الإمام ابنِ خزيمة وكتابِه الصحيح، وممن له جهدٌ مشكورٌ في تجليةِ منهج الإمامِ في صحيحه؛ لم يحسِن حينما كتب عن عقيدة الإمام ابن خزيمة، بل أساء إليه إساءةً بالغةً، سواء قصدَ ذلك أم لم يقصده، وذلك بأن ردَّ عليه فيما أصاب، ونسب إليه بعضَ ما يَتَبَرَّأ منه، وحاولَ أن يجعلَه مبتدعًا مثله، وارتكبَ أخطاءً كثيرةً في عرض عقيدته، منها:

١ ـ أنه ذمَّ الإمامَ ابنَ خزيمة على أمرٍ يوجب المدح، وهو اتباعُ الكتاب والسنة في هذا الباب، حيث قال: «وقد وقع الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ عن غير قصدٍ منه فيما يقرُبُ من التشبيهِ والتجسيم حين أثبتَ كلَّ ما جاءَ في القرآن الكريم! والسنة المطهرة! وأجراه على ظاهره»[2].

فقولُه: «حين أثبتَ كلَّ ما جاءَ في القرآن الكريم! والسنة المطهرة!»: غريبٌ حقًّا! فهل إثباتُ كلِّ ما جاء في القرآن والسنةِ يوقعُ في التشبيهِ والتجسيم؟! وهل إجراؤُه على ظاهره اللائقِ بجلال الله سبحانه وكمالِه مما يُذَمُّ به الإمامُ ابنُ خزيمة؟!

---

(١) هو الدكتور عبد العزيز بن شاكر الكبيسي، صاحب رسالة «الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح».

(٢) (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) (١/ ١٠٨).

إنَّ ما سلكَه الإمامُ ابنُ خزيمة هو الواجبُ الذي لا محيدَ عنه، وعدمُ سلوكه هو السبب في نشوء البدع المختلفة التي انتشرت في الأمة، فكيفَ يُذمُّ عليه؟

وقال الكبيسيُّ أيضًا: «كما يُلاحظ على الإمام ابنِ خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ هجومه الشديد في كتابه (التوحيد) وفي عباراتٍ أُثِرَت عنه على كلِّ مَن لم يقل بالإثبات، ونسبَه إلى البدعة والزيغ والانحراف والضلال، كما غالى رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإثباتِ وتضليلِ المخالفين لمذهبِه حتى ربما قال بتكفيرهم في بعض الأحيان»[1].

ثم قال: «ولا شك أنّ هذا الكلام فيه تحاملٌ شديد جدًّا، وتسرُّعٌ لا مبرر له في تكفير المخالفين لمذهبه المغالي في الإثبات[2]، علمًا بأنَّ المسلمين في مسألة الصفات الخبريةِ فرقٌ شتى، منهم المفوِّض، ومنهم المؤول، ومنهم مَن يقول بالإثبات، وهذه مذاهب متكاملةٌ لكلِّ واحدٍ منها أصولُه ومنهجُه ورجالُه ودعاتُه إلى يومنا هذا»[3].

وهاتان الجملتان فيهما مجازفاتٌ كثيرةٌ، وخروجٌ عن الحق، وإقرارٌ

---

(١) المصدر السابق (١/١٠٨ ـ ١٠٩).

(٢) «الغلوُّ في الإثبات» تهمةٌ يوجِّهُها إلى أهل السنةِ مَن يُشاركُهم في إثبات بعض الصفات، ويُشارِكُ الجهميةَ في تعطيل بعضِها، فبما أنه لم يُوفَّق لطريقة أهل السنة في الإثبات كلِّه؛ نجده يتَّهم مَن يُخالفه بالغلوِّ في الإثبات!
والغلوُّ في الإثبات لا يوجد إلا عند المشبِّهة، الذين ردَّ عليهم الإمامُ ابنُ خزيمة نفسُه في كتاب التوحيد، وردَّ عليهم أئمةُ السنة قديمًا وحديثًا، وقد أثبتوا صفاتِ الله تعالى على ما يليقُ بالمخلوقين، فوقعوا في التشبيه.
أمَّا إثباتُ كلِّ ما وردَ إثباتُه في الكتاب والسنة: فلا يجوزُ وصفُه بالغلوِّ في الإثبات؛ إذ إنه هو الواجبُ سلوكُه في هذا الباب.

(٣) المصدر السابق (١/١٠٩).
قلت: غالبُ مذاهب أهل البدع مذاهب متكاملةٌ، لكلِّ واحدٍ منها أصولُه ومنهجُه ورجالُه ودعاتُه... فهل هذا مسوِّغ للسكوتِ عنها؟! ودليلٌ على عدم الردِّ عليها؟!

للباطل الذي عليه أهلُ البدع، والمقام لا يتسع لمناقشتِه.

٢ ـ وقع في الخلطِ العميقِ بين مواقفِ الإمام ومواقفِ الفرقِ الأخرى في أمورٍ حسَّاسةٍ من العقيدة؛ كصفةِ الكلام، فإمامُ الأئمة ابنُ خزيمة، الذي لم يتحمَّل من أئمةِ تلاميذِه أن يَنسِبوا إليه مسألةً جزئيةً في صفة الكلام، تقتضي نفيَ مشيئةِ الله فيها، وتقتضي أنّ الله تعالى لا يكَلِّمُ مَن شاءَ متى شاء، فردَّ عليهم الإمام، وطردَهم من مجلسِه، وتبرَّأ منهم[١]..

ذلك الإمامُ الفذّ نسَبَ إليه ذلك الفاضل مذهبَ الكلَّابيةِ في صفة الكلام، دون أن يراجع نفسه في هذه النسبةِ الجائرة، فنسألُ الله تعالى السلامة.

٣ ـ بل إنه لم يَتَوَرَّعْ من القولِ بأنّ الإمامَ ابنَ خزيمة كان قد رجعَ عن كتابه (التوحيد)[٢]!! دون أن يَستَنِدَ في ذلك إلى شيءٍ من الأدلَّةِ سوى ما نقلَه عن الإمام البيهقيِّ من نصَّين وقصَّتين فيهما نسبةُ الندمِ إلى الإمام ابن خزيمة من الخوض في علم الكلام[٣].

ولعل المقام هنا يضيق عن ذكر القصَّتين، على أنهما لا تدُلَّان بحالٍ من الأحوال على صحةِ هذه الدعوى، على ما فيهما من أمورٍ تدلُّ على عدم صحتهما، إضافةً إلى ما في كلام البيهقيِّ من الخطأ فيما نسبَه إلى الإمام ابن خزيمة، حيث قال ـ بعد ذكر قصة الإمام ابن خزيمة مع تلاميذه ـ: «قلت: القصةُ فيه طويلة، وقد رجعَ محمدُ بنُ إسحاق إلى

---

(١) انظر قصةَ فتنة الإمام ابنِ خزيمة مع أصحابه الذين تأثروا بالكُلَّابية، في: (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (٦/ ١٧٨، ٢٩٨، ٨/ ٢٠).

(٢) انظر كتابَه: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) (ص/١٠٦، ١١٢، ١١٥ ـ ١١٦).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص/ ١١٥ ـ ١١٦).

طريقة السلف، وتلهَّفَ على ما قال، والله أعلم»[١].

وما ذكرَه البيهقيُّ رَحِمَهُ اللهُ يخالف الواقع، بل الإمامُ ابنُ خزيمة معتزٌّ بعقيدته، وبما سطرَه في كتابه العظيم كتابِ التوحيد، ولا يمكن التشكيكُ فيه بمثل هذه الحكايات المختلقة.

ثم أتساءل؟ ما الذي رجعَ عنه الإمامُ ابنُ خزيمة؟

هل رجعَ عن التوحيد الذي قرَّره في كتابه مستَدِلًّا له بالكتاب والسنة، وهو التوحيدُ الذي لا يتحقَّقُ الإيمان بالله تعالى إلا به، هل رجعَ عنه إلى خرافاتِ الفلاسفةِ والمتكلمين؟ وترهاتِ الجعدِ بن درهم والجهمِ بن صفوان وبشر المريسي، وغيرِهم، التي جعلَها المتكلمون أصولَ التوحيد، والتي تخالِفُ التوحيد الواجب؟!

والذي لا ينبغي أن يُستَرابَ فيه: أنَّ نسبةَ الرجوعِ إلى الإمامِ ابن خزيمة فريةٌ واضحة، وأنّ كتابَ التوحيد للإمامِ ابن خزيمة من أهمِّ الكتب المؤلَّفةِ في العقيدةِ عمومًا، وفي التوحيد خصوصًا، وأنّ منهجَ الإمامِ ابنِ خزيمة في التحذيرِ من علم الكلام وأهلِه مشهورٌ مسطورٌ في الكتب.

من ذلك: ما حكاه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ عن أبي عبد الرحمن السُّلَميِّ قال: رأيتُ بخطِّ أبي عمرو بنِ مَطَر يَقول: سُئلَ ابنُ خزيمةَ عن الكلامِ في الأسماءِ والصِّفات[٢]، فقال: «بدعةٌ ابتَدَعوها، ولم يكن أئمةُ المسلمين وأربابُ المذاهبِ وأئمةُ الدين؛ ـ مثلُ مالكٍ، وسفيانَ والأوزاعيِّ والشافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ ويحيى بن يحيى، وابنِ المبارك، ومحمدِ بنِ يحيى، وأبي حنيفة، ومحمدِ بنِ الحسن، وأبي يوسف ـ

---

(١) (الأسماء والصفات) للبيهقي (ص/٢٦٩) ـ طبعة الكوثري.

(٢) يقصد توحيدَ الجهمية، كما سيأتي في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

يتكلَّمون في ذلك، بل كانوا يَنهَون عن الخوضِ فيه، ويَدُلُّون أصحابَهم على الكتابِ والسنة، فإيَّاكَ والخوضَ فيه والنظرَ في كتُبِهم بحالٍ».

ثم قال شيخُ الإسلام: «قلت: وقولُ ابنِ خزيمة الملَقَّبِ بإمامِ الأئمة: «الكلامُ في الأسماءِ والصفات»: هو نظيرُ ما نَهَى عنه مالكٌ من الكلام في الأسماء والصفات، وهو هذا التوحيدُ الذي ابتَدعَتْه الجهميةُ وأتباعُها؛ فإنَّ ابنَ خزيمةَ له كتابٌ مشهورٌ في التوحيد، يَذكُرُ فيه صفاتِ الله التي نطقَ بها كتابُه وسنةُ رسوله»(١).

فالإمامُ ابنُ خزيمة رحمه الله من أئمةِ أهلِ السنة والجماعة، الذين رفعَ الله ذِكرَهم لاهتمامهم بتوحيده، ولِـمَا قدَّموه للأمَّةِ من الآثارِ الحميدة، التي لا تزيدُهم على مرِّ الأجيال إلا العزَّ والثناءَ الحسن والدعاءَ الصادق بإذن الله تعالى.



(١) (إقامةُ الدليل على إبطال التحليل) لشيخ الإسلام (٢/ ٩١).



المبحث السادس

وفاة الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وبعد حياةٍ حافلةٍ بالجِدِّ والعطاء، والجهدِ المتواصِل في خدمةِ الحديث النبويِّ والسنةِ النبويّة، والدفاعِ عنها قولًا وعملًا، وتعليمًا وتصنيفًا وتبليغًا، والدفاعِ عن معتَقَدِ أهلِ السنة والجماعة والذبِّ عنه: انتقلَ الإمامُ ابنُ خزيمة من هذه الدنيا الفانية.

وقد اختلفوا في بعض تفاصيل تاريخ وفاته[١]، والراجحُ هو الذي ذكرَه تلميذُه الإمام ابنُ حبان وغيرُه من المؤرخين من أنّ الإمام ابنَ خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ توفي ليلةَ السبت، بعد العشاء الآخرة، الخامس من ذي القعدة، سنة إحدى عشرة وثلاثمائةٍ من الهجرة، ودُفن يوم السبت[٢].

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد اعتلَّ ليلة الأربعاء، ومات ليلة السبت، بعد أن عاشَ ثمانيًا وثمانين سنةً وتسعةَ أشهرٍ وبضعةَ أيام، وذلك باعتبار أنّ الراجحَ في ولادتِه أنه ولد في شهر صفر من عام (٢٢٣هـ)، وأنّ الراجحَ في

---

(١) لم يختلف في سنة وفاتِه سوى أبي إسحاق الشيرازي، ذكرَ أنه توفي سنة (٣١٢هـ)، أما الشهر فلم يختلف فيه أحدٌ، على أنّ يوم الوفاة قد اختُلِف فيه. انظر التفصيل في: (الإمام ابن خزيمة ومنهجُه في كتابه الصحيح) للكبيسي (١/ ٨٧ ـ ٨٩).

(٢) انظر: (الثقات) لابن حبان (٩/ ١٥٦)، وانظر: (تاريخ مواليد العلماء ووَفَيَاتِهم) لابن زبر الربعي (ص/ ٢٦٥)، (المنتظم) (٨/ ٥٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٨٢)، (التقييد) (١/ ١٧).

وفاته هو ما ذكرتُه.

وصلى عليه ابنُه أبو النضر بكر[١]، ودُفن في حجرةٍ من داره التي تقعُ في قريتِه (كَنْجَرُوذْ)، التي تقع على باب نيسابور، ثم صُيِّرَت تلك الدارُ فيما بعد مقبرةً.

وذكرَ أبو سعيد عمرو بنُ محمد بن منصور ختنُ الإمام ابن خزيمة اللحظات الأخيرة من حياة الإمام، حيث قال: «حضرتُ وفاةَ الإمام أبي بكرٍ، وكان يُحرِّكُ إصبعَه بالشهادةِ عند آخرِ رمَقٍ»[٢].

ومما قيل في رثاء الإمام ابن خزيمة رحمه الله[٣]:

يا ابنَ إسحاق قد مضيتَ حميدًا فسقى قبرَكَ السحابُ الهَتُونُ[٤]
ما تولَّيتَ، لا بلِ العلمُ ولَّى ما دفنَّاك، بل هو المدفونُ

رحمَ الله إمامَ الأئمة ابنَ خزيمة، وأدخلَه فسيحَ جناته، وأعلى درجتَه في عليين، وجمعَنا به وبأمثاله من أئمة السنة في دار كرامتِه، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.



(١) تقدمت ترجمتُه عند الحديث عن أسرة الإمام ابن خزيمة.
(٢) (التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد) لابن نقطة (١/ ١٧).
(٣) انظر: (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١١٢).
(٤) (الهتون): المطر الضعيف الدائم.

الفصل الثاني

سيرة الإمام ابن خزيمة العلمية

وفيه ستةُ مباحث:

المبحث الأول: طلبُه للحديث.

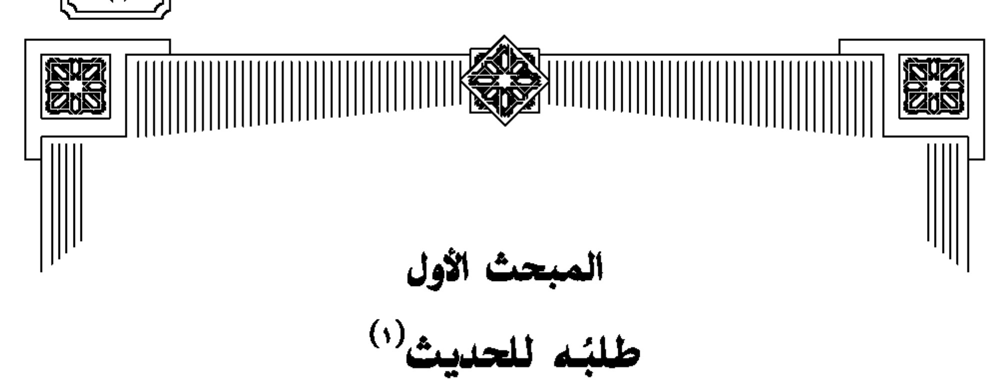
المبحث الثاني: رِحلاتُه.

المبحث الثالث: شيوخ الإمام ابن خزيمة.

المبحث الرابع: تلاميذ الإمام ابن خزيمة.

المبحث الخامس: مؤلفات الإمام ابن خزيمة.

المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.



المبحث الأول
طلبُه للحديث[(١)]

وفيه مطلبان:

المطلب الأول
طلبُه للعلم ونبوغُه فيه

أولًا: طلبُه للعلم:

بدأ الإمامُ ابنُ خزيمة ﷺ طلبَه للعلم في وقتٍ مبكر من عمرِه، حيث حفظَ القرآنَ الكريم، واهتمَّ بالحديث النبويِّ والفقه، قال الإمامُ الذهبيُّ في اهتمامِه بالحديث: «وعُني بهذا الشأن في الحداثة»[(٢)]، ويقولُ في اهتمامِه بالحديثِ والفقه: «وعُني في حداثتِه بالحديثِ والفقه، حتى صارَ يُضربُ به المثلُ في سَعة العلمِ والإتقان»[(٣)].

وقد سمعَ أولًا من شيوخ بلده نيسابور، يقول السبكيُّ: «وكان سماعُه بنيسابور في صغره»[(٤)]، ومن الكبار الذين سمعَ منهم في صغرِه: الإمامُ إسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ)، ومحمد بن حميد الرازي (ت٢٣٠هـ)[(٥)]،

---

(١) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجُه في كتابه الصحيح) للكبيسي (١/ ١٣٠ ـ ١٤٢).
(٢) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢١).
(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٦٥).
(٤) (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١١٠).
(٥) لعله سمع منه في بلده نيسابور؛ لأنّ رحلتَه بدأت سنة (٢٤٠هـ).

ولكن لم يُحدِّث عنهما؛ «لكونه كتبَ عنهما في صغره، وقبل فهمه وتبصُّرِه»[١].

وكان الإمامُ ابنُ خزيمة قد تفقَّه على أحمد بن نصر المقرئ القرشي[٢] في الفقه قبل بدايته للرِّحلات الخارجية، كما أنه أخذ القراءةَ عن عمران بن موسى القزاز[٣].

ومما يدلُّ على حرصه على العلمِ وطلبِه: ما ذكرَه أبو بكر محمدُ بنُ جعفر قال: سمعتُ ابنَ خزيمةَ ـ وقد سُئِلَ: مِن أين أوتيتَ العلم؟ فقال: «قال رسولُ الله ﷺ: «ماءُ زمزم لِما شُرِبَ له»[٤]، وإني لَمَّا شربتُ سألتُ الله علمًا نافعًا»[٥].

ومن حرص الإمام ابنِ خزيمة رحمه الله أنه لَمّا شعَرَ بالارتواءِ من معين مشايخ بلده، لم يكتفِ بذلك، بل عزمَ على الرحلة إلى خارج بلده؛ ليستكملَ تزوُّدَه بالعلم، فاستأذنَ أباه في ذلك، فأذن له بشرط إكمال حفظ القرآن، والتأكُّدِ من ذلك، كما سبق في قصته مع والده.

ومن ذلك أيضًا قولُه رحمه الله: «لو لم يكن في أبي عبد الله ـ البوشنجي ـ من البخل بالعلمِ ما كان: ما خرجتُ إلى مصر»[٦].

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٦٥)، وانظر: (تاريخ الإسلام) (٧/ ٢٤٣).

(٢) انظر: (تهذيب الكمال) (١/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣)، (طبقات الشافعية الكبرى) (٢/ ١٨٧).

(٣) (غاية النهاية في طبقات القراء) (٢/ ٩٨).

(٤) أخرجه الإمامُ أحمد (٣/ ٣٥٧، ٣٧٢)، وابنُ ماجه (ح/ ٣٠٦٢)، وحسَّنَه جماعةٌ من أهل العلم، منهم الإمامُ ابنُ القيم في (زاد المعاد) (٣/ ١٩٢ ـ الطبعة المصرية)، وصحَّحه الشيخ الألبانيُّ في (الإرواء) (٤/ ٣٢٠) وغيرُه.

(٥) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢١)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٠).

(٦) (طبقات الشافعية الكبرى) (٢/ ١٩٠).

ثانيًا: صبرُه على طلب العلم:

من المؤكَّد أنّ الإمامَ ابنَ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ لم يصل إلى ما وصلَ إليه من التفوق والنبوغ إلا بفضلٍ من الله تعالى، ثم بالاجتهادِ والصبرِ في طريق تحصيل العلم، ومما يدلُّ على صبره وتحمُّلِه في هذا السبيل: ما حكاه أبو العباس أحمد بن المظفر البكري ـ نسبةً إلى أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ قال:

«جمعتِ الرِّحلةُ بين محمدِ بن جريرٍ، ومحمدِ بنِ إسحاقَ بنِ خزيمة، ومحمدِ بن نصر المروزيِّ، ومحمدِ بن هارون الروياني بمصر، فأرْمَلوا ولم يَبقَ عندهم ما يقوتهم، وأضرَّ بهم الجوع، فاجتمعوا ليلةً في منزلٍ كانوا يأوون إليه، فاتفقَ رأيُهم على أن يَستَهِمُوا ويَضربوا القرعة، فمن خرجَت عليه القرعةُ سألَ لأصحابه الطعامَ.

فخرجت القرعةُ على محمدِ بن إسحاق بن خزيمة، فقال لأصحابه: أمْهِلوني حتى أتوضَّأ وأصلي صلاةَ الخيرة، قال: فاندفع في الصلاة، فإذا هم بالشُّموعِ وخَصِيٍّ من قِبَلِ والي مصر يدقُّ الباب، ففتحوا الباب فنزلَ عن دابته فقال: أيُّكم محمدُ بنُ نصر؟ فقيل: هو هذا، فأخرجَ صُرَّةً فيها خمسون دينارًا، فدفعَها إليه، ثم قال: أيُّكم محمدُ بنُ جرير؟ فقالوا: هو ذا، فأخرجَ صرَّةً فيها خمسون دينارًا فدفعها إليه، ثم قال: أيُّكم محمدُ بنُ هارون؟ فقالوا: هو ذا، فأخرجَ صُرَّةً فيها خمسون دينارًا فدفعها إليه، ثم قال: أيُّكم محمدُ بنُ إسحاق بن خزيمة؟ فقالوا: هو ذا يُصلي، فلما فرغ: دفعَ إليه الصرَّةَ وفيها خمسون دينارًا.

ثم قال: إن الأميرَ كان قائلًا[1] بالأمس، فرأى في المنام خيالًا قال: إنَّ المحامدَ[2] طوَوْا كشحَهم جياعًا، فأنفذَ إليكم هذه الصِّرار، وأقسمَ

(١) من القيلولة.

(٢) أي: إنّ المحمَّدين.

عليكم: إذا نَفِدَت فابعثوا إليَّ أُمِدّكم[١]»[٢].

وذكرَ ابنُ الجوزيِّ هذه القصةَ بهذا السياق، كما أنه ساقَها بسياقٍ آخر عن الطبريِّ نفسِه أنه قال:

«كنتُ أنا، ومحمدُ بنُ نصر المروزي، ومحمد بن علويه الوزان، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، على باب الربيع بن سليمان بمصر، نسمعُ منه كتبَ الشافعي، فبقينا ثلاثةَ أيامٍ بلياليهنَّ لم نطعَم شيئًا، وفَنِيَت أزوادُنا، فقلت: الآن قد حلَّت لنا المسألةُ، فمَن يسأل؟ فاستحيا كلُّ واحدٍ منا أن يسأل، فقلنا: نقترع، فوقعت القرعةُ على محمد بن إسحاق ابن خزيمة، فقال: دَعوني أصلي ركعتَين، وسجدَ يدعو بدعاء الاستخارة؛ إذ قُرِعَ علينا الباب، فخرجَ واحدٌ منا، فإذا هو رجلٌ خادمٌ لأحمد بن طولون أميرِ مصر، وبين يديه شمعةٌ، وخلفه شمعةٌ...»[٣] القصة.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَعِيبُ على طُلاب العلم تصدُّرَ المجالس قبل أوانها، يقولُ الإمامُ ابنُ خزيمة في ذلك: «يترأسون قبل التعلُّم، وقد حُرِموا الصبرَ على طلب العلم، لا يَصبرون حتى يستحقُّوا الرئاسةَ فيبلغوا منازلَ العلماء»[٤].

* * *

---

(١) في (المنتظم): أحدَكم.

(٢) (تاريخ بغداد) للخطيب (٢/ ١٦٥)، و(٢/ ٥٤٨) من طبعة بشار، (تاريخ مدينة دمشق) لابن عساكر (٥٢/ ١٩٣)، (المنتظم) لابن الجوزي (٨/ ٥٥).

(٣) (المنتظم) (٨/ ٥٤).

(٤) (التوحيد) (٢/ ٦٩٣).

المطلب الثاني
قوةُ حفظه

كان الإمامُ ابنُ خزيمة ذا ذكاءٍ حادٍّ، وذهنٍ وقَّاد، وذاكرةٍ قوية، آيةً في الضبط والإتقان، حتى أصبح ممن يُشارُ إليهم بالبنان في هذا الميدان، ولذلك وصفَه العلماءُ بأنه «الحافظُ الكبير».

ومما يدلُّ على قوةِ حفظِه وسيلان ذهنه: ما رواه أبو أحمد حُسَينك حيث قال: «سمعت إمامَ الأئمةِ أبا بكرٍ يَحكي عن علي بنِ خشرم، عن ابن راهويه، أنه قال: أحفظُ سبعين ألفَ حديث.

فقلتُ لابن خزيمة: كم يحفظ الشيخ؟ فضربني على رأسي وقال: ما أكثرَ فضولَك! ثم قال: يا بنيَّ! ما كتبتُ سوداءَ في بياضٍ إلا وأنا أعرفه»[(١)].

ومن ذلك أيضًا ما رواه الحاكمُ قال: «وسمعتُ الحسينَ بنَ الحسن يقول: سمعتُ عَمِّي أبا زكريا يحيى بن محمد بن يحيى التميميَّ يقول: استقبَلْنا الأميرَ أبا إبراهيم إسماعيلَ بن أحمد لما وردَ نيسابورَ مع ابن خزيمة، ومعنا أبو بكر بنُ إسحاق، وقد تقدَّمَنا أبو عمرو الخفّاف، ومعه جماعةٌ من مشايخ البلد، فيهم أبو بكر الجارُودي، فوصَلْنا إليه وأبو عمرو عن يمينه، والجاروديُّ عن يساره، والأميرُ يتوَهَّمُ أنّ الجاروديَّ هو ابنُ خزيمة؛ لأنه لم يكن قبل ذلك عرَفهم بأعيانهم.

فلما تقدَّمْنا إليه: سلَّم ابنُ خزيمة عليه، فلم يلتفِت إليه الالتفاتَ إلى مثله، وكان أبو عمرو يسارَه وهو يحدِّثُه، إذ سألَه عن الفرقِ بين الفيءِ والغنيمة، فقال له أبو عمرو: هذه من مسائل شيخنا أبي بكر محمد بن إسحاق، فاستيقظَ الأميرُ ممّا كان فيه من الغفلة، وأمرَ الحاجبَ أن يقدِّمَه

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٧٢).

إليه، واستقبلَه وعانقَه، واعتذرَ إليه من التقصير في أول اللقاء، ثم سأله: ماالفرقُ بين الفيءِ والغنيمة؟ فقال: قال الله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [سورة الأنفال: ٤١]، ثم جعل يقول: حدثنا، وأخبرنا، ثم قال: قال الله ﷻ: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [سورة الحشر: ٧]، وأخذ يقول: حدثنا، وأخبرنا.

قال عَمِّي: وعدَدْنا مائةً ونيِّفًا وسبعين حديثًا سردَها من حفظه في الفيءِ والغنيمة»[١].

وهذه الحادثةُ تكشفُ عما كان يتمتَّعُ به الإمامُ ابنُ خزيمة من الحفظِ وسَعةِ الاطِّلاع، والقدرة على الاستحضارِ عند الحاجة، ولذلك قال تلميذُه الإمامُ ابنُ حبان: «ما رأيتُ على أديم الأرض مَن كان يُحسن صناعةَ السنن، ويحفظُ الصحاحَ بألفاظِها، ويقومُ بزيادةِ كلِّ لفظةٍ تُزادُ في الخبرِ ثقةً حتى كأنَّ السننَ كلَّها نصبَ عينيه: إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة ـ رحمة الله عليه ـ فقط»[٢].

وقال الحافظُ أبو عليٍّ النيسابوري عن شيخِه ابن خزيمة: «لم أرَ مثلَه، وكان يَحفظُ الفقهيَّاتِ من حديثه كما يحفظ القارئُ السورةَ»[٣].

وقال الذهبي: «انتهت إليه الإمامةُ والحفظُ في عصره بخراسان»[٤].



(١) (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١١٧).
(٢) (كتاب المجروحين) لابن حبان (١/ ٩٣).
(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٢).
(٤) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢٠ ـ ٧٢١).



المبحث الثاني

رِحلاتُ الإمام ابن خزيمة[١]

الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ من المكثِرين في الرِّحلات، قال عنه ابنُ الجوزي: «طاف البلادَ في طلب الحديث»[٢]، ويقولُ الحافظُ ابنُ كثير: «طافَ البلادَ، ورحلَ إلى الآفاقِ في الحديثِ وطلبِ العلم»[٣].

فبعد أن أخذَ الإمامُ ابنُ خزيمة من مشايخ بلده: عزمَ على الرحلةِ إلى خارجِ بلده، وكانت وجهتُه الأولى الإمام قتيبة بن سعيد البغلاني (ت٢٤٠هـ)، فاستأذنَ والدَه للرحلة، ولكنه اشترطَ عليه إكمالَ حفظ القرآن الكريم قبل بداية الرحلة، يقولُ الإمامُ ابنُ خزيمة: «استأذنت أبي في الخروج إلى قتيبة، فقال: اقرأ القرآنَ أولًا حتى آذنَ لك، فاستظهرتُ القرآن، فقال لي: امكث حتى تصلي بالختمة، ففعلت، فلمَّا عيَّدنا: أذِنَ لي فخرجتُ إلى مَرو[٤]، وسمعتُ بمرو الرُّوذ[٥] من محمد بن هشام صاحبِ هشيم، فنُعي إلينا قتيبة»[٦].

---

(١) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) (١/ ١٤٣ ـ ١٥٣).

(٢) (المنتظم) لابن الجوزي (٨/ ٥٣).

(٣) (البداية والنهاية) (١٥/ ٩).

(٤) راجع التعريف بها فيما سيأتي في سرد المدن التي رحلَ إليها.

(٥) راجع التعريف بها فيما سيأتي في سرد المدن التي رحلَ إليها.

(٦) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧١ ـ ٣٧٢).

وهذه القصةُ تدلُّ على أنّ بدايةَ خروجه للرِّحلات كانت سنة مائتَين وأربعين؛ لأنّ قتيبةَ بن سعيد البغلاني توفي في هذه السنة، وكان الإمامُ ابنُ خزيمة في هذه السنةِ في السابعةَ عشرةَ من عمره.

ويبدو أنّ عزمَه على إدراك قتيبة بن سعيد البغلاني لم يتغير، بدليل عدم مكثه في (مرو)، وخروجِه بسرعة إلى (مرو الروذ)، وهي تقع في طريقه إلى بغلان، ولكنَّ أمنيَّتَه بإدراكه لم تتحقق بسبب وفاة قتيبة بن سعيد البغلاني قبل وصول الإمام ابن خزيمة ـ رحمهما الله تعالى ـ.

وفيما يلي ذكر للمدن التي رحلَ إليها الإمامُ ابن خزيمة لطلب الحديث النبوي[1]:

١ ـ مَرْو الرُّوذ[2]:

وهذه المدينة أولى محطات رِحلاته، كما سبق في قصة استئذانه أباه للرحلة، وقد سمعَ فيها محمد بن هشام ـ صاحب هشيم ـ.

٢ ـ مَرْو[3]:

سمعَ فيها من علي بن حُجر، وعتبة بن عبد الله اليحمدي المروزي، وعلي بن خشرم، وأبي عمار الحسين بن حُريث.

---

(١) هذه المدن التي سيأتي ذكرُها ذكرَها الحاكمُ في تاريخه، وعنه الحافظُ ابنُ نقطة في (التقييد) (١/ ١٦ ـ ١٧)، كما ذكرَ أغلبَها غيرُه، ومنهم: ابنُ الجوزي في (المنتظم) (٨/ ٥٣ ـ ٥٤)، وانظر أيضًا: (الإرشاد) للخليلي (٣/ ٨٣١ ـ ٨٣٢).

(٢) (مرو الروذ) هي (مرو الصغرى)، وتقع اليوم في شمال أفغانستان، والنسبةُ إليها (المرُّوذي).

(٣) (مرو) من أكبر المدن في خراسان، تقع الآن في (تركمانستان)، وتُسمَّى اليوم (ماري)، بل تُعدُّ العاصمة الرسميّة لمنطقة ماري التركمانستانية، وتقع هذه المدينة على ضفاف النهر المعروف باسم نهر المرغاب، القادم من أفغانستان، وتعدُّ مدينة مرو واحةً في الصحراء المسماة صحراء كاراكام، والنسبةُ إليها (الـمَرْوَزي)، وكانت قديمًا تُسمَّى (مرو الشاهجان)؛ تمييزًا لها عن (مرو الرُّوذ).

٣ ـ الرَّيّ[١]:

وسمعَ فيها محمدَ بنَ مهران، ويوسف بن موسى[٢].

٤ ـ عبادان[٣]:

وسمعَ فيها محمد بن أحمد بن زيد[٤].

٥ ـ سَرَخْس[٥]:

وسمعَ فيها أبا قدامة.

٦ ـ جُرْجان[٦]:

ذكرَه السهميُّ في (تاريخ جرجان)، وقال: «دخلَ جرجان في رجب، سنة ثلاثمائة، وحدَّثَ بها، ثم خرجَ إلى رباط دَهِسْتان الزيارة، وحدَّثَ بها، وأملى في مسجده العتيق، كتبَ عنه أبو بكر الإسماعيليُّ بجرجان ودَهِستان»[٧].

---

(١) من أعظم المدن الخراسانية في ذلك الوقت، وهي الآن داخلةٌ في حدود مدينة (طهران) الإيرانية.

(٢) ممن سمعَ منه ابنُ خزيمة من الرازيِّين: محمد بن حميد الرازي، وقد توفي سنة (٢٣٠هـ)، ولعله سمع منه في نيسابور، انظر ما سبق في بداية هذا المبحث.

(٣) مدينة قديمة تقع إلى الجنوب الشرقيِّ من مدينة البصرة على (١٤) فرسخًا منها، تقع اليوم في الجنوب الغربيِّ من إيران، والاسمُ الرسميُّ لها الآن (أبادان).

(٤) صرح بذلك في كتابه (التوحيد) (٢/ ٦٧٣).

(٥) تقع مدينةُ (سرخس) في الشمال الشرقيِّ من إيران، في محافظة (خراسان رضوي)، إلى الشرق من مدينة مشهد بـ(١٨٥) كيلًا، على الحدودِ بين إيران وتركمانِستان، وتقع مدينةُ سرخس القديمة في الجانب التركماني، حيث استولى عليها الروس سنة (١٨٨٤م)، وتُسمى (سرغس)، بينما سرخس الجديدة في الجانب الإيراني.

(٦) (جرجان) قصبةٌ تقعُ جنوب شرقي بحر قزوين، وقصبةُ الإقليم هي مدينة (جرجان)، تُسمَّى اليوم (گُركان)، تقع في شمال إيران.

(٧) (تاريخ جرجان) للسهمي (ص/ ٤٥٦).

ولم يذكُر السهميُّ أنّ ابنَ خزيمة أخذَ عن أحدٍ من أهل جرجان، بل ذكرَ تحديثَه فيها، مما يدلُّ على أنّ هذه المحطة لم تكن إلا لنشر العلم، ويؤيدُ ذلك أنّ بعضًا من تلاميذِه أخذوا عنه بجرجان، ومن البدَهيِّ أن يغتنِمَ أهلُ جرجان وجوده هناك، فأخذَ عنه عددٌ منهم، منهم أبو عبد الله الحسين بن داود بن علي(١).

يُضافُ إلى ذلك كلِّه أنّ تاريخ هذه الرحلة يدلُّ على أنّ الإمامَ ابن خزيمة كان في أواخر عمره، حيث كان في ذلك الوقت ممن يُرحَلُ إليه، وليس العكس.

٧ ـ بغداد(٢):

وكانت حاضرة العالم الإسلامي حينذاك، وممن سمعَ منهم فيها: أبو هاشم زيادُ بنُ أيوب، وأحمدُ بنُ منيع، والفضلُ بنُ يعقوب، ومحمدُ بنُ إسحاق الصغاني، وغيرُهم.

٨ ـ الكوفة:

وسمعَ فيها أبا كريب محمد بن العلاء الهمْداني، ومحمد بن عثمان العجلي، وأبا سعيد الأشج.

٩ ـ البصرة:

وسمعَ فيها من أحمد بن عبدة الضبِّي، وبشر بن معاذ العقدي، ومحمد بن المثنى، ونصر بن علي الجهضمي، ومحمد بن بشار بندار، وغيرهم.

---

(١) انظر: المصدر السابق (ص/ ٢٠٠).

(٢) مع أن الإمامَ ابن خزيمة قد وردَ بغدادَ مرارًا؛ إلا أنني لم أجد له ترجمةً في (تاريخ بغداد) للخطيب، ولا في ذيولِه!

١٠ ـ واسط[(١)]:

وسمع بها من محمد بن حرب وغيرِه.

١١ ـ الشام:

وسمعَ بها من موسى بن سهل الرَّملي وأقرانِه.

١٢ ـ مصر:

رحلَ الإمامُ ابنُ خزيمة إلى مصر، وتنقَّلَ في مدنها، وسمعَ هناك من عدد من مشايخها، منهم: يونس بن عبد الأعلى، وأحمد بن عبد الرحمن الوهبي، وزكريا بن يحيى بن إياس، وعلي بن معبد، والقاسم بن اليسع التجيبي، وإسماعيل بن إسحاق الكوفي ـ وكان يسكن الفسطاط ـ وأبو بكر محمدُ بنُ سليمان الواسطي، سمع منه بالفسطاط، ومحمد بن عبد الله بن ميمون، سمع منه بالإسكندرية، وإبراهيم بن عيسى ـ كاتب الحارث بن مسكين ـ وغيرهم.

قال الخليليُّ في معرض ذكر شيوخه: «سمعَ... بمصر أصحابَ الشافعي، وأصحابَ ابن وهب، وغيرَهم»[(٢)].

وقد حصلت لابن خزيمة ورِفاقه الأئمة الذين كانوا معه في مصر، ومنهم الإمامان: ابن جرير ومحمد بن نصر، حصلت لهم القصة المعروفة

---

(١) مدينة تاريخيَّة أنشأها الحجاج لتكون مقرًّا جديدًا لجنوده في العراق، وأتمها سنة (٨٦هـ)، وتقعُ على ضفة نهر دجلة، بين الكوفة والبصرة. وقد تراجعت أهميتُها بعد إنشاء العباسيين لمدينة بغداد، ثم تعرضت المدينة إلى ظروف مختلفة ازدهارًا وانحدارًا، إلى أن هجرَها سكانُها في القرن الحادي عشر الهجري عند تحوُّل مجرى دجلة الغربيِّ عن المدينة إلى مجراه الشرقيِّ الحالي، وتحوَّلت المدينةُ بعدها إلى أنقاضٍ وبقايا أطلال وخرائب لا تزالُ آثارُها ماثلة إلى الآن.
وقد سُمِّي باسم المدينةِ محافظةٌ من محافظات العراق التي تقع في الوسط الشرقيِّ منها، ومركزُها مدينةُ (الكوت) الحالية، التي تقعُ على نهر دجلة.

(٢) (الإرشاد) للخليلي (٣/ ٨٣٢).

التي سبقَ ذكرُها، والتي تبيِّنُ حصولَ كرامةٍ للإمام ابن خزيمة لما تعفَّفَ عن السؤال مع شدة حاجتهم إلى ذلك.

١٣ ـ الحجاز:

وممن سمع فيها: عبدُ الجبار بن العلاء، ومحمد بن منصور الجواز، وغيرُهما.

١٤ ـ الجزيرة[1]:

وسمعَ فيها من وهب بن حفص الحراني، وعلي بن حرب الموصلي، وأقرانِهما.

هذه أبرز المحطات التي ذكرَها المؤرِّخون لِرِحلات الإمام ابن خزيمة، وهي تبدأ من المشرق الإسلاميِّ بخراسان، وتمرُّ بمركزِه ببغداد، ثم المدن المعروفة في العراق والحجاز، ثم تمتدُّ إلى بلاد الشام في الشمال، وإلى بلاد مصر في المغرب.



(١) (الجزيرة) تطلقُ على البلاد الواقعة بين دجلة والفرات، وفيها مدنٌ كثيرة، منها: الموصل، وحران، والرقة، وآمد، وغيرها.



المبحث الثالث

شيوخ الإمام ابن خزيمة[١]

أخذَ الإمامُ ابنُ خزيمة عن مشايخ بلده في الصغر، ثم ارتحلَ في طلب الحديث إلى أقطار العالم الإسلامي، كما سبق تفصيلُه، وهذه الرِّحلات مكَّنته من اللُّقيِّ بكثيرٍ من أئمةِ زمانه في العلم، والأخذ عنهم.

وقد روى في كتابه (التوحيد) عن أكثر من مائةٍ وخمسةٍ وثلاثين شيخًا، بينما بلغَ عددُ شيوخِه في القدر الموجودِ من كتابه (الصحيح) مائتَين وثلاثةً وستين شيخًا.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينتقي شيوخَه، وكذلك الرواة عمومًا، ولا يروي عن كلِّ أحد، وفي ذلك يقول: «لستُ أحتجُّ بشهر بن حوشب، ولا بحَرِيز بن عثمان لمذهبِه[٢]، ولا بعبد الله بن عمر[٣]، ولا ببقيَّة، ولا بمقاتل بن حيان، ولا بأشعث بن سوَّار، ولا بعليِّ بن جدعان؛ لسوء حفظِه، ولا بعاصم بن عبيد الله، ولا بابن عقيل، ولا بيزيد بن أبي زياد،

---

(١) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (١/ ١٥٥ - ١٧٩).

(٢) لأنه كان ناصبيًّا، والنواصبُ يُبغضون أهلَ البيت، وقد حُكي عنه أنه كان يحطُّ من عليٍّ رضي الله عنه كما حُكي عنه الرجوعُ عن ذلك، والله تعالى أعلم. انظر ترجمتَه في (تهذيب الكمال) (٥/ ٥٦٨ - ٥٨١).

(٣) هو: عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر العمري، ضعَّفَه كثيرون، ووثَّقَه آخرون، روى له مسلمٌ مقرونًا، والباقون، قال عنه الحافظُ في (التقريب): «ضعيف عابد، من السابعة».

ولا بمجالد، ولا بحجاج بن أرطاة إذا قال: (عن)، ولا بأبي حذيفة النهدي، ولا بجعفر بن بُرقان، ولا بأبي معشر نجيح ـ يعني: السعدي ـ ولا بعمر بن أبي سلمة[١]، ولا بقابوس بن أبي ظبيان...»، قال الذهبي: «ثم سمَّى خلقًا دون هؤلاء في العدالة؛ فإنّ المذكورين احتجَّ بهم غيرُ واحد»[٢].

يُشير الإمام الذهبيُّ إلى أنّ هؤلاء الذين تجنَّبهم ابنُ خزيمة: احتجَّ بهم غيرُ واحد، وهذا يدلُّ على شدَّة تحرِّيه[٣]، وسيأتي بيانُ ذلك عند الحديثِ عن شرطِه في الكتاب ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وفيما يلي ذكر أبرز شيوخه الذين روى عنهم في كتابيه (الصحيح) و(التوحيد)، مرتَّبين على سِنِيّ وفاتهم:

١ ـ الإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم، أبو يعقوب، الحنظلي المروزي، المعروف بـ(ابن راهويه) (ت٢٣٨هـ)، وهو أحدُ الأئمة المعروفين بالحديثِ والفقه، قرينُ الإمام أحمد بن حنبل، قال عنه الإمامُ ابنُ خزيمة: «والله لو أنَّ إسحاق بن إبراهيم الحنظلي كان في التابعين لأقرُّوا له بحفظه، وعلمِه وفقهه»[٤].

٢ ـ محمود بن غيلان، أبو أحمد، المروزي، العدوي مولاهم (ت٢٣٩هـ)، وهو أحدُ أئمة الأثر، وقد حدَّث عنه ابنُ خزيمة في موضعين من كتابه (التوحيد).

٣ ـ محمد بن أسلم بن سالم بن يزيد الكندي مولاهم، أبو الحسن الطوسي (ت٢٤٢هـ)، قال عنه ابنُ خزيمة: «حدثنا ربَّانيُّ هذه الأمة:

---

(١) هو عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، قاضي المدينة، قال الحافظ: «صدوق يخطئ... قتل بالشام سنة اثنتين وثلاثين ـ ومئة ـ مع بني أمية، (خت ٤)».
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٣).
(٣) انظر: (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميّد (ص/ ١٢٨).
(٤) (تاريخ بغداد) (٦/ ٣٥٠)، (سير أعلام النبلاء) (١١/ ٣٧٢).

محمدُ بنُ أسلم»، وقال: «حدثني مَن لم تَرَ عيناي مثلَه: محمدُ بنُ أسلم»[١].

٤ ـ أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي، ثم البغدادي، أبو جعفر الأصم، صاحب (المسند) المعروف (ت٢٤٤هـ). روى ابنُ خزيمة عن طريقه قرابةَ خمسين حديثًا في صحيحه[٢]، وأربعةَ أحاديث في كتابه (التوحيد).

٥ ـ علي بن حُجر بن إياس السعدي المروزي، أبو الحسن المروزي (ت٢٤٤هـ)، روى عن طريقه قرابةَ تسعةٍ وسبعين حديثًا في صحيحه، وأربعةَ أحاديث في كتابه (التوحيد)، وابنُ خزيمة آخرُ مَن روى عن عليِّ ابن حُجر في نيسابور[٣].

٦ ـ أحمد بن نصر بن زياد القرشي، أبو عبد الله النيسابوري (ت٢٤٥هـ)، قال عنه الحاكم: «كان فقيهَ أهل الحديث في عصره بنيسابور، كثير الحديثِ والرحلة، وعليه تفقَّهَ ابنُ خزيمةَ قبل أن يرحلَ»[٤] ووصفه الذهبيُّ بأنه: «فقيهُ نيسابور، ومقرئُها وزاهدُها»[٥]، وقد روى ابنُ خزيمة عن طريقه ستةَ أحاديث في صحيحه.

٧ ـ محمد بن رافع القشيري مولاهم، أبو عبد الله النيسابوري (ت٢٤٥هـ)، روى عنه ابنُ خزيمة في صحيحه قرابةَ تسعين حديثًا.

---

(١) انظر: (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٥٣٣).

(٢) هذا العددُ في القدر الموجود من المطبوع، دون اعتبار عدد رواياتِه في الجزء الذي استدركَه الدكتور ماهر الفحل من «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» للحافظ ابن حجر، و«صحيحِ ابن حبان»، وكذلك جميع الأعداد التي سأذكرُها لرواياتِ المشايخ بعده، لم أحتَسب فيها إلا من القدر المطبوع.

(٣) قاله الخليليُّ في (الإرشاد) (٣/ ٩٠٣).

(٤) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٥٤٠).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٥٤٠).

٨ ـ محمد بن العلاء بن كريب، أبو كريب الهمْداني الكوفي (ت٢٤٨هـ)، وهو من كبار الحفاظ، روى عنه ابنُ خزيمة في صحيحه ثمانيةً وسبعين حديثًا، وفي كتابه (التوحيد) سبعةَ أحاديث.

٩ ـ محمدُ بنُ بشار بن عثمان العبدي البصري، المعروف بـ(بندار) (ت٢٥٢هـ)، وهو من شيوخ الأئمة الستة، وهو ممن أكثرَ عنه الإمامُ ابنُ خزيمة، وروى عن طريقه (٤٧٨) حديثًا في صحيحه، وتسعةً وأربعين حديثًا في كتابه (التوحيد)، وكان إذا حدَّث عنه يقول تارةً: «حدثنا إمامُ أهل زمانه في العلمِ والأخبارِ محمدُ بنُ بشار»[1]، وتارةً يقول: «حدثنا محمدُ بنُ بشار بُنْدارَ وأبو موسى محمدُ بنُ المثنى، إمامان من أئمة علماء الهدى»[2].

١٠ ـ محمد بن المثنى بن عبيد العَنَزي البصري، أبو موسى، المعروف بـ(الزَّمِن) (ت٢٥٢هـ)، روى عنه في صحيحه (١٦٤) حديثًا، وثلاثةً وعشرين حديثًا في كتابه (التوحيد). وهو ممن اتفقَ على الروايةِ عنه الأئمةُ الستة، وقد سبقَ ثناء الإمام ابن خزيمة عليه قريبًا.

١١ ـ الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، أبو عبد الله، صاحب (الصحيح) (ت٢٥٦هـ)، كان ابنُ خزيمة يقول عنه: «ما رأيتُ تحت أديم هذه السماء أعلم بالحديث ولا أحفظَ له من محمد بن إسماعيل البخاري»[3]، وهو ممن تأثَّرَ به الإمامُ ابنُ خزيمة في انتقاءِ الصحيح، والتأليفِ فيه، وفي وضع التراجم للأحاديث.

١٢ ـ عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد الأشج الكوفي

(١) (التوحيد) (٢٠٦).
(٢) (التوحيد) (١٩٧).
(٣) (تاريخ بغداد) (٢/ ٢٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٦٥).

(ت٢٥٧هـ)، وهو من شيوخ الأئمة الستة، حدث عنه ابنُ خزيمة في عدة مواضع من (صحيحه) بلغت (٨٩)، وروى عن طريقه تسعةَ أحاديث في كتابه (التوحيد).

١٣ ـ الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، أبو الحسين النيسابوري، أحدُ الشيخَين، وصاحب (الصحيح) (ت٢٦١هـ)، وقد ذكرَ ابنُ خزيمة في (التوحيد) حكايةً، ثم قال: «كتب عني مسلم بن الحجاج هذه الحكاية»[١]، وهذا التنويهُ من ابن خزيمة فرحٌ منه بأنَّ شيخَه استفادَ منه، كما أنَّ فيه تنويهًا بشيخه واعتزازًا به. وذكرَ راوي الصحيح بعد حديثٍ في (صحيح ابن خزيمة): «قال لنا أبو بكر: مسلم بن الحجاج كان سألني عن هذا»[٢].

١٤ ـ يونس بن عبد الأعلى الصَّدَفي، أبو موسى المصري (ت٢٦٤هـ)، أحدُ تلاميذ الإمام الشافعي، روى عن طريقه (١٥٥) حديثًا في صحيحه، وعشرين حديثًا في كتابه (التوحيد)، وأخذ عنه القراءةَ أيضًا.

١٥ ـ إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق المُزَني، أبو إبراهيم (ت٢٦٤هـ)، وهو من خواصِّ تلاميذ الإمام الشافعي، وممن لازمَه كثيرًا، وعليه تفقّه الإمامُ ابنُ خزيمة أثناء رحلته، وكان المزنيُّ يُقدِّم ابنَ خزيمة على نفسِه في الحديثِ، حيث قال مرة عن ابن خزيمة: «إذا جاء الحديثُ فهو يُناظرُ؛ لأنه أعلمُ بالحديثِ مني، ثم أتكلم أنا»[٣].

١٦ ـ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، أبو عبد الله

(١) (كتاب التوحيد) (١/ ٣٢٦) بعد (ح/ ٣٢١).
(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٢٨٦) بعد (ح/ ٢٠٨٤).
(٣) (طبقات الفقهاء) (ص/ ١٠٥ ـ ١٠٦)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧١).

(ت٢٦٨هـ)، وهو أيضًا من تلاميذ الإمام الشافعي، روى ابنُ خزيمة عن طريقه اثنين وثلاثين حديثًا في صحيحه، وخمسةً في كتابه (التوحيد)، وقد أثنى عليه ابنُ خزيمة حيث قال: «ما رأيتُ في فقهاء الإسلام أعرف بأقاويل الصحابةِ والتابعين من محمد بن عبد الله بن عبد الحكم»[١]، وقال أيضًا: «كان محمدُ بنُ عبد الله بن عبد الحكم أعلم مَن رأيتُ على أديم الأرض بمذهبِ مالك وأحفظهم له، سمعتُه يقول: كنتُ أتعجبُ ممن يقولُ في المسائل: لا أدري»[٢].

١٧ ـ الربيع بن سليمان بن عبد الجبار الـمُـراديّ، أبو محمد المصري، المؤذن (ت٢٧٠هـ)، صاحب الإمام الشافعي وخادمُه، وألصقُ تلاميذِه به، وراويةُ كتبه الجديدة. روى عنه ابنُ خزيمة في (صحيحه) تسعةً وستين حديثًا، وعشرةَ أحاديث في كتابه (التوحيد). وكان يحبُّ ويُقدِّرُ ويُجِلُّ تلميذَه ابن خزيمة، حيث قال لتلاميذه يومًا: «هل تعرفون ابنَ خزيمة؟» فقالوا: نعم، فقال: «استفدنا منه أكثرَ مما استفادَ منا»[٣].

١٨ ـ محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدي، أبو عبد الله البُوشَنْجِيّ (ت٢٩٠هـ)، وكان ابنُ خزيمة يشكو من بخله في العلم، حيث قال: «لو لم يكن في أبي عبد الله من البخلِ بالعلمِ ما كان: ما خرجتُ إلى مصر»[٤]، وقال أيضًا: «لولا بخلُه بالعلم: لَـمَا احتجتُ أن أدخلَ العراقَ ومصر»[٥]. وقد أثنى البوشنجيُّ على تلميذه ابن خزيمة حيث قال: «محمدُ ابنُ إسحاق كيّس، وأنا لا أقولُ هذا لأبي ثور»[٦].

---

(١) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٥٤٧).
(٢) (طبقات الشافعية الكبرى) (٢/ ٦٨).
(٣) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧١).
(٤) (طبقات الشافعية الكبرى) (٢/ ١٩٠).
(٥) (الإرشاد) للخليلي (٣/ ٨٢٥).
(٦) (طبقات الشافعية الكبرى) (٢/ ١٩١).

هؤلاء بعضُ أبرز شيوخ الإمام ابن خزيمة، وأكثرُهم من شيوخ الأئمة الستة، مما يدلُّ على مشاركة الإمام ابن خزيمة لهم في أغلب الشيوخ، وعلى علوِّ أسانيده.





المبحث الرابع

تلاميذ الإمام ابن خزيمة[(١)]

كان الإمامُ ابنُ خزيمة إمامَ زمانه في الحديثِ روايةً ودرايةً، قال الخليلي: «وروى عنه أئمةُ الدنيا في وقتهم من الفقهاء»[(٢)]، وكان محطَّ أنظار طلاب العلم، رحلوا إليه من الآفاق، وحَرَصُوا على الرواية عنه، قال الأسنوي: «رحلت إليه الطلبةُ من الآفاق»[(٣)].

ومما يدلُّ على مكانته: أنه قد روى عنه بعضُ مشايخه، ومنهم الشيخان؛ البخاريُّ ومسلم، فقد رويا عنه خارج الصحيحين، قال الحاكم: «روى عنه جماعةٌ من مشايخه، الذين اختلفَ إليهم وأخذَ العلمَ عنهم، منهم: محمدُ بنُ إسماعيل البخاري»[(٤)].

قال الحاكم: «أخبرَني محمدُ بن أحمد بن واصل الجُعفيُّ بِـ(بِيكَنْد)، حدَّثني أبي، حدَّثنا محمدُ بنُ إسماعيل، حدَّثَني محمد، حدَّثنا أحمدُ بنُ سِنان، حدَّثني مهدي ـ والدُ عبد الرحمن بن مهدي ـ قال: كان عبدُ الرحمن يكون عند سفيان عشرةَ أيام أو أكثر، لا يجيءُ إلى البيت، فإذا جاءَنا ساعةً جاءَ رسولُ سفيان، فيذهبُ ويتركُنا».

---

(١) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (١/ ١٨٠ ـ ١٩٧).

(٢) (الإرشاد) (٣/ ٨٣٢).

(٣) (طبقات الشافعية) للأسنوي (١/ ٤٦٢).

(٤) انظر: (التقييد) لابن نقطة (١/ ١٧).

قال الحاكمُ: محمدٌ: هو ابنُ إسحاق بن خزيمة بلا شكٍّ، فقد حدَّثنا أبو أحمد الدارميُّ، حدَّثنا ابنُ خزيمة، بالحكاية[١].

وقال أبو عليٍّ الحافظُ: «سمعت محمدَ بنَ إسحاق بن خزيمة يقول: جاءني مسلمُ بنُ الحجَّاج، فسألني عن هذا الحديث، فكتبتُ له في رقعةٍ، وقرأتُ عليه، وقال: هذا حديثٌ يسوى بدنةً! فقلتُ: يسوى بدنة؟! بل هذا يسوى بَدْرَة![٢] كذا رواه لنا»[٣].

وقال الحاكمُ أيضًا: «قد رأيتُ في كتابِ مسلم بنِ الحجاج بخطِّ يده: حدثني محمدُ بنُ إسحاق أبو بكر ـ صاحبُنا ـ»[٤].

وقال الذهبي: «حدَّثَ عنه: البخاريُّ ومسلمٌ في غير الصحيحَين، ومحمدُ بنُ عبد الله بن الحكم ـ أحدُ شيوخِه...»[٥].

وفيما يلي ذكرٌ لأبرز تلاميذ الإمام ابن خزيمة مرتبين على سِنِيْ وفاتهم:

١ ـ ابن المنذر: محمد بن إبراهيم بن المنذر، أبو بكر النيسابوري (ت٣١٨هـ)[٦]، وهو أحدُ الأئمة الأعلام المعروفين.

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩).

(٢) البدرة: كيسٌ فيه مقدارٌ من المالِ يُتعامَلُ به، ويُقدَّمُ في العطايا.

(٣) (تاريخ مدينة دمشق) لابن عساكر (٣٠/ ٢٧٧).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٧).

(٥) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٦٦)، وانظر: (المنتظم) (٨/ ٥٤).

(٦) انظر: مقدمة محقق كتاب (الأوسط) لابن المنذر (١/ ١٣)، حيث ذكرَ ابنَ خزيمة من شيوخ ابن المنذر، وقد روى ابنُ المنذر عن شيخه ابن خزيمة في (الأوسط) في مواضع، منها: في باب ذكر استحباب نضح الفرج بعد الوضوء ليدفعَ وساوسَ الشيطان، وينزعَ الشكَّ به (١/ ٢٤٣ح/ ١٥١)، وكذلك في باب الرخصة في البول في الآنية (١/ ٣٣٢ح/ ٢٧٤).

٢ ـ محمد بن شعيب بن إبراهيم بن شعيب النيسابوري، أبو الحسن (ت٣٢٤هـ)، وهو ممن لازمَ الإمامَ ابنَ خزيمة وأكثرَ عنه.

٣ ـ أبو حامد الشرقي: أبو حامد بن محمد بن الحسن النيسابوري (ت٣٢٥هـ)، وهو من الأئمة الكبار، أثنى عليه ابنُ خزيمة بقوله ـ وقد نظرَ إليه ذات يوم ـ: «حياةُ أبي حامد تحجزُ بين الناسِ وبين الكذبِ على رسول الله ﷺ»[1]، قال الذهبيُّ معلِّقًا: «قلت: يعني أنه يَعرفُ الصحيحَ وغيرَه من الموضوع»[2].

٤ ـ أبو علي الثقفي: محمد بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب الثقفي (ت٣٢٨هـ)، كان ابنُ خزيمة يُثني عليه ويقولُ له: «ما يحلُّ لأحدٍ منا في خراسان يُفتي وأنتَ حيٌّ»، ولكنه هجرَه بعد فتنته مع مَن تأثر بالكلابية، وكان يُعدُّ منهم، يقولُ العباديُّ في ترجمة أبي بكر الصِّبْغي: «وكان هو والثقفيُّ يقرؤون على أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وقرأ الكلامَ على الأشعري، فحرَّمَ عليهما الروايةَ عنه، فامتنعَ الثقفيُّ ولم يمتنع الصبغيُّ؛ لأن الثقفيَّ كان له رجالٌ استغنى بهم عنه، لا أنه حرَّمَ ذلك»[3].

٥ ـ الصِّبْغِيّ: أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري، المعروف بـ(الصبغي) (ت٣٤٢هـ)، وهو أحد الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث، قال الحاكم: «وكان يخلُفُ ابنَ خزيمة في الفتوى بضعَ عشرة سنة في الجامع وغيرِه»[4].

٦ ـ الحافظ أبو علي النيسابوري: الحسين بن علي بن يزيد

---

(١) (تاريخ بغداد) (٤/ ٤٢٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٣٨).
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٣٨).
(٣) (طبقات الفقهاء الشافعية) (ص/ ٩٩).
(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٨٥).

النيسابوري (ت٣٤٩هـ)، من أشهر النيسابوريين، وأشهرُهم بالانتساب إليها، ومن أشهر تلاميذ الإمام ابن خزيمة، وكان يُقَدِّرُه ويُجِلُّه، بل كان ابنُ خزيمة يتمنى أن لا يُفارقَه، يقول أبو علي النيسابوري: «استأذنتُ ابنَ خزيمة في الخروجِ إلى العراق سنةَ ثلاثٍ وثلاثمائة، فقال: تُوحِشُنا مفارَقَتُك يا أبا علي، فقد رحلتَ وأدركتَ العوالي، وتقدَّمتَ في الحفظ، ولنا فيك فائدة، فما زلتُ به حتى أذِنَ لي»[١]. وقال الذهبيُّ: «وكان يُعزُّه ويُقدِّمُه على أولادِه»[٢].

٧ ـ دَعْلَج: أبو محمد دعلج بن أحمد بن دعلج بن عبد الرحمن السِّجِسْتَاني (ت٣٥١هـ)، قال الحاكم: «أخذَ دعلج عن ابن خزيمة المصنفات، وكان يُفتي بمذهبِه، وكان شيخَ أهل الحديث، وله صدقاتٌ جاريةٌ على أهل الحديثِ بمكة والعراق وسجستان»[٣].

٨ ـ ابن حبان: الإمام أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البُسْتِيُّ (ت٣٥٤هـ)، وهو الإمامُ المعروفُ صاحبُ (صحيح ابن حبان)، وهو ممن لازمَ ابنَ خزيمة في الحضرِ والسفر، وكان يُكثرُ من سؤاله، حتى أضجَرَه مرةً، حكى ياقوتٌ الحَمَوِيُّ بسنده عن أبي حامد أحمد بن محمد بن سعيد النيسابوريِّ قال: «كنا مع أبي بكرٍ محمدِ بن إسحاق بن خزيمة في بعض الطريقِ من نيسابور، وكان معنا أبو حاتم البستي، وكان يسألُه ويؤذيه، فقال له محمدُ بنُ إسحاق بن خزيمة: يا بارِد! تنحَّ عني ولا تؤذِني! أو كلمة نحوها، فكتبَ أبو حاتم مقولتَه، فقيل له: تكتب هذا؟! فقال: نعم، أكتبُ كلَّ شيءٍ يقولُه»[٤].

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٥٦).
(٢) (تذكرة الحفاظ) (٣/ ٩٦٨).
(٣) (تذكرة الحفاظ) (٣/ ٨٨١).
(٤) (معجم البلدان) (١/ ٤١٩) ـ ط: دار صادر ـ.

وكان يُثني على شيخه كثيرًا، كما سيأتي في مبحث ثناء العلماء على ابن خزيمة، وقد أكثرَ عنه في (صحيحه)، وهو الثامنُ من شيوخِه من حيث كثرة الرواية عنهم في (صحيح ابن حبان)، روى عنه (٣٠١) حديثًا، وأكثرَ عنه في كتابه (الثقات)[١].

٩ ـ الإمام الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (ت٣٦٠هـ) صاحب المعاجم الثلاثة، روى عن ابن خزيمة، كما قال العراقيُّ[٢].

١٠ ـ القَفَّال الكبير: أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الكبير الشاشي (ت٣٦٥هـ)، قال الحاكم: «وردَ نيسابور مرةً على ابن خزيمة، ثم ثانيًا عند منصرفِه من العراق، ثم وردَها على كبر السن»[٣].

١١ ـ ابن عدي: أبو أحمد عبد الله بن محمد بن عدي الجرجاني، مصنف (الكامل في الجرح والتعديل) (ت٣٦٥هـ)، وهو من أئمة الجرح والتعديل، ومن أشهر أئمة طبقتِه، روى عن الإمام ابن خزيمة وحدَّث عنه[٤].

١٢ ـ أبو سهل الصُّعْلوكي: محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان ابن هارون الصعلوكي (ت٣٦٩هـ). قال الخليلي: «ورَدَ نيسابور، وأكثر مَن رأيتُ من الفقهاءِ بها أخذوا عنه، وكانوا يسمونه الإمام»[٥].

(١) انظر: (مقدمة الشيخ شعيب الأرنؤوط لصحيح ابن حبان) (١/ ١٤)، (الإمام محمد بن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل) (١/ ١٧٠)، وانظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (١/ ١٩٤).
(٢) انظر: (طرح التثريب في شرح التقريب) (١/ ٩٦).
(٣) (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ٢٠١).
(٤) انظر: (تاريخ جرجان) للسهمي (ص/ ٢٦٦)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٦٦).
(٥) (الإرشاد) (٣/ ٨٦١ ـ ٨٦٢).

١٣ ـ أبو بكر الإسماعيلي: أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي الجرجاني (ت٣٧١هـ)، وهو أحدُ الأئمة الحفاظ الذين تفردوا بعلوِّ الأسانيد في وقته، وقد أخذَ عن ابن خزيمة، قال السهمي في ترجمة ابن خزيمة: «كتبَ عنه أبو بكر الإسماعيليُّ بجرجان ودهستان»[١].

١٤ ـ حُسَيْنَك: الحسين بن علي بن محمد بن يحيى التميمي النيسابوري، المعروف بـ(حسينك)، ويُقال له أيضًا (ابنُ مُنَيْنَة) (ت٣٧٥هـ)، وقد لازمَ حسينك شيخَه إلى أن توفي، وكان من خواصِّ تلاميذ ابن خزيمة، يقول الحاكم ـ وهو تلميذُ حسينك، وقد صحبه ثلاثين سنة ـ: «كان حسينك تربية أبي بكر بن خزيمة، وجاره الأدنى، وفي حجره من حين وُلد إلى أن توفي أبو بكر وهو ابنُ ثلاثٍ وعشرين سنة، فكان ابنُ خزيمة إذا تخلَّفَ عن مجالس السلاطين بعثَ بالحسين نائبًا عنه، وكان يُقدِّمُه على جميع أولاده، ويَقرأ له وحده ما لا يقرأ لغيره، وكان يحكي أبا بكرٍ في وضوئه وصلاتِه...»[٢].

١٥ ـ الكَرَابِيسِي: أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي (ت٣٧٨هـ)، وهو أحدُ الأعلام، صاحب التصانيف.

١٦ ـ ابن مَحْمَوَيْه: أبو سعيد محمد بن الحسين بن موسى بن محمويه النيسابوري السمسار (ت٣٨٠هـ)، سمعَ الإمامَ ابنَ خزيمة وغيرَه، وعنه: الحاكمُ وأبو سعد الكَنْجَرُوذِيُّ وغيرُهما[٣].

---

(١) (تاريخ جرجان) (ص/٤٥٦).
(٢) (تاريخ بغداد) (٨/ ٧٤).
(٣) ترجمة ابن محمويه في: (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٤٠٢)، (تاريخ الإسلام) (٨/ ٤٨٤).

١٧ ـ حفيدُه: محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، المعروف بـ(حفيد ابن خزيمة) (ت٣٨٧هـ)، وقد سبقت ترجمتُه عند الحديثِ عن أسرة الإمام ابن خزيمة، قال عنه الخليليُّ: «سألتُ عنه الحاكمَ أبا عبد الله، فتبسَّم وقال: «لو كان كلبٌ على بابِ ابن خزيمة ما كنتُ أعيبُ عليه، فضلًا عن سِبْطِه! قلت: هو من شرط الصحيح؟ قال: هذا لا أقول[1]»[2].

وعن طريقه ـ وطريقِ ابن محمويه السابق ـ يُروى (صحيحُ ابن خزيمة) المطبوع الآن، وطريقُه أشهر، كما سيأتي بيانُه في رُواة (صحيح) ابن خزيمة ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وتلاميذُ الإمام ابن خزيمة من الكثرة بحيث يصعبُ حصرُهم، والمذكورون أشهرُ تلاميذه وأبرزهم.



(١) تنبيه: من المعلوم الفرقُ بين الشروط التي تُعتَبَرُ فيمَن يروي كتابًا معيَّنًا ثابت النسبةِ إلى المؤلف، وبين الشروط التي تُعتَبَرُ لرواة الحديث عمومًا، فيُغتَفَرُ في الأول ما لا يُغتَفَرُ في الثاني.

(٢) (الإرشاد) للخليلي (٢/ ٨٣٢).



المبحث الخامس

مؤلَّفات الإمام ابن خزيمة[١]

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

ذكرُ مؤلَّفاته

ذكرَ الحاكم أنّ مصَنَّفات الإمام ابن خزيمة «تزيد على مائةٍ وأربعين كتابًا، سوى المسائل، والمسائلُ المصنَّفةُ أكثرُ من مائة جزء»[٢].

وقال الخليليُّ: «وله من التصانيفِ ما لا يُعدُّ في الحديثِ والفقه»[٣].

وقال ابنُ كثير: «ممن طافَ البلدان، ورحلَ إلى الآفاقِ في طلبِ العلم وسماعِ الحديث، وكتبَ الكثير، وصنَّفَ، وجمعَ»[٤].

وقد انتشرت مؤلَّفاتُ ابن خزيمة في حياته، وتنافسَ الناسُ في تحصيلها، مما يدلُّ على انتشارها وذيوع صِيتها، ومن ذلك أنّ معاصرَه

---

(١) انظر التفصيل في: (مقدمة محقق صحيح ابن خزيمة) ـ طبعة الأعظمي ـ (١/ ١٢ ـ ١٥)، و(١/ ٦٩ ـ ٧٤) من طبعة د. ماهر الفحل، و(١/ ٣٧ ـ ٣٩) من طبعة التأصيل، (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (١/ ٢٣٩ ـ ٢٥١).

(٢) (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/ ٨٣)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٦).

(٣) (الإرشاد) (٣/ ٨٣٢).

(٤) (البداية والنهاية) (١٥/ ٩).

وقرينَه ابنَ صاعد[١] كتبَ إليه يستجيزُه كتابَ (الجهاد)، فأجازَه ابنُ خزيمة[٢].

وقال الحاكم أبو الحسن السَّنْجَاني[٣]: «نظرتُ في (مسألة الحج) لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، فتيقّنتُ أنه علمٌ لا نُحسنُه نحن»[٤].

وقال أبو بكر الصَّيْرَفي: حُمِلَ إلى ابن سُريج (مسألةُ الحج) لأبي بكر محمد بن إسحاق فقال: «هذا هو السحرُ الحلال»[٥].

وكان الإمامُ يهتمُّ بما يكتبه ويُدوِّنُه، يتبيّنُ هذا مما سبق من قوله: «كنتُ إذا أردتُ أن أصَنِّفَ الشيءَ: دخلتُ في الصلاةِ مستخيرًا، حتى يقع لي فيها، ثم أبتدئ»[٦].

وعلى الرغم من كثرة مصنَّفات الإمام ابن خزيمة، إلا أنّ أكثرَها لم تصل إلينا، قال الدكتور عبد العزيز شاكر الكبيسي: «وعلى الرغم من كثرة مصنَّفاتِ ابن خزيمة وتنوُّعِها، لكنني لم أعثر بعد البحث والتتبع إلا على أربعة كتبٍ، هي: (الصحيح)، و(التوحيد)، و(شأن الدعاء)، و(المخزون في الوحدان[٧])»[٨].

---

(١) هو يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب (٢٢٨ ـ ٣١٨هـ)، قال عنه أبو علي النيسابوري: «لم يكن بالعراق في أقرانه أحدٌ في فهمه، والفهمُ عندنا أجلُّ من الحفظ».

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٠ ـ ٣٧١).

(٣) هو القاضي أبو الحسن علي بن الحسن بن محمد بن حمدويه السنجاني، قال الحاكم: كان أحد فقهاء الشافعيين، وتقلد القضاءَ بنيسابور سنة (٣١٦هـ). انظر: (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ٤٤٤).

(٤) (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/ ٨٣).

(٥) (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ٨٣).

(٦) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢١)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٦٩).

(٧) لم يذكر الدكتور الكبيسي عن هذا الكتاب شيئًا عند التفصيل.

(٨) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي =

وقد قام الدكتوران: محمد مصطفى الأعظمي، وماهر الفحل ـ محقِّقَا القسم المطبوع من صحيح ابن خزيمة ـ والدكتور عبد العزيز الكبيسي، باستخراج أسماء الكتب من خلال ما يذكره ابنُ خزيمة في كتابيه: (الصحيح)، و(التوحيد)، ثم سردوها مضافًا إليها ما ذكره الآخرون، وهي على النحو التالي:

أولًا: الكتب المطبوعة أو المخطوطة:

١ ـ «صحيح الإمام ابن خزيمة»، واسمُه: (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ ﷺ)، وسيأتي الحديثُ عنه في الباب الثاني ـ إن شاء الله تعالى ـ.

٢ ـ فوائد الفوائد عن ابن خزيمة: ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر، وذكرَ أنه يرويه عن طريق زاهر بن طاهر، عن أحمد بن منصور، عن أبي طاهر حفيد ابن خزيمة، عنه[١]، وذكرَه غيرُه[٢].

وقد طبع باسم «فوائد الفوائد» منسوبًا إلى الإمام ابن خزيمة، حققه طلعت بن فؤاد الحلواني، وطُبع في دار ماجد عسيري، بمدينة جدة، سنة (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، ويشتملُ على (١٤) حديثًا فقط، وما أدري هل هو كاملٌ أم لا؟

٣ ـ شأن الدعاء وتفسير الأدعية المأثورة عن رسول الله ﷺ .

وهذا الكتابُ توجد له نسخةٌ خطيةٌ في المكتبة الظاهرية بدمشق تحت مجموع رقم (٦١)، وهو فيها من (١١/أ ـ ١٩/ب) من القرن السادس

= (١/ ٢٤١)، وانظر: مقدمة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي لصحيح ابن خزيمة (١/ ١٢)، (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميّد (ص/ ١١١).

(١) (المعجم المفهرس) للحافظ ابن حجر (١/ ٣٣٦).

(٢) انظر: (صلة الخلف بموصول السلف) للروداني (ص/ ٣٣١).

الهجري[١]. وقد نقلَ أبو حامد الغزالي في كتابه (إحياء علوم الدين) جملةً مما ذكرَه الإمام ابن خزيمة، حيث قال: «الباب الرابع: في أدعيةٍ مأثورةٍ عن النبيِّ ﷺ وعن أصحابِه ﷺ محذوفة الأسانيد، منتخبةً من جملةِ ما جمعَه أبو طالب المكي، وابنُ خزيمة، وابنُ المنذر ـ رحمهم الله ـ»[٢].

٤ ـ كتاب التوحيد وإثبات صفات الربِّ ﷻ.

وقد طُبع هذا الكتاب خمس مراتٍ إلى الآن، آخرُها في مكتبة ابن رشد بالرياض، بتحقيق الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، وطبع في مجلدين.

والصحيحُ أنه ليس إلا جزءًا من (صحيح ابن خزيمة)، ويدلُّ على ذلك أمورٌ، منها:

أولًا: أنّ الحافظَ ابنَ حجر صرَّحَ بذلك في عددٍ من المواضع، من ذلك قولُه: «وقد أخرجَه ابنُ خزيمة في التوحيدِ من صحيحه»، وهذا ذكرَه مرارًا[٣].

وقال أيضًا: «وقد وقعَ لي من هذا الكتاب الصحيح: كتابُ التوحيد، وكتابُ التوكل، وكتابُ القسامة، وسأذكرُها في المفردات»[٤].

ثانيًا: نجد في بداية (كتاب التوحيد) نفسَ الشرط الذي ذكرَه الإمامُ ابنُ خزيمة في صحيحه، كما سيأتي بيانُه عند الحديثِ عن شرطِه في

---

(١) ذكره سزكين في (تاريخ التراث العربي) (٣٣).

(٢) (إحياء علوم الدين) (١/ ٢٨٧).

(٣) انظر: (فتح الباري) (٦/ ٢٦ ـ عند الحديث/ ٢٦٥٤)، و(٨/ ٦٠٧ح/ ٤٥٧٤)، و(١٣/ ٣٦٧ ـ قبل ح/ ٦٩٤٨)، (١٣/ ٣٩٩ح/ ٦٩٧٩)، (١٣/ ٤١٣؛ ٦٩٨٧).

(٤) (المعجم المفهرس) (ص/ ٤٢).

(صحيحه)[١]، وفيه: «الجزء الأولُ من كتاب التوحيدِ وإثباتِ صفاتِ الربِّ ﷻ التي وصفَ الله بها نفسَه في محكم تنزيله، الذي أنزلَه على نبيِّه المصطفى ﷺ وعلى لسان نبيِّه، بنقل الأخبارِ الثابتةِ الصحيحةِ، بنقلِ العُدولِ عن العدول، من غير قطعٍ في إسناد، ولا جرحٍ في ناقلي الأخبار».

ثالثًا: أكثرَ الإمامُ ابنُ خزيمة في كتاب التوحيد من الإحالةِ على كتبٍ متقدِّمةٍ عليه، ومنها ما هو موجودٌ في المطبوعِ من (صحيح ابن خزيمة)، كما أنه أشارَ في بدايةِ كتاب التوحيد إلى سَبْقِ تصنيفِه الأبوابَ المتعلِّقةَ بالفقه، ثم ذكرَ أنه أملَى مؤخَّرًا ما يتعلَّقُ بالعقائد: كتابَ القدَر، وكتابَ التوحيد[٢].

وكلُّ هذا يدلُّ على أنّ كتابَ التوحيد جزءٌ من (صحيح ابن خزيمة)، وأنه ألَّفَ قبلَه (كتاب القَدَر)، وهو مفقودٌ إلى الآن[٣].

وقد يُقال: لِـمَاذا يُتَداولُ (كتابُ التوحيد) مستقِلًّا، حيث طُبع

---

(١) انظر: صورَ نماذج النسخ الخطية لطبعة الدكتور عبد العزيز الشهوان من كتاب التوحيد (١/ ٩٩ ـ ١٠٠)، وعنوانَ كتاب التوحيد، المطبوع في دار الشرق بمراجعة وتعليق الشيخ محمد خليل هراس.

(٢) انظر: (كتاب التوحيد) (١/ ٣٠ ـ ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤٤، ١٠٤، ١٠٦، ١٤٤، ١٢٨، ١٤٧، ١٧٧) وغيره كثير، وقد بَيَّن المحققُ الفاضلُ عند بعض هذه الإحالاتِ مواضعَها من الجزءِ المطبوع من صحيح ابن خزيمة.

(٣) انظر: مقدمة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم لطبعة الدكتور ماهر الفحل لصحيح ابن خزيمة (١/ د)، يقولُ فضيلتُه: «وقد كان أول ما طُبع من هذا الصحيح ـ حسب علمي ـ هو كتاب التوحيد، نظرًا لتعدُّدِ نسخه الخطيةِ بمفردِه، ومع أنه في مخطوطاتِه وأكثر من طبعةٍ له يحملُ عبارةَ شرط ابن خزيمة المذكورِ في بقيَّةِ أجزاء الصحيح، إلَّا أنّ كثيرًا من طلبة العلم لا يَعرِفُ أنَّ كتابَ التوحيد هذا يُعَدّ أحدَ أجزاء صحيح ابن خزيمة، مع أنَّ الحافظَ ابنَ حجر صرَّحَ بذلك فيما سبَقَ من كلامه، وفي فتح الباري أيضًا، وغيره».

مستقِلًّا، وهو مبدوءٌ بمقدمةٍ مستقلة، بل نرى أنَّ أكثرَ مَن ذكرَه في فهارس الكتبِ والأثبات: يذكرُه مستقلًّا، دون أن يُشيرَ أكثرُهم إلى كونه جزءًا من (صحيح ابن خزيمة)؟

وجوابًا على هذا السؤالِ أقول: إنَّ تصريح الحافظ ابن حجر بأنه جزءٌ من صحيح ابن خزيمة، وكذلك بقية المعطيات التي ذكرتُها قبل قليل: تكفي لإثباتِ كونه جزءًا من (صحيح ابن خزيمة)، ولكنَّ تداولَه مستقلًّا حتى عند القدماء قد يرجعُ إلى أمرٍ أظنه هو السبب الرئيس في فَقْدِ ما فُقِدَ من أجزاء (صحيح ابن خزيمة)، وهو أنَّ الإمامَ ابن خزيمة قد انتهَجَ الإملاءَ في تصنيف كتابه، فكان يُمليه على التلاميذ، ويبدو أنه كلما كان ينتهي من كتابٍ من كتب (صحيحه) فإنَّ الناسَ كانوا يتداولونه مستقلًّا، وينسخونه، وقد يصلُ إلى قطرٍ لم تصله بقية الصحيح، وما ذكرتُه عند الحديثِ عن مؤلَّفاتِه من تداولِ بعضِ كتبه مستقلةً عن (صحيحه)[1]: يدلُّ على ما قرَّرته، والله تعالى أعلم.

ثانيًا: الكتب المفقودة:

١ ـ كتاب الضعفاء: ذكره الإمامُ الذهبيُّ في مقدمة كتابه (المغني في الضعفاء)[2].

٢ ـ عوالي ابن خزيمة: قال الإمامُ الذهبي: «وقعَ لي بالإجازة عدةُ أجزاء من عوالي ابن خزيمة»[3].

٣ ـ فقه حديث بَريرة: قال الحاكم: «وله فقهُ حديث بريرة في ثلاثة

(١) انظر ـ مثلًا ـ: ما سيأتي عن كتبه الآتية: كتاب الجهاد، كتاب التوكل، كتاب السياسة، كتاب القدر، كتاب معاني القرآن. قال الحاكم: «سمعتُ أبا بكرٍ القفال يقول: كتبَ ابنُ صاعد إلى ابن خزيمة يستجيزُه كتابَ الجهاد، فأجازَه له».

(٢) (المغني في الضعفاء) (١/ ٤).

(٣) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٣٠).

أجزاء»[١]، وقال الحافظُ ابنُ حجر: «وقال النووي: صنَّفَ فيه ابنُ خزيمة وابنُ جرير تصنيفَين كبيرَين، أكثرَا فيهما من استنباط الفوائدِ منهما، فذكرا أشياء...»، ثم قال الحافظ: قلت: ولم أقف على تصنيفِ ابنِ خزيمة[٢].

٤ ـ كتاب القراءة خلف الإمام: ذكره البيهقيُّ[٣].

٥ ـ كتاب المسائل المصنَّفة في الحديث[٤].

٦ ـ مسألة الحج: قال الحاكم: «ومسألة الحج خمسة أجزاء»[٥].

٧ ـ كتاب المسند الكبير في الحديث[٦]. وهو الذي اختصرَ منه (المختصر) وهو (صحيح ابن خزيمة)، وسيأتي الحديثُ عنه في الباب الثاني[٧].

٨ ـ كتاب التفسير[٨].

٩ ـ كتاب الجهاد[٩]. قال الحاكم: «سمعتُ أبا بكرٍ القَفَّالَ يقول: «كتبَ ابنُ صاعد إلى ابن خزيمة يستجيزُه كتابَ الجهاد فأجازَه له»[١٠].

---

(١) (معرفة علوم الحديث) (ص/ ٨٣)، (هدية العارفين) (٢/ ٢٩).
(٢) (فتح الباري) (٥/ ١٩٤ح/ ٢٤٢٤).
(٣) في (السنن الكبرى) (٢/ ١٧٠).
(٤) انظر: (هدية العارفين) (٢/ ٢٩).
(٥) (معرفة علوم الحديث) (ص/ ٨٣).
(٦) انظر: (التوحيد) (١٠٤)، (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٤٩، ٢٩٠، ٣١٢، ٣٤٢).
(٧) في الفصل الأول منه، المبحث الأول، المطلب الثاني: كيفية تأليفه لصحيحه.
(٨) ذكرَه ابنُ خزيمة في (صحيحه) (١/ ٢٢٦)، و(التوحيد) (ص/ ١٣٤)، وانظر: (هدية العارفين) (٢/ ٢٩).
(٩) (تذكرة الحفاظ) (١/ ٧٢٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٠)، وذكرَه ابنُ خزيمة في كتابه (التوحيد) (ص/ ٢٩، ١٥٣، ٢٣٩).
(١٠) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٠ ـ ٣٧١).

ويبدو من إحالات ابن خزيمة على (كتاب الجهاد)[(١)] أنه جزءٌ من المسند أيضًا، فيكون ما أجازَه ابنَ صاعد كتابًا مستَقِلًّا عما أودعَه مسندَه، أو أنه جزءٌ من (صحيحه) كان يُتَداولُ مستقلًّا، كما هو شأنُ بعضِ كتبه الأخرى، وهذا هو الراجحُ عندي، والله تعالى أعلم[(٢)].

١٠ ـ كتاب التوكل[(٣)]. ذكرَه السمعانيُّ، وذكرَ أنه يرويه عن عبيد الله ابن المعتز، عن أبي طاهر حفيدِ الإمام ابن خزيمة، عن ابن خزيمة[(٤)]، وذكرَ الحافظُ ابنُ حجر أنه جزءٌ من (صحيح ابن خزيمة)، كما سبقَ في كلامه، حيث قال: «وقد وقعَ لي من هذا الكتاب الصحيح: كتابُ التوحيد، وكتابُ التوكل، وكتابُ القسامة، وسأذكرُها في المفردات»[(٥)].

١١ ـ جزء من حديث ابن خزيمة: ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر، وذكرَ أنه يرويه عن طريق ابن عساكر، عن أبي روح المعز بن محمد الهروي، عن زاهر بن طاهر، عن أبي سعيد الكنجروذي، عن الحاكم أبي بشر بن محمد بن محمد بن ياسين، عن ابن خزيمة[(٦)].

١٢ ـ كتاب السياسة: ذكرَه الروداني، وذكرَ أنه يروى عن طريق شيخ الإسلام الصابوني، عن أبي طاهر حفيدِ ابن خزيمة، عن جده[(٧)].

١٣ ـ كتاب القسامة: ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر، وذكرَ أنه جزءٌ من (صحيح ابن خزيمة)، كما سبقَ الحديثُ عنه عند الحديث عن كتاب

(١) سيأتي ذكرُها في القسم الثالث من كتبه.
(٢) انظر ما سبقَ عند الحديثِ عن كتابه (التوحيد).
(٣) ذكرَه ابنُ خزيمة في (التوحيد) (١/ ٣٥٦).
(٤) (التحبير في المعجم الكبير) للسمعاني (١/ ٤٩٨).
(٥) (المعجم المفهرس) (ص/ ٤٢).
(٦) (المعجم المفهرس) للحافظ (١/ ٢٣٦).
(٧) (صلة الخلف بموصول السلف) (ص/ ٢٦٨).

التوحيد، وكتابِ التوكل.

ثالثًا: الكتب التي ذكرَها الإمامُ ابنُ خزيمة في كتابيه: (الصحيح) و(التوحيد)، والأرجح أنها أجزاء من كتابٍ كبيرٍ له، وهي:

١ ـ كتاب الأشربة[١].

٢ ـ كتاب الأطعمة[٢].

٣ ـ كتاب الإمامة[٣].

٤ ـ كتاب الأهوال[٤].

٥ ـ كتاب الإيمان[٥].

٦ ـ كتاب الأيمان والنذور[٦].

٧ ـ كتاب البر والصلة[٧].

٨ ـ كتاب البيوع[٨].

٩ ـ كتاب التوبة والإنابة[٩].

---

(١) ذكرَه في (كتاب التوحيد) (٢/ ٨٥٩، ٨٦٧).

(٢) ذكرَه في (صحيحه) (٤/ ١٤٦).

(٣) ذكرَه في (صحيحه) (١/ ٢٣٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٥، ٢/ ١٨٩).

(٤) ذكرَه في (كتاب التوحيد) (٢/ ٦٨٢، ٧٣٠، ٧٦٣، ٧٦٨).

(٥) ذكره في أكثر من موضع من كتابيه (الصحيح) و(التوحيد)، انظر في (كتاب التوحيد): (١/ ١١٩، ٢/ ٤٣٧، ٨٠٢، ٨٠٤، ٨١٥، ٨٢٨، ٨٤٧، ٩٠٦)، وانظر في (صحيحه): (١/ ١٧، ٢٠، ١٥٩، ٢٨٩، ٣٦٣، ٣/ ٣٩، ١٥٦، ١٨٦، ١٨٧، ٢٤١، ٢٥٣، ٢٦٧، ٣٠٤، ٤/ ١٢٥، ٢٥٧).

(٦) (كتاب التوحيد) (٢/ ٨٤٧)، (صحيح ابن خزيمة) (٤/ ٣٨، ١٩٦).

(٧) (كتاب التوحيد) (٢/ ٨٥٩).

(٨) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ١٠٤، ١٤٦، ٢٨٦).

(٩) (كتاب التوحيد) (١/ ١٧٧).

١٠ ـ كتاب الجنائز[١].

١١ ـ كتاب الجهاد[٢].

١٢ ـ كتاب الدعاء[٣].

١٣ ـ كتاب الدعوات[٤].

١٤ ـ كتاب ذكر نعيم الجنة[٥].

١٥ ـ كتاب ذكر نعيم الآخرة[٦]، ولا أستبعدُ أن يكون هو الكتاب السابق، والله تعالى أعلم.

١٦ ـ كتاب الصدقات[٧].

١٧ ـ كتاب صفة نزول القرآن[٨].

١٨ ـ كتاب الصلاة الكبير[٩]، قال ابنُ خزيمة في (كتاب الصلاةِ) من (المختصر): «قد خرَّجتُ هذه الأخبارَ كلَّها في كتاب الصلاة الكبير»[١٠]، وبما أنه يقولُ هذا في (كتاب الصلاة) من (المختصَر)؛ فهذا

(١) (كتاب التوحيد) (١/ ٤٠، ٢٧٤، ٢/ ٧٤٢، ٨٨١). ومما يدلُّ على أنه ضمن كتاب (المسند) أو(المختصر): أنه قال فيه (٢/ ٨٨١): «قد أمليتُ طرقَ هذا الخبر في كتاب الجنائز، في أبواب عذاب القبر»، وهذا هو أسلوبُه في (المختصر).

(٢) (كتاب التوحيد) (١/ ٣١، ٢٤١، ٢/ ٥٧٤، ٥٧٩، ٨٦٣، ٨٧٤، ٨٩٢)، (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ١١٩، ١٢٠، ٣/ ٣٤٧، ٤/ ١١٣، ١٤٦).

(٣) (كتاب التوحيد) (١/ ١٨، ٣٤، ٢٧٨، ٣٩٦).

(٤) (كتاب التوحيد) (١/ ٧٩).

(٥) (كتاب التوحيد) (١/ ٢٤٧، ٢/ ٨٧٤).

(٦) (كتاب التوحيد) (١/ ٣٤١، ٢/ ٧٥٥، ٧٥٨).

(٧) (كتاب التوحيد) (١/ ١٤٧، ٣٨١)، (صحيح ابن خزيمة) (٤/ ١٣٠).

(٨) (كتاب التوحيد) (١/ ٣٥٨).

(٩) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٢٥).

(١٠) الموضع السابق.

يدلُّ على أنَّ (كتاب الصلاة الكبير) كتابٌ مستقلٌّ، أو أنه يُشيرُ إلى (كتاب الصلاة) في (المسند الكبير) الذي اختصَرَ منه (صحيحَه) المختصَر.

١٩ ـ كتاب الصلاة[1].

٢٠ ـ كتاب الطبِّ والرُّقى[2].

٢١ ـ كتاب الظهار[3].

٢٢ ـ كتاب الفتن[4].

٢٣ ـ كتاب القدَر: ذكرَه ابنُ خزيمة[5]، ويُروى عن طريق ابن عساكر، عن زاهر بن طاهر، عن أبي بكر محمد بن عبد الرحمن البزار، عن حفيد ابن خزيمة أبي طاهر، عن جده[6]. وهو جزءٌ من (صحيح ابن خزيمة)، ألَّفَه قبل كتاب التوحيد، ويقعُ في أواخر (الصحيح)، ولكنه مفقودٌ، كما سبق عند الحديثِ عن كتاب التوحيد.

٢٤ ـ فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه[7].

٢٥ ـ كتاب اللباس[8].

---

(١) أشارَ إليه في مواضع كثيرة من الكتابَين، انظر: (كتاب التوحيد) (١/ ٣٦، ٣٧، ٧٩، ٢٧٠، ٣١٠، ٢/ ٨٢٧، ٨٩٣)، (صحيح ابن خزيمة) (١/ ١٤٨، ١٩٩، ٢٤٩، ٢٨٠، ٣١١، ٢/ ٩٢، ٣٦٥، ٣/ ٤٠، ١٦٤، ٤/ ٣١٥).

(٢) (كتاب التوحيد) (١/ ٤٠١).

(٣) (كتاب التوحيد) (١/ ١٠٦، ٢٨٦).

(٤) (كتاب التوحيد) (١/ ١٠٤، ٢/ ٤٢٩، ٤٦٠).

(٥) ذكرَه في كتابه (التوحيد) (١/ ١١، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٩، ١٩٠).

(٦) (صلة الخلف بموصول السلف) للروداني (ص/ ٣٣٥).

(٧) (كتاب التوحيد) (١/ ٧٥)، ولم يذكر فيه كلمة «كتاب».

(٨) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٣٨٢).

٢٦ ـ كتاب معاني القرآن[١]، وفي بعض نصوصِ الإمام ابن خزيمة ما يُشيرُ إلى أنه كتابٌ مستقلٌّ، كقولِه: «وهذا من الجنس الذي أعلمتُ في غير موضع من كتابنا في كتاب معاني القرآن، وفي الكتبِ المصنَّفة من المسنَد»[٢]، وكلامُه يدلُّ على المغايَرةِ بين الكتب المصَنَّفةِ من المسند، وبين كتابه (معاني القرآن)، فقد يكون هذا كتابًا مستقلًّا، ومنه قولُه: «وقد كنتُ بيَّنتُ في كتابي الأول، كتابِ معاني القرآن: أنّ هذا الأمرَ أمرُ تكوين»[٣]. والله تعالى أعلم.

٢٧ ـ كتاب المناسك[٤].

٢٨ ـ كتاب الورع[٥].

٢٩ ـ كتاب الوصايا[٦].

وهذه الكتب التي ذكرَها الإمامُ ابنُ خزيمة في كتابيه (الصحيح) و(التوحيد) ليست كتبًا مستقلةً كما يظهرُ لي، وكما رجَّحه الباحثون[٧]، وإنما هي أسماء لأجزاء صغيرةٍ تكوِّنُ مجتمعةً كتابًا واحدًا كبيرًا.

وليس هذا الأمرُ بدعًا من الإمام ابن خزيمة، بل إنه في ذلك سالكٌ

---

(١) (كتاب التوحيد) (٢/ ٦٨٧، ٧٢٨، ٨٧٠، ٨٨٠)، (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٥١، ٢/ ٢٠٤، ٢٥٧، ٢٦٧، ٣٤٠، ٣/ ١٧٩، ٢٤٣، ٢٧٦، ٤/ ٣٠٢).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ١٧٩)، ونحوه فيه (٣/ ٢٧٦).

(٣) (كتاب التوحيد) (٢/ ٨٨٠)، ونحوه فيه (٢/ ٦٨٧).

(٤) (كتاب التوحيد) (٢/ ٥٧٩)، و(كتاب المناسك) من كتب (صحيح ابن خزيمة)، وهو في الجزء المطبوع (٤/ ١٢٧)، ولكن لم أجد الحديثَ المحالَ إليه هناك، ولعله في كتاب الجهاد، والله تعالى أعلم.

(٥) (كتاب التوحيد) (٢/ ٨٤٤، ٨٤٦).

(٦) (كتاب التوحيد) (١/ ٤٤).

(٧) انظر: مقدمة الدكتور مصطفى الأعظمي لصحيح ابن خزيمة (١/ ١٤ ـ ١٥)، و(الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).

مسلكَ الأئمة الذين سبقوه، كشيخَيه: الإمام البخاري، والإمام مسلم، وكذلك الأئمة: أبو داود، والترمذي، حيث إنّ كلَّ كتابٍ منها يحتوي على عددٍ من الكتب، وهي تشتملُ على عددٍ من الأبواب.

ومما يُرجِّحُ هذا الرأي أمران:

الأمرُ الأول: المقارنة بين بعض إحالاتِه وبين المطبوع:

١ ـ قال الإمامُ ابنُ خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ١٤٧): «عن سعيد ابن يسار أبي الحباب، أنه سمعَ أبا هريرة بهذا الحديثِ موقوفًا ولم يرفعه... خرّجتُ هذا البابَ في كتاب الصدقات، أول بابٍ من أبواب صدقةِ التطوع».

وهذا الحديثُ موجودٌ في (صحيح ابن خزيمة) المطبوع (٤/ ٩٢ ـ ٩٣ح/ ٢٤٢٥)، في «جماع أبواب صدقة التطوع، باب فضل الصدقة...».

٢ ـ وقال أيضًا في كتاب التوحيد (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠) باب شهود الملائكة صلاةَ العصر وصلاةَ الفجر فقال: «خرجتُ هذا البابَ بتمامه في كتاب الصلاةِ وكتابِ الإمامة».

وهذا موجودٌ في (الصحيح) المطبوع (١/ ١٦٥ح/ ٣٢١ ـ ٣٢٢)، حيث عقدَ بابًا بقوله: «باب ذكر اجتماع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجرِ وصلاةِ العصرِ جميعًا، ودعاء الملائكة لمن شهدَ الصلاتَين جميعًا».

وذكرَ طرفًا من هذا الحديثِ في كتاب الإمامةِ من (صحيحه) (٢/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦ح/ ١٤٧٨)، ثم قال: «أمليتُ في أول كتاب الصلاة ذكرَ اجتماع ملائكة الليلِ وملائكة النهار في صلاة الفجرِ وصلاةِ العصر».

٣ ـ وذكرَ أيضًا في (كتاب التوحيد) (١/ ٣٠ ـ ٣١) حديثًا في فضائل الصيام، وقال: «قد أمليتُ أخبارَ النبيِّ ﷺ (من صامَ يومًا في سبيل الله

ابتغاءَ وجه الله: باعدَ الله وجهَه عن النارِ سبعين خريفًا) بعضَه في كتاب الصيام، وبعضَه في كتاب الجهاد».

وهذا الحديثُ موجودٌ في كتاب الصيام من (صحيحه) (٣/ ٢٩٧ح/ ٢١١٢)، «باب: فضل الصوم في سبيل الله...».

٤ ـ وذكرَ أيضًا في كتابه (التوحيد) (١/ ٨٢٧ ـ ٨٢٨) حديثًا في فضل صلاة الصبح وصلاةِ العصر، وقال: «قد أمليتُ طرقَ هذا الخبر في كتاب المختصرِ من كتاب الصلاة».

وهذا الحديثُ موجودٌ في (صحيحه) (١/ ١٦٤)، «باب: فضل صلاة الصبح وصلاة العصر».

ويتضحُ من هذه المقارنةِ أنّ تلك الكتب التي أشارَ إليها الإمامُ ابنُ خزيمة ما هي إلا أجزاء من كتبه الكبيرة.

الأمرُ الثاني: إشاراتُه أو تصريحاته وإحالاته:

مما يدلُّ على أنّ بعضَ تلك الكتب ما هي إلا أجزاء لكتابه (المسند الكبير)، أو(المختصرِ منه): إشاراتُه أو تصريحاتُه بذلك، ومن ذلك:

١ ـ قولُه في (الصحيح): «قد خرجتُ طرقَ هذا الخبر وألفاظَها في كتاب الصلاة، كتاب (الكبير)..»[1].

٢ ـ قولُه في (الصحيح) أيضًا: «سأبيِّنُ هذه المسألةَ بتمامها في كتاب الصلاة، المسند الكبير، لا المختصَر»[2].

٣ ـ قولُه في (صحيحه) أيضًا: «خرَّجتُه في كتاب (الكبير)، في الجزء الأولِ من كتاب الصلاة».

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٤٩)، ومثله فيه (١/ ٢٨٠، ٣١١).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ١٩٩).

فهذه النصوصُ صريحةٌ بأنَّ الكتابَ المحالَ إليه (كتاب الصلاة) هو جزءٌ من (المسند الكبير).

٤ ـ قولُه في كتاب (التوحيد): «خرجتُه بطوله في كتاب الصدقات، من كتاب (الكبير)»، وهذا يدلُّ على أنه جزءٌ من (المسند الكبير).

٥ ـ قولُه في (كتاب التوحيد): «قد أمليتُ طرقَ هذا الخبر في كتاب (المختصَر) من كتاب الصلاة»[١]، وهذا صريحٌ بأنّ الكتابَ المحالَ إليه جزءٌ من (المختصَر).

٦ ـ قولُه في (كتاب التوحيد): «قد أمليتُ طرقَ هذا الخبر في (كتاب الجنائز)، في (أبواب عذاب القبر)»[٢].

وفيه إشارةٌ منه إلى أنه جزءٌ من (المسند الكبير) أو(المختصَر)؛ لأنَّه سلكَ فيهما هذا التقسيم في التدرُّج، حيث الكتب، ثم جماع أبواب، ثم أبواب.

وله أمثلةٌ كثيرةٌ في الكتابَين.

والخلاصة: أنّ كثيرًا من تلك الكتب أو بعضَها أجزاءٌ لكتابه الكبير (المسند الصحيح)، أو لمختصَره منه، وهو المعروف بـ(صحيح ابن خزيمة)، والله تعالى أعلم.

ويبدو لي ـ والله تعالى أعلم ـ أنّ الإمامَ ابنَ خزيمة يُقيِّدُ الكتابَ بـ(الكبير) إذا كان فيه، أمّا إذا كان في (المختصَر): فلا يُقيِّد، مما يُشير إلى أنه من (المختصَر)، والله تعالى أعلم.

(١) (كتاب التوحيد) (٢/ ٨٢٨).
(٢) (كتاب التوحيد) (٢/ ٨٨١).

المطلب الثاني
إملاؤه لكتبه(١)

يظهرُ من ترديدِ الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ كلمةَ الإملاء: أنه كان يسلك مسلكَ علماء تلك العصور في التصنيف والإملاء، حيث إنّ الواحدَ منهم يُصنِّفُ الكتابَ، ثم يمليه على تلاميذه إملاءً.

ومما وردَ ذكرُه للإملاء في كتبه: ما سبق من ذكره في الفقرات السابقةِ عند مقارنة إحالاتِه (الفقرتان: ٢، ٤)، ومنه أيضًا:

١ ـ قولُه في (صحيحه): «وقد أمليتُ هذا البابَ من كتاب الأيمان والنذور»(٢).

٢ ـ قولُه في مقدمة كتابه (التوحيد): «وقد بدأتُ كتابَ القدَر فأمليتُه، وهذا كتاب التوحيد»(٣).

٣ ـ ويقولُ في موضع آخر منه: «وقد أمليتُ طرقَ هذا الحديث في أبواب الوصايا»(٤).

٤ ـ ويقولُ في موضعٍ آخر منه: «وقد أمليتُ هذا البابَ في كتاب ذكر نعيم الجنة»(٥).



(١) انظر: مقدمة محقق (صحيح ابن خزيمة) (١/ ١٩)، (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميّد (ص/ ١١٤)، (الإمام ابن خزيمة) للكبيسي (١/ ٢٥١).
(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٣٢).
(٣) (التوحيد) (١/ ١١).
(٤) المصدر السابق (١/ ٢٩).
(٥) المصدر السابق (١/ ٢٤٧).



المبحث السادس
مكانتُه العلمية، وثناء العلماء عليه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول
مكانتُه العلمية

الإمامُ ابنُ خزيمة من الأئمة البارزين في الحديثِ والفقه والعقيدة وغيرها من علوم الإسلام، قال عنه الإمامُ الذهبي: «عُني في حداثتِه بالحديثِ والفقه، حتى صارَ يُضربُ به المثلُ في سَعةِ العلمِ والإتقان»[١].

وقال الحافظُ ابنُ كثير: «كان من أوعية العلم وبحورِه، وممن طافَ البلدان ورحلَ إلى الآفاقِ في طلب العلمِ وسماعِ الحديث»[٢].

وسأذكرُ هنا لمحاتٍ مختصرة تشير إلى مكانته العلمية:

أولًا: مكانتُه في الحديث:

أمّا مكانتُه في الحديث: فهو المبرّز فيه، شهدَ له أئمةُ هذا العلم أنه كان إمامَ زمانه في خراسان، يقولُ تلميذُه الإمام ابنُ حبان: «وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحدَ أئمة الدنيا علمًا، وفقهًا، وحفظًا، وجمعًا، واستنباطًا، حتى تكلم في السنن بإسنادٍ لا نعلم سَبَقَ إليه غيرُه من أئمتنا»[٣].

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٦٥).
(٢) (البداية والنهاية) (١٥/ ٩).
(٣) (الثقات) لابن حبان (٩/ ١٥٦).

وقال الحاكم: «العالم الأوحد، المتفق عليه»[١]، وقال الخليليُّ: «اتفقَ في وقته أهلُ الشرقِ أنه إمامُ الأئمة»[٢].

وكتابُه (الصحيح) أدلُّ دليلٍ على ما تبوَّأه من المكانة العالية في الحديث، وعلى إمامتِه فيه.

ثانيًا: مكانتُه في علوم الحديث:

الناظرُ في «صحيح الإمام ابن خزيمة» يجدُه متضلِّعًا من علوم الحديثِ بأنواعها؛ فتجدُه إمامًا من أئمة الجرح والتعديل، يُعتَمدُ على أقواله في ذلك.

كما تجده إمامًا حاذقًا فيما يُعرَف بـ(مختلِف الحديث)، الذي يحتاجُ إلى درايةٍ تامةٍ للأحاديث الواردةِ في الباب، والذي لا يكمُلُ له إلا «الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغوَّاصون على المعاني»[٣]، قال السيوطي: «وكان ابنُ خزيمة من أحسن الناس كلامًا فيه، حتى قال: لا أعرفُ حديثَين متضادَّين، فمَن كان عنده: فلْيَأْتِني به لأؤلِّفَ بينهما»[٤].

كما تجدُه يتفنَّنُ في إظهارِ الفوائد المختلفة المتعلقة بعلوم الحديث.

وهذا كلُّه سيتضحُ بإذن الله تعالى عند الحديثِ عن منهجه في (صحيحه) في الباب الثاني.

---

(١) (التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد) لابن نقطة (١/ ١٦).

(٢) (الإرشاد) (٣/ ٨٣١).

(٣) قاله النوويُّ في (التقريب)، انظر: (تدريب الراوي) (٢/ ٢٠٦).

(٤) (تدريب الراوي) (٢/ ٢٠٦).

ثالثًا: مكانتُه في الفقه:

يُعدُّ الإمامُ ابنُ خزيمة من الأئمة البارزين في الفقه، كما هو كذلك في الحديث، قال تلميذُه الإمام ابن حبان: «وكان رَحِمَهُ اللهُ أحدَ أئمة الدنيا علمًا، وفقهًا، وحفظًا، وجمعًا، واستنباطًا...»[١].

وقال الإمامُ الذهبي: «كان ابنُ خزيمة رأسًا في الفقه، من دعاةِ السنة... له جلالةٌ عظيمةٌ بخراسان...»[٢]

وقال تلميذُه الحافظُ أبو علي النيسابوري: «لم أرَ مثلَه، وكان يحفظُ الفقهيَّاتِ من حديثه كما يحفظُ القارئُ السورة»[٣].

وقد سلكَ الإمام ابن خزيمة منهجَ شيخِه الإمام البخاريِّ في الاستنباطِ من الأحاديثِ التي يُوردُها في (صحيحه)، وإبرازها عن طريق التراجِم التي يعقدُها لتلك الأحاديث.

وتراجِمُه تدلُّ على دقَّته البالغةِ في الفقه، وعلى فهمه الثاقبِ في ذلك، وعلى صنعةٍ فقهيةٍ محكمة.

ومن أهم مظاهرِ هذه الصنعة الفقهية[٤]:

١ ـ التقسيم الفقهي الواضح لصحيحه، حيث قسمه إلى كتب، ثم إلى أبواب، بحيث تشمَلُ معظمَ المسائل الفقهية المندرجة تحتها، مع أدلتها من السنة، والإشارة أحيانًا إلى الأدلة القرآنية.

٢ ـ التراجِم الفقهية التي امتاز بها صحيحُه، وما اتَّسَمَتْ به من بسطِ

---

(١) (الثقات) لابن حبان (٩/ ١٥٦).
(٢) (العلو للعلي الغفار) للذهبي (٢/ ١٢١٤).
(٣) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢٣)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٢).
(٤) انظر التفصيل في: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه ـ فقه العبادات) للباحث أيمن حمزة (ص/ ٦٧ ـ ٨٠).

أكثر نسبيًّا عن باقي كتب السنة التي أُلِّفت قبله، مع ما فيها من إشارات إلى رأي المخالف.

٣ ـ الاهتمام بذكر وجوه الاستدلال من الأحاديث، حيث يذكر الترجمة، ثم الحديث، ثم وجهَ دلالةِ الحديثِ على المسألة.

٤ ـ مناقشة الأقوال الفقهية المخالفة لِـما ذهبَ إليه.

٥ ـ الاستطراد الفقهي، حيث يستطردُ أحيانًا فيتناولُ مسائل أخرى متعلقة بالمسألة المبحوثة.

وقد أشارَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أنَّ طريقةَ تقسيمه لمسنَده إلى كتبٍ عديدة هي للاهتمام بالفقه، حيث قال في كتابه (التوحيد): «قد بينا من هذا النحو من كتاب ربنا وسنة نبينا المصطفى في كتاب معاني القرآن وفي كتبنا المصنفة من المسند في الفقه ما في بعضه الغنية والكفاية لمن وفق لفهمه»[1].

وكان الإمامُ ابنُ خزيمة يهتمُّ بالفقه من بداية طلبه للعلم، فكان قد تفقَّه على شيخِه الإمامِ أحمدَ بن نصر، الذي وُصف بأنه كان فقيه أهل الحديث في نيسابور في وقته، واستمرَّ في التبحُّرِ حتى صارَ إمامًا فيه، حتى إنه كان يُعرف بمذهبه الذي يتمثلُ في مذهب أهل الحديث عمومًا، قال الحاكم: «أخذَ دعلجٌ عن ابن خزيمة المصنفات، وكان يُفتي بمذهبِه، وكان شيخ أهل الحديث»[2].

والناظرُ في تراجم (صحيحه) واستنباطاتِه يرى في ذلك صدقَ ما ذكره أحدُ أئمة الشافعية، وهو ابنُ سريج القاضي، أنّ ابنَ خزيمة «يُخرجُ

(١) (كتاب التوحيد) لابن خزيمة (٢/ ٧٢٨).

(٢) (تذكرة الحفاظ) (٣/ ٨٨١).

النكتَ من حديث رسول الله ﷺ بالمنقاش»[١].

وسنعرضُ لمحاتٍ من دقَّة استنباطِه في الباب الثاني، عند الحديثِ عن تراجم (صحيحِه)، وعن الصناعة الحديثيةِ المتعلِّقةِ بالمتنِ في صحيحه، إن شاء الله تعالى.

رابعًا: مكانتُه في العقيدة:

أمّا مكانتُه في العقيدة: فهو من أئمةِ أهلِ السنة والجماعة، الذين لهم جهودٌ متميِّزةٌ في نشر معتقَد السلف الصالح، وكتابُه (التوحيد) خيرُ شاهدٍ على ذلك، كما أنه ألَّفَ فيه (كتابَ القدر)، ألَّفَه قبل كتاب التوحيد، وكلاهما من (صحيحه)، وألّفَ كتابَ الإيمان، أودَعَه في بداية (صحيحه)، والكتابان من الأجزاء المفقودةِ من صحيحه، وقد أكثرَ الإحالةَ إلى كتاب الإيمان، وإلى ما كتبَ فيه من مسائل مهمة.

وما سبقَ في مبحث (مذهبه وفقهه) يكفي لإلقاء الضوءِ على مكانتِه في العقيدة.

خامسًا: مكانتُه في العلوم الشرعية الأخرى:

برزَ الإمامُ ابنُ خزيمة في أكثر علوم الشريعة؛ من تفسيرٍ، وفقهٍ، وأصول الفقه، وحديثٍ، وعلومه، ولغةٍ، وفنونها، وتبحَّرَ في ذلك، وظهرَ أثرُ ذلك في كتابه (الصحيح)، حيث أودَعَه من الفوائد في كلِّ ذلك ما يُستدلُّ به على علوِّ كعبه في علوم الشريعة عمومًا، وقد كتبَ الباحثون في إبراز ذلك ما يضيقُ عنه هذا المدخل المختصر[٢].

---

(١) (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/ ٨٣).

(٢) انظر ما كتبه الدكتور عبد العزيز الكبيسي في مكانة الإمام ابن خزيمة في أصول الفقه، في كتابه (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣٤)، وفي مكانته في اللغة (١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٨).

وهذه المكانةُ التي تبوَّأها الإمامُ ابنُ خزيمة قد عبَّرَ عنها العلماءُ من مختلِفِ الطبقات على وجه الثناءِ عليه، وسنعرضُ أقوالَهم فيه في المطلب الثاني، كما تتجلَّى هذه المكانةُ في الاستفادةِ من شهرتِه وطلبِ كتابة التوصيات منه.

ومن طريف ما يُذكرُ في هذا: ما ذكرَه أبو الحسن أحمدُ بنُ محمد بن عَبْدُوس[١] قال: لما أردتُ الخروج إلى عثمان بن سعيد الدارمي[٢]: أتيتُ أبا بكرٍ محمدَ بنَ إسحاق بن خُزيمة، فسألته أن يكتبَ لي إليه، فكتب إليه، فدخلت هراة[٣] غرة شهر ربيع الأول، من سنة ثمانين ومائتين، وقصدتُ عثمانَ بنَ سعيد، وأوصلتُ إليه كتابَ أبي بكرٍ، فقرأ الكتابَ، ورحَّبَ بي وأدناني، وسألَ عن أخبار أبي بكرٍ محمد بن إسحاق. ثم قال لي: يا فتى، متى قدمت؟ قلت: غدًا! قال: يا بُنيَّ فارجعْ إليهم فإنكَ تَقْدَمُ غدًا[٤]، فسوَّدتُ! ثم قال لي: لا تخجَل يا بني؛ فإني أقمتُ في بلدكم سنتين، فكان مشايخُكم إذ ذاك يحتملون عني مثل هذا»[٥].

المطلب الثاني

ثناء العلماء عليه[٦]

تبيَّنَ مما سبق أنه قد تبوّأ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ مكانةً عاليةً في العلم، وخاصة علمي الحديثِ والفقه، كما أنه كان إمامَ أهل السُّنَّةِ في

(١) هو الطرائفي النيسابوري (ت٣٤٦هـ)، ترجمته في (السير) (١٥/ ٥١٩).
(٢) من أئمة السنة المعروفين، توفي سنة (٢٨٠هـ).
(٣) مدينةٌ معروفةٌ في غرب أفغانستان.
(٤) يقصد: أنك لم تصل بعدُ، وستصلُ غدًا!
(٥) (تاريخ مدينة دمشق) (٣٨/ ٣٦٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٣٢٢).
(٦) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (١/ ٢٥٢ ـ ٢٦١).

وقته في السُّنَّة، وكذلك في العلوم الأخرى، وقد أثنى عليه الأئمةُ الذين أخذَ عنهم؛ لما لاحت لهم بوادرُ نبوغه وتفوُّقِه، كما أثنى عليه معاصروه؛ لما علموا من علوٍّ قدره في العلم، وطولِ باعه فيه، كما أثنى عليه تلاميذُه الذين اغترفوا من معينه، وجالسوه، وعرفوه عن قرب، ولازموه في حِلِّه وترحالِه، كما أثنى عليه فضلاءُ المؤرِّخين والمترجِمِين لحياته، الذين تناقلوا أخبارَه، ووقفوا على آثاره، وشاهدوا من مؤلَّفاتِه ما يدلُّ على علمٍ وفضلٍ وصدقٍ وإخلاصٍ وتفانٍ في تحصيل العلم ونشرِه، ونشر السنة النَّبوية ـ على صاحبها أفضلُ الصلاة وأتم التسليم ـ.

وكان الإمامُ كغيره من الأئمة الكبار، كانت مكانتُه مقياسًا تُقاسُ بها مكانةُ العلماء الآخرين، يقول العباديُّ عن أبي بكر عبدِ الله بن محمد بن زياد النيسابوري: «وكان نظيرَ محمد بن إسحاق بخراسان»[(١)].

وفيما يأتي شذراتٌ من ثناء العلماءِ على الإمام ابن خزيمة، مرتبةً حسب سِنِيْ وفاة قائليها:

أولًا: ثناء شيوخه عليه:

* قال إسماعيلُ بنُ يحيى الـمُزَنيُّ (ت٢٦٤هـ): «إذا جاءَ الحديثُ: فهو يُناظر [يعني: ابنَ خزيمة]؛ لأنه أعلم به مني»[(٢)].

* الربيع بن سليمان المرادي (ت٢٧٠هـ): قال محمدُ بنُ سهل الطوسي: قال لنا الربيعُ بنُ سليمان: «هل تعرفون ابنَ خزيمة؟»، قلنا: نعم، قال: «استفدنا منه أكثرَ مما استفادَ منا»[(٣)].

* وقال البُوشَنْجِيُّ (ت٢٩٠هـ): «محمدُ بنُ إسحاق كيِّس، وأنا

---

(١) (طبقات العبادي) (٤٢).

(٢) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧١).

(٣) المصدران السابقان.

لا أقولُ هذا لأبي ثور»[١].

ثانيًا: ثناء أقرانه عليه:

* أحمد بن عمر بن سريج القاضي (ت٣٠٦هـ): قال أبو بكر الصيرفي: حُملَ إلى ابن سريج (مسألة الحج) لأبي بكر محمد بن إسحاق فقال: «هذا هو السحرُ الحلال»[٢].

وقال أيضًا ـ وقد ذُكِرَ له ابنُ خزيمة ـ: «يُخرجُ النكتَ من حديث رسول الله ﷺ بالمنقاش»[٣].

* وسئل الإمامُ ابنُ أبي حاتم ـ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧هـ) ـ عن ابن خزيمة، فقال: «ويحكم! هو يُسألُ عنا، ولا نُسألُ عنه، هو إمامٌ يُقتدى به»[٤].

وقال أيضًا: «وهو ثقةٌ، صدوق»[٥].

ثالثًا: ثناء تلاميذه عليه:

* قال تلميذُه الإمام أبو علي النيسابوري ـ الحسين بن علي بن يزيد ـ (ت٣٤٩هـ): «رأيتُ من أئمة الحديث أربعةً في وطني وأسفاري: اثنان بنيسابور: محمد بن إسحاق، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو عبد الرحمن النسائي بمصر، وعبدان بالأهواز»[٦].

---

(١) (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ١١٨).
(٢) المصدر السابق (٣/ ١١٢).
(٣) (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/ ٨٣)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢٨)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٣).
(٤) (الإرشاد) للخليلي (٣/ ٨٣٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧).
(٥) (الجرح والتعديل) (٧/ ١٩٦).
(٦) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢٣)، (طبقات الحفاظ) (ص/ ٣٠٣)، (تدريب الراوي) (٢/ ٥٦٨).

وقال أيضًا: «لم أرَ مثلَه، وكان يحفظُ الفقهيَّاتِ من حديثه كما يحفظُ القارئُ السورة»[١].

قال الذهبيُّ معلِّقًا: «يقولُ مثلَ هذا وقد رأى النسائيَّ»[٢].

وقال أيضًا: «كان أبو نعيم الجرجانيُّ[٣] أحدَ الأئمة، ما رأيتُ بخراسان بعد ابن خزيمة مثلَه»[٤].

* وقال الإمامُ ابنُ حبان البُستي (ت٣٥٤هـ): «وما رأيتُ على أديم الأرض مَن كان يُحسنُ صناعةَ السنن، ويحفظُ الصحاحَ بألفاظها، ويقوم بزيادةِ كلِّ لفظةٍ تُزادُ في الخبرِ ثقةً حتى كأنَّ السننَ كلَّها نصبَ عينيه: إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة ـ رحمة الله عليه ـ فقط»[٥].

وقال أيضًا في ترجمةِ ابن خزيمة: «وكان رَحِمَهُ اللهُ أحدَ أئمة الدنيا علمًا، وفقهًا، وحفظًا، وجمعًا، واستنباطًا، حتى تكلمَ في السُّنن بإسنادٍ لا نعلمُ سَبَقَ إليه غيرُه من أئمتنا، مع الإتقان الوافر، والدين الشديد، إلى أن توفي رَحِمَهُ اللهُ»[٦].

رابعًا: ثناء المتأخرين عليه:

* قال الإمامُ الدارقطني (ت٣٨٥هـ): «كان إمامًا ثبتًا معدوم النظير»[٧].

(١) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢٣)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٢).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٢).

(٣) هو أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الإسترابادي الجرجاني، أحد الأئمة الحفاظ (ت٣٢٣هـ)، ترجمتُه في (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٥٤٢ ـ ٥٤٦).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٥٤٣، (تذكرة الحفاظ) (٣/ ٨١٧)، (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/ ٣٦٦).

(٥) (كتاب المجروحين) لابن حبان (١/ ٩٣).

(٦) (الثقات) لابن حبان (٩/ ١٥٦).

(٧) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢٨)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٢).

* وترجمَ له الحاكمُ (ت٤٠٥هـ) ترجمةً مطوَّلةً في (تاريخ نيسابور)[١]، ولكن الكتابَ مفقود، كما أنه ذكرَه في (علوم الحديث) ضمن أبرز أئمة الحديث، وذكرَ ثناءَ الأئمة عليه، وأشارَ إلى أنّ له رسالةً خاصةً في ترجمته حيث قال: «فضائلُ هذا الإمام مجموعةٌ عندي في أوراقٍ كثيرةٍ، وهي أشهرُ وأكثرُ من أن يحتملَها هذا الموضع، ومصنَّفاتُه تزيدُ على مائةٍ وأربعين كتابًا سوى المسائل، والمسائلُ المصنَّفةُ أكثرُ من مائة جزء... وأنا أذكرُ في هذا الموضع من دقيق كلامه الذي أشارَ إليه إمامُ فقهاء عصره أبو العباس بن سريج ما يُستدلُّ به على كثيرٍ من علومه...»، ثم ذكرَ بعضَ المسائل[٢].

وقال أيضًا: «العالِمُ الأوحد، المتفق عليه»[٣].

* وقال الخليليُّ ـ أبو يعلى الخليلُ بن عبد الله ـ (ت٤٤٦هـ): «اتفقَ في وقته أهلُ الشرق أنه إمامُ الأئمة»[٤].

وقال أيضًا: «كان يُقال: أئمةٌ ثلاثةٌ في زمانٍ واحد: ابنُ أبي داود، وابنُ خزيمة، وعبدُ الرحمن بن أبي حاتم»[٥].

* وقال أبو إسحاق الشيرازي ـ إبراهيم بن علي بن يوسف ـ (ت٤٧٦هـ): «وكان يُقال له إمام الأئمة، وجمعَ بين الفقه والحديث»[٦].

* وقال الإمام ابنُ الجوزي (ت٥٩٧هـ): «وكان مبرزًا في علم

---

(١) تكون بضعًا وعشرين ورقة، كما قاله الذهبيُّ في (السير) (١٤/ ٣٨٢).

(٢) (معرفة علوم الحديث) (ص/ ٨٣).

(٣) (التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد) لابن نقطة (١/ ١٦).

(٤) (الإرشاد) (٣/ ٨٣١).

(٥) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٥٠٢)، (تدريب الراوي) (٢/ ٥٦٨).

(٦) (طبقات الفقهاء) للشيرازي (ص/ ١٠٥ ـ ١٠٦).

الحديثِ وغيرِه»[١].

* أمّا الإمام الذهبيُّ (ت٧٤٨هـ) فقد أثنى عليه في عددٍ من كتبه، ومن أقواله في الثناءِ عليه:

قال: «ولابن خزيمةَ عَظَمةٌ في النفوس، وجلالةٌ في القلوب؛ لعلمِه ودينِه، واتباعِه للسنة»[٢].

وقال أيضًا: «ولا أعلمُ في وقته مثلَه في معرفته بالفقهِ والحديث، وربما في وقته أفقهُ منه من غير علمٍ بالحديث، أو بالعكس، أمّا مَن جمعَ بينهما في زمانه مثلَه: فلا أعلمُ، فرضي الله عنه وعن جميع أئمة المسلمين»[٣].

وقال أيضًا: «الحافظ، الحجة، الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة»[٤].

وقال أيضًا: «الحافظ الكبير، إمام الأئمة، شيخ الإسلام... وعُني بهذا الشأن في الحداثة... فأكثرَ [أي: السماع]، وجوَّدَ وصنّف، واشتَهَرَ اسمُه، وانتهت إليه الإمامةُ والحفظُ في عصره بخراسان»[٥].

وقال أيضًا: «كان ابنُ خزيمة رأسًا في الفقه، من دعاةِ السنة... له جلالةٌ عظيمةٌ بخراسان...»[٦].

* وقال الإمامُ ابنُ القيم (ت٧٥١هـ): «ولم يكن في وقته مثله في

---

(١) (المنتظم) له (٨/ ٥٤).
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٧٤).
(٣) (كتاب العرش) للذهبي (ص/ ٢٧٨).
(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٦٥).
(٥) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٢٠ ـ ٧٢١).
(٦) (العلو للعلي الغفار) للذهبي (٢/ ١٢١٤).

العلمِ بالحديثِ والفقهِ جميعًا»[١].

* وقال الأسنويُّ ـ جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن ـ (ت٧٧٢هـ): «وصارَ إمامَ زمانه بخراسان، رحلت إليه الطلبةُ من الآفاق»[٢].

* وبمثله قال أبو بكر ابن هداية الله الحسيني (ت١٠١٤هـ)[٣].

* وقال الحافظُ ابنُ كثير: «كان من أوعيةِ العلمِ وبحورِه، وممن طافَ البلدانَ، ورحلَ إلى الآفاقِ في طلب العلمِ وسماعِ الحديث، وكتبَ الكثيرَ وصنَّفَ وجمع، وله كتابُ (الصحيح) من أنفعِ الكتبِ وأجلِّها، وهو من المجتَهِدين في دين الإسلام»[٤].

* وقال الحافظُ العراقيُّ ـ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين ـ (ت٨٠٦هـ): «وصارَ إمامَ أهل زمانه بخراسان»[٥].

* وقال السيوطيُّ (ت٩١١هـ): «الحافظ الكبير، الثبت، إمام الأئمة، شيخ الإسلام... صنف وجوَّد، واشتَهَرَ اسمُه، وانتهت إليه الإمامةُ والحفظُ في عصره بخراسان»[٦].

هذه بعضُ أقوال الأئمة في الثناءِ على الإمام ابن خزيمة، وتراثُه خيرُ مصدِّقٍ لهذه الأقوال، ومَن نظرَ في (صحيحه) وكتابه (التوحيد) عرفَ موضعَه من العلم.

---

(١) (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية) لابن القيم (ص/ ١٩٤).
(٢) (طبقات الشافعية) للأسنوي (١/ ٤٦٢).
(٣) (طبقات الشافعية) لابن هداية الله (١٣).
(٤) (البداية والنهاية) (١٥/ ٩).
(٥) (طرح التثريب في شرح التقريب) (١/ ٩٦).
(٦) (طبقات الحفاظ) للسيوطي (ص/ ٣١٣).

الباب الثاني

صحيح الإمام ابن خزيمة

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بصحيح الإمام ابن خزيمة.

الفصل الثاني: منهجُ الإمام ابن خزيمة في صحيحه.

الفصل الأول

التعريف بصحيح الإمام ابن خزيمة

وفيه ستةُ مباحث:

المبحث الأول: التعريف بصحيح الإمام ابن خزيمة.

المبحث الثاني: القدرُ الموجودُ من (صحيح) الإمام ابن خزيمة، ونسختُه الخطية.

المبحث الثالث: رُواة صحيح الإمام ابن خزيمة.

المبحث الرابع: مكانةُ صحيح الإمام ابن خزيمة، وعناية العلماء به.

المبحث الخامس: موازنة بين صحيح الإمام ابن خزيمة، وصحاح: البخاري ومسلم وابن حبان وأبي عوانة.

المبحث السادس: طبعات صحيح الإمام ابن خزيمة.



المبحث الأول

التعريف بصحيح الإمام ابن خزيمة

وفيه خمسةُ مطالب:

المطلب الأول

اسمُ الكتاب

اشتَهَرَ هذا الكتابُ عند المتأخرين باسم «صحيح ابن خزيمة»، شأنُه في ذلك شأنُ الكتب التي اشتَهَرَت بالنسبةِ إلى مؤلِّفيها، أكثر من اشتهارِها بأسمائها؛ مثل (الصحيح) للإمام البخاري، الذي سمَّاه مؤلِّفُه «الجامعَ المسندَ الصحيحَ المختصَرَ من أمورِ رسول الله ﷺ وسننِه وأيّامِه»[(١)]، ولكنه اشتَهَرَ باسم (صحيح البخاري) منسوبًا إلى مؤلِّفه، وكذلك (صحيح الإمام مسلم)، سمَّاه مؤلِّفُه ـ خارجَ صحيحِه ـ: «المسندَ الصحيح»[(٢)]، ولكنه اشتهَرَ باسم (صحيح مسلم) منسوبًا إلى مؤلِّفه، وكذلك (صحيحُ ابن حبان)، الذي سمّاه مؤلِّفُه: «المسندَ الصحيحَ على التقاسيم والأنواع».

أمّا اسمُ «صحيح الإمام ابن خزيمة» فهو: «مختصَرُ المختصَر من المسند الصحيح عن النبيِّ ﷺ»، هكذا سمّاه المؤلِّفُ في بداية كتابه، كما

---

(١) انظر: (المدخل إلى صحيح الإمام البخاري) (ص/ ٩٣).

(٢) انظر: (المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج) (ص/ ٥٤).

نصَّ عليه في بدايةِ كلِّ كتابٍ من كتبِ (صحيحه)[١]، ففي بداية كتابه ـ في القسم المطبوع ـ قال ـ بعد قوله كتاب الوضوء ـ قال: «مختصر المختصَر من المسند الصحيح عن النبيِّ ﷺ بنقل العدل عن العدلِ، موصولًا إليه ﷺ من غير قطعٍ في أثناء الإسناد، ولا جرحٍ في ناقلي الأخبار التي نذكرُها بمشيئةِ اللهِ تعالى»[٢].

فاسمُ الكتابِ عند مؤلِّفِه ابنِ خزيمة هو «مختصَر المختصَر من المسنَد الصحيح عن النبيِّ ﷺ»، أمَّا ما ذكرَه بعده: فبيانُ شرطِه في الصحة، كما سيأتي بيانُه ـ بإذن الله تعالى ـ وليس من الاسم.

وقد استمرَّ إطلاقُ هذا الاسم على الكتاب بعضَ الوقت قبل أن يطولَ العهدُ باسمِه، فبهذا الاسم ذكرَه الحافظُ الخليليُّ (ت٤٤٦هـ) في كتابه (الإرشاد) حيث قال: «وآخرُ مَن روى عنه بنيسابور سِبطُه محمدُ بنُ الفضل، روى عنه مختَصَرَ المختصَرِ وغيرَه»[٣]، وكذلك الإمام البيهقيُّ (ت٤٥٨هـ)[٤].

ثم بدأ يُطلق على الكتاب (صحيح ابن خزيمة) اختصارًا، تسميةً له بموضوعه، منسوبًا إلى صاحبه، كما عليه الحالُ الآن، ومع ذلك ذكرَ عددٌ من المتأخرين الذين يتحرَّون في مثل هذه المعلومات، ذكروه باسمه الذي سمَّاه به مؤلِّفُه، كما نرى ذلك عند شيخ الإسلام ابن تيمية في بعضِ كتبه[٥]، والإمامِ الذهبيِّ في عددٍ من كتبه[٦]، والوادي آشيِّ

(١) انظر بدايةَ كتاب الصلاة في (صحيحه) (١/ ١٥٣)، و فيه (٣/ ١٨٦) بداية كتاب الصيام، وفيه (٤/ ٥) بداية كتاب الزكاة، وفيه (٤/ ١٢٧) بداية كتاب المناسك. وقد نصَّ في جميع هذه المواضع على اسم الكتاب.

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٣).

(٣) (الإرشاد) (٢/ ٨٣٢).

(٤) (السنن الكبرى) له (١/ ٤٣٤).

(٥) انظر: (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (٢٤/ ١٢٧).

(٦) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٨٢)، (ميزان الاعتدال) (٤/ ٢٠٢٦).

(ت٧٤٩هـ) في (برنامجه) حيث قال: «الجزء السادسُ من مختصر المختصرِ من المسندِ الصحيح»، تأليف الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة...»[١].

وهو معروفٌ الآن باسم (صحيح ابن خزيمة).

وقد أحسنَ الدكتور ماهر الفحل حينما طبعَه باسمه الحقيقي، ولكن كان ينبغي له أن يكتب الاسمَ المعروفَ (صحيح ابن خزيمة) بين القوسين؛ ليجمعَ بين الحُسْنَيَيْن، وهذا هو الذي فعلَه المحققون في (دار التَّأصيل)، حيث جمعوا بين الاسمَين.

المطلب الثاني
كيفيَّةُ تأليفه لهذا الكتاب

هذا الاسمُ (مختصر المختصر من المسند الصحيح) يُشعِرُ بأنّ لهذا الكتاب أصلًا كبيرًا اختصرَه الإمامُ في مختصَرٍ، ثم عادَ فاختصَرَ هذا المختَصَرَ مرةً أخرى في كتابه هذا الذي اشتَهَرَ بين الناس باسم (صحيح ابن خزيمة).

والاختصارُ الأولُ مما لا يمكننا الجزمُ به؛ لعدم توفُّرِ الأدلة الكافية الدَّالَّةِ عليه سوى ما يُشعِرُ به الاسم.

أمّا وجودُ أصلٍ كبيرٍ لهذا المختصَر: فهو أمرٌ ثابتٌ ذكرَه ابنُ خزيمة نفسُه، وهو (المسندُ الكبير)، أشارَ إليه في غير موضعٍ من (صحيحه)، كما سبقَ في تسميتِه للكتاب «مختصر المختصر من المسنَد الصحيح عن النبيِّ ﷺ»، وكما قال في بداية (كتاب الإمامة): «كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن، مختصر من كتاب المسند»[٢].

---

(١) (برنامج الوادي آشي) (ص/٢٤٣ ـ ٢٤٤). (٢) (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٣٦٣).

فالأصلُ هو «المسندُ»، يُضيف إليه أحيانًا «الصحيح»، كما في التسمية، وسمَّاه في مواضع «المسند الكبير»[١]، كما يكتفي أحيانًا بتسميتِه «الكبير»[٢]، كقوله في (صحيحه): «خرَّجنا هذه الأخبارَ بتمامها في كتاب: الكبير»[٣]، وقولِه: «قد رويَ في ذات عرق أنه ميقاتُ أهل العراق أخبار غير ابن جريج، لا يَثبتُ عند أهل الحديثِ شيءٌ منها، قد خرَّجتُها كلَّها في كتاب الكبير»[٤].

وهذا كلُّه يدلُّ على أنّ تأليفَه للمسند الكبير سابقٌ على تأليفه للمختَصَر، كما هو واضحٌ من الاسم أيضًا.

المطلب الثالث

تعاهُدُه كتبَه بالتنقيحِ والإضافة

كان الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ ربما يضيفُ إلى المسندِ الكبيرِ أشياءَ حتى بعد تأليفه لكتابه (المختصَر)، الذي اختُصِرَ من المسند الكبير كما أسلفنا، فهو كان يتعاهدُه بالتنقيح والإضافات، وكذلك كانَ حالُه مع (المختصر) ـ وهو المعروف بصحيح ابن خزيمة ـ وهو في ذلك سالكٌ مسلكَ كثيرٍ من العلماء الذين لا يزالون ينقِّحون ما صنَّفوه من الكتب، ويتعاهدونها بالتهذيب.

أمّا تنقيحُه لكتابه (المسنَد الكبير) بالإضافة والترتيب: فيدلُّ عليه قولُه في (صحيح ابن خزيمة): «وسأبيِّنُ هذه المسألةَ بتمامِها في كتاب

---

(١) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٠٠) بعد (ح/ ٣٨٤).

(٢) تكرر ذلك في مواضع كثيرة، منها: (١/ ٢٢٥، ٢٤٩، ٢٨٠، ٢٩٩، ٣١٢، ٣٤٢، ٢/ ٣٦، ١٠٩، ١٢٨، ١٤٠، ١٥٠، ٢٤٩، ٣/ ٦٣، ٩٧، ٤/ ١٥٦، ١٧١، ١٨١) وغيرها.

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٩٦) بعد (ح/ ٥٨٦).

(٤) (صحيح ابن خزيمة) (٤/ ١٦٠) بعد (ح/ ٢٥٩٢).

الصلاة، المسند الكبير، لا المختصَر»[١].

وأمَّا المختصَر: فمما يدلُّ على تعاهدِه له بالزيادة والتنقيح: قولُه: «قد خرَّجتُ بابَ المشي إلى المساجد في كتاب الإمامةِ بتمامِه»[٢]، وقال أيضًا: «قد خرَّجتُ طرقَ هذا الخبرِ في كتاب الإمامة»[٣]، وكتابُ الإمامةِ المشار إليه متأخرٌ[٤] عن هذين الموضعَين بكثير[٥]، فهذه الإشارةُ منه إضافةٌ أضافَها بعد انتهائه من كتاب الإمامة، إن لم يكن كتبَ البابَ كلَّه بعد ذلك الباب المتأخر[٦].

على أنه أحيانًا يستعملُ صيغةَ المضارع، للإشارة إلى مواضع متأخرة، مما يدلُّ على أنه سيضيفُ إليها حسب ما يتراءى له، من ذلك قولُه قريبًا من الموضع السابق: «وسأخرجُ هذه الأخبارَ أو بعضَها في كتاب الإمامة؛ فإنّ ذلك الكتابَ موضعُ هذه الأخبار»[٧]، وكتابُ الإمامة متأخرٌ عن هذا الموضع بأكثر من (٩٠٠) حديثٍ[٨].

المطلب الرابع

موضوعُ (صحيح) الإمام ابن خزيمة، ومحتوياتُه

كتابُ الإمام ابن خزيمة أقربُ شبهًا بكتاب شيخِه إمامِ المحدِّثين

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٠٠) بعد (ح/ ٣٨٤).
(٢) المصدر السابق (١/ ٢٣١) بعد (ح/ ٤٥١).
(٣) المصدر السابق (١/ ٢٦٣) بعد (ح/ ٥٢١).
(٤) وليس متقدمًا، كما وردَ عند محقق (صحيح ابن خزيمة) (١/ ١٨)، وتبعه الدكتور عبد العزيز الكبيسي في (الإمام ابن خزيمة) (١/ ٢٧٠).
(٥) هو في المجلد الثاني، من الطبعة الأولى [٢/ ٣٦٣ - ٣٨٠]، بينما الإشارة إليه في الموضعَين وردت في المجلد الأول (١/ ٢٣١، ٢٦٣).
(٦) ومثله أيضًا فيه (٤/ ١٥٦، ١٩٦)، أشارَ بصيغة الماضي إلى أبوابٍ تالية، مما يدلُّ على تعاهده لكتابه بالزيادة والتنقيح والإضافة.
(٧) المصدر السابق (١/ ٢٦٣) بعد (ح/ ٥٢٠). (٨) هو فيه (٢/ ٣٦٣).

الإمام البخاري، فكما أنّ البخاريَّ أرادَ أن يجمعَ في كتابِه بين الأحاديث الصحيحة، وبين استنباطِ المسائل الفقهيَّةِ منها: كذلك أرادَ تلميذُه ابنُ خزيمة أن يكون كتابُه جامعًا بين الأمرين.

فموضوعُ كتاب (صحيح) الإمام ابن خزيمة أساسًا هو الأحاديثُ الصحيحةُ الثابتةُ عن رسول الله ﷺ، وهذا واضحٌ من اسم الكتاب، حيث قال ابنُ خزيمةَ في بدايته: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ ﷺ...»، فعنايتُه موجَّهةٌ من حيث المبدأ إلى جمع الأحاديثِ الصحيحةِ، ولكنه مع ذلك أرادَ أن يودعَه استنباطَ المسائل الفقهية من تلك الأحاديث.

وما ذكرتُه في (المدخل إلى صحيح البخاري) فيما يتعلقُ بالموضوع والمحتوى ينطبقُ من حيث المبدأ على (صحيح ابن خزيمة)، فيمكن القولُ بأنه كان الغرضُ الأساسيُّ لتصنيف (صحيح ابن خزيمة) ـ كما هو الحالُ في (الجامع الصحيح للبخاري) ـ أمرين:

الأمر الأول: انتخابُ جملةٍ من الأحاديث الصحيحةِ في الفقه والعقائد والرقاقِ وغيرِها مما اشتملَ عليه (صحيحُ ابن خزيمة)، حتى يُضافَ إلى مجموعات (الصِّحاح)، التي أرادَ مؤلِّفوها أن تكون نبعًا صافيًا للسنة النبوية، يستقي منه الناسُ في سائر الأعصار والأمصار، ومن هذا الباب تحرَّى الإمامُ ابنُ خزيمة في اختيار الأحاديث التي يودِعُها صحيحَه أشدَّ التحرِّي، واحتاطَ في ذلك بما لا مزيد عليه، وتمَّ له هذا الأمرُ على حسب نبوغِه في الحديثِ، وبذلك حازَ شرف أن يكون كتابُه أحدَ أهمِّ كتب السنة النبوية، التي أرادَ أصحابُها تجريدَ الصحيح فقط.

الأمر الثاني: استنْباطُ المسائل الفقهية، واستخراجُ النكات الحكمية، ولهذا الغرض قسَّمَ صحيحَه إلى كتب، وقسم كلَّ كتابٍ إلى أبواب.

وقد أشارَ رَحِمَهُ اللهُ إلى أنَّ طريقةَ تقسيمه لمسنَده إلى كتبٍ عديدة هي للاهتمام بالفقه، حيث قال في كتابه (التوحيد): «قد بينا من هذا النحو من كتاب ربنا وسنة نبينا المصطفى في كتاب معاني القرآن وفي كتبنا المصنفة من المسند في الفقه ما في بعضه الغنية والكفاية لمن وفق لفهمه»[(١)].

كما أنه ترجَمَ للأحاديثِ تراجِمَ، ولم يكتَفِ بترجمةٍ واحدةٍ لكل حديث، بل يذكرُ أحيانًا للحديثِ الواحدِ عدةَ تراجِمَ؛ إمَّا بتقطيعِه، والترجمةِ لكل معنًى يتضمَّنُه الحديث، وإمَّا بذكر رواياتِ الحديثِ الواحدِ المختلفة، والترجمة لكلِّ روايةٍ بما يُناسِبُها.

ولاهتمامِه بهذا الغرض: أطالَ في التراجمِ حتى يُحقِّقَ به هذا الهدفَ النبيل.

وإذا كان البخاريُّ يُحقِّقُ هذا الغرضَ بذكر الآيات القرآنية في التراجم؛ لتقويةِ ما يذهب إليه وما يترجِمُ له، ويَستأنسُ أحيانًا بأحاديثَ ليست على شرطِه، فيذكرُها في الترجمةِ محذوفة الأسانيدِ معلَّقةً، متَّبِعًا في ذلك منهجًا دقيقًا عُرِفَ به، ويستأنسُ أحيانًا في تراجِمِه بالموقوفات والمقطوعاتِ والآثارِ عن السلف، اهتمامًا منه بهذا الغرض الثاني..

إذا كان البخاريُّ قد حقَّقَ هذا الغرضَ بتلك الطرق، مع أنه يختصرُ جدًّا في الترجمة، بل قد يكون اختصارُه إشاراتٍ دقيقةً شغلت أذهان الشرَّاح؛ فإنّ تلميذَه ابنَ خزيمة قد حقَّق هذا الهدفَ بشيءٍ من التطويل؛ ليتولَّى التوضيحَ بنفسه، ولا يتركَ شيئًا من اللَّبْس حول ما يريد أن يوضِّحَه.

وهذا الأمرُ استدعى من الإمام ابن خزيمة ذكرَ أحاديث ضعيفةٍ ليست

---

(١) (كتاب التوحيد) لابن خزيمة (٢/ ٧٢٨).

على شرطه على الإطلاق، وهو يبيِّنُ حالها في الأغلب الأعمِّ، وسيأتي توضيحُه عند ذكر أسباب ذكرِه للأحاديث الضعيفة في كتابه ـ بإذن الله تعالى ـ.

فـ«صحيحُ الإمام ابن خزيمة» كما أنه يَشتمِلُ على الأحاديثِ الصَّحيحةِ التي هي موضوعُ الكتاب: فهو يَشتَمِلُ أيضًا على بعض الأحاديث الضعيفة، أوردَها لأسبابٍ فقهيةٍ سيأتي بيانُها بإذن الله تعالى.

وبذلكَ جمعَ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (مختصر المختصر) بين الرِّوايةِ والدِّراية، بين حِفظِ سنةِ رسولِ الله ﷺ وفَهْمِها، كما هو حالُ شيخه الإمام البخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ.

وقد ذكرَ المعنيون بصحيح البخاري[1] أنّ البخاريَّ قد حقَّقَ هدَفَين نبيلَين في كتابه على أكمل وجه:

أولهما: جمعُ الأحاديث وتمييزُها عمَّا يُزاحمُها من الاستنباطات والآراء الفقهية، وبذلك صارَ كتابُه مصدرًا مهمًّا من مصادر الحديث.

والثاني: الاستنباطات الفقهيَّة من الأحاديث، مع عدم خلطها بتلك الأحاديث، بل إيرادها في التراجم خاصة، وبذلك صارَ كتابُه من أهمِّ مصادر كتب الفقه.

وما ذكروه صحيحٌ ودقيق[2]، وهو ينطبقُ أيضًا على (صحيح) الإمام ابن خزيمة، وعلى كلِّ مَن سارَ على هذا المنهج.

والتفاوتُ بين هذه الكتب في الهدفين (الحديث والفقه) يكون حسب تمكُّنِهم من الأمرين، فالبخاريُّ ـ مثلًا ـ قد حازَ في ذلك على النصيب

(١) انظر: (المتواري على تراجم أبواب البخاري) لابن المُنَيِّر (ص/٣٨ ـ ٣٩).

(٢) انظر: (المدخل إلى صحيح الإمام البخاري)، الباب الثاني، الفصل الأول، المبحث الأول (ص/١٠٩ ـ ١١١).

الأوفر، ومَن بعده حازوا من ذلك كلٌّ حسب مكانته، والناظرُ في تراجم ابن خزيمة لا يسعُه سوى الإشادة بدقَّة تراجِمِه، وتفنُّنِه فيها، كما سيأتي بيانُه بإذن الله تعالى.

المطلب الخامس
ترتيب «صحيح الإمام ابن خزيمة» وأقسامُه

أولًا: الترتيب العام لصحيح الإمام ابن خزيمة:

كتاب «صحيحِ الإمام ابن خزيمة» أحدُ كتب (الصِّحاح) التي رُتِّبَت فيها الأحاديثُ على الأبواب الفقهية.

وقد قسَّمَ ابنُ خزيمة كتابَه الصحيح إلى كتبٍ كبيرةٍ، بلغت في القسم المطبوع ـ ويقتصرُ على العباداتِ فقط ـ سبعةَ كتب، ثم قسَّم كلَّ كتابٍ إلى أبوابٍ كثيرة، وكلُّ بابٍ منها يحملُ عنوانَ المسألة التي يُورِدُ الحديثَ ـ أو الأحاديثَ ـ لأجلها، أو الحكم الذي رُويَ الحديثُ ـ أو الأحاديثُ ـ من أجله.

وكتُبُ (صحيح ابن خزيمة) ـ في القسم المطبوعِ فقط ـ هي:

١ ـ كتاب الوضوء: واشتملَ على (٢٢٥) بابًا، تحتها (٣٠٠) حديثًا.

٢ ـ كتاب الصلاة: وقد اشتمل على (٧٠٨) أبواب، تحتها (١١٦٩) حديثًا.

٣ ـ كتاب الإمامة في الصلاة: وقد اشتملَ على (١٨١) بابًا، تحتها (٢٥٠) حديثًا.

٤ ـ كتاب الجمعة: وقد اشتملَ على (١٢٩) بابًا، تحتها (١٥٩) حديثًا.

٥ ـ كتاب الصيام: وقد اشتملَ على (٢٧١) بابًا، تحتها (٣٦٥)

حديثًا.

٦ ـ كتاب الزكاة: وقد اشتملَ على (١٨٠) بابًا، تحته (٢٦٠) حديثًا.

٧ ـ كتاب المناسك: وقد اشتملَ على (٤٦٣) بابًا، تحته (٥٧٦) حديثًا.

فعددُ الأحاديث في القسم المطبوع (٣٠٧٩) حديثًا، [تسعةٌ وسبعون وثلاثة آلاف حديث].

ثانيًا: صحيحُ الإمامِ ابنِ خزيمة من الجوامع، وترتيبُه مشابِهٌ لترتيبِ صحيحِ الإمامِ البخاريِّ.

مما يجدُرُ التنبيهُ إليه هنا: أنَّ (صحيحَ) الإمامِ ابنِ خزيمة من الجوامع، وليس من السنن، كما قد يُفهَمُ ذلك من كون المطبوع يبدأ بكتاب الوضوء، ولأجل أنه لم يَحتَوِ إلا على الكتب التي تشتملُ عليها كتبُ السنن عمومًا.

والدليلُ على كونه من الجوامع: أنه يشتملُ على أبواب الجوامع المتعارَفِ عليها، التي تشملُ مجمَلَ أمور الدين؛ من عقائد، وعبادات، ومعاملات، وجهاد، وتفسير، وطب، وفتن، ومناقب، وغيرها.

كما أنَّ ترتيبَ (صحيحِ الإمامِ ابنِ خزيمة) قريبٌ من ترتيبِ (صحيح الإمامِ البخاريِّ).

ومما يدلُّ على ذلك أمورٌ:

الأمر الأول: أنَّ (كتابَ التوحيد) الذي طُبع قبل (صحيح ابن خزيمة) ليس إلا كتابًا من كتب (الصحيح)، وقد سبقَ التدليلُ على ذلك عند الحديثِ عن مؤلَّفاتِ الإمامِ ابن خزيمة.

الأمر الثاني: أنّ الإمامَ ابنَ خزيمة قد أحالَ في أوائلِ كتاب الوضوء

على ما ذكرَه بتمامِه في كتاب الإيمان[١]، وقد أحالَ في صحيحِه ـ الجزء المطبوع ـ على كتاب الإيمان كثيرًا، مما يدلُّ على أنه جزءٌ من (صحيحه)، أودَعَه قبل (كتاب الوضوء)، الذي يَبدأ به الجزءُ المطبوع.

الأمر الثالث: أحالَ في كتاب الصحيح ـ الجزء المطبوع ـ على كتبٍ كثيرة ليست في المطبوع، كما أنه أحالَ على كتبٍ كثيرةٍ في (كتاب التوحيد)، وهو جزءٌ من (صحيحه) كما أسلفت.

ويُستَفادُ من مجموع ما أحالَ عليه الإمامُ ابنُ خزيمة في الجزء المطبوع من صحيحه وفي كتاب التوحيد: أنَّ صحيح ابن خزيمة مشتملٌ على الكتب والأبواب التي تشتملُ عليها الجوامع، وهي تشملُ مجملَ أمور الدين؛ من العقائد، والعبادات، والجهاد، وغيرها، والذي لم نقف عليه إلى الآن يُعَدُّ مفقودًا.

الأمر الرابع: إنَّ إحالةَ الإمام ابنِ خزيمة في أوائل كتاب الوضوء على ما أتَمَّه في كتاب الإيمان: يُفيدُ أنَّ كتابَ الإيمان في صحيحه مقدَّمٌ على كتاب الوضوء، كما تقدم، كما أنَّ تصريحَه في أوائل كتاب التوحيد بأنه أملى قبلَه كتابَ القدر ـ كما تقدم ـ يُستَفادُ منه أيضًا أنَّ الكتابَين ـ القدر والتوحيد ـ يَقَعان في أواخر «صحيح الإمام ابن خزيمة».

فيُفهَمُ من مجموع ذلك: أنَّ ترتيبَ (صحيح الإمامِ ابنِ خزيمة) مُشابِهٌ لترتيب صحيح شيخِه الإمامِ البخاري، حيث نجده جعلَ ما يتعلَّقُ بالعقيدةِ موزَّعًا بين أوائل الكتابِ وأواخرِه، وبقيةُ الكتب بينهما، إلا أنَّ (صحيح البخاري) موجودٌ كاملًا، وقد عرفنا أنه بدأ كتابَه بكتاب بَدْءِ الوحي، ثم ثَنَّى بكتاب الإيمان، ثم كتاب العلم، ثم انتقلَ إلى العبادات فما بعدها، وختَمَ صحيحَه المبارك بكتاب التوحيد .

---

(١) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢١ح/ ٣٠) ومواضع أخرى كثيرة.

أمّا صحيحُ ابن خزيمة: فلم نقف على ما يُبيِّنُ تفاصيلَ ترتيبِه سوى ما أسلفتُه، اعتمادًا على إحالاتِه في الجزءِ المطبوع من صحيحه، بما في ذلك كتاب التوحيد، وهي قرائن قوية ترسمُ الإطارَ العالم لترتيبِ الكتاب[١].

ثالثًا: الدقَّةُ في ترتيب الإمام ابن خزيمة لصحيحه:

تقسيم الكتاب إلى كتب، ثم تقسيمُها إلى أبواب؛ هو المنهجُ المتَّبَع عند أكثر المحدِّثين الذين رتَّبوا كتبَهم على الأبواب الفقهية، إلا أنّ الإمامَ ابنَ خزيمة قد اعتنى بالترتيبِ اعتناءً بالغًا، وأولاه أهميةً فائقة، حيث يتدرَّجُ من الكتبِ إلى الأبواب بطريقةٍ أخرى، وذلك بجمع كثيرٍ من الأبواب التي تندرجُ تحت عنوانٍ عام، وإدراجُها تحت «جِمَاعِ أبواب»، ومن ذلك قولُه: «جِمَاعُ أبواب الأفعال اللواتي لا توجِبُ الوضوء»[٢]، «جِمَاعُ أبواب الأواني»[٣]، «جِمَاع أبواب الوضوءِ وسننِه»[٤]، «جِمَاع أبواب الأذان والإقامة»[٥]، وغيرها.

أمّا التراجِمُ الجزئيةُ التي تكون لمسألةٍ واحدة، فيستعملُ لها ابنُ خزيمة كلمة «باب».

فالإمامُ ابنُ خزيمة قسمه أولًا إلى كتب ـ كما سبق ـ، وقسم الكتبَ إلى أبواب، ثم جمعَ المسائل المتشابهةَ في الكتاب الواحد، فأوردَها تحت عنوان «جماع أبواب...»، ثم ذكر الأبواب، بحيث تشمل معظم المسائل الفقهية المندرجة تحتها، مع أدلتها من السنة، والإشارة أحيانًا

(١) ملخَّصًا مما كتبه الشيخ الفاضل الدكتور أحمد معبد عبد الكريم في مقدمتِه لطبعة الدكتور ماهر الفحل لصحيح ابن خزيمة (١/د ـ و).
(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٤).
(٣) المصدر السابق (١/ ٦٤).
(٤) المصدر السابق (١/ ٧٣).
(٥) المصدر السابق (١/ ١٨٨).

إلى الأدلة القرآنية، وبذلك نرى أنَّ ابنَ خزيمة قد تدرَّجَ من الكتبِ إلى الأبواب بطريقةٍ موضوعيةٍ دقيقة، وذلك بجمع كثيرٍ من الأبواب التي تندرجُ تحت عنوانٍ عام، وإدراجِها تحت «جِمَاع أبواب».

وبيان ذلك[1]: أنَّ الجزءَ الموجود من (صحيح ابن خزيمة) يحتوي على سبعة كتب، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ثم كلُّ كتابٍ جمعَ نوعين من التراجم:

النوع الأول: ترجمة عامة بحيث تشمل العديد من الأبواب، ويعبر عنها ابن خزيمة بقوله: «جِماع أبواب».

النوع الثاني: ترجمة خاصة تتعلق بمسألةٍ معينة أو باب واحد.

ومن ثَمَّ فإنَّ الترتيبَ والتقسيمَ والتنسيقَ داخل (صحيح ابن خزيمة) كان على مستويين:

المستوى الأول: التنسيق بين مسائل الكتاب الواحد كالصلاةِ أو الصيام مثلًا، وأبوابِه على نحوٍ عام، بحيث يذكر أبوابًا تختصُّ بفضل العبادة التي عقدَ لها الكتاب، كالصلاة، أو الصيام، أو الزكاة، ثم وقتَ فرضها، وأحكامها، ثم ما يتعلق بالواجب منها، والتطوع منها، إلى غير ذلك.

المستوى الثاني: التنسيق بين الأبوابِ والتراجم داخل المسألة الواحدة، بحيث يخلص في النهايةِ إلى حكم هذه المسألة.

وسأضربُ مثالًا لذلك بذكر صنيعِه في كتاب الصوم، وذلك لإبراز هذا التقسيم الفقهي عند ابن خزيمة على مستوييه:

---

(١) ملخَّصًا من رسالة (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) للباحث أيمن حمزة عبد الحميد (ص/ ٦٧ ـ ٧١).

فعلى المستوى الأول:

بدأ ابنُ خزيمة كتابَ الصوم بذكر بابَين يدُلان على أنَّ الصومَ من الإيمان والإسلام.

ثم قال: «جِمَاعُ أبوابِ فضائلِ شهرِ رمضان وصيامه»[1].

وقد أوردَ تحته واحدًا وعشرين بابًا في فضل الصيام، وما أعدَّه الله للصائمين، فكان ذلك كالاستفتاح بالترغيب في الصوم، والتعرُّضِ لرحمة الله ﷻ في رمضان، وفى هذا إبرازٌ للجانب التعبُّديِّ الإيمانيِّ في فقه المحدثين، الذي قد تخلو منه بعضُ الكتب الفقهية.

ولما كان الصيامُ لا يبدأ إلا برؤية الهلال، فقد قال فيه: «جِمَاعُ أبواب الأهلة»[2].

وذكر تحتها واحدًا وثلاثين بابًا، يتعلق معظمُها برؤية الأهلة، وبِمَ تثبت؟ وماذا يُفعل لو لم يُرَ الهلال؟ وكذلك ذكرَ مسائلَ تتعلق بالنية في الصوم، وختمَها بمسائل تتعلق بالسحور؛ تمهيدًا لذكرِ أحكام الصومِ نفسه.

ثم قال: «جِمَاعُ أبواب الأفعال اللواتي تُفطر الصائم»[3].

وذكر تحتها تسعة عشرَ بابًا، بدأها بالحديث عن الجِماع، والمسائل التي تتعلق بكفارة الجماع؛ من عتقٍ، أو صيامٍ، أو إطعامٍ، ثم ذكر باقيَ المفطرات عنده، مِثل القيء عمدًا، والحجامة، وختمَ هذه الأبوابَ بمسائل إيمانية في بيان الوعيد لمن أفطرَ متعمدًا بلا عذر.

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ١٨٧).
(٢) السابق (٣/ ٢٠١).
(٣) السابق (٣/ ٢١٦).

ولما كان هناك أفعالٌ منهيٌّ عنها في الصيام، لكن لا تفطر الصائم، عقد لها ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ أبوابًا جمعها تحت: «جِمَاع أبواب الأقوالِ والأفعالِ المَنهيَّةِ عنها في الصوم من غير إيجاب الفطر»[١].

ذكر في هذه الأبواب: السبَّ، والاقتتالَ، وقولَ الزور، واللغو، والجهل، ثم ختمها ببابٍ بيَّن فيه نفيَ ثواب الصوم عن فاعل هذه الأمور، لا نفي أصل الصوم.

وبعد تقرير ما يفطر الصائم، وما ينفي الثوابَ عنه، عرضَ ابنُ خزيمة لأبوابٍ شَمِلَتْ أمورًا لا تفطر الصائم، ولا تُقلل من ثوابه، ولكنها قد تُظنُّ من المفطرات أو مما يقلل الثواب، جمعها تحت: «جماع أبواب الأفعال المباحة في الصيام، مما قد اختلف العلماء في إباحتها»[٢].

وقد تكلم فيها عن حكم القُبلة، والسواك، والكحل، والجماع بالليل، والإصباح جُنبًا، وبيّنَ أنَّ كلَّ هذه الأفعال لا تفطر الصائم، مستدلًّا بما صحَّ عن النبي ﷺ من فعله أو قوله.

وبعد انتهاء جزءٍ من أحكام الصيام يتعلق بما يفسده، وما لا يفسده: شرعَ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ في الحديث عمَّن يُباح له الفطرُ لعذر، فقال: «جِمَاعُ أبواب الصوم في السفر، ومن أبيح له الفطرُ في رمضان غير المسافر»[٣].

وعقد تحته ستةً وعشرين بابًا، تحدَّث فيها عن مسائل تتعلق بالمسافر، والحامل، والمرضع، وأحكام القضاء والفدية إذا أفطروا.

ثم ترجَمَ ابنُ خزيمة: «جِمَاع أبواب وقت الإفطار، وما يستحب أن يُفطر عليه»[٤].

---

(١) السابق (٣/ ٢٤٠).

(٢) السابق (٣/ ٢٤٢).

(٣) السابق (٣/ ٢٥٣).

(٤) السابق (٣/ ٢٧٣).

ذكر فيها ما يتعلق بما يستحبُّ للصائم فعلُه؛ من السحور، وتأخيره، والإفطار وتعجيله، وما يفطر عليه، ثم تكلم عن حكم الوصال في الصوم.

ولم يَنْسَ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ أن يذكر قَسيمَ الصوم الواجب، فقال بعد ذلك: «جِمَاع أبواب صوم التطوع»[1]، ضمَّنه اثنين وخمسين بابًا، يمكن تقسيمُها إلى قسمين:

القسم الأول: يتعلق بالأيام المستحب صيامها، سواء كانت سنوية أم شهرية أم أسبوعية.

فأما السنوية: فبدأ بالحديثِ عن صوم عاشوراء وأحكامه، ثم يوم عرفة، ثم عشر ذي الحجة، ثم صيام يوم وإفطار يوم، وصيام ستة أيام من شوال، وحكم صيام الدهر.

ثم انتقلَ إلى التطوع الأسبوعيِّ، من صيام يومَي الاثنين والخميس.

ثم إلى التطوع الشهري، من صيام ثلاثة أيام من كل شهر.

وأما القسم الثاني: فيتعلق بأحكام صومِ التطوع؛ من عدم تبييت النية، وجواز الفطر بعد الشروع فيه، وجواز صومه بعد مضيٍّ بعض النهار.

ولما تحدَّث ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ عن الأيام التي يُستَحَبُّ صيامُها: أشارَ بعد ذلك إلى الأيام التي يُنْهى عن صيامها، فقال: «جِمَاع أبواب ذكر الأيام...»[2]، وهو يقصدُ الأيامَ التي يُنهى عن صيامِها.

تحدَّثَ فيها عن صيام أيام التشريق، وإفرادِ يوم الجمعة والسبتِ بالصوم، وختمَها بحكم تطوع المرأة بالصيام مع وجود زوجها.

---

(١) السابق (٣/ ٢٨١).
(٢) السابق (٣/ ٣٠٩).

وانتهى بذلك مما يتعلق بالصيام وأحكامِه؛ الواجبِ منه والتطوع، لكن لم ينته كتاب الصوم نفسه، فذكر ابنُ خزيمة بعد ذلك ثلاثةَ أمورٍ لاستكمال التقسيم البديع:

الأول: عن ليلة القدر، فقال: «جِمَاع أبواب ليلة القدر والتأليف بين الأخبار المأثورة عن النبي ﷺ»[١].

الثاني: عن القيام، فقال: «جِمَاع أبواب ذكر قيام شهر رمضان»[٢].

الثالث: عن الاعتكاف وأحكامه، فقال: «جِمَاع أبواب الاعتكاف»[٣].

وبذلك ينتهي المستوى الأولُ من التقسيم العامِّ داخل أحدِ كتب الصحيح، وهو كتاب الصوم.

أما المستوى الثاني: وهو المستوى الأخص، الذي يتعلق بالتنسيق بين الأبواب؛ لاستخلاصِ حكمِ مسألةٍ معينة.

فيظهر ذلك جليًّا في بعض مسائل كتاب الصوم، منها ـ على سبيل المثال ـ:

١ ـ مسألة «صيام يوم عاشوراء»، وهل كان فرضًا ثم نُسخ بصيام رمضان؟ أم كان سُنَّة ابتداءً؟ وقد عقد ابن خزيمة ستةَ أبواب شَمِلَتْ ستةَ أحاديث؛ ليخلص في آخرها إلى أنه لم يكن فرضًا، بل كان سنة ابتداء[٤].

٢ ـ مسألة: «ترك الاغتسال من الجنابةِ حتى يطلع الفجر لمن أراد

(١) السابق (٣/ ٣١٩).
(٢) السابق (٣/ ٣٣٥).
(٣) السابق (٣/ ٣٤٢).
(٤) السابق (٣/ ٢٨٣ ـ ٢٨٦).

الصوم»، فقد عقدَ لها ابنُ خزيمة أربعةَ أبواب[١]، وجمعَ ما جاءَ فيها من أحاديث، حتى انتهى إلى صحةِ صوم من أصبح جنبًا من جماع، ولم يغتسل حتى طلوع الفجر.

٣ ـ مسألة: «تعيين وقت ليلة القدر»، وقد عقد لها ابنُ خزيمة عشرةَ أبواب، روى فيها أربعةَ عشر حديثًا؛ ليبين أنَّ ليلةَ القدر تنتقل بين العشر الأواخر من رمضان؛ وترِها وشفعِها[٢].

ومن هذا العرض يَظهر مدى اعتناء ابن خزيمة ﷺ بتقسيم أبواب كتابه والتنسيق بينها، سواء على المستوى العام لكتاب من كتُب صحيحه، أم على المستوى الأخص في المسألة الواحدة، وكلٌّ هذا يدفع المنصفَ إلى الإقرار بفضل ابن خزيمة ﷺ، والتسليمِ بفقهه، ومكانة كتابه المتميزة في الفقه بين كتب أصحاب الحديث[٣].



(١) السابق (٣/ ٢٤٩ ـ ٢٥٣).
(٢) السابق (٣/ ٣١٩ ـ ٣٣٥).
(٣) انظر: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) للباحث أيمن حمزة عبد الحميد (ص/ ٦٧ ـ ٧١).



المبحث الثاني

القدر الموجود من «صحيح ابن خزيمة» والنُّسْخَةُ الخطيةُ له

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

القدر الموجود من «صحيح ابن خزيمة»

القدرُ الموجود الآن، الذي طُبع بتحقيق الدكتور مصطفى الأعظمي وغيرِه، لا يمثِّلُ إلا قرابةَ ربع الكتاب، وكلُّه في العبادات، أمَّا الباقي: فقد فُقِد منذ زمن طويل، وقد نبَّه على ذلك المفهرِسون وغيرُهم.

ولعلَّ أولَ مَن نبَّهَ على ذلك هو شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطيُّ (ت٧٠٥هـ)، حيث صرَّح بأنّ كتاب (صحيح ابن خزيمة) لم يقع منه إلا ربعُه الأول[1].

وكذلك الحافظُ ابنُ حجر رَحِمَهُ اللَّهُ لما ذكرَ الكتبَ التي اشتملَ عليها كتابُه (إتحافُ المهرة بأطراف العشرة) ذكرَ منها (صحيحَ ابن خزيمة)، وعددُها ـ مع عدِّ صحيح ابن خزيمة ـ يصل إلى أحدَ عشر كتابًا.

يقولُ تلميذُه ابنُ فهد المكي مبيِّنًا تسمية الحافظِ كتابَه (بأطراف العشرة) مع أنها أحد عشر: «إنما زادَ العددُ واحدًا؛ لأنّ صحيحَ ابن

(١) نبَّه على ذلك في مقدمة كتابه (المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح) (ص/ ١٠).

خزيمة لم يوجَد منه إلَّا ربعه الأول فقط»[١].

بل إنّ الحافظَ ابنَ حجر صرّحَ بذلك بنفسِه في مقدمة (إتحاف المهرة) حيث قال بعد أن بيَّنَ الكتبَ العشرةَ التي جمعَ أطرافَها في كتابه (إتحاف المهرة بالفوائد المبتَكَرة من أطراف العشرة) ـ قال: «فلمَّا صارت هذه عشرةً كاملة: أردفتُها بـ(السنن) للدارقطني؛ جَبْرًا لِـمَا فاتَ من الوقوفِ على جميع (صحيح ابن خزيمة)»[٢].

ثم قال: «وأمَّا (صحيحُ ابن خزيمة): فوقعَ لي قِطَعٌ مسموعةٌ قرأتُها على العماد أبي بكر...»[٣].

ثم فصَّلَ في القدرِ المسموع من (صحيح ابن خزيمة)، وهو ربعُه الأولُ فقط[٤].

وصرَّحَ أيضًا بأنّ المسموعَ له من (صحيح ابن خزيمة) هو «القدرُ الذي حصلَ لزاهر بن طاهر مسموعًا على عدة شيوخ، وعُدِمَ سائرُه»[٥].

وقال الحافظُ السخاويُّ: «إنّ صحيحَ ابن خزيمة عُدِمَ أكثرُه»[٦].

وهذا يعني أنّه فُقِدَ منذ زمن طويل، أسألُ الله سبحانه أن ييسرَ لنا الحصولَ على بقية الكتاب، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

* * *

---

(١) (لحظ الألحاظ) لابن فهد (ص/ ٣٣٣).

(٢) (إتحاف المهرة بالفوائد المبتَكَرة من أطراف العشرة) للحافظ ابن حجر (١/ ١٦٠).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٦١).

(٤) سيأتي تفصيلُه في المبحث الثالث إن شاء الله تعالى.

(٥) (المعجم المفهرس) (١/ ٤٢).

(٦) (فتح المغيث) (١/ ٢٩)، وانظر: (الضوء اللامع) له (١/ ١٩٨، ٢/ ٦٨، ١٠٣، ١٠٦، ٣/ ٦٣).

المطلب الثاني

النُّسخَةُ الخطّيّةُ لـ«صحيح الإمام ابن خزيمة»

ذكرَ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ـ محقِّقُ القسم المطبوع من صحيح الإمام ابن خزيمة ـ أنه اعتمدَ في تحقيقِه للكتابِ على نسخةٍ واحدة وحيدة، وأنها «فريدةٌ في بابها، وهي من محفوظات مكتبة أحمد الثالث بإستانبول، ومسجلةٌ تحت رقم (٣٤٨)، ولم تظهر لنا نسخةٌ ثانيةٌ من هذا الكتاب حتى الآن»[١].

وتقعُ هذه النسخةُ في (٣٠١) ورقة، وتختلفُ السطورُ في صفحاتها ما بين (٢٥) إلى (٣١) سطرًا، وقد نُسخت ـ على الأغلب ـ في نهاية القرن السادس الهجري، أو بداية القرن السابع الهجري، وتنتهي هذه النسخةُ بكتاب المناسك[٢].

ولكن العلامة المباركفوري ذكرَ في (مقدمة تحفة الأحوذي) أنَّ نسخةً كاملةً من هذا الكتاب «موجودةٌ في الخزانة الجرمَنية [أي: الألمانية]، لكن المجلدَ الأولَ منها ناقص، والمجلدان الأخيران منها سالمان عن النقص، وقد كتبَ الحافظُ ابنُ حجر على هامشِها أيضًا حواشيَ نافعةً»[٣].

وقد تعقَّبَه الدكتور الأعظميُّ بقوله: «أمّا ما ذكرَه الأستاذُ المباركفوريُّ في مقدمة تحفة الأحوذيِّ من وجود نسخةٍ منه بمكتبات أوربا: فيبدو أنه كلامٌ غيرُ دقيق».

وقد تعقَّبه الدكتور عبد العزيز الكبيسي، ومالَ إلى ترجيح قول المباركفوري؛ لأنه ذكرَ تفاصيلَ عن النسخة الكاملة، وهذا ما يجعلُ دفعَ

---

(١) انظر: مقدمة صحيح ابن خزيمة (١/ ٢٣)، وأكَّده الدكتور ماهر الفحل في مقدمة تحقيقه لصحيح ابن خزيمة (١/ ١٠٥)، وكذلك محقِّقو طبعة التأصيل (١/ ٨٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٣، ٣١).

(٣) (مقدمة تحفة الأحوذي) (١/ ٢٦٠).

كلامه بعيدًا[١].

والذي أرى أنّ ما ذكرَه العلامة المباركفوريُّ بعيدٌ جدًّا، وغيرُ دقيق؛ لأنه ذكرَ أنّ النسخةَ عليها حواشٍ للحافظ ابن حجر، ولو كان الحافظُ قد اطَّلعَ على نسخة (صحيح ابن خزيمة) كاملةً: لذكرَ هذا التفصيلَ في فهرسه، علمًا بأنه لم يذكر إلا القدرَ الذي طُبع، كما سبق في المطلب الأول، وسيأتي تفصيلُه أيضًا في المبحث الثالث بإذن الله تعالى.

بل إنّ الحافظَ ابنَ حجر صرَّح بأنه لم يطلع إلا على القدر المسموع، وأن الباقي قد فُقِد[٢].

كما أن الحافظَ لو اطَّلعَ على النسخةِ كاملةً: لعدَّها في اسم كتابه (إتحاف المهرة)، ولكنه لم يفعل ذلك لأنه لم تقع له كاملةً، كما سبقَ في كلام تلميذِه ابن فهد.

والخلاصة: أنه لا توجدُ ـ في حدود اطلاعي واطلاع الباحثين إلى الآن ـ لصحيح ابن خزيمة نسخٌ خطيةٌ في مكتبات العالم سوى نسخةٍ واحدة، وهي أصلُ النسخةِ المطبوعةِ لصحيح الإمام ابن خزيمة.



(١) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) (١/ ٢٧٩).
(٢) انظر: (المعجم المفهرس) له (١/ ٤٢).

نا [illegible] نا عبد الجبار بن العلاء وسعيد بن عبد الرحمن قالا نا سفيان عن
الزهري عن سالم عن أبيه بمثله باب ذكر الدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما زجر بالأمر
بقطع الخفين للرجال دون النساء إذ قد أباح للنساء لبس الخفين وأنه [illegible] لا فرخص
للنساء في لبس الخفاف دون الرجال نا الفضل بن يعقوب الجزري نا [illegible] عبد الأعلى
قال نا محمد بن إسحاق حدثني الزهري عن سالم أن ابن عمر قد كان يصنع ذلك يعني يقطع
الخفين للنساء حتى حدثته صفية بنت أبي عبيد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رخص
للنساء في الخفين باب الرخصة في استظلال المحرم وإن كان نازلا غير سائر [illegible]
[illegible] نا محمد بن يحيى نا عبد الله بن محمد النفيلي نا حاتم بن إسماعيل نا جعفر بن محمد
عن أبيه قال دخلنا على جابر بن عبد الله فذكر الحديث بطوله وقال فأمر النبي صلى الله عليه وسلم
بقبة من شعر فضربت له بنمرة فسار رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة
قد ضربت له بنمرة فنزل بها باب إباحة إبدال المحرم ثيابه في الإحرام والرخصة في لبس المعصفر
من الثياب وإن كان المعصفر مصبوغا [illegible] أنه مصبوغ بالطيب [illegible] زائدة عن
ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال كنا [illegible] إذا أهللنا ما أهللنا فيه ونلبس
المعصفر [illegible] أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله
[illegible] إذا أهللنا ما [illegible] طيب ولا زعفران ونلبس المعصفر [illegible]
باب إباحة تغطية المحرمة وجهها من الرجال [illegible] نا محمد بن العلاء
[illegible] عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء [illegible]
[illegible] وجوهنا من الرجال [illegible] باب ذكر الخبر [illegible]
[illegible] والدليل أن المحرمة تغطي وجهها [illegible] ولا [illegible] الثوب إذا [illegible]
[illegible] الثوب من فوق رأسها على وجهها أو تستر وجهها [illegible]
[illegible] النبي صلى الله عليه وسلم المحرمة عن
[illegible] دلالة على أن [illegible] المحرمة تغطية وجهها [illegible] الثوب وجهها [illegible]
[illegible] عن مجاهد عن عائشة قالت كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible] الركب [illegible] الثوب على وجوهنا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] باب استحباب دخول مكة نهارا اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible] مكة إذا انتهى إلى [illegible] دخوله مكة نهارا لا ليلا [illegible]
[illegible] عبد الله [illegible] عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بات بذي طوى
حتى أصبح [illegible] باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم
[illegible] الاقتداء به [illegible] نا يوسف بن موسى القطان



المبحث الثالث

رُواة صحيح الإمام ابن خزيمة

ذكرتُ عند ذكر تلاميذ الإمام ابن خزيمة أنّ تلاميذَه كثيرون، فقد كانت الرحلةُ إليه من الآفاق، وبما أنّ أشهرَ كتبه على الإطلاق هو كتابُه (الصحيح)؛ فلا أستبعدُ أن يكون رُواةُ (الصحيح) عن مؤلِّفه عددًا كبيرًا.

ولكنه لم يَصل إلينا إلا عن طريقَين؛ أحدُهما عن طريق حفيده أبي طاهر، والثاني عن طريق تلميذِه ابن مَحْمويه السمسار.

الرواية الأولى: رواية أبي طاهر حفيدِ الإمام ابنِ خزيمة:

«صحيحُ الإمام ابن خزيمة» اشتَهَرَ برواية حفيدِه أبي طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأكثرُ مَن روى هذا الكتابَ يرويه عن طريقه، أمّا طريقُ السمسار فلم تَشْتَهِرْ، وقد يكون السببُ في ذلك أنّ أبا طاهر ـ حفيدَ الإمام ـ هو آخرُ مَن روى هذا الكتاب عن مؤلِّفِه، والمحدِّثون يتسابقون إلى الأسانيد العالية.

وقد سبقت ترجمة أبي طاهر حفيدِ الإمام ابن خزيمة، وعن طريقِه يُروى المطبوعُ من (صحيح ابن خزيمة)، وبه تبدأ أسانيد أحاديث الكتاب.

وقد روى الكتابَ عن أبي طاهر سبعةٌ من الرواة، وهم:

١ ـ أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٣٧٣ ـ ٤٤٩هـ)، وهو الإمامُ العلامةُ المفسر المحدث، شيخُ الإسلام، أحدُ أئمة السنة

المعروفين، صاحبُ كتاب (عقيدة السلف وأصحاب الحديث)[١].

وعن طريقِه رُويت النسخةُ التي هي أصلُ المطبوع، وهذا وإن لم يَرِدْ في بداية النسخة؛ لأنها مخرومةُ الأول، إلا أنّ سندَ النسخةِ قد ذُكِرَ فيها في عددٍ من المواضع في وسط النسخة، كما نجد ذلك في المطبوع[٢].

يروي عن الصابونيِّ في هذه النسخة: أبو محمد عبد العزيز بن أحمد ابن محمد الكَتَّاني (٣٨٩ ـ ٤٦٦هـ)[٣].

وعنه: الإمام أبو الحسن عليُّ بنُ مسلم السلميُّ (ت٥٣٣هـ)[٤].

وهذا الإسنادُ هو سندُ النسخةِ المطبوعة.

٢ ـ أحمد بن منصور بن خلف المغربي (ت٤٦٢هـ)[٥].

---

(١) قال عنه الإمام البيهقي ـ وهو من أقرانه ـ: «إنه إمام المسلمين حقًّا، وشيخ الإسلام صدقًا، وأهلُ عصرِه كلُّهم مذعنون لعلوّ شأنه في الدين والسيادة وحسن الاعتقاد وكثرة العلم ولزوم طريق السلف». وقال عنه تلميذُه الكتانيُّ ـ الراوي عنه هنا ـ: «كان الصابونيُّ شيخًا ما رأيتُ في معناه زهدًا وعلمًا... وكان يحفظُ القرآنَ وتفسيرَه من كتبٍ كثيرة، وكان من حفاظ الحديث...» انظر: (تهذيب تاريخ دمشق) (٣/ ٣٠، ٣٥).

(٢) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٩٧ ـ ٩٨، ١٢٨، ١٦١، ٢٢١، ٢٥٣، ٣١٣، ٣٣٧، ٢/ ٣٥، ٦٢، ٨٧، ١٣٨، ٢٣٢، ٢٦١، ٢٩١، ٣١٩، ٣٧٩، ٣/ ٧٩، ١٤٩، ٤/ ٢٥٤، ٢٧٧، ٢٩٩، ٣٢١، ٣٤٢).

(٣) هو أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي بن سليمان التميمي الدمشقي الكَتَّاني، قال عنه الذهبي: «الإمام الحافظ، المفيد الصدوق، محدِّث دمشق... وجمعَ وصنَّف، ومعرفتُه متوسطة»، وقال ابنُ ماكولا: «كتب عني، وكتبتُ عنه، وهو مكثِرٌ متقن»، وقال الخطيب: «ثقة أمين». انظر: (الإكمال) لابن ماكولا (٧/ ١٨٧)، (تذكرة الحفاظ) (٣/ ١١٧١)، (سير أعلام النبلاء) (١٨/ ٢٤٨ ـ ٢٥٠).

(٤) هو أبو الحسن علي بن مسلم السلمي، الفقيه الشافعي (٤٥٠ ـ ٥٣٣هـ)، قال ابنُ عساكر: «سمعنا منه الكثير، وكان ثقةً ثبتًا، عالمًا بالمذهبِ والفرائض».

(٥) هو الشيخ الجليل الأمين أبو بكر أحمدُ بنُ منصور بن خلف بن حمود المغربي الأصل، النيسابوري، ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (١٨/ ٩٤).

والمغربيُّ يروي عنه: الشيخُ الثقةُ مسنِدُ نيسابور أبو بكر عبد الرحمن ابن عبد الله البَحيريُّ (٤٥٣ ـ ٥٤٠هـ).

وعنه: أبو نجيح فضل الله بن عثمان الجُوْزدَاني[1] (٥٢٨ ـ ٦١٣هـ)[2].

وعنه: ابن البخاري، وهو الإمام الحافظُ بقيةُ المسنِدين فخر الدين علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري، السعدي، المقدسي، الصالحي، الشهير بـ(ابن البخاري) (ت٥٩٥ ـ ٦٩٠هـ)[3].

ثم عن طريق ابن البخاريِّ انتشرَت هذه الطريق، وما زالَت هذه الروايةُ متصلةً إلى الآن[4].

وبقية الرواة عن أبي طاهر هم:

٣ ـ أبو سعد الكَنْجَروذي[5]، محمد بن عبد الرحمن بن محمد

---

(١) نسبة إلى قرية (جُوزْدان)، وهي قريةٌ على باب أصبهان.

(٢) ترجمته في: (التقييد) لابن نقطة (٢/ ٢٢١).

(٣) قال عنه الذهبي: «الإمام الفقيه، العالم المعمَّر، رُحلة الآفاق، محدِّث الإسلام»، وقال: «وهو آخرُ مَن كان في الدنيا بينه وبين النبيِّ ﷺ ثمانيةُ رجال»، وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «ينشرحُ صدري إذا أدخلتُ ابنَ البخاري بيني وبين رسول الله ﷺ في حديث». انظر: (ذيل طبقات الحنابلة) (٢/ ٣٢٥ ـ ٣٢٨)، مقدمة الشيخ محمد بن ناصر العجمي لـ(مشيخة فخر الدين ابن البخاري) (ص/ ٢٥ ـ ٢٧).

(٤) انظر: (المنح البادية في الأسانيد العالية والمسلسلات الزاهية والطرق الهادية الكافية) لأبي عبد الله محمد الصغير الفاسي (ص/ ٢٢٣)، (ثبت الأمير الكبير) (ص/ ١٧٣ ـ ١٧٥)، (الدليل المشير إلى فلك أسانيد الاتصال بالحبيب البشير ﷺ) للعلوي (ص/ ٥٩١).

(٥) نسبة إلى (كَنْجَرُوذ)، وهي قريةٌ على باب نيسابور، وتُعرَّب فيقال لها (جنْزرود)، وهي قريةُ الإمام ابن خزيمة نفسه، ودفن فيها. انظر: (الأنساب) (٥/ ١٠٠)، (معجم البلدان) للحموي (٤/ ٥٤٧).

النيسابوري (ت٤٥٣هـ)، وهو مسنِدُ خراسان في وقته[(١)].

٤ ـ أبو سعد المقرئ، وهو أحمد بن إبراهيم بن موسى بن أحمد بن منصور النيسابوري الشاماتي[(٢)]، المعروف بـ(ابن أبي شمس) (ت٤٥٤هـ)[(٣)].

٥ ـ أبو عبد الله محمد بن محمد بن يحيى الخوري (ت٤٥٣هـ)[(٤)].

٦ ـ أبو المظفر سعيد بن منصور القشيري (ت بعد ٤٥٠هـ)[(٥)].

٧ ـ أبو القاسم ابن أبي الفضل الغازي[(٦)].

وقد روى عن الخمسةِ كلِّهم ملفَّقًا: زاهرُ بنُ طاهر الشحاميُّ (ت٥٣٣هـ)[(٧)].

---

(١) ترجمته في: (الأنساب) (٥/ ١٠٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٨/ ١٠١ ـ ١٠٢)، قال عنه السمعانيُّ: «من أهل نيسابور، كان أديبًا فاضلًا، عاقلًا، حسنَ السيرة، ثقة، صدوقًا، عمِّر العمر الطويل حتى حدَّث بالكثير، وسمع أقرانُه منه، وكان سمَّعَه أبوه أبو بكر عن جماعةٍ...».

(٢) نسبة إلى (شامات)، هو اسمٌ لأحد أرباع نيسابور.

(٣) ترجمَ له الذهبيُّ في (السير) (١٨/ ١٢٢) وقال: «الشيخ، الإمام، الفقيه، الرئيس، شيخ القراء...».

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن يحيى بن الحسن بن أحمد الخوري، قال عبد الغافر الفارسي: «مستور ثقة عالم، سمع من أبيه، ومن أبي سعيد بن إبراهيم، وأبي زكريا الحربي، وغيرهم... أنبأنا عنه والدي، وزاهر بن طاهر».
انظر: (المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور) (١/ ٤٢).

(٥) ترجمَ له الحاكمُ فقال: «هو: سعيد بن منصور بن مسعر بن محمد، أبو المظفر القشيري المؤدب، الصانع، شيخ ثقة صائن، سمعَ الكثير من أبي طاهر بن خزيمة وغيرِه، توفي في شعبان سنة نيف وخمسين وأربعمائة، روى عنه ناصرُ السنة أبو سعيد عبد الواحد بن عبد الكريم القشيري وزاهر بن طاهر».
انظر: (المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور) (١/ ٢٥٣).

(٦) لم أقف على ترجمتِه.

(٧) هو الشيخ العالم المحدث أبو القاسم النيسابوري، قال عنه الذهبيُّ في (الميزان): =

وقد فصَّلَ الحافظُ ابنُ حجر القدرَ الذي أخذَه عن كلٍّ واحدٍ منهم، وهو كما يلي:

سمعَ زاهرُ بنُ طاهر (صحيحَ ابن خزيمة):

١ ـ من أوله إلى قوله «فاتقوا وسواسَ الماء»[١]: عن أبي سعد محمد ابن عبد الرحمن الكَنْجَرُوذي.

٢ ـ من هناك إلى قوله: «قصعة فيها أثر العجين»[٢]: عن أبي سعد أحمد بن إبراهيم بن أحمد المقرئ، وأبي عبد الله محمد بن محمد بن يحيى الخوري.

٣ ـ ومن ثَمَّ إلى أول الصلاةِ عند قولِه: «إنّ في دينكم يُسْرًا»[٣]: عن أبي سعد الكَنْجَرُوذي.

٤ ـ ومن ثَمَّ إلى قوله: «بفاتحة الكتاب، لم يزد على ذلك شيئًا» ـ وهو في الجزء الثاني ـ[٤]: عن محمد بن محمد بن يحيى الخوري.

٥ ـ ومن ثَمَّ إلى قوله: «في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ، لم يقل الزعفرانيُّ: لي» ـ وهو في الجزء الثالث ـ[٥]: عن أبي سعد المقرئ وحدَه.

= «مسند نيسابور، صحيح السماع، لكنه يُخلُّ بالصلاة، فتركَ الروايةَ عنه غيرُ واحدٍ من الحفاظِ تورُّعًا، وكابرَ وتجاسرَ آخرون». انظر: (التقييد) لابن نقطة (١/ ٣٢٩)، (سير أعلام النبلاء) (٢٠/ ٩ ـ ١٣)، (ميزان الاعتدال) (٢/ ٦٤).

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٦٤ح/ ١٢٢)، كتاب الوضوء، جِمَاع أبواب ذكر الماء، باب استحباب القصد في صَبِّ الماء، وكراهة التعدي فيه، والأمر باتقاء وسوسة الماء.

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ١٢٠ح/ ٢٤٠)، كتاب الوضوء، جماع أبواب غسل الجنابة، باب إباحة الاغتسال من القصاع والمراكن والطاس.

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ١٥٠ح/ ٢٩٨)، كتاب الوضوء، جماع أبواب تطهير الثياب، باب الزجر عن قطع البول على البائلِ في المسجد قبل الفراغ منه.

(٤) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٥٨ح/ ٥١٣).

(٥) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٣٧٢ح/ ٧٥٥)، كتاب الصلاة، باب الأمر بقيام المعوذتين =

٦ ـ ومن ثَمَّ إلى قوله: «فكنتُ أكلِّمُه، فأومأَ إليَّ بيده»[١]: عن أبي سعد المقرئ، وأبي المظفَّر سعيد بن منصور القُشيري.

٧ ـ ومن ثَمَّ إلى قوله: «سجدتَي السهو يوم ذي اليدين» ـ وهو في الجزء الرابع ـ[٢]: عن أبي سعد المقرئ وحده.

٨ ـ ومن ثَمَّ إلى قوله: «ففتحها[٣] قبل ولا بعد»[٤]: عن أبي سعد الكَنجَروذي.

٩ ـ ومن ثَمَّ إلى قوله: «إنما كان لموت إبراهيم» ـ وهو في أوائل الجزء الخامس ـ[٥]: عن أبي سعد المقرئ.

١٠ ـ ومِن ثَمَّ إلى قوله: «وكانت قد جمعت القرآن»[٦]: عن أبي المظفر سعيد بن منصور.

١١ ـ ومِن ثَمَّ إلى قوله: «أيوب عن محمد بهذا الحديث»[٧]: عن أبي سعد الكَنْجَروذي.

= في دُبُر الصلاة.
تنبيه: في النسخ المطبوعة: «لم يقل الحسنُ بنُ محمد: لي»، والحسنُ بنُ محمد هو الزعفرانيُّ نفسُه.

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٤٩ح/ ٨٨٩).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ١٢٨ ـ بعد ح/ ١٠٥١).

(٣) كذا في (المجمع المؤسس)، وفي النسخ المطبوعة: «فلم أرَه سبَّحها قبلُ ولا بعدُ»، وهو الصحيح، فكلمةُ (ففتحها) تصحيف عن: (سبحها). وفي (المعجم المفهرس) (ص/ ٤٢): «قبل ولا بعد» فقط، بدون كلمة (ففتحها).

(٤) (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٢٣٥ح/ ١٢٣٥).

(٥) (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٣١٥ح/ ١٣٧٩).

(٦) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٨٩ح/ ١٦٧٦)، كتاب الإمامة في الصلاة، جِمَاع أبواب صلاة النساء في الجماعة، باب إمامة المرأةِ النساءَ في الفريضة.

(٧) لم أقف عليه في (صحيح ابن خزيمة) المطبوع.

١٢ ـ ومِن ثَمَّ إلى قوله: «ولا عبد الله بن بسر الذي روى عنه سعيد بعدالةٍ ولا جرح»[١]: عن أبي سعد المقرئ.

١٣ ـ ومِن ثَمَّ إلى قوله: «فأطعمه أهلَك» ـ وهو في السادس ـ[٢]: عن أبي القاسم بن أبي الفضل الغازي.

١٤ ـ ومن ثَمَّ إلى آخر المسموع: عن أبي المظفر سعيد بن منصور القُشَيري.

بسماع الخمسةِ[٣] لَـمَّا قُرئ عليهم، من أبي طاهر محمد بن الفضل ابن إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، بسماعه من جده[٤].

وبعضُ المحدِّثين يذكرون الرواةَ الخمسة عن أبي طاهر، الذين روى عنهم زاهرُ بنُ طاهر، يذكرونهم كلَّهم مع التفصيل في مسموع كلٍّ منهم، كما وردَ في بعض الأثبات والفهارس[٥]، على أنَّ بعضَهم يذكرهم كلَّهم

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ١٨٥ ـ قبل ح/١٨٧٨)، كتاب الجمعة، باب استحباب الانتشار بعد صلاة الجمعة... [آخر ترجمة في كتاب الجمعة].

(٢) لم أجد هذه الجملةَ بهذه الصيغة في (صحيح ابن خزيمة)، وقد وردت فيه جملةُ «فأطعم أهلَكَ» في موضعَين، أولُهما فيه (٣/ ٢١٧ح/ ١٩٤٤)، والثاني فيه (٣/ ٢١٧ح/ ١٩٤٥).

(٣) وهم: ١ ـ أبو سعد الكنجروذي. ٢ ـ أبو سعد أحمد بن إبراهيم المقرئ. ٣ ـ أبو عبد الله محمد بن محمد بن يحيى. ٤ ـ أبو المظفر القشيري. ٥ ـ أبو القاسم بن أبي الفضل الغازي.

(٤) انظر: (المجمع المؤسس للمعجم المفهرس) للحافظ ابن حجر (ص/١٤٨ ـ ١٤٩)، (المعجم المفهرس) له أيضًا (ص/ ٤٢)، (هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري) (ص/ ٥٢٢ ـ ٥٢٤).

(٥) انظر ـ مثلًا ـ: (هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري) (ص/ ٥٢٢ ـ ٥٢٤).

دون الإشارةِ إلى تفاصيل القدرِ المسموع منهم[١].

على أنَّ البعضَ يقتصِرُ عند الرواية على بعض هؤلاء الخمسة، الذين روى عنهم زاهر الشحامي، ولا يذكرُ الخمسةَ كلَّهم[٢].

والفرقُ بين الفريق الأول وهؤلاء: أنّ أولئك يتحدَّثون عن رواية الصحيح كلِّه، وهؤلاء يقتصِرون على بعض أولئك الرواة لأنهم يروون آحادَ الأحاديث.

ويروي عن زاهرِ بنِ طاهر الشحاميِّ (ت٥٣٣هـ):

أبو روح عبد المعز بن محمد بن أبي الفضل بن أحمد الساًعدي الهروي[٣].

وعنه: أبو علي الحسن بن محمد البكري[٤].

وعنه: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي الهيجاء بن الزَّرَّاد[٥].

---

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (حصر الشارد من أسانيد محمد عابد) (ص/٣٥٨).

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (تاريخ دمشق) (١٠/١٦، ١٧، ٢٨٣)، (برنامج الوادي آشي) (ص/٢٤٣ ـ ٢٤٤)، كلاهما رويا عن طريق أبي سعيد الجنزروذي فقط. وانظر أيضًا: (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٨٢)، روى عن طريق أبي سعيد أحمد بن إبراهيم المقرئ فقط.

(٣) وصفَه الذهبيُّ بأنه: «الشيخ الجليل الصدوق المعمَّر مسند خراسان»، وأنه «انتهى إليه علوُّ الإسناد»، ولد سنة (٥٢٢هـ)، وقتلته التركُ سنة (٦١٨هـ). ترجمته في: (التقييد) لابن نقطة (٢/١٦٨ ـ ١٦٩)، (سير أعلام النبلاء) (٢٢/١١٤).

(٤) هو الشيخ صدر الدين أبو علي الحسن بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عَمروك القرشي التيمي البكري النيسابوري، ثم الدمشقي (٥٧٤ ـ ٦٥٦هـ)، وصفه الذهبيُّ بأنه: «المحدث العالم المفيد الرحال المصنف»، وهو من شيوخ ابن الصلاح، والبرزالي، والدمياطي، وغيرِهم من الكبار. ترجمته في: (تذكرة الحفاظ) (٤/١٤٤٤ ـ ١٤٤٥)، (سير أعلام النبلاء) (٢٣/٣٢٦ ـ ٣٢٧).

(٥) هو الدمشقيُّ الصالحيُّ الحريري (٦٤٦ ـ ٧٢٦هـ)، قال الحافظ ابنُ حجر: «وسمع بعد الخمسين من البلخيِّ، وابنِ عبد الهادي، والعماد ابن النحاس، واليلداني، والصدر البكري، وإبراهيم بن خليل، والفقيه اليونيني، وغيرِهم، وسمعَ الكتبَ =

وعنه بالإجازة: أبو بكر بن إبراهيم بن العز محمد بن العز إبراهيم ابن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، المعروف بـ(الفرائضي)[١].

وعنه: الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)[٢].

وعنه انتشرت هذه الطريق، وما زالت متصلةً إلى الآن[٣]، وبها نروي صحيحَ الإمام ابن خزيمة عن مشايخنا[٤].

وذكرَ الحافظُ ابنُ حجر في (المعجم المفهرس) أنه رواه أيضًا من طريق أخرى عن زاهر ملفقًا[٥].

= الكبار، وتفرَّد، وروى الكثير، وكان خَيِّرًا متواضعًا، يتَّجِرُ ويرتَفِق... ثم ساء ذهنُه قبل موته، وضعفَ حالُه وأملق...». ترجمته في: (معجم الذهبي) (٢/ ١٦٩)، (ذيل التقييد) للفاسي (٢/ ٨٤)، (الوافي بالوفيات) (٢/ ١٤٧)، (الدرر الكامنة) للحافظ ابن حجر (٣/ ٣٧٦).

(١) ترجمَ له الحافظُ ابنُ حجر في (المجمع المؤسس) (ص/ ١٤٢)، وذكرَ أنه ولد سنة (٧٢٣هـ) وتوفي سنة (٨٠٣هـ)، وقال: «وكان عسرًا في التحديث، فسهل الله لي خلُقَه إلى أن أكثرتُ عنه في مدةٍ يسيرة، بحيث يجلس لي أكثرَ النهار».

(٢) انظر: (المجمع المؤسس للمعجم المفهرس) (ص/ ١٤٨ ـ ١٤٩)، (المعجم المفهرس) (١/ ٤٢)، كلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني.

(٣) انظر: (صلة الخلف بموصول السلف) لمحمد بن سليمان الروداني (ص/ ٢٨٣)، (حصر الشارد من أسانيد محمد عابد) (١/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩)، (الثبت الكبير) للعلامة عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي (ص/ ٧٩)، وعنه يرويه ابنُه شيخُنا العلامةُ المحدِّث عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي، وقد سمعنا صحيحَ ابن خزيمة كلَّه عليه، وأكرَمنا بالإجازة. وانظر أيضًا: (تذكرة الجهابذة الدُّرَري في سند ثناء الله المدني) لشيخنا العلامة ثناء الله المدني (ص/ ٣١)، يرويه عن طريق العلامة عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي.

(٤) وهم كثر ولله الحمد، منهم شيخنا العلامة ثناء الله المدني، وشيخُنا العلامة عبد الوكيل بن الشيخ عبد الحق عبد الواحد الهاشمي، وانظر: الحاشية السابقة.

(٥) انظر: (المعجم المفهرس) (ص/ ٤٢).

الرواية الثانية: رواية ابن محمويه السمسار:

وهذه الروايةُ لم تشتهر مثل رواية أبي طاهر حفيدِ ابن خزيمة، وقد سبقت ترجمةُ ابن محمويه في تلاميذ الإمام ابن خزيمة، وهو من صغار تلاميذه.

وهذه الرواية رواها أبو جعفر بنُ الزبير[١] عن أبي محمد المالقي[٢]، عن أبي طاهر بن عوف[٣]، عن زاهر الشحامي، عن أبي يعلى إسحاقَ ابنِ عبد الرحمن بن أحمد[٤]، وأبي سعد محمد بن عبد الرحمن الكنجروذي، عن ابن محمويه، عن الإمام ابن خزيمة.

هكذا وردت هذه السلسلةُ في بعض الأثبات[٥].

وفي بعضها: ابن الزبير، عن عطية القيسي، عن ابن عوف، إلى

(١) هو: الإمام الحافظ العلامة، شيخ القراء والمحدثين بالأندلس: أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد الثقفي الغرناطي (٦٢٧ ـ ٧٠٨هـ)، مؤلف الذيل على الصلةِ لابن بشكوال. ترجمته في: (تذكرة الحفاظ) (٤/ ١٤٨٤)، (فهرس الفهارس) (١/ ٤٥٤).

(٢) هو: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عطية القيسي المالقي (٥٧٣ ـ ٦٤٨هـ)، ذكر ابن الأبار أنه توفي سنة (٦٤٦هـ)، وهو غلط، ترجمته في (صلة الصلة)، لتلميذه أبي جعفر بن الزبير، المطبوع مع الصلة (٣/ ١٠٥)، (تاريخ الإسلام) للذهبي (١٤/ ٦٠٢) ط بشار، (بغية الوعاة) للسيوطي (٢/ ٣٣).
ولم أكن توصلت إلى تحديده في الطبعة الأولى، وقد أفادني عنه الشيخ ياسر إبراهيم نجار مشكورًا.

(٣) هو الشيخ الإمام إسماعيل بن مكي بن إسماعيل بن عيسى بن عوف القرشي (٤٨٥ ـ ٥٨١هـ)، وكان من أئمة عصره. ترجمته في (سير أعلام النبلاء) (٢١/ ١٢٢)، (تذكرة الحفاظ) (٤/ ١٣٣٦).

(٤) هو الصابوني (٣٧٥ ـ ٤٥٥هـ)، أخو شيخ الإسلام الصابوني السابق، سمع ـ كأخيه ـ من أبي طاهر حفيد ابن خزيمة، وأخذ عنه زاهرُ بنُ طاهر وغيرُه. ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٨/ ٧٦).

(٥) انظر: (المنح البادية في الأسانيد العالية) للفاسي (ص/ ٢٢٣).

آخره[1]. وصوابه: عن ابن عطية، وهو نفسه أبو محمد المالقي الوارد في السند السابق.



(١) انظر: (الدليل المشير) للعلوي (ص/٥٩١ ـ ٥٩٢).



المبحث الرابع

مكانةُ صحيح الإمام ابن خزيمة، وعناية العلماء به

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

مكانةُ صحيح الإمام ابن خزيمة، ومنزلتُه بين كتب السنة

يحتلُّ (صحيحُ الإمام ابن خزيمة) أهميةً بالغةً بين كتب السنة؛ وذلك نظرًا لأنه من مظانِّ الصحيح المجرَّدِ بعد الصحيحين، كما أنه من الكتبِ الجامعةِ بين السنةِ وفقهِها، إضافةً إلى مكانةِ مؤلِّفه، فهو علمٌ من أعلام الحديث، ومن أشهَرِ تلاميذِ أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري.

قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ في ترجمة ابن خزيمة: «وله كتابُ (الصحيح) من أنفع الكُتُبِ وأجلِّها، وهو من المجتهِدين في الإسلام»[١].

ويقولُ أيضًا ـ بعد أن ذكرَ بعضَ الكتب التي هي مظانُّ الحديث الصحيح ـ: «وكتبٌ أخرى التزمَ أصحابُها صحّتَها؛ كابن خزيمة، وابن حبان البُستي، وهما خيرٌ من (المستدرك) بكثير، وأنظفُ أسانيدَ ومتونًا»[٢].

وذكرَ الخطيب البغداديُّ رَحِمَهُ اللهُ في معرض النصيحة لطلبة العلم، أحقَّ

---

(١) (البداية والنهاية) (٩/١٥).

(٢) (الباعث الحثيث) (١٠٩/١).

الكتب بالتقديم بالسماع، يعني: ما ينبغي لطالب العلم أن يقدِّمه حينما يريدُ أن يسمعَ الحديث، فقال: «وأحقُّها بالتقديم: كتابُ الجامع والمسند الصحيحان، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري»، ثم ذكرَ كتبًا أخرى، ثم قال: «وكتابُ محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، الذي شرطَ فيه على نفسه إخراجَ ما اتَّصلَ سندُه بنقل العدل عن العدل إلى النبيِّ ﷺ»[١].

وقد اعتبَرَه كثيرٌ من العلماء من الكتبِ التي يؤخذُ منها الصحيحُ الزائدُ على ما في الصحيحين، بل قدَّموه على سائر الكتبِ التي أُلِّفَت في الصحيح المجرَّد بعد الصحيحَين، ومن هؤلاء: ابنُ الصلاح، والعراقيُّ، والسيوطي، وأحمد شاكر ـ رحمهم الله تعالى ـ.

قال ابنُ الصلاح: «ثم إنّ الزيادةَ في الصحيح على ما في الكتابَين يتلقَّاها طالبُها مما اشتملَ عليه أحدُ المصَنَّفات المعتَمَدة المشهورة لأئمة الحديث؛ كأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمن النسائي، وأبي بكر ابن خزيمة، وأبي الحسن الدارقطني، وغيرِهم، منصوصًا على صحتِه فيها»[٢].

ثم قال مبيِّنًا مزيَّةَ (صحيح ابن خزيمة) وغيرها من الكتب التي أُلِّفَت في الصحيح:

«ولا يكفي في ذلك مجرَّدُ كونه موجودًا في كتاب أبي داود وكتابِ الترمذي وكتابِ النسائي، وسائرِ مَن جمَعَ في كتابه بين الصحيحِ وغيرِه، ويكفي مجرَّدُ كونه موجودًا في كتب مَن اشترطَ منهم الصحيح فيما

---

(١) (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) للخطيب البغدادي (٢/ ٢٧٠ ـ ٢٧١)، باب القول في كَتْب الحديثِ على وجهه وعمومه..

(٢) (علوم الحديث) لابن الصلاح ـ تحقيق: العتر ـ (٢١).

جمعَه؛ ككتاب ابن خزيمة...»[١].

فمجرَّدُ تخريج ابن خزيمة للحديثِ في (صحيحه) يُعَدُّ تنصيصًا على صحة الحديثِ عند الإمام ابن الصلاح.

وبمثله صرَّح العراقي، قال في (ألفيَّتِه ـ التبصرة والتذكرة) تحت عنوان: «الصحيح الزائد على الصحيحَين»:

وخُذ زيادةَ الصحيحِ إذ تُنَصْ صِحَّتُه أو من مُصنَّفٍ يُخَصْ
بجمعِه نحو ابنِ حبان الزكي وابن خزيمةَ وكالمستدرَك[٢]

وقال في شرح (التبصرة): «ويؤخَذُ الصحيحُ أيضًا من المصنَّفاتِ المختصَّةِ بجمع الصحيحِ فقط؛ كصحيح أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وصحيحِ أبي حاتم محمد بن حبان البستي، المسمَّى بـ(التقاسيم والأنواع)، وكتاب (المستدرك على الصحيحَين) لأبي عبد الله الحاكم، وكذلك ما يوجدُ في المستخرَجات على الصحيحَينِ من زيادةٍ، أو تتمةٍ لمحذوف، فهو محكومٌ بصحتِه...»[٣].

وذكرَ السيوطيُّ في مقدمة كتابه (جمع الجوامع) الكتبَ التي يكونُ مجردُ العزْوِ إليها مُعْلِمًا بالصحة، فلا يحتاجُ الأمرُ عند السيوطيِّ إلى التنصيصِ على هذا الحديث بأنه صحيح، ومما قاله في مقدمة (جمع الجوامع): «وكذا ما في موطأ مالك، وصحيحِ ابن خزيمة، وأبي عوانة، فالعزو إليها معلمٌ بالصحة»[٤].

---

(١) المصدر السابق (٢١).

(٢) ألفية العراقي (التبصرة) مع شرحها (١/ ٥٢)، ثم ذكرَ أنّ الحاكمَ متساهلٌ، ويُقاربُه ابنُ حبان في التساهل.

(٣) شرح (التبصرة والتذكرة) للعراقي (١/ ٥٤).

(٤) انظر: (مناهج المحدثين) (ص/ ١١٥)، (قواعد التحديث) للقاسمي (ص/ ٢١٧)، وراجع مقدمةَ (الفتح الكبير) في مقدمة (صحيح الجامع) (ص/ ٣٨).

بل ذكرَ العلماءُ أنّ تخريجَ مَن خرَّجَ الصحيحَ بعد الشيخَين، ممن اشترطَ الصحةَ في كتابه: يفيدُ توثيقَ مَن خرَّجَ له[١].

ويدلُّ على مكانة هذا الكتاب مكانةُ مؤلِّفِه عند العلماء، وشدةُ تحرِّيه في الأسانيد، فإنه كما يقولُ السيوطي: «يتوقَّفُ في التصحيح لأدنى كلامٍ في الإسناد، فيقولُ: إن صحَّ الخبر، أو إن ثبتَ كذا، أو نحو ذلك»[٢].

وفيما يلي ذكرُ بعض الأمثلةِ على تحرِّيه البالغ، واحتياطِه الشديد[٣]:

١ ـ روى حديثًا من طريق الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، ثم قال بعده: «هذا الخبرُ له علةٌ؛ لم يسمعه الأعمشُ من شقيق، لم أكن فهمتُه في الوقت»[٤].

يُشير الإمامُ إلى أنه لم يكن فهِمَ هذه العلةَ في وقت تدوينِه لهذا الحديثِ في (صحيحِه)، وهذا يدلُّ على أنه ألحقَ هذا الكلامَ إلحاقًا بعد تدوينه للحديث، وفيه دلالةٌ على تحرِّيه الشديد.

٢ ـ روى حديثًا من طريق ابن إسحاق، ثم قال بعد ذلك: «أنا استثنيتُ صحةَ هذا الخبر؛ لأني خائفٌ أن يكون محمدُ بنُ إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم، وإنما دلَّسَه عنه»[٥].

بيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ هذا الحديثَ ليس على شرطه، وأنه يُعتبر من الأحاديث المستثناة التي لا يحكم عليها بالصحة؛ وذلك لأنه يخافُ أن يكون ابنُ إسحاق دلَّسَه عنه، وابنُ إسحاق ممن عُرِف بالتدليس.

---

(١) انظر: (الاقتراح في بيان الاصطلاح) لابن دقيق العيد (ص/ ٢٨٤).
(٢) (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) للسيوطي (٢/ ٧٨٣).
(٣) ملخَّصًا من كتاب (مناهج المحدثين) لشيخنا الدكتور سعد الحميّد (ص/ ١١٦).
(٤) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٥ ـ ٢٦ح/ ٣٧).
(٥) المصدر السابق (١/ ٧١ح/ ١٣٧).

٣ ـ أخرجَ حديثًا من طريق عبد الله بن لهيعة، وجابر بن إسماعيل، ثم قال: «ابنُ لهيعة ليس ممن أَخَرِّجُ حديثَه في هذا الكتابِ إذا تفرد برواية، وإنما أخرجتُ هذا الخبرَ لأن جابرَ بن إسماعيل[1] معه في الإسناد»[2].

هذا مع العلم بأن هذا الحديثَ الذي أخرجه من طريق ابن لهيعة هو من رواية عبد الله بن وهب، عن ابن لهيعة، وروايةُ عبد الله بن وهب يعتبرُها العلماء أعدل من رواية غيره، كما هو حالُ رواية ابن المبارك عنه[3]؛ لأنهما سمعا من ابن لهيعة قبل الاختلاط، لكن ابن خزيمة يعتبر أن ابنَ لهيعة ضعيفٌ في جميع أحواله؛ قبل وبعد الاختلاط، ولا شك في أن حاله بعد الاختلاط أشد.

٤ ـ وكذلك أخرج حديثًا من طريق محمد بن جعفر ـ المعروف بغندر ـ عن معمر، عن الزهري، قال: أخبرني سهلُ بن سعد، ثم ذكر حديثًا، ثم قال بعده: «في القلبِ من هذه اللفظةِ التي ذكرَها محمدُ بنُ جعفر، أعني قوله: أخبرني سهلُ بنُ سعد، وأهابُ أن يكون هذا وهمًا من محمد بن جعفر، أو ممن دونه»[4].

قال الدكتور سعد الحميِّد بعد ذكرِه لهذه الأمثلة: «فهذه مجردُ أمثلة، وهي بمجموعها ـ وغيرِها من الأمثلة ـ تُعطي دليلًا واضحًا بلا شك على

---

(١) هو الحضرمي، أبو عباد المصري، «مقبول، من الثامنة، روى له البخاريُّ في الأدب المفرد، وباقي الستة عدا الترمذي». (التقريب) (الترجمة/ ٩٦١).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٧٥ ـ ٧٦ح/ ١٤٦).

(٣) قال الحافظُ في ترجمة ابن لهيعة: عبد الله بن لهيعة بن عقبة، أبو عبد الرحمن المصري، القاضي، «صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابنِ المبارك وابنِ وهب عنه أعدلُ من غيرهما، وله في مسلم بعضُ شيء مقرون... روى له مسلمٌ وأصحابُ السنن عدا النسائي». (التقريب) (الترجمَة/ ٣٩٤٥).

(٤) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ١١٣ح/ ٢٢٦).

شدة تحرِّي هذا الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ في الحديث، وتدل دلالة واضحة على مكانة كتابه»[١].

وكلُّ ما سبق يُثيرُ سؤالًا مهمًّا، وهو:

هل يُسلَّمُ لجميع ما في (صحيح ابن خزيمة) بالصحة، كما يَظهرُ من كلام الأئمة: ابنِ الصلاح، والعراقي، والسيوطيِّ، وغيرِهم؟

هذا ما ستأتي الإجابةُ عليه في الفصل الثاني، عند بيان شرطِ الإمام ابن خزيمة في (صحيحِه).

المطلب الثاني

عناية العلماء بصحيح الإمام ابن خزيمة[٢]

حظيَ (صحيحُ الإمام ابن خزيمة) باهتمام كثيرٍ من العلماء قديمًا وحديثًا، ومن الكتب التي أُلِّفَت حوله استقلالًا أو ضمنًا ما يلي:

أولًا: حول رجاله:

قام ابنُ الملقّن باختصار (تهذيب الكمال) للحافظ المزِّي، وذيَّلَ عليه برجال ستةِ كتبٍ أخرى، وهي: مسند الإمام أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، ومستدرك الحاكم، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، ونقلَ السخاويُّ أنه أسماه «إكمال تهذيب الكمال»، ونقلَ عن شيخِه الحافظ ابن حجر أنه لم يقف عليه، ثم قال السخاوي: «قد رأيتُ منه مجلدًا، وأمرُه فيه سهل»[٣].

(١) (مناهج المحدثين) (ص/ ١١٧).

(٢) انظر: (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميِّد (ص/ ١٤١ ـ ١٤٤)، (الإمام ابنُ خزيمة) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٦).

(٣) انظر: (الضَّوء اللامع) للسخاوي (٦/ ١٠٢)، وانظر: (لحظ الألحاظ ذيل تذكرة الحفاظ) لابن فهد المكي (١٩٩ ـ ٢٠٠).

ثانيًا: حول أطرافه:

صنَّفَ الحافظُ ابنُ حجر كتابَه (إتحاف المهرة بالفوائد المبتَكَرة من أطراف العشرة)، ذكرَ فيه أطراف أحدَ عشر كتابًا، منها (صحيحُ ابن خزيمة)، وبما أنه لم يقع له من (صحيحِ ابن خزيمة) إلا ربعُه الأولُ فقط: لذلك لم يعدَّه في التسمية؛ حيث قال: (...في أطراف العشرة)، ومرادُه بالعشرةِ: هي التي وقعت له كاملةً[1]، وهي: الموطَّأ، ومسند الإمام الشافعي، ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي، والمنتقى لابن الجارود، وصحيح ابن حبان، والمستخرج لأبي عوانة، والمستدرك للحاكم، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وسنن الدارقطني، والحادي عشر هو (صحيحُ ابن خزيمة).

ثالثًا: حول الحكم على أحاديثِه:

١ ـ ألَّفَ الحافظُ محمدُ بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (ت٧٤٤هـ) منتَقًى من مختصر المختصر، يبلُغ مجلدًا، تعقَّبَ فيه الإمامَ ابنَ خزيمة في أحاديثَ ظهرَ له فيها مقالٌ[2].

٢ ـ مما لا يخفى على المختصِّين أنّ الإمامَ ابنَ خزيمة اشترطَ الصحةَ في كتابه، ولكنه مع ذلك أوردَ بعض الأحاديث الضعيفةَ لأسبابٍ سيأتي ذكرُها في موضعه إن شاء الله تعالى، وقد قام محقِّقُه الشيخ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي بجهدٍ مشكورٍ في الحكم على أحاديثه، على ما شابَ عملَه من بعض الملاحظات، ولاستكمالِ جهدِه في هذا المجال: وضعَ عملَه بين يدي علامة عصره في الحديث الشيخ ناصر الدين الألباني، ليرى رأيه فيه تأييدًا أو تقويمًا، يقولُ المحقِّق: «وحاولتُ

(١) انظر ما سبق في المطلب الأولِ من المبحث الثاني، من هذا الفصل.
(٢) انظر: (ذيل طبقات الحنابلة) لابن رجب (٢/ ٢١٥).

أن أحكم على أحاديث ابن خزيمة تصحيحًا وتحسينًا وتضعيفًا ـ إن لم يكن ذاك الحديثُ مخرجًا في الصحيحَين ـ ثم أحببتُ أن أتأكَّدَ وأستوثقَ في حكمي على الحديث، ولذلك طلبتُ من المحدِّث الكبير الأستاذ الشيخ ناصر الدين الألباني ـ حفظه الله ـ أن يُراجعَ الكتاب، وخاصةً تعليقاتي، فقبلَ فضيلتُه مشكورًا، وجزاه الله خيرًا.

فإذا خالفني الأستاذُ ناصرُ الدين في التصحيح والتضعيف؛ أثبَتُّ رأيَه؛ ثقةً مني به علمًا ودينًا. وللأمانة العلمية وضعَ كلامَه بين قوسين، مع ذكر كلمة «ناصر» بالأخير؛ ليمكن التميزُ بين قولي وقولِه»[١].

لقد أحسنَ محقِّقُ «صحيح الإمام ابن خزيمة» في خدمة الكتاب، وأجادَ في محاولتِه للحكم على الأحاديث، مع أنه لم يُحالفه الصوابُ في كثيرٍ من الأحيان، وأجاد وأفادَ حينما وضعَ عملَه بين يدي ذلك العلامة الذي هو أولى الناس أن يثقَ طلابُ العلم بعمله؛ لما عُرف من الإمامةِ في هذا الشأن، وإن تطاولَ على عملهما بعضُ مَن ليس في العير ولا في النفير في هذا الشأن مقارنةً بالشيخَين الفاضلَين[٢].

رابعًا: فهرستُه:

قام الشيخ محمد أيمن بن عبد الله الشبراوي بصنع فهرسٍ لصحيح الإمام ابن خزيمة بعنوان: «فهارس صحيح ابن خزيمة»، ويُعَدُّ مفتاحًا للكتاب، حيث رتَّبَ أحاديثَه على الحروف الهجائية، التي تُسَهِّلُ على الطالب الوقوفَ على الحديث في أسرع وقت.

---

(١) مقدمة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي لـ(صحيح ابن خزيمة) (١/ ٣٢).

(٢) ثم إن الشيخ الأعظميَّ حذفَ أحكامَ الشيخ الألباني، كما أنه حذفَ تعليقاتِه في الهامش، وذلك في طبعة مكتبة الأعظمي، التي صدرت سنة (١٤٣٠ ـ ٢٠٠٩م) في مجلدٍ واحد، وأقول: ليت الشيخ أبقى على أحكام الشيخ الألباني، فهي بلا شك إضافة علمية وخدمة نوعية للكتاب.

وقد قامَ محقِّق الكتاب الشيخ محمد مصطفى الأعظميُّ بعمل فهارس متعددة في الطبعة الأخيرة، أمّا الطبعةُ الأولى والثانية: فلم يكن فيهما إلا فهرس الموضوعات.

ثم طُبع الكتابُ باعتناء الشيخ صالح اللحَّام، وضمَّنَه فهارسَ جيدة للكتاب.

وطُبع أيضًا بتحقيق الدكتور ماهر الفحل، وخصَّصَ المجلدَ الخامسَ منه لفهارسَ علمية متنوِّعة، وهي في غايةٍ من الأهمية، ثم طبعتْه دارُ التأصيل طبعةً متقنةً، مخدومةً بفهارس علمية متنوعة.

خامسًا: حول الجانب الفقهيِّ في (صحيح) الإمام ابن خزيمة:

من الجوانب التي تميَّزَ فيها (صحيحُ ابنُ خزيمة): اهتمامُه البارز بالناحية الفقهية، وقد تكررت الإشارةُ إلى ذلك، وكان الكتابُ بحاجةٍ إلى إبراز هذا الجانب، وقد قامَ بهذا العملِ الباحثُ الشيخ أيمن حمزة عبد الحميد إبراهيم، وذلك في رسالته المقدَّمة لمرحلة التخصُّص (الماجستير)، التي أسماها: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه ـ فقه العبادات).

وهي رسالةٌ نافعةٌ، استوفت أبرزَ الجوانب المتعلقة بالموضوع، وقد استفدت منها في هذا المدخل، ولم تطبع إلى الآن.

سادسًا: حول جهودِه في السنة:

أَلَّفَ الباحث السيد محمد إبراهيم رسالةً علميةً أسماها: «ابن خزيمة وجهودُه في السنة»، والرسالةُ لنيل درجة (الدكتوراه)، قدَّمَها إلى قسم الدراسات العليا بكلية أصول الدين بالقاهرة، بجامعة الأزهر، وقد نوقشت عام (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م)، ولم أطلع عليها[1].

---

(١) نقلًا عن رسالة (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) للشيخ أيمن حمزة (ص/٥ ـ ٦).

سابعًا: حول جهود ابن خزيمة في (مختلِفِ الحديث):

اهتمَّ الإمامُ ابنُ خزيمة في (صحيحِه) بما يُعرف بـ(مختلف الحديث)؛ للردِّ على مَن يرى تعارضًا بين بعض النصوص الشرعية، ومما كُتِبَ في هذا الموضوع:

١ ـ كتبَ الباحث الشيخ هاني يوسف محمود الجليس بحثًا بعنوان: «الإمام ابن خزيمة ومنهجُه في مختلف الحديث في صحيحه»، وقد استفدت منه في هذا المدخل، ولم يطبع البحثُ إلى الآن.

٢ ـ ألَّف الدكتور افتخار أحمد بن محمد إسماعيل كاكر رسالةً بعنوان: «مختلِف الحديث في صحيحَي ابنِ خزيمة وابنِ حبان ـ رحمهما الله ـ: دراسة مقارنة»، وهي رسالة دكتوراه قدَّمها إلى قسم الحديث وعلومِه بكلية الدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية بمدينة إسلام آباد ـ باكستان، ولم تطبع إلى الآن.

ثامنًا: حول منهجِه في تعليل الأحاديث:

ذكرَ ابنُ خزيمة بعضَ الأحاديث الضعيفة في صحيحه، وهي ليست على شرطه، وبيَّن عللَها في الأغلب الأعم، وقد كتبَ الدكتور عبد العزيز الهليل بحثًا في هذا الموضوع بعنوان: «الأحاديث التي أعلَّها إمامُ الأئمة ابنُ خزيمة في صحيحه في كتاب الوضوء»، ونُشِر في مجلة جامعة أم القرى، جمادى الثانية، (١٤٢٤هـ).

تاسعًا: حول أقواله وتعليقاتِه:

١ ـ كتب الباحث إسماعيل سعيد محمد رضوان رسالةً علميةً بعنوان: «مقولات ابن خزيمة في صحيحه»، الجامعة الأردنية، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، وهي مخصَّصةٌ فيما يقولُه الإمامُ ابنُ خزيمة بعد الأحاديث من قواعد وتعليقات وتوجيهات. ولم أطلع عليها.

٢ ـ كتبت الدكتورة إيمان علي العبد الغني بحثًا بعنوان: «إرشاد اللبيب لمعنى مصطلح (غريب غريب) عند ابن خزيمة في كتابه الصحيح: دراسة حديثية». وهو منشورٌ في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الصادرة عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.

عاشرًا: كتب مختلفة حول صحيح ابن خزيمة:

١ ـ «الاحتساب في صحيح ابن خزيمة»، للباحث عبد الوهاب بن محمد عسيري، وهي رسالة علمية قدَّمَها إلى قسم التربية الإسلامية بكلية التربية والعلوم الإنسانيةِ بجامعة طيبة، بالمدينة النبوية ـ على صاحبها الصلاة والسلام ـ، سنة (١٤٢٥ ـ ١٤٢٦هـ)، ولم أرها مطبوعة.

٢ ـ «الأحاديث التي اتفق عليها ابنُ خزيمة وابنُ حبان في صحيحيهما والحاكمُ في المستدرك: جمعًا وتخريجًا ودراسةً، من بداية صحيح ابن خزيمة إلى نهاية (جماع أبواب الخوف)»، سلطان معيوض عوض العصيمي، وهي رسالة علمية، لنيل درجة الماجستير، قدَّمَها إلى قسم الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى، سنة (١٤٣٤هـ)، ولم تطبع إلى الآن[1].

حادي عشر: كتب جامعة في الإمام ابن خزيمة ومنهجِه في صحيحه:

١ ـ ألَّفَ الدكتور عبد العزيز شاكر حمدان الفياض الكبيسي رسالةً علميةً لنيل درجة (الدكتوراه) أسماها: «الإمام ابن خزيمة ومنهجُه في كتابه (الصحيح)»، وهي مطبوعةٌ في مجلدين، وهي أوسعُ ما كُتِبَ عن

(١) ذكرَ الباحثُ في مقدمة رسالتِه (ص/ ١١) أنَّ عددَ أحاديث هذا القسم عنده (١٣٧) حديثًا، ثم قال: «على أن يكمل زميلي وأخي الفاضل عادل بن علي النفيعي، دراسة ما تبقى من الأحاديث في الجزء الباقي، وبدايته من أول (جماع أبواب الكسوف) إلى آخر المطبوع من صحيح ابن خزيمة، وهو نهاية (باب إباحة العمرة في أشهر الحج لمن لا يحج عامه ذلك)».

الإمام ابن خزيمة، وعن كتابه الصحيح، وهي رسالةٌ مفيدةٌ جدًّا في بابها، وقد استفدتُ منها كثيرًا، بل إنّ كثيرًا من مباحث هذا (المدخل) ما هي إلا ملخَّصات لما كتبه الدكتور الكبيسي في رسالته القيمة.

٢ ـ رسالة: «ابن خزيمة ومنهجه في الصحيح»، للباحث محمد علي إبراهيم، رسالة علمية قدَّمَها لكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض[١].

ثاني عشر: حول تصحيح الأغلاط:

طُبع (صحيحُ ابن خزيمة) قبل ثلاثةِ عقودٍ من الزمان سنة (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م)، بتحقيق الشيخ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وعليها تعليقاتٌ للعلامة الشيخ الألباني، وكانت الطبعةُ الأولى مليئةً بالأخطاء المطبعية، والتصحيفات، والسقط، فقام الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن بن محمد العثيم ـ الأستاذ المساعد بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى ـ بتتبُّع الكتاب، واستخراجِ ما وقفَ عليه من تصحيفٍ وسقط، وجمع ذلك في كتابٍ سمَّاه: «النَّقْط لِـمَا وقعَ في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف والسَّقْط»، وواضحٌ من العنوان أنه حصرَ عملَه في الأسانيدِ فقط، قال الدكتور: «ولم أتعرض لما وقعَ في المتون وتراجمِ الأبواب؛ لسهولةِ معرفة ذلك»[٢].

وهو جهدٌ مشكورٌ، ما زالت الحاجةُ إليه قائمة؛ لأنّ المحقِّقَ وإن استفادَ منه في بعض المواضع، واستدركَ الأخطاء، كما يتبيَّنُ من المقابلة[٣]؛ إلا أنه لم يَستَفد منه في بعض التعليقات المهمَّةِ حتى في

(١) ذكرَها الشيخ أيمن حمزة في (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/٥)، وذكرَ أنه لم يقف عليها.
(٢) (النَّقط) (ص/٦).
(٣) أمَّا المحقق الفاضل فلم يذكره في أي موضع من مواضع الاستدراك، وما زلت =

الطبعاتِ الأخيرة[1]، وفيه من الفوائد وإثارةِ الأسئلة حول تعيين بعض الرواة ما تجعلُ الحاجةَ إليه ماسةً لدارسي (صحيح ابن خزيمة).

هذا ما وقفتُ عليه من المؤلَّفات والبحوث المتعلقة بصحيح الإمام ابن خزيمة، والكتابُ بحاجةٍ إلى دراساتٍ أخرى تتعلقُ ببعض الجوانب التي لم يركِّز عليها الباحثون إلى الآن، من ذلك منهجُه في التراجم، وموقعُه من بين أصحاب هذا المنهج في التراجم، أمثال الأئمة: أبي عوانة، وابن المنذر، وابن حبان، وغيرهم؛ فإنّ لهم منهجًا في ذلك يختلف عمَّن سبقَهم في الطول.

تنبيه

هناك مؤلَّفاتٌ أخرى ذُكِرَ أنها أُلِّفَت حول (صحيح ابن خزيمة) ولا يصحُّ ذلك، فمما لا يصحُّ القولُ بأنه أُلِّفَ حول (صحيح ابن خزيمة) الكتب التالية:

١ ـ (المنتَقى) لابن الجارود:

قال الكتاني: «كتابُ (المنتَقى ـ أي: المختار ـ من السنن المسنَدة

= أتعجب من المحقق الفاضل؛ كيف أغفلَ تلك الفوائد التي تساهم في خدمة الكتاب، وهي عنده جاهزة، إلا إذا كان الكتابُ لم يصله، وهذا بعيد؛ لأنّ بعضَ الاستدراكات التي صَحَّحها المحققُ تدلُّ على أنه وقفَ على الكتاب. والله تعالى أعلم.

(١) انظر ـ على سبيل المثال ـ: (النقط) للدكتور العثيم (ص/ ٢٣ ـ ٢٥)، تعليقه حول (ح/ ٥٠٤)، وكذلك (ص/ ٦٢)، تعليقه حول (ح/ ٢٣٠٥)، حيث بذلَ الدكتور جهدًا مشكورًا في تصويب ما في النسخةِ من الخلل، وقد أصابَ في الموضع الأخيرِ، ودلَّلَ عليه بما لا يدعُ مجالًا للشك، كما أنَّ ما ذكرَه يتأيَّدُ بما في (الإتحاف)، حيث لم يذكر ابنَ إسحاق، بينما لم تكن بينه وبين النتيجةِ الحتمية الصائبةِ في الموضع الأولِ إلَّا خطوة، إلا أنّ النسخ المطبوعةَ ـ بما في ذلك نسخة اللحام ـ ما زالت تطبع وفيها تلك الأخطاء ـ باستثناءِ نسخة د. ماهر الفحل، حيث استدركَ الأخطاءَ ـ دون أن تستفيدَ من جهد الدكتور، وهذا غيضٌ من فيضٍ مما بذله الدكتورُ من الجهد.

عن رسول الله ﷺ في الأحكام) لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة، المتوفَّى سنة ستٍّ ـ أو سبع ـ وثلاثمائة، وهو كالمستَخرَج على (صحيح ابن خزيمة)، في مجلدٍ لطيف»[١]، وقلَّدَه بعضُ المعاصرين[٢].

وهذا الأمرُ قد ردَّه الدكتور مصطفى الأعظمي ـ محقِّقُ (صحيح ابن خزيمة)، وأيّدَه آخرون، قال الأعظميُّ: «لكن المقارنةَ بين الكتابَين المذكورَين لا تفيدُ هذا الاستنتاج»[٣].

٢ ـ (صحيح ابن حبان):

قال ابنُ الملقّن في (البدر المنير) ـ عن (ابن حبان): «ولعلَّ غالبَ (صحيحِه) منتَزَعٌ من صحيح شيخِه إمام الأئمة أبي بكر محمدِ بن إسحاق بن خزيمة؛ فإنِّي رأيتُ قطعةً من (صحيح ابن خزيمة) إلى كتاب البيوع، وكلَّما يقول ابنُ حبان في (صحيحه): نا ابنُ خزيمة؛ رأيتُه في القطعة المذكورة»[٤].

وقد ردَّ الشيخ العلامة أحمد شاكر على هذه الدعوى بقوله: «وهو فيما رأينا من كتابه قد أخرجَ كتابًا مستقلًّا لم يَبنِه على الصحيحَين، ولا على غيرِهما، إنما أخرجَ كتابًا كاملًا»[٥]، وصوَّبه الشيخ الأعظميُّ

(١) (الرسالة المستطرفة) للكتاني (ص/ ٢٥)، وكلامُه مأخوذ ـ فيما يبدو ـ عمَّا قاله الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني في (المعجم المفهرس) (ص/ ٤٥) حيث قال: «وهذا الكتابُ كالمستخرَجِ على صحيح ابن خزيمة، مقتَصِرٌ على أصول أحاديثِه».

(٢) وهو الدكتور عبد العزيز الكبيسي في كتابه القيم (الإمام ابن خزيمة) (ص/ ٣٥٤).

(٣) مقدمة (صحيح ابن خزيمة) (ص/ ٢٣)، وقد اعتمدَه الدكتور سعد الحميِّد في (مناهج المحدثين) (ص/ ١٤٢).

(٤) (البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير) لابن الملقن (١/ ٤٣٠) ـ تحقيق: جمال السيد ـ، ونقلَه عنه الصنعانيُّ في (توضيح الأفكار) (١/ ٦٤).

(٥) مقدمة الشيخ أحمد شاكر لـ(صحيح ابن حبان) (ص/ ١٥).

وغيرُه[١].

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في الردِّ عليه: «ثم هذا (صحيحُ) ابن حبان؛ فيه (٧٤٩٥) حديثًا، لم يَروِ فيه عن شيخِه ابنِ خزيمة سوى (٣٠١) حديثًا، فكيف يكون غالبُ كتابه منتَزَعًا من كتابِ شيخِه؟!»[٢].



(١) انظر: مقدمة الدكتور الأعظمي لـ(صحيح ابن خزيمة) (ص/ ٢٢)، (مناهج المحدثين) (ص/ ١٤٢).

(٢) مقدمة (صحيح ابن حبان) للشيخ شعيب الأرناؤوط (١/ ٤٣).



المبحث الخامس

موازنة بين «صحيح الإمام ابن خزيمة» وصِحَاح: البخاريِّ، ومسلم، وابن حبان، وأبي عوانة

يُعَدُّ (صحيحُ ابنِ خزيمة) عند كثيرٍ من العلماء في المرتبة الثالثةِ بعد الصحيحَين، حيث إنّ أصحَّ ما صُنِّفَ في الصحيح المجرَّدِ بعد الصحيحَين: صحيحُ ابن خزيمة، وصحيحُ تلميذِه ابن حبان، ومستدركُ الحاكم، وصحيحُ ابنِ خزيمة أصحُّها، يليه صحيحُ ابن حبان وصحيحُ أبي عوانة ـ المعروف بـ(مستخرج أبي عوانة)، فهما أصحُّ من مستدرك الحاكم.

وليس واحدٌ من هذه الكتب لاحقًا بالصحيحَين؛ لوجود غير الصحيحِ فيها، ولو بنسبةٍ ضئيلة.

قال السيوطي: «(صحيحُ ابن خزيمة) أعلى مرتبةً من (صحيح ابن حبان)؛ لشدَّةِ تحرِّيه، حتى إنه يتوقَّفُ في الصحيح لأدنى كلامٍ في الإسناد، فيقول: إن صحَّ الخبر، أو: إن ثبتَ كذا، ونحو ذلك»[١].

وقال أيضًا: «قد عُلِمَ مما تقدَّم: أنّ أصحَّ مَن صنَّفَ في الصحيح[٢]: ابنُ خزيمة، ثم ابنُ حبان، ثم الحاكم، فينبغي أن يُقال: أصحُّها بعد مسلم: ما اتفقَ عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة وابن حبان أو الحاكم، ثم

---

(١) (تدريب الراوي) للسيوطي (١/ ١٤٨).

(٢) يقصد: بعد الصحيحَين.

ابن حبان والحاكم، ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط، إن لم يكن الحديثُ على شرط أحد الشيخَين»[١].

وقال الشيخ أحمد شاكر: «وقد رتَّبَ علماءُ هذا الفن ونُقَّادُه هذه الكتبَ الثلاثة التي التزمَ مؤلِّفوها روايةَ الصحيح من الحديثِ وحده، أعني الصحيح المجرَّدَ بعد الصحيحَين: البخاري ومسلم، على الترتيب الآتي:

صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حبان، المستدرك للحاكم؛ ترجيحًا منهم لكلِّ كتابٍ منها على ما بعده في التزام الصحيح المجرَّد، وإن وافقَ هذا مصادفةً ترتيبَهم الزمني من غير قصدٍ إليه»[٢].

قلت: وهذا أيضًا وافقَ مصادفةً: ترتيبَهم في الأخذ وطلب العلم؛ فالحاكمُ من أبرز تلاميذ ابن حبان، وابنُ حبان من أبرز تلاميذ ابن خزيمة.

وهذا الترتيب قد ذكرَه كثيرٌ من العلماء، وأكّدَه عددٌ من المختصِّين[٣].

وخالفَ في هذا الترتيب الشيخ شعيب الأرناؤوط، حيث قدَّمَ (صحيحَ ابن حبان) على (صحيح ابن خزيمة)[٤]، وهذا القولُ يُخالفُ ما ذهبَ إليه جمهورُ العلماء من تقديم (صحيح ابن خزيمة) على (صحيح ابن حبان)، ولم يَسبقه إلى ذلك أحد.

---

(١) (تدريب الراوي) (١/ ١٧١)، وانظر: (مناهج المحدثين) (ص/ ١١٩، ١٦٧).

(٢) مقدمة الشيخ أحمد شاكر للجزء الذي طبعَه من (صحيح ابن حبان) (ص/ ١١).

(٣) انظر: (مناهج المحدثين) (ص/ ١١٩، ١٦٧)، (الرسالة المستطرفة) للكتاني (ص/ ٢٠)، (لمحات في أصول الحديث) للدكتور محمد أديب الصالح (ص/ ١٥٨)، (الإمام ابن خزيمة) للكبيسي (١/ ٣٣٣).

(٤) انظر: مقدمة (الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان) (١/ ٤٣).

قال الشيخ الدكتور سعد الحميِّد بعد الإشارة إلى موقف الشيخ شعيب:

«والحقيقة أنّ موقفَنا من هاتين النظريَّتين ـ سواء تقديم ابن حبان أو تقديم ابن خزيمة ـ ينبغي أن يكون موقف الناقد المتبصِّر، فالشيخُ شعيب الأرناؤوط عنده تساهلٌ في التصحيح، ويَعرف ذلك من سبرَ منهجَه؛ فحكمُه على غالب أحاديث ابن حبان أنها على شرط الصحيح؛ هذا حكمٌ فيه نظر، ومن الظلم لابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ أن يُحكم على كتابه بهذا الحكم، وليس في أيدينا منه سوى الربع فقط، أما الباقي فإنه مفقود.

فالأولى أن يكون هناك دراسة فيها مقارنةٌ بين هذا الموجود من صحيح ابن خزيمة وما يقابله من نفس الأبواب من صحيح ابن حبان، فيُستبعَد ما اتفقَا على إخراجه من الحديث، ويُنظر فيما زاده كلٌّ منهما على الآخر، وفق قواعد أهل الاصطلاح.

مع الأخذ بعين الاعتبار بأن ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ يذهب إلى عدم تصحيح حديث الراوي الذي لا يُعرَف بعدالةٍ ولا جرح، وأما ابنُ حبان: فإنه يُصَحِّحُ حديثَ الراوي الذي بهذه الصفة، ويوافقه عليه شعيب الأرناؤوط، فهذا يعتبر تغييرًا منهجيًّا عندهم.

فابنُ خزيمة استبعدَ أحاديثَ يمكن أن يخرِّجَها في صحيحه، ولو خرَّجها لأصبحت جملةُ الصحيح ـ بناء على نظرة ابن حبان وشعيب الأرناؤوط ـ كبيرة، ولكن ابنَ خزيمة يَستَبعِدُها لأنه لا يرى تصحيحَ حديث مَن لا يُعرَفُ بعدالة ولا جرح، وإذا خرَّج شيئًا من هذه الأحاديث على قلتها؛ فإنه ينصُّ على التوقف عن الحكم على هذه الأحاديث بالصحة.

ومن ثم ننظر في عدد الأحاديث المنتقَدة على كلٍّ منها ـ على ابن

خزيمة وعلى ابن حبان ـ ومن خلال ذلك نحكم: أيُّ الكتابين أرجح، وأيهما أصحُّ حديثًا.

مع التنبيه أيضًا إلى أن بعضَ الأحاديث المنتقدة عند ابن خزيمة: لا يلزم ابنَ خزيمة فيها لازم؛ لأنَّ منها أحاديث يتوقَّفُ في الحكم عليها بالصحة، ويبيِّن السبب، وبعضها يظهر له فيها علة فيما بعد، لم ينتبه لها حال إخراجه للحديث، وبعضها يعرف هو ضعفَها، وإنما أخرجها لكون هذا الحديث صحَّ لديه من غير هذا الطريق، وبعضها يوردها قصدًا لكونها معارضةً بعضَ ما يذهب إليه، ثم يُعِلُّها»[1].

وخلاصةُ ما ذكرَه الشيخ: أنّ الترجيحَ بالتفصيل يحتاجُ إلى دراسةٍ تفصيليَّةٍ لأحاديثهما، وخاصة المنتَقَدَة منها؛ حتى نخرجَ بالنتيجةِ المستَنِدَةِ إلى الدليل.

ومع وجاهةِ ما ذكرَه الشيخ، إلا أنّ كفةَ مَن يذهبُ إلى ترجيح (صحيح ابن خزيمة) على (صحيح ابن حبان) راجحةٌ، والقولُ بذلك أقربُ إلى الصواب، وذلك بالنظرِ إلى المعطيات التالية:

١ ـ أنّ تقديمَ (صحيح ابن خزيمة) على (صحيح ابن حبان) هو رأي جمهور العلماء، بما فيهم السيوطي، والكتاني، والشيخ أحمد شاكر، بل لم يُخالف في ذلك إلا الشيخ شعيب الأرناؤوط.

٢ ـ أنّ هناك فروقًا بين منهجَي الإمامَين؛ ابن خزيمة وابن حبان، تدلُّ على اختلاف منهجِهما في التوثيق، ومن ثَمَّ في التصحيح، وأنّ ابنَ خزيمة أكثرُ تحرِّيًا من تلميذه في ذلك، وأنّ تقديمَه كان على ذلك الأساس، كما سبق في قول السيوطي: «(صحيحُ ابن خزيمة) أعلى مرتبةً من (صحيح ابن حبان)؛ لشدَّةِ تحرِّيه، حتى إنه يتوقَّفُ في الصحيح لأدنى

(١) (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميِّد (ص/ ١٢٣ ـ ١٢٤).

كلام في الإسناد، فيقول: إن صحَّ الخبر، أو: إن ثبتَ كذا، ونحو ذلك»[١].

ومن تلك الفروق المنهجيَّة بين الإمامَين: ما سبق من أنّ ابنَ خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذهب إلى عدم تصحيح حديث الراوي الذي لا يُعرَف بعدالةٍ ولا جرح، حتى وإن روى عنه الثقة المشهور، وإنما رواية الثقة المشهور تفيدُ في رفع جهالة العين للراوي، ولكن يبقى مجهول الحال، فليس ثقةً عنده، وأما ابنُ حبان: فإنه يُصَحِّحُ حديثَ الراوي الذي بهذه الصفة، لأنّ رواية الثقة المشهور تُعتَبَرُ توثيقًا عنده[٢].

قال الإمامُ ابنُ حبان: «العدلُ: مَن لم يُعرَف فيه الجرحُ؛ إذ التجريحُ ضدُّ التعديل، فمَن لم يُعلَم بجرحٍ: فهو عَدلٌ إذا لم يتَبيَّن ضدُّه»[٣].

قال الحافظُ ابنُ حجر في مذهبِ ابنِ حبان: «وهذا الذي ذهبَ إليه ابنُ حبان، مِن أنَّ الرجلَ إذا انتفَت جهالةُ عينه: كان على العدالةِ إلى أن يتَبيَّنَ جَرحُه؛ مذهبٌ عجيبٌ، والجمهورُ على خلافه»[٤].

---

(١) (تدريب الراوي) للسيوطي (١/ ١٤٨).

(٢) انظر: (الإمام ابن خزيمة) للكبيسي (١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣، ٣٥٢).
قلت: هذا صحيحٌ في الجملة، إلا أنه قد حصلَ في هذا الموضوع خلطٌ بين شروط العدالةِ في (صحيح ابن حِبَّان)، وبين شروط الثقةِ في (ثقات) ابن حِبَّان، والصحيح: التفريقُ بينهما، انظر التفصيل في ذلك في (المدخل إلى صحيح ابن حِبَّان) (ص/ ١٨٥ ـ ١٨٧).
وبناءً على هذا: فهذا الوجهُ ليس كلُّه مسلَّمًا، مع أنَّ الراجحَ هو تقديمُ (صحيح ابن خزيمة) على (صحيح) تلميذِه ابنِ حِبَّان.

(٣) (الثقات) لابن حبان (١/ ١٣) بشيءٍ من التصرف، وانظر: (لسان الميزان) للحافظ ابن حجر (١/ ٢١).

(٤) (لسان الميزان) (١/ ٢١)، وراجع: (فتح المغيث) (١/ ٣١٣)، (ضوابط الجرح والتعديل) (٨٠ ـ ٨١).



المبحث السادس

طبعات «صحيح الإمام ابن خزيمة»

الطبعةُ المعروفةُ للكتاب هي طبعةُ الشيخ محمد مصطفى الأعظمي، وقد ظهرت بعدها طبعاتٌ أخرى للكتاب تحتاجُ إلى الحديث عنها، وكلُّها ـ إلى الآن (بداية ١٤٣٩هـ) ـ أربعُ طبعات.

الطبعة الأولى:

طُبع (صحيحُ ابن خزيمة) قبل عقودٍ من الزمان، سنة (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م)، بتحقيق الشيخ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وعليها تعليقاتٌ للعلامة الشيخ الألباني، طبَعَه المكتبُ الإسلاميُّ ببيروت، وصدرت في أربعة مجلدات.

وكانت الطبعةُ الأولى مليئةً بالأخطاء المطبعية، والتصحيفات، والسقط، فألَّفَ الدكتور عبدُ العزيز بن عبد الرحمن بن محمد العثيم كتيبًا أسماه: «النَّقْط لِـمَا وقعَ في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف والسَّقْط»، وقد حصرَ عملَه في الأسانيدِ فقط، كما سبق.

ثم إنّ الكتابَ طُبعَ طبعةً ثانيةً سنة (١٤١٢هـ)، ولم يَرِد فيها أنّ الشيخَ استدركَ شيئًا من الأخطاء التي حفلت بها الطبعةُ السابقة، والواقعُ يدلُّ على أنها إعادةُ الطبعة السابقة دون إضافة أي شيء.

ثم أعيدت طباعةُ الكتاب سنة (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، في المكتب الإسلاميِّ نفسِه، قدَّمَ لها المحقِّق، ومما قال فيها: «وتتميَّزُ طبعتُنا هذه

بتنضيدٍ جديدٍ لحروفها، وإعادةِ ترقيم أبوابها، وإضافة بعض التعليقات الموجَزة، وتصويب الإحالات، وما نَدَّ عنَّا من كلماتٍ عرفنا الصوابَ في غيرها، وبعملِ الفهارس المتعدِّدةِ لها؛ تيسيرًا على القارئ الكريم»[١].

وهذا يدلُّ على أنّ هذه الطبعة أصحُّ من الطبعات السابقة، ومن مميزاتها: أنّ المحقِّقَ لم يحذف فيها شيئًا من تعليقاتِه السابقة، كما أنه لم يحذف أحكامَ الشيخ الألباني، فهي أولى بالاقتناء من سابقاتِها.

وهذه الطبعةُ صدرت في مجلدين، بدل أربع مجلدات.

ثم أعيدَ طباعةُ هذا الكتاب بتحقيق الشيخ الأعظميِّ نفسِه، ولكن في مكتبة الأعظميِّ في الرياض، وذلك سنة (١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م)، وصدرت في مجلدٍ واحدٍ فقط.

وقد قدَّم المحقِّقُ لهذه الطبعة وقال: «وهذه الطبعةُ هي النشرةُ الثالثةُ للكتاب، قمتُ بمراجعته مع المخطوطةِ مرَّةً أخرى، ملتزِمًا بما جاءَ في المخطوطة، واكتفيتُ فيها بما يأتي:

* حذفتُ كافةَ التعليقات الواردة في الطبعات السابقة من حاشية الكتاب، سواء كانت هذه التعليقات مني أو من الشيخ الألبانيِّ رحمه الله.

* استغنيتُ عن تخريج الأحاديثِ مكتَفيًا بذكر أرقامها من كتاب: «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكَرَة من أطراف العشرة»، للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله عقبَ كلِّ حديث.

* احتفظتُ بالأرقام التسلسلية للأحاديث في النشرتَين السابقتَين»[٢].

هذا، ومن محاسن هذه الطبعة: أنها مراجعةٌ ومصحَّحةٌ، حسب ما

---

(١) مقدمة الطبعة الثالثة من (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٥).

(٢) مقدمة المحقق (١/ ٧).

ذكرُه الشيخ، وهو الواقعُ حسب مراجعة النسخة، ولكنها خلَت عن تعليقات وأحكام الشيخ العلامة الألبانيِّ رَحِمَهُ اللهُ، التي أضْفَتْ إلى حُسن كتاب (صحيح ابن خزيمة) حسنًا، مع أنّ بعضَها قد استُدرِكَت على الشيخ، وعملُ البشر لا يخلو من نقص، إلا أنّ وجودَها إضافةٌ علميةٌ يتوقُ لها مَن يعلم منزلةَ الشيخ في علم الحديث، كما أنّ فيها بعضَ التعليقات قد وُفِّقَ الشيخ الألبانيُّ لتصويب بعض الخلل في نسخة الكتاب[1]، فلماذا يُحرمُ القارئُ منها دون أن يجدَ لها بديلًا؟

الطبعة الثانية:

طبعة الدار العثمانية للنشر، عمان، الأردن، ومؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طبعت سنة (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م).

صدرت هذه الطبعة في ثلاثة مجلدات، باعتناء صالح اللحَّام، وذكرَ فيها على الغلاف أنها طبعةٌ مصححة الأخطاء، قوبل المطبوع على المخطوط، مع مقارنته بالإتحاف، وزيادة أحاديث وأسانيد منه ليست في المخطوط، معه أحكام الألباني الأخيرة...

ولخَّصَ عملَه في هذه الطبعة في صفحةٍ واحدة، ومما قال فيه: «وضعنا أحكامَ الشيخ الألباني، واهتممتُ ببيان آخر أحكامه، مع إظهار (التناقضات)»؟!.

---

(١) من ذلك: قولُ الإمام ابن خزيمة بعد (ح/٢٣٦٧): «في القلبِ من عطية بن سعد العوفي؛ إلا أنّ هذا الخبرَ قد رواه زيدُ بنُ أسلمٍ، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، قد خرجتُه في موضع آخر». وهذا التعليقُ محلُّه بعد الحديث (٢٣٦٨)، كما نبَّه عليه الشيخُ الألبانيُّ، وهو عن عطية العوفي، أمّا حديث (٢٣٦٧): فليس فيه ذكرٌ لعطية، بل هو عن الليث، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم. وهذا الخلطُ من الناسخ قديمٌ ـ والله أعلم ـ لورودِه ـ مضافًا إليه خلطٌ آخر ـ في (الإتحاف) للحافظ ابن حجر (١٢/ ١٦٠ح/١٥٣٠٣)، وقد حاولَ محقِّقوه دفعَ الإشكال، ولكن بدون جدوى.

وهذه الطبعةُ لم تضف شيئًا جوهريًّا يتعلقُ بالمخطوط، وإنما أضافت استدراك الأحاديث من (الإتحاف) للحافظ ابن حجر، وهذا كان بإمكانه أن يقدِّم هذه الخدمة دون أن يسطو على جهود المحقِّق الأول.

ومن مزايا هذه الطبعة: أنَّ فيها فهرسًا للرجال الذين تكلمَ فيهم الإمامُ ابنُ خزيمة، وهو جهدٌ مشكور.

ولكنَّ معتَنِيَ هذه الطبعة لم يُوَفَّق في استغلال اسم العلامة الألباني في تسويق طبعته من ناحية، حيث ذكرَ ذلك في الغلاف؛ لأهميتِه عند القراء عمومًا، ثم أساءَ إليه بإشارتِه إلى أنه يهتمُّ بإظهار (التناقضات). والاستغلالُ من ناحية، والطعنُ من ناحية أخرى؛ لا تناسبان المروءة، إضافةً إلى ما في ذلك من الإخلال بالحقوق والأمانة العلمية، والله المستعان.

الطبعة الثالثة:

طبعةُ دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، طبعت سنة (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، وهي بتحقيق الدكتور ماهر ياسين الفحل، وقدَّمَ لهذه الطبعةِ فضيلةُ الشيخ العلامة الدكتور أحمد معبد عبد الكريم.

وهي من أفضل الطبعاتِ وأجملِها، بيَّنَ الشيخ أحمد معبد مزايا هذه الطبعة في مقدمته، وتمتازُ بالدقَّة، وتخريجِ الأحاديث، مع مقدمةٍ علميةٍ فيها دراسةٌ قيمةٌ عن الإمامِ ابنِ خزيمة وصحيحِه.

وقد استفدتُ من مقدمتِه في بيان الصناعةِ الحديثية عند الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد امتازت هذه الطبعةُ أيضًا بفهارس متنوعة، منها: فهرس الآيات القرآنية، فهرس الأحاديث، فهرس الآثار، فهرس أقوال العلماء، فهرس أقوال ابن خزيمة، فهرس مسانيد الصحابة، فهرس شيوخ ابن خزيمة،

فهرس الرواة، وأخيرًا: فهرس الموضوعات.

وهي في ستّةِ مجلدات، خصَّصَ المجلدَ الخامسَ للفهارس العامة، وجعلَ المجلدَ السادسَ ذيلًا استدركَ فيه الأحاديثَ التي عزاها الحافظُ ابنُ حجر في كتابه (إتحاف المهرة) إلى صحيح ابن خزيمة، وكذلك الأحاديث التي رواها الإمامُ ابنُ حبان من طريق ابن خزيمة، وهي غيرُ موجودةٍ في الجزءِ المطبوع.

وقد بذلَ المحقِّقُ جهدًا مشكورًا في تشكيل النصوص، وتفقيرِها، وترتيبها، وهي من أفضلِ الطبعات.

الطبعة الرابعة:

طبعةُ دار التأصيل في أربعة مجلدات، طبعت سنة (١٤٣٥هـ)، وقد ذكروا ـ كعادتِهم ـ النواقصَ التي شابَت الطبعاتِ السابقةَ كلَّها، ومزايا هذه الطبعة، وأنها ترجعُ إلى الاهتمام البالغ بضبط النصِّ وخدمتِه بما يليق بهذا الكتاب[1].

وهي طبعةٌ متقنةٌ مخدومةٌ بعددٍ من الفهارس، وهي من أفضل الطبعات، إن لم تكن أفضلَها.



(١) انظر: مقدمة طبعة التأصيل (١/ ٧٨ ـ ٨٨).

الفصل الثاني
منهجُ الإمام ابن خزيمة
في (صحيحِه)

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجُه في تراجم الأبواب.

المبحث الثاني: شرطُ الإمام ابن خزيمة فيه، ودرجةُ أحاديثِه.

المبحث الثالث: الصناعةُ الحديثيَّةُ في صحيح الإمام ابن خزيمة.



المبحث الأول

منهجُه في تراجم الأبواب

الإمامُ ابنُ خزيمة من المتميِّزين بالتبحُّرِ في الحديثِ والفقه، كما أنَّ كتابَه (الصحيح) من الكتب التي امتازت بالجمع بين الصنعة الحديثية الدقيقة، وبين الصنعةِ الفقهيَّةِ المحكَمة، وهذا يجعلُ لهذا الكتاب أهميةً خاصةً في إبراز فقه حديث النبيِّ ﷺ بصفة عامة، وفقه المحدثين بصفةٍ خاصة.

وسأتحدَّث عن منهج الإمام ابن خزيمة في تراجم الأبواب في مطلبين:

المطلب الأول: الإسهاب والتطويل في التراجم.

المطلب الثاني: الصنعةُ الفقهيةُ في تراجم الإمام ابن خزيمة.

* * *

المطلب الأول
الإسهاب والتطويل في التراجم

أولًا: ظاهرةُ التطويل في تراجم الأبواب:

إنّ أولَ ما يَلْفِتُ النظرَ في تراجم (صحيح ابن خزيمة) هو التطويل في تراجم الأبواب، وهذا أمرٌ لا يُعهَدُ في الطبقة التي سبقت طبقةَ الإمام ابن خزيمة، وهي طبقةُ شيوخه، ومنهم أصحابُ الكتب الستة.

وهذا النَّفَس الذي نراه في (صحيح ابن خزيمة)؛ نراه أيضًا في كتب مَن يُعدُّون من صغار طبقة الإمام ابن خزيمة، كالإمام أبي عوانة الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، الذي أَلَّفَ مستخرَجًا على (صحيح الإمام مسلم ابن الحجاج)، كما أننا نرى هذا الأسلوبَ في الكتب التي أَلَّفَها تلاميذُ الإمام ابن خزيمة، وأولُهم الإمامُ ابنُ المنذر (ت٣١٨هـ)، ثم الإمام ابنُ حبان البستي (ت٣٥٤هـ).

ومن الواضح أنّ تلاميذَه قد انتهجوا منهجَه في هذا الأسلوب، وبذلك نكون قد عرفنا مصدرَهم، ولكن هل يُعدُّ الإمامُ ابنُ خزيمة رائدَ هذا المنهج والأسلوب، وهو التطويل في التراجم بهذا الشكل؟ الجواب عندي: نعم، وذلك حسب اطلاعي القاصر إلى الآن، والأمرُ يحتاجُ إلى دراسةٍ وتحديدٍ أدقّ، بالاستنادِ إلى الدراسة المستقصِية.

ثانيًا: أسباب تطويل التراجم عند الإمام ابن خزيمة:

لم يكن جهدُ الإمام ابن خزيمة في (صحيحه) قاصِرًا على تدوين سنة النبيِّ ﷺ فقط، بل اهتمَّ أيضًا بالاستنباط منها، وشرحِها، وبيانِ الفوائد المستنبطةِ منها، كما اهتمَّ أيضًا بعلومِها المختلفة، وأخصُّ منها بالذكر هنا ما يُسَمَّى عند المحدِّثين بـ(مختلِفِ الحديث)، وهو أن يوجَدَ حديثان

متضادَّان في المعنى ظاهرًا، فيهتمُّ الإمامُ ابنُ خزيمة بدفع ما يظهرُ من التعارضِ من خلال تراجم الأبواب، بل إنَّ مفهومَ (مختلف الحديث) عنده أوسع من مخالفةِ حديثٍ لحديث، بل عدَّ منه أيضًا مخالفةَ الحديثِ للآية، أو اللغة، أو غير ذلك مما ذكرَه المعتنون بهذا الجانب[١]، فهذه بعضُ أبرزِ أسبابِ تطويل التراجمِ عنده.

وسأذكرُ هنا أمثلةً لتطويله في التراجم لأسبابٍ ترجعُ إلى منهجه في مختلف الحديث، أو إلى منهجِه في الاستنباطِ عمومًا[٢]:

١ ــ التطويلُ في ترجمة البابِ لبيان ماهيَّة الاختلاف والتعارض:

ومن أمثلة ذلك: قولُه في كتاب المناسك:

«باب ذكر الخبرِ المفسِّرِ لهذه اللفظة التي حسبتُها مجملةً، والدليل على أنَّ للمُحرِمةِ تغطيةَ وجهها من غير انتقابٍ ولا إمساسِ الثوب؛ إذ الخمارُ: الذي تستُرُ به وجهَها، بل تَسدُل الثوبَ من فوق رأسها على وجهها، أو تستُرُ وجهَها بيدها أو بِكُمِّها أو ببعضِ ثيابها، مجافيةً يدَها عن وجهها.

قال أبو بكر: في زجر النبيِّ ﷺ المحرِمةَ عن الانتقابِ دلالةٌ على أنْ ليس للمُحرِمَة تغطيةُ وجهها بإمساس الثوب وجهَها»[٣].

٢ ـ التطويل في الترجمة ليُفهم الراجحُ من المرجوح، ولتفسير اللفظ المشترك:

وهذا كثيرٌ في (صحيح ابن خزيمة)، ومن أمثلتِه: قولُه في كتاب

(١) انظر: بحث (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في مختلف الحديث في صحيحِه) للباحث هاني يوسف الجليس (ص/١٩ ـ ٣١).

(٢) أكثرُه ملخَّصٌ من البحث المذكور (ص/٣٥ ـ ٣٧)، وقد بذلَ الباحثُ فيه جهدًا مشكورًا.

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (٤/٢٠٣)، بعد (ح/٢٦٩٠).

المناسك:

«باب فضل العمرة في رمضان، والدليل على أنها تُعدَلُ بحجة، مع الدليل على أنَّ الشيءَ قد يُشَبَّهُ بالشيء ويُجعَل عِدْلَه إذا أشبَهَه في بعض المعاني، لا في جميعه؛ إذ العمرةُ لو عَدَلَتْ حجةً في جميع أحكامها: لقضى العمرةَ من الحج، ولَكَان المعتمِرُ في رمضان إذا كان عليه حجةُ الإسلام: تُسقِطُ عمرتُه في رمضان حجةَ الإسلامِ عنه، فكان الناذِرُ حجًّا لو اعتمرَ في رمضان: كانت عمرتُه في رمضانَ قضاءً لما أوجبَ على نفسه من نذر الحج»[1].

٣ ـ التطويل في الترجمة لبيان الجمعِ بين المختلِفات:

وأمثلتُه في (صحيح ابن خزيمة) كثيرةٌ، منها: قولُه في كتاب المناسك:

«باب ذكر بعضِ العِلَل التي لَها سَعَى النبيُّ ﷺ بين الصفا والمروة، وهذا من الجنس الذي أعلمتُ قبلُ أنَّ استِنَانَ السنة قد تكون في الابتداءِ لعلةٍ، فتزول العلةُ وتبقى السنةُ إلى آخر الأبد؛ إذ النبيُّ ﷺ إنما سعى بالبيت وبين الصفا والمروةِ لِيرَى المشركون قوتَه، فَبقِيت هذه السُّنةُ إلى آخر الأبد»[2].

٤ ـ التطويل في الترجمة لبيان الناسخ والمنسوخ:

ومن أمثلتِه: قولُه في كتاب الصيام:

«باب ذكر خبر روي في الزجرِ عن الصومِ إذا أدركَ الجنُبُ الصبحَ قبل أن يَغتسل، لم يَفهم معناه بعضُ العلماءِ فأنكرَ الخبر، وتوهَّمَ أنَّ

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٤/ ٣٦٠ ـ ٣٦١)، بعد (ح/ ٣٠٧٦).
(٢) السابق (٤/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩)، بعد (ح/ ٢٧٧٦).

أبا هريرةَ مع جلالته ومكانه من العلمِ غَلِطَ في روايته، والخبرُ ثابتٌ صحيحٌ من جهة النقل، إلا أنه منسوخٌ، لا أنَّ أبا هريرة غلطَ في رواية هذا الخبر»[(١)].

٥ ـ التطويل في الترجمة لبيان المجمل والمفسر منها:

ومن أمثلتِه في (صحيح ابن خزيمة) قولُه في كتاب المناسك:

«باب ذكرِ تَطَيُّبِ المحرِمِ، ولُبْسِه في الإحرامِ ما لا يجوز لُبْسه، جاهلًا بأنّ ذلك غيرُ جائزٍ في الإحرام، وإسقاطِ الكَفَّارةِ عن فاعله، ضِدَّ مذهبِ مَن زعمَ أنَّ الكفارةَ واجبةٌ عليه وإن كان جاهلًا بأنَّ التطيُّبَ ولُبْسَ ما لَبِسَ من الثياب غيرُ جائزٍ له، بذكرِ خبرِ لفظةٍ في الطيب، غلِطَ في الاحتجاج بها بعضُ مَن كرهَ الطِّيبَ عند الإحرامِ قبل أن يُحرِمَ المرءُ، مِمَّن لم يُميِّز بين المقدَّمِ وبين المؤخَّرِ من سُنَنِ النبيِّ ﷺ، ولا يفرِّقُ بين المجملِ من الأخبارِ وبين المفسَّرِ منها»[(٢)].

٦ ـ التطويل في الترجمة للجمع بين الأحاديثِ المختلفة باختصار:

ومن أمثلتِه في (صحيح ابن خزيمة): قولُه في كتاب المناسك:

«باب كَراهةِ رفع اليدين عند رؤيةِ البيت، بذكرِ خبرٍ مجملٍ غيرِ مفسرٍ، قد توهَّمَ بعضُ من لا يميِّزُ بين الخبرِ المجمَلِ والمفسَّرِ أنه خلافُ خبرِ عمرَ بنِ الخطاب أنَّه رفَعَ يديه حين رأى البيت، ويَحسَبُ أنه خلافُ خبرِ مِقسَمٍ عن ابن عباس، ونافعٍ عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: «تُرفَعُ الأيدي في سبعة[(٣)] مواطن». في الخبر: «وعند استقبال البيت»[(٤)].

---

(١) السابق (٣/ ٢٤٩)، بعد (ح/ ٢٠١٠). (٢) السابق (٤/ ١٩١) قبل (ح/ ٢٦٧٠).

(٣) كذا في طبعتَي: الميمان والتأصيل، وهو لفظ الحديثِ أيضًا، وكتب في هامش الأولى: «في الأصل وفي (م): (سبع)». وفي طبعة الأعظمي: «سبع»، وهو خطأ.

(٤) السابق (٤/ ٢٠٩)، بعد (ح/ ٢٧٠٢)، و(٤/ ٣٦٤) من طبعة الميمان، و(٣/ ٣٣٠ح/ ٢٧٨٠) من طبعة التأصيل.

٧ ـ التطويل في الترجمة للجمع بين الأحاديث التي ظاهرُها التعارض، مع الإشارة إلى تأييدِ اقوال بعض العلماء:

ومن أمثلتِه: قولُه في كتاب المناسك:

«باب إباحةِ الطوافِ والصلاةِ بمكة بعد الفجرِ وبعدِ العصر، والدليل على صحة مذهبِ المطَّلِبيِّ[1]: أنَّ النبيَّ ﷺ إنما أرادَ بزجره عن الصلاةِ بعد الصبح حتى تطلع الشمسُ وبعد العصرِ حتى تغرب الشمس: بعضَ الصلاةِ لا جميعَها»[2].

٨ ـ التطويل في الترجمة لبيان علّةِ حديثِ الباب، وتوقُّفِ الترجيح في المسألة على ثبوت صحةِ ذلك الحديث:

ومن أمثلتِه: قولُه في كتاب الصلاة:

«باب النزولِ عن المنبرِ للسجودِ إذا قرأ الخاطِبُ السجدةَ على المنبر، إن صحَّ الخبر؛ فإنَّ في القلب من هذا الإسناد[3]؛ لأن بعضَ أصحابِ ابنِ وهبٍ أدخلَ بين أبي هلال وعياضِ بنِ عبد الله في هذا الخبر إسحاقَ بنَ عبد الله بن أبي فروة، رواه ابنُ وهبٍ عن عمرو بن الحارث، ولستُ أرى الرواية عن ابن أبي فروة هذا»[4].

٩ ـ التطويل في الترجمة لتوضيح بعض المسائل المتعلقةِ باللغة:

وأمثلتُه في (صحيح ابن خزيمة) كثيرةٌ جدًّا، منها قولُه في كتاب الإمامة في الصلاة:

«باب التغليظ في تعطُّرِ المرأة عند الخروج ليوجَدَ ريحُها، وتسميةِ

---

(١) هو الإمام الشافعي.

(٢) السابق (٤/ ٢٢٥)، بعد (ح/ ٢٧٤٦).

(٣) أي: فإنّ في القلبِ من هذا الإسناد شيئًا.

(٤) السابق (٢/ ٣٥٤)، بعد (ح/ ١٤٥٤).

فاعلتِها زانيةً، والدليلِ على أنَّ اسمَ الزاني قد يَقع على مَن يَفعل فعلًا لا يوجِبُ ذلك الفعلُ جلدًا ولا رجمًا، مع الدليلِ على أنَّ التشبيهَ الذي يوجِبُ ذلك الفعلَ إنما يكون إذا اشتبهت العلَّتان لا لاجتماع الاسم؛ إذ المتعطِّرَةُ التي تخرُجُ ليوجَدَ ريحُها قد سمَّاها النبيُّ ﷺ زانيةً، وهذا الفعلُ لا يوجِبُ جلدًا ولا رجمًا، ولو كان التشبيهُ بكون الاسمِ على الاسم: لكانت الزانيةُ بالتعطُّرِ يجبُ عليها ما يجبُ على الزانيةِ بالفَرج، ولكن لما كانت العلةُ الموجِبَةُ للحدِّ في الزنا الوطءَ بالفرج: لم يَجُز أن يُحكَمَ لمن يقع عليه اسمُ (زانٍ) و(زانيةٍ) بغيرِ جماعٍ بالفرج في الفرج بجلدٍ ولا رجمٍ»[1].

١٠ ـ التطويل لبيان بعض المسائل الأصولية:

وأمثلتُه كثيرةٌ في (صحيح ابن خزيمة)، ومن ذلك قولُه في كتاب المناسك:

«باب الصلاةِ بعد الفراغ من الطواف عند المقام، والدليلِ على أنَّ الله ﷻ قد يأمرُ بالأمرِ أمرَ ندبٍ وإرشادٍ وفضيلة، لا أنَّ كلَّ أمرِه أمرُ فرضٍ وإيجاب؛ إذ الله ﷻ أمرَ باتخاذ مقامِ إبراهيم مصلًّى، وتلا النبيُّ ﷺ هذه الآيةَ عندَ فراغه من الطوافِ لَمَّا عَمَدَ إلى مقامِ إبراهيم، فصلَّى خلفه ركعتين، وليس بفرضٍ على الطائفِ ولا على أحدٍ من المصلين الصلاةُ خلف المقام؛ إذ الصلاةُ بعد الفراغ من الطواف جائزةٌ خلف المقامِ وفى غيره من المسجدِ الحرامِ مستقبلَ القبلة.

وأحسبُ هذه اللفظةَ ﴿مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [سورة البقرة: ١٢٥] من الجنس الذي كنتُ أعلمتُ أنَّ العربَ قد تُدخِلُ (مِنْ) في بعضِ كلامها في الموضعِ الذي يكون معناها معنى حذفِ (مِنْ)، كقوله تعالى في سورة

(١) السابق (٣/ ٩١)، بعد (ح/ ١٦٨٠).

نوح: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [سورة نوح: ٤]، والعلمُ محيطٌ أنَّ نوحًا لم يَدْعُ قومَه إلى الإيمانِ بالله لِيَغفرَ لهم بعضَ ذنوبهم التي ارتكبوها في الكفر، دون أن يكفِّر جميعَ ذنوبهم، قال الله ﷻ لِنَبِيِّه ـ عليه السلام ـ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [سورة الأنفال: ٨]، فأعلمَ ربُّنا أنَّ الكافرَ إذا آمنَ: غفرَ ذنوبَه السالفةَ كلَّها، لا بعضَها دون بعض»[(١)].

١١ ـ التطويل في الترجمة لبيان الردِّ على دليل المخالف:

وهذا كثيرٌ جدًّا في الكتاب، ومن أمثلته قولُه في كتاب الوضوء:

«باب الرخصة في الغسلِ والوضوءِ من ماء البحر؛ إذ ماؤُه طَهور، مَيْتَتُه حِلٌّ، ضِدَّ قولِ مَن كرِه الوضوءَ والغسلَ مِن ماء البحر، وزعمَ أنَّ تحتَ البحرِ نارًا، وتحتَ النارِ بحرًا، حتى عدَّ سبعةَ أبحر، وسبعَ نيران، وكرِهَ الوضوءَ والغسلَ مِن مائِهِ لهذه العلة، زعمَ»[(٢)].

هذه بعضُ الأمثلةِ لتطويل الإمام ابن خزيمة في تراجِم أبوابِه، وهي بمجموعِها تدلُّ على ما أولاه من العناية الفائقةِ للاستنباطِ من الأحاديث، وشرحِها أحيانًا، ودفع ما قد يُتوَهَّمُ من التعارضِ بينها أحيانًا، وغير ذلك من الفوائد.

المطلب الثاني

الصنعةُ الفقهيَّةُ في تراجِم الإمام ابن خزيمة

حذا الإمامُ ابنُ خزيمة في تراجم الأبواب حذوَ شيخِه الإمام البخاريِّ من حيث الاهتمامُ بالاستنباطِ من الأحاديث، وإن اختلف معه في طريقة

(١) السابق (٤/٢٢٨)، بعد (ح/٢٧٥٣).
(٢) السابق (١/٥٨)، بعد (ح/١١٠).

العرض، فبينما يميلُ شيخُه الإمامُ البخاريُّ إلى الاختصارِ والإيجاز في تراجمِه، نرى تلميذَه الإمام ابن خزيمة لا يتحاشى التطويلَ في تراجمِه لمزيد الإيضاح.

وقد نبَّهَ أحدُ المشايخ الفضلاء إلى أنَّ مَن أرادَ أن يفهمَ مرادَ الإمامِ البخاريِّ في تراجمِه التي عقدَها في (صحيحه): فعليه أن يهتَمَّ بتراجمِ تلميذَيه الإمامَين: الترمذي، وابن خزيمة؛ لأنهما ـ حسب قوله ـ يحاولان في تراجمهما شرحَ ما قد يكون أوجزَه أو أشارَ إليه شيخُهما الإمامُ البخاريُّ في (صحيحه)[1].

واهتمامُ الإمام ابن خزيمة بالاستنباط واضحٌ في (صحيحه) من وجوهٍ عديدةٍ ومظاهر كثيرةٍ، وقد أشرتُ إلى بعضِها في المطلب السابق، وأشيرُ إلى بعضِها هنا، فمن أهمِّ مظاهر هذه الصنعة الفقهية:

أولًا: التقسيم الفقهي الواضح للصحيح إلى كتب، وأبواب، بحيث تشمل معظم المسائل الفقهية المندرجة تحتها، مع أدلتها من السنة، والإشارة أحيانًا للأدلة القرآنية.

وقد سبقَ تفصيلُ هذا الموضوع في موضعه من المدخل، عند الحديثِ عن ترتيب «صحيح الإمام ابن خزيمة»، ومنه يُعلَم أنّ ما انتهجَه الإمامُ ابنُ خزيمة من الدقَّة المتناهيةِ في الترتيب هو من مميزاتِ كتابه بين كتب السنة، وتقسيمُه البديعُ يشهدُ لمكانته في الحديثِ والفقهِ معًا، كما سبق.

ثانيًا: التفصيل في الاستنباط، وذكرُ وجوه الاستدلال من الأحاديث:

من أبرز سماتِ الصنعة الفقهيةِ عند الإمام ابنِ خزيمة: أنه رحمه الله لا يكتفي بذكر الترجمةِ وإيرادِ الحديثِ تحته، بل ينُصُّ في كثيرٍ من الأحيان على وجه الدلالةِ، وذلك على صورتين:

---

(١) قاله الشيخ أبو الأشبال أحمد شاغف، انظر: (مقالات شاغف) (ص/ ١٢٤)

الأولى: ذكرُ وجهِ الدلالة في الترجمة نفسها قبل ذكر الحديث:

ومن أمثلتِه: أنَّ ابنَ خزيمة قد استدلَّ على كراهة تشبيكِ الأصابع في الصلاةِ بحديث أبي هريرة ﷺ قال: قال النبيُّ ﷺ: «إذا توضَّأ أحدُكم في بيته، ثمَّ أتى المسجد: كان في صلاةٍ حتى يَرْجع، فلا يَقُلْ هكذا»، وشبَّك بين أصابعه[١].

والحديثُ ليس فيه كراهةُ التشبيك في الصلاة، بل فيه كراهةُ ذلك عند الخروج والذهاب إلى المسجد، فلما كانت الدلالةُ غيرَ واضحةٍ على ما ذهب إليه ابنُ خزيمة: أوضحَ وجهَ الدلالة في ترجمة الباب فقال: «باب الدليل على كراهة تشبيك الأصابعِ في الصلاة؛ إذ النبيُّ ﷺ لَـمَّا زجرَ عن تشبيكِ الأصابع عند الخروج إلى المسجدِ وفي المسجد، وأعلمَ أنَّ الخارجَ إلى الصلاة في الصلاة؛ كان المصلي أولى أن لا يُشَبِّكَ بين أصابعه ممن قد خرجَ إليها، أو هو في المسجدِ ينتظرها»[٢].

الثانية: ذكرُ وجه الدلالة بعد ذكر الحديث:

ومن أمثلتِه: أنَّ الإمامَ ابنَ خزيمة استدلَّ على إباحة الإحرام المبْهَمِ بحديث جابر بن عبد الله ﷺ قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نرى إلا الحجَّ، حتى قدِمَ رسولُ الله ﷺ مكة، فطافَ بالبيت سبعًا، وصلى خلفَ المقامِ ركعتين ثم قال: «نبدأ بالذي بدأ الله به»، فبدأ بالصَّفا، حتى فرغَ من آخرِ سبعةٍ على المروة، فجاءه عليُّ بنُ أبي طالبٍ بهَدْيه من اليمن، فقال له رسولُ الله ﷺ: «بم أهللت؟» قال: قلت: اللهمَّ إني أُهِلُّ بما أهلَّ به رسولُك. قال: «فإني أهللتُ بالحج»، وذكرَ الحديث[٣].

---

(١) السابق (١/٢٢٦، ٢٢٩ ـ ح/٤٣٩، ٤٤٦).

(٢) السابق (٢/٥٨)، قبل (ح/٩١٢)، ولم يذكر نصَّ الحديث هنا، بل أشارَ إليه إشارةً.

(٣) السابق (٤/١٧٠ ـ ١٧١ح/٢٦٢٠).

ثم بيَّنَ ابنُ خزيمة وجهَ الدلالةِ من الحديثِ فقال: «فقد أهلَّ عليُّ بنُ أبي طالبٍ بما أهلَّ به النبيُّ ﷺ، وهو غير عالِـم في وقتِ إهلاله: ما الذي أهلَّ به النبيُّ ﷺ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ إنما كان مُهِلًّا من طريق المدينة، وكان عليُّ بنُ أبي طالبٍ من ناحية اليمن، وإنما عَلِم عليُّ بنُ أبي طالب ما الذي أهلَّ به النبيُّ ﷺ عند اجتماعهما بمكة، فأجازَ إهلالَه بما أهلَّ به النبيُّ ﷺ، وهو غير عالِم في وقت إهلاله: أهلَّ النبيُّ ﷺ بالحج؟ أو بالعمرةِ؟ أو بهما جميعًا؟»[(١)].

وهذا النوعُ كثيرٌ جدًّا في (صحيح ابن خزيمة)، حيث يبيِّنُ الإمامُ ابنُ خزيمة وجوهَ الدلالةِ من الأحاديث التي يرويها، ويكون ذلك في ترجمة الباب أحيانًا، كما في الصورة الأولى، وعقب رواية الحديثِ أحيانًا، كما في الصورة الثانية.

هذا إذا كان وجهُ الدلالةِ واحدًا.

وأمَّا إذا تعددت الدلالاتُ من الحديث الواحد: فإن لابن خزيمة في بيانها صورتين كذلك:

الصورة الأولى: تكرار الحديث مع التنويع في الترجمة:

ومن أمثلتِه: حديثُ ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إنَّ بلالًا يؤذِّنُ بليلٍ، فكلوا واشرَبوا حتى يؤذِّنَ ابنُ أمِّ مكتوم»، رواه الإمامُ ابنُ خزيمة في موضعين، واستنبطَ منه حكمَين مختلفَين:

الأول: إباحة الأذان قبل طلوع الفجرِ إذا كان للمسجدِ مؤذِّنان، وترجم لذلك قائلًا: «باب إباحة الأذان للصبح قبل طلوع الفجرِ إذا كان للمسجد مؤذِّنان، لا مؤذنٌ واحد، فيؤذِّنُ أحدُهما قبل طلوع الفجر،

---

(١) السابق (٤/ ١٧١ ـ بعد ح/ ٢٦٢٠).

والآخرُ بعد طلوعه، بذكرِ خبرٍ غير مفسر»[١].

الثاني: جوازُ أذان الأعمى، وترجمَ له قائلًا: «باب الرخصة في أذان الأعمى إذا كان له من يُعلِمُه الوقت»[٢].

الصورة الثانية: تخريجُ الحديث مرةً واحدةً، مع استنباطِ كثيرٍ من المسائل في ترجمةِ البابِ نفسِه، وذكر جميع أوجه الدلالةِ فيه.

ومن أمثلتِه: ما رواه ابنُ خزيمة عن سهل بن سعد ﷺ أنَّ رسولَ الله ﷺ خرج إلى بني عمرِو بنِ عوفٍ لِيُصلِحَ بينهم، فحانَت الصلاةُ، وجاءَ المؤذِّنُ إلى أبي بكر، فقال: أتصلي بالناس فأقيم؟ فقال: نعم. فصلَّى أبو بكرٍ.

فجاء رسولُ الله ﷺ، والناسُ في الصلاة، فتخلَّصَ حتى وقفَ في الصف، فصَفَّقَ الناس، وكان أبو بكرٍ لا يلتفت في صلاته، فلمَّا أكثرَ الناسُ التصفيق؛ التفتَ، فرأى رسولَ الله ﷺ، وأشار إليه رسولُ الله ﷺ أن امكُثْ مكانَك، فرفعَ أبو بكرٍ يديه، فحَمِدَ الله على ما أمرَه به رسولُ الله ﷺ من ذلك، ثم استأخَرَ أبو بكرٍ حتى استوى في الصف، وتقدَّم رسولُ الله ﷺ فصلَّى، فلما انصرف، قال: «يا أبا بكرٍ! ما منعكَ أن تَثبُتَ إذ أمرتك؟»، فقال أبو بكر: ما كان لابنِ أبي قحافة أن يُصلِّيَ بين يدي رسول الله ﷺ. فقال رسولُ الله ﷺ: «ما لي رأيتُكم أكثرتُم التَّصفِيق؟! مَن نَابَه شيءٌ في صلاته فليُسَبِّحْ؛ فإنه إذا سبَّح: التُفِتَ إليه، وإنما التَّصفيقُ للنساء»[٣].

هذا الحديثُ الجليلُ ترجمَ له ابن خزيمة واستنبطَ منه أحكامًا عديدةً، حيث قال: «باب **إجازة** الصلاة الواحدة بإمامَين، أحدُهما بعد الآخرِ من

---

(١) السابق (١/ ٢٠٩)، قبل (ح/ ٤٠١).

(٢) السابق (١/ ٢٢١)، قبل (ح/ ٤٢٦).

(٣) السابق (٣/ ٥٨ ـ ٥٩ح/ ١٦٢٣).

غيرِ حَدَثِ الأول، إذا تركَ الأولُ الإمامةَ بعد ما قد دخلَ فيها، فيتقدَّمُ الثاني فيُتِمُّ الصلاةَ من الموضع الذي كان انتهى إليه الأولُ، **وإجازةِ** صلاةِ المصلي يكون إمامًا في بعض الصلاة، مأمومًا في بعضها، **وإجازةِ** ائتمام المرءِ بإمامٍ قد تقدَّم افتتاحُ المأمومِ الصلاةَ قبلَ إمامه»[1].

ثالثًا: مناقشة الأقوال الفقهية المخالفة لما ذهب إليه:

لم يكتف ابن خزيمة في صحيحه بذكر اختياره الفقهيِّ مستدلًّا بالأحاديثِ التي دوَّنَها في (صحيحه)، بل يُشيرُ أحيانًا إلى أقوال المخالفين ويُبطِلُ حجَجَهم.

وهو في مناقشتِه لأقوال المخالفين يسلكُ ثلاثةَ مسالك:

الأول: مناقشة أدلتهم سندًا، ببيان ما في إسنادها من ضعف، ليسقط القولُ بها.

الثاني: مناقشةُ أدلَّة الخصمِ متنًا، بأن يُبَيِّنَ عدمَ صحة الاستدلال بالحديث على ما يدَّعيه الخصم.

الثالث: مناقشة أدلَّةِ الخصمِ سندًا ومتنًا معًا.

أمَّا المسلكُ الأول: فستأتي الإشارةُ إليه عند ذكر السبب الأولِ من أسباب تخريج ابنِ خزيمة للحديثِ الضعيفِ في (صحيحِه)، وسيأتي بيان الأمثلة على ذلك هناك[2].

ومن أمثلة المسلك الثاني: أنَّ ابنَ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ يرى أنَّ المسافرَ إذا أزمعَ على الإقامةِ أربعةَ أيامٍ في بلدٍ مّا: فعليه أن يُتِمَّ الصلاة، وليس له قصرُها.

---

(١) السابق.

(٢) انظر ما سيأتي في المطلب الثالث، من المبحث الثاني، من هذا الفصل.

وأمَّا المخالفُ فيرى جوازَ القصرِ ولو أزمعَ المسافرُ على الإقامةِ أكثرَ من ذلك، واستدلَّ بحديث يحيى بن أبي إسحاق، قال: سألتُ أنسَ بنَ مالكٍ عن قَصْرِ الصلاةِ فقال: سافرنا مع رسولِ الله ﷺ من المدينةِ إلى مكة، فصلَّى ركعتين حتى رجعنا، فسألتُه: هل أقامَ بمكة؟ قال: نعم، أقامَ بها عشرًا[١].

وهذا الحديثُ رواه ابنُ خزيمة في (صحيحه)، وترجمَ له قائلًا: «بابُ ذكرِ خبرٍ احتجَّ به بعضُ مَن خالفَ الحجازيين في إزماع المسافرِ مقامَ أربعٍ أنَّ له قصر الصلاة»[٢].

ثم قال ابنُ خزيمة: «لستُ أحفظُ في شيءٍ من أخبار النبيِّ ﷺ أنه أزمعَ في شيءٍ من أسفاره على إقامةِ أيامٍ معلومةٍ غيرَ هذه السَّفْرَةِ التي قدِمَ فيها مكةَ لحجَّةِ الوداع، فإنه قدِمَها مُزمِعًا على الحج، فقدِمَ مكةَ صبحَ رابعةٍ مضَتْ من ذي الحجة».

ثم بيَّنَ ابنُ خزيمة أنه لا يصحُّ الاستدلالُ بهذا الحديث على رأي المخالف؛ لأنه لم يَحصُل من النبيِّ ﷺ أنه أقامَ أربعةَ أيامٍ كاملةٍ في سفرتِه هذه في بلدٍ واحدٍ، فقال:

«فقدِمَها ﷺ صبحَ رابعةٍ من ذي الحجة، فأقامَ بمكة أربعةَ أيامٍ خَلا الوقت الذي كان سائرًا فيه من البدءِ الرابعِ إلى أن قدِمَها، وبعضَ يومِ الخامسِ مُزْمِعًا على هذه الإقامةِ عند قدومِه مكة، فأقامَ باقيَ الرابعِ والخامسَ والسادسَ والسابعَ، والثامنَ إلى مُضِيِّ بعضِ النهار، وهو يومُ التروية، ثم خرجَ من مكةَ يومَ الترويةِ فصلى الظهرَ بمنًى».

فحصلَ من ذلك ـ كما يُقرِّرُ ابنُ خزيمة ـ أنَّ النبيَّ ﷺ لم يُقِمْ أربعةَ

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٧٥ح/ ٩٥٦).

(٢) السابق.

أيامٍ كاملة في مكة، وإنما توجَّهَ إلى مِنًى قبل تمامِ اليوم الرابع.

ثم أخذَ ابنُ خزيمة يُثبِتُ أنَّ مِنًى وعرفاتٍ ليسا من مكة، بل هما خارجان عنها، بحيث لا يَصِحُّ أن تُحسَبَ مدةُ إقامة النبيِّ ﷺ في مِنًى أو عرفاتٍ من مدَّةِ إقامته في مكة، وقد دلَّلَ على أنَّ عرفاتٍ ومِنًى ليسا من مكة بما يقارب صفحتين.

والخلاصةُ التي توصَّلَ إليها الإمامُ ابنُ خزيمة: «فهذه تمامُ عشرة أيامٍ جميعُ ما أقام بمكة ومِنًى في المرَّتَين، وبعرفات، فجعل أنسُ بن مالكٍ كلَّ هذا إقامةً بمكة، وليس مِنًى ولا عرفاتٌ من مكة، بل هما خارجان من مكة».

وبذلك كلِّه قرَّرَ الإمامُ ابنُ خزيمة أنّ حديثَ أنسٍ رضي الله عنه لا يَصحُّ أن يَستدِلَّ به المخالفُ على قصر الصلاة، وإن أقام فوق أربعة أيام؛ لأن النبيَّ ﷺ لم يُزْمِع على الإقامة في بلدٍ أربعةَ أيام كاملة.

ومن أمثلة المسلك الثالث: ما رواه ابنُ خزيمة عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، «أنَّ بني شبابة ـ بطن من فهم ـ كانوا يؤدُّون إلى رسول الله ﷺ مِن عسَلٍ لهم العُشْرَ، مِن كلِّ عَشْرِ قِرب قِربةً، وكان يحمي لهم واديَيْن، فلما كان عمرُ بنُ الخطاب استعملَ عليهم سفيانَ بنَ عبد الله الثقفيَّ، فأبوا أن يؤدُّوا إليه شيئًا، وقالوا: إنما ذاك كُنَّا نؤدِّيه إلى رسول الله ﷺ، فكتبَ سفيانُ إلى عمرَ بذلك، فكتب إليهم عمرُ بنُ الخطاب رضي الله عنه: إنما النَّحلُ ذبابُ غيثٍ يسوقُه الله رزقًا إلى من يشاء، فإن أَدَّوْا إليكَ ما كانوا يؤدُّون إلى رسول الله ﷺ: فاحم لهم واديَيْهم، وإلا فخلِّ بين الناسِ وبينهما، فأدَّوا ما كانوا يؤدُّون إلى رسول الله ﷺ، وحَمَى لهم واديَيْهم»[1].

(١) السابق (٤/ ٤٤ح/ ٢٣٢٤).

هذا الحديثُ استدلَّ به مَن رأى أن في العسل زكاةً، ولكن ابنَ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ أخرجه في (صحيحه)، وأسقطَ الاستدلال به على المدَّعى من ناحيتين؛ السند والمتن.

فأما السند: فقال ابنُ خزيمة في ترجمة الباب: «باب ذكر صدقة العسل، إن صحَّ الخبر، فإنَّ في القلبِ من هذا الإسناد».

فأشارَ بقوله: «إن صحَّ الخبرُ...» إلى ضعف الإسناد عنده[١].

وأما المتن: فبيَّنَ أنَّ ما كانوا يؤدُّونه إلى النبيِّ ﷺ، ثم إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد ذلك: إنما كان في مقابل حماية الأرض، لَا لأنَّ في العسل زكاةً؛ إذ لو كان في العسل زكاةٌ واجبةٌ لاقتضى ذلك أمرين:

الأول: مقاتلةُ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لهم؛ لامتناعهم عن الزكاة، كما قاتلَ مانعي الزكاة مع أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثاني: أنَّ أداءَ الزكاةِ الواجبةِ لا يكون في مقابل شيءٍ يقدِّمُه الإمامُ لأصحاب الأموال، وفي الحديثِ أنهم أَدَّوْا ما يؤدُّونه من العسل لحماية الأرض، وقد أطال ابن خزيمة في بيان هذين الوجهين.

رابعًا: ذكرُه للبابِ دون أن يذكرَ فيه شيئًا من الأحاديثِ المسندَة:

من منهج الإمامِ ابنِ خزيمة في التراجِم:

أنه أحيانًا يعقدُ البابَ والترجمة، ولا يُسنِدُ فيه حديثًا متصِلًا، بل يكتفي فيه بذكر الأحاديث التي يَستدِلُّ بها معَلَّقةً.

---

(١) وهذا هو الذي رجَّحَه كثيرٌ من المحدثين، حيث أشاروا إلى أنه لم يثبت في زكاة العسل شيء، منهم: الإمام البخاري، والترمذي، وابن المنذر، وهو مذهب الإمام مالك والشافعي. انظر: (فتح الباري) (٣/ ٤٠٧ ـ قبيل الحديث/ ١٤٨٣)، (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة) (ص/ ٥١١ ـ ٥١٣).

وهو يفعلُ هذا لأنه يكون قد خرَّجَ تلك الأحاديثَ المعَلَّقةَ في مكانٍ آخر، ويكون قد وصلَها هناك، وأحيانًا يُشير إلى ذلك، وهو الأغلب، وأحيانًا لا يُشير.

ومن أمثلتِه: ما ذكرَه في كتاب الصلاة، «باب ذكرِ الأخبار المنصوصةِ والدالَّةِ على خلاف قولِ مَن زعمَ أنَّ تطوُّعَ النهارِ أربعًا لا مثنى»[1].

ثم أوردَ تسعةَ عشر حديثًا، كلها معلَّقة، يُصرِّحُ فيها بذكر الصحابيِّ ـ راوي الحديث ـ إذا كان الحديثُ يدورُ عليه، ولا يُصَرِّحُ به إذا كان الحديثُ رُوي عن عددٍ من الصحابةِ ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في الباب السابق، بعد ترجمة البابِ مباشرة:

* «في خَبَرِ النبيِّ ﷺ: «إذا دخلَ أحدُكم المسجدَ فَلْيُصَلِّ ركعتين قبلَ أن يَجلسَ».

* وفي أخبار النبيِّ ﷺ: إذا دخلَ أحدُكم المسجدَ والإمامُ يخطبُ فليُصلِّ ركعتين قبل أن يَجلِسَ».

* وفي خَبَرِ كَعبِ بن مالك: أنَّ النبيَّ ﷺ كان لا يَقْدَمُ من سفرٍ إلا نهارًا ضُحًى، فيَبدأُ بالمسجد، فيصَلِّي فيه ركعتين».

* وفي قولِه لجابرٍ لـمَّا أتاه بالبعير لِيُسَلِّمَه إليه: «أصليت؟»، قال: لا. قال: «قُمْ فَصَلِّ ركعتين».

* وفي خَبَرِ ابنِ عبَّاسٍ: «مَن يُصَلِّي ركعتَيْن لا يُحَدِّثُ نفسَه فيهما بشيءٍ، وله عبدٌ أو فرسٌ».

* وبصلاة النبيِّ ﷺ ركعتين في الاستِسْقاءِ نَهارًا لَا ليلًا.

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٢١٤ ـ بعد ح/ ١٢١٠).

* وفي خَبَرِ ابن عمر: حفظتُ مِن النبيِّ ﷺ ركعتَين قبلَ الظهر، وركَعَتين بَعدَها، وركعتَين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وحدَّثَتْني حفصةُ بركعتَين قبلَ صلاةِ الغداة.

* وفي خَبَرِ عليِّ بنِ أبي طالِبٍ: كان النبيُّ ﷺ يُصلِّي على إِثْرِ كلِّ صلاةٍ ركعتين إلَّا الفجرَ والعَصْرَ.

* وفي خَبَرِ بلالٍ: ما أذْنَبْتُ[1] قطُّ إلَّا صلَّيْتُ ركعتَيْن.

* وفي خَبَرِ أبي بكرٍ الصِّدِّيق: «مَا مِن عبدٍ يُذنِبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتين، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللهَ إلَّا غُفِرَ لَه».

* وفي خَبَرِ أنسِ بنِ مالكٍ: كانَ النبيُّ ﷺ لا يَنْزِلُ مَنْزِلًا إلَّا ودَّعَه بركَعَتَيْن.

* وفي خَبر عائشة: كان النبيُّ ﷺ يُصَلِّي قَبلَ الظُّهرِ أربعًا، ثم يَرجعُ إلى بَيتي فيُصلِّي ركعتين.

* وفي خبر سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ: أقبلَ رسولُ الله ﷺ ذاتَ يَومٍ مِن العالِيةِ، حتَّى إذا مَرَّ مسجدَ بَني مُعاوِيةَ دَخلَ فركعَ فيه ركعتين وصلَّيْنا معه.

* وفي خبرِ محمودِ بنِ الرَّبيع، عن عِتْبانَ بنِ مالكٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى في بيتِه سُبْحَةَ الضُّحَى ركعتين.

---

(١) قال الشيخُ الألبانيُّ تعليقًا على هذا الحديث: «كذا وقعَ للمصنِّف، وهو خطأ، كما سبق بيانُه».
والحديثُ أسندَه الإمامُ ابنُ خزيمة قبل هذا الموضع، وبوَّبَ له بقوله: «باب استحبابُ الصلاةِ عند الذنبِ يُحدِثُه المرءُ؛ لتكون تلك الصلاةُ كفَّارةً لِـمَا أحدَثَ من الذنب».
وعلَّقَ الشيخ الألبانيُّ في الهامشِ عند قولِ بلالٍ: «ما أذنبتُ» بقوله: «قلت: كذا وقعَ للمصنِّفِ رَحِمَهُ اللهُ، وترجمَ له بما سبق، ووقع في (المسند) وغيرِه: «أذَّنتُ» من التأذين، وهو الصواب، كما نبَّهتُ عليه في (تخريج الترغيب) (١/ ٢٤١)».

* وفي خَبرِ أبي هُريرةَ: أوصَاني خَليلي بثلاثٍ، وفيه: ركعَتي الضُّحَى.

* وفي خبرِ عبدِ الله بنِ شَقيقٍ، عن عائشةَ: ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ يُصلِّي الضُّحَى قطُّ، إلَّا أن يَقْدَمَ مِن سفرٍ، فيصَلِّي ركعتين.

* وفي خبَرِ أبي ذَرٍّ: «يُصْبِحُ على كُلِّ سُلَامَى مِن بَني آدمَ صَدقةٌ»، وقال في الخبر: «ويُجْزِئُ مِن ذلك ركعتَا الضُّحَى».

* وفي خبرِ أبي هريرة: «مَن حافظَ على شُفْعَتَي الضُّحَى: غُفِرَتْ ذنوبُه ولو كانتْ مثل زَبَد البحر».

* وفي خَبرِ أنسِ بنِ سيرين، عن أنسِ بنِ مالكٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ دخلَ على أهلِ بيتٍ مِن الأنصارِ، فقالوا: يا رسولَ الله، لو دعوتَ؟ فأمرَ بناحيةِ بَيْتِهِمْ فَنُضِحَ وفيه بساطٌ، فقامَ فصلَّى ركعتين»[١].

ثم قال الإمامُ ابنُ خزيمة: «فَفي كلٍّ من هذه الأخبارِ كلِّها[٢] دلالةٌ على أن التطوُّعَ بالنهار مثنى مثنى، لا أربعًا كما زعمَ مَن لم يَتدبَّرْ هذه الأخبار، ولم يَطلُبها فيسمعَهَا ممن يفهمُها...».

ثم بدأ يوجِّهُ الأحاديثَ التي استدلَّ بها مَن زعمَ أنَّ تطوُّعَ النهارِ أربعٌ فقط[٣].

وهذا المثالُ يدلُّ على دقَّةِ استنباطِ الإمامِ ابنِ خزيمة، واستيعابِه للجُمَلِ التي يمكن الاستدلالُ بها من أحاديث مختلفة، وانتزاعِها

(١) السابق (٢/ ٢١٤ ـ ٢١٧ ـ باب رقم/ ٥٢٥ ـ قبل ح/ ١٢١٢)، (٢/ ٣٧١ ـ ٣٧٣ من ط د. ماهر الفحل).
(٢) هكذا في المصدر: «ففي كلٍّ... كلها» بالتكرار.
(٣) السابق (٢/ ٢١٧ ـ ٢٢٣ ـ باب رقم/ ٥٢٥ ـ قبل ح/ ١٢١٢)، (٢/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤ من ط د. ماهر الفحل).

للاستدلال.

وله أمثلةٌ أخرى أيضًا في (صحيح ابن خزيمة)[1].

هذه بعضُ معالم منهج الإمام ابن خزيمة في تراجم الأبواب، وهي بمجموعها تبيِّنُ مكانةَ الإمام ابن خزيمة في فقه الحديث، وأهميةَ ما أودعَه من الفوائد الغزيرةِ في التراجم.

وستأتي الإشارةُ إلى بعض الفوائد الأخرى المتعلقةِ بالتراجم في مبحث «الصناعة الحديثيَّةِ في صحيح الإمام ابن خزيمة» إن شاء الله تعالى.



(١) السابق (٤/ ١٢ ـ باب رقم/ ٢٨٢).



المبحث الثاني

شرطُ الإمام ابن خزيمة في صحيحه، ودرجةُ أحاديثِه

وفيه ثلاثةُ مطالب:

المطلب الأول: شرطُ الإمام ابن خزيمة في (صحيحه).

المطلب الثاني: درجةُ أحاديث (صحيح ابن خزيمة).

المطلب الثالث: أسباب ذكر الإمامِ ابنِ خزيمة للأحاديث الضعيفةِ في (صحيحه).

المطلب الأول

شرطُ الإمام ابن خزيمة في (صحيحه)

نتعرَّف في هذا المبحث على شرط الإمام ابن خزيمة، وسيكون توضيحُه في هذا المطلب، ثم نحاول ـ في المطلب الثاني إن شاء الله تعالى ـ أن نتعرَّف على مدى التزامِه بالشرط الذي التزمَه في كتابه.

أمَّا شرطُ ابن خزيمة في (صحيحه): فقد وضَّحَ الإمامُ مرارًا وتكرارًا وبطرق مختلفة أنه ملتزمٌ بتخريج الأحاديث الصحيحة فقط، وأنّ كتابَه في الصحيح المجرَّد.

ومما يدلُّ على ذلك أمورٌ:

١ ـ صرَّح الإمامُ ابنُ خزيمة ﷺ بذلك في بداية كتابه، حيث قال: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ ﷺ بنقل العدل عن

العدل، موصولًا إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرحٍ في ناقلي الأخبار التي نذكرُها بمشيئة الله تعالى»[١].

٢ ـ ذكرَ الإمامُ ابنُ خزيمة اشتراطَه للصحة في أحاديث (صحيحه) مرارًا في كتابه، بل إنه يذكِّرُ بشرطه هذا في بداية كلِّ كتابٍ من كتبه ـ باستثناء كتاب الإمامة ـ، ففي بداية (كتاب الصلاة) قال: «المختصرُ من المختصر من المسند الصحيح، عن النبيِّ ﷺ على الشرط الذي اشترطنا في كتاب الطهارة»[٢].

وقال في بداية (كتاب الجمعة): «المختصر من المختصر من المسند، على الشرط الذي ذكرنا في أول الكتاب»[٣].

وقال في بداية (كتاب الزكاة): «المختصر من المختصر من المسند، على الشريطة التي ذكرتها في أول الكتاب»[٤].

وقال في بداية (كتاب المناسك): «المختصر من المختصر من المسند، عن النبيِّ ﷺ، على الشرط الذي ذكرنا في أول كتاب الطهارة»[٥].

٣ ـ بل إنه يؤكِّد على هذا الشرط أكثر، فيبيِّنُ ما قد يلتبسُ على بعض الناس فيما أوردَه من بعض الأحاديث التي يتحفَّظُ في الحكم عليها، ولا يجزمُ بالصحة فيها، فيذكِّرُ بالشرط، ويزيدُه توضيحًا، ويُبَيِّنُ أنَّ ما يَتَحَفَّظُ فيه ليس من شرطه.

---

(١) بداية (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٣).
(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ١٥٣).
(٣) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ١٠٩).
(٤) (صحيح ابن خزيمة) (٤/ ٥).
(٥) (صحيح ابن خزيمة) (٤/ ١٢٧).

قال رَحِمَهُ اللهُ في بداية (كتاب الصيام): «المختصر من المختصر من المسند، عن النبيِّ ﷺ، على الشرط الذي ذكرنا؛ بنقل العدل عن العدل، موصولًا إليه ﷺ، من غير قطع في الإسناد، ولا جرحٍ في ناقلي الأخبار، إلا ما نذكرُ أنّ في القلبِ من بعض الأخبارِ شيئًا؛ إما لشكٍّ في سماع راوٍ من فوقه[1] خبرًا، أو راوٍ لا نعرفه بعدالةٍ ولا جرح، فنبيِّنُ أنّ في القلبِ من ذلك الخبر[2]؛ فإنَّا لا نستَحِلُّ التمويهَ على طَلَبة العلم بذكرِ خبرٍ غيرِ صحيحٍ لا نبيِّنُ علَّتَه، فيغتَرَّ به بعضُ من يَسمعُه، فالله الموفِّقُ للصواب»[3].

وهذا كلُّه يدلُّ دلالةً واضحةً على أنّ ابن خزيمة يشترطُ الصحةَ في أحاديث (صحيحِه)، وأنه إن أوردَ فيه غيرَ ذلك لسببٍ من الأسباب: يبيِّنُ علَّتَه، وعلى ذلك: فما نجدُ فيه من غير الصحيح: فليس من شرطِه.

٤ ـ بل إنه توضيحًا لموقفه، وإزالةً لأيِّ لَبْسٍ قد ينشأ: صرَّح أحيانًا بأنه يلتزمُ بالتصريح بصحةِ كلِّ حديثٍ في بعض المواطن، فنراه يقول في باب (ذكر البيان أنّ الحجامةَ تفطرُ الحاجمَ والمحجومَ جميعًا)، بعد أن أوردَ عددًا من الأحاديث، قال:

«فَكُلُّ مَا لَمْ أَقُلْ إِلَى آخِرِ هَذَا الْبَابِ: إِنَّ هَذَا صَحِيحٌ، فَلَيْسَ مِنْ شَرْطِنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ»[4].

وهو يقصدُ بكلامه الأحاديثَ التي ذكرَها في ذلك الباب[5].

---

(١) كذا في الكتاب في طبعة المكتب الإسلامي، وفي الطبعة الأخيرة ـ طبعة مكتبة الأعظمي ـ: «سماع راوي من فوقه»، قال محقق الكتاب الشيخ الأعظمي في هذه الطبعة (ص/ ٤٣٥): «هكذا في المخطوط، ولعله: راوٍ ممَّن فوقه».

(٢) أي: أنّ في القلب شيئًا من ذلك الحديث.

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ١٨٧).

(٤) السابق (٣/ ٢٣٦ ـ بعد ح/ ١٩٨٣).

(٥) وهي الأحاديث: (١٩٦٢ ـ ١٩٨٤).

٥ ـ بل إنه تأكيدًا لشرطه: ذكرَ تعريفَ الحديث الصحيح، وذكرَ فيه بعضَ العناصر المهمة، مع إغفال بعض العناصر، التي يؤخَذُ التزامُه بها بمجرَّدِ التزامِه بالصحة، كما أنه يؤخَذُ التزامُه بها بالنظرِ إلى صنيعِه ومنهجِه في التصحيح في الكتاب.

فمثلًا: صرَّح في تعريف الحديث الصحيح بشرطَي العدالة واتصالِ السند، كما مرَّ في كلامه، لكنه لم يَنصَّ صراحةً على بقية الشروط المعتبَرة في تعريف الصحيح، كالضبط، وعدم الشذوذ والعلة[1].

ولكن لا شكَّ في أنّ تلك الشروط التي لم يذكرها هي معتَبَرةٌ عند الإمام ابن خزيمة في تعريف الحديث الصحيح؛ حيث إنه اشترطَ في تعريفه أن لا يكون الراوي مجروحًا، ومن المعلوم أنّ سوءَ الضبطِ جرحٌ في الراوي، إلا أنه لم يشترط تمامَ الضبط؛ لأنّ الحسنَ داخلٌ ضمن الصحيح عند الإمام ابن خزيمة، على ما صرَّح به الأئمة، وهذا اصطلاحُه، ولا مشاحة في الاصطلاح.

كما أنَّ ما سبقَ من اشتراطِه أن لا يكون الراوي مجروحًا: يدخلُ فيه الشذوذ؛ لأنّ مردَّه إلى خللٍ في الضبط، ولو نسبيًّا؛ لأنّ الحكمَ بشذوذِ حديثٍ معناه الحكمُ بخطأ راويه فيه، وإلا فلماذا حُكِمَ بضعفِه؟

كما أنّ اشتراطَ الخلوِّ من العلة: أمرٌ بدَهيٌّ أيضًا؛ لأنّ أحدًا من المحدِّثين لا يستحلُّ الحكمَ بصحةِ حديثٍ مع اطلاعه على علةٍ قادحةٍ فيه.

وقد صرَّح الإمامُ بذلك فيما سبقَ من كلامه حيث قال: «فإنَّا لا نستَحِلُّ التمويهَ على طَلَبة العلمِ بذكرِ خبرٍ غيرِ صحيحٍ لا نبيِّنُ علَّتَه،

(١) للتفصيل؛ انظر: (الإمام ابن خزيمة) للكبيسي (١/ ٢٨٣ ـ ٢٩٣).

فيغتَرَّ به بعضُ من يَسمعُه، فالله الموفِّقُ للصواب»(١).

ففي قوله تصريحٌ بأنّ الخبرَ الذي يطَّلعُ فيه على علةٍ: هو خبرٌ غيرُ صحيح، ولم يفرِّق بين كون العلةِ ظاهرةً أو خفيَّة.

هذا من حيث النظرُ إلى تعريفه، على أنّ ردَّ الإمام روايةَ سيِّئِي الحفظ، وروايةَ الثقةِ المخالِفةَ لروايةِ مَن هو أوثقُ منه: تصريحٌ عمليٌّ منه باشتراطِ الضبط وعدمِ الشذوذ للحكم بصحة الحديث.

ومن أمثلة ردِّه لحديث سيئ الحفظ:

١ ـ قال في عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: «ليس هو ممن يَحتَجُّ أهلُ التثبيتِ بحديثه؛ لسوء حفظِه للأسانيد، وهو رجلٌ صناعتُه العبادةُ والتقشفُ والموعظةُ والزهد، ليس من أحلاس الحديث الذي يحفظُ الأسانيد»(٢).

فقد ردَّ حديثَه لسوء حفظه، مع ثنائه عليه بالعدالة والزهد.

٢ ـ قال في عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم: «في القلبِ من سوء حفظِ عبد الله بن عمر العمري رَحِمَهُ اللَّهُ»(٣).

ويقولُ تلميذُه الإمامُ ابن حبان فيه موضحًا أكثر: «كان ممن غلبَ عليه الصلاحُ والعبادة، حتى غَفَلَ عن ضبطِ الأخبارِ، وجودةِ الحفظِ للآثار.. فلما فحُشَ خطؤُه استحقَّ الترك»(٤).

٣ ـ قال في محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: «ليس بالحافظ،

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ١٨٧) في بداية كتاب الصيام.
(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٢٣٣ ـ بعدح/ ١٩٧١).
(٣) المصدر السابق (٣/ ١٧٧ ـ قبل ح/ ١٨٦٠).
(٤) (كتاب المجروحين) لابن حبان (٢/ ٦ ـ ٧).

وإن كان فقيهًا عالِـمًا»[١].

والأمثلةُ في ذلك كثيرةٌ جدًّا، وهي تدلُّ على أنّ الضبطَ شرطٌ عنده للحكم بصحة الحديث.

وأمّا اشتراطُ عدم الشذوذ: فيتضحُ من تقديمِ الإمام بعضَ الثقاتِ على بعضٍ لاعتباراتٍ معيَّنة، كما قدَّم عبدَ الله بنَ وهب على عبيدِ الله بنِ عبدِ المجيد في حديث أهل المدينة[٢]، وعبيدُ الله بنُ عبد المجيد ممَّن روى عنه الجماعة، وكما قدَّم محمدَ بنَ جعفر المعروف بغُنْدر على عبيد الله بن موسى، وهو ثقة، قدَّمَه عليه عمومًا، وخاصةً في حديث شعبة[٣].

والأمثلةُ في ذلك كثيرةٌ أيضًا.

وهذه النماذجُ وغيرُها تدلُّ بوضوح على أنّ الشذوذَ يُخرجُ الحديثَ عن الصلاحيَةِ للاحتجاج به عند الإمام ابن خزيمة، فعدمُه من الشروط المعتَبرة عنده.

ويتضحُ من هذا كلِّه: أنّ شروطَ الحديثِ الصحيح عند الإمام ابن خزيمة هي الشروطُ التي ذكرَها الجمهور، باستثناء وصف الضبط المشتَرَطِ في الصحة؛ حيث إنّ الجمهورَ يشترِطون تمامَ الضبط، وابنُ خزيمة يكتفي بمطلق الضبط؛ والسببُ في هذا الاختلاف أنّ الجمهورَ يعدُّون الحسنَ قسمًا مستقلًّا عن الصحيح، بينما يعدُّه ابنُ خزيمة جزءًا منه، ولذلك تُعدُّ مرتبةُ (صحيح ابن خزيمة) دون مرتبة الصحيحَين في الصحةِ من حيث الجملة[٤].

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٤/ ٢٠٦ح/ ٢٦٩٧).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٢٠ح/ ٨٢٩). (٣) المصدر السابق (٢/ ٢٤ح/ ٨٣٦).

(٤) ملخَّصًا من (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (١/ ٢٨٣ ـ ٢٩٣).

والخلاصةُ:

١ ـ أنّ الإمامَ ابنَ خزيمة اشترطَ الصحةَ في كتابه الصحيح، وبيَّنَ صراحةً أو إشارةً شروطَ الحديث الصحيح، مما يدلُّ على أنّ شروطَ الحديث الصحيح عنده هي الشروط المعروفة عند الجمهور، باستثناء تمام الضبط.

٢ ـ أنَّ أيَّ حديثٍ في (صحيح ابن خزيمة) فهو صحيحٌ عنده، ويُستَثنى من ذلك: الأحاديثُ التي ضعَّفَها، أو التي توقَّفَ فيها، أو التي صدَّرَ المتنَ على السند؛ لأنَّ هذه الطريقةَ تُشيرُ إلى أنَّ الحديثَ ليس على شرطِه، كما سيأتي بيانُه في الصناعة الحديثية المتعلِّقة بالإسناد[١].

ولكن، هل وفَّى الإمامُ ابنُ خزيمةَ بما وعدَ به في كتابه؟ هذا ما سنبيِّنُه ـ بإذن الله تعالى ـ في المطلب الآتي.

المطلب الثاني
درجةُ أحاديث (صحيح ابن خزيمة)

ذهبَ عددٌ من العلماء إلى أنّ الإمامَ ابن خزيمة قد وفَّى بما وعدَ، وأنّ إخراجَه للحديثِ مُعلِمٌ بالصحة، ومن أولئك: الإمامُ ابنُ الصلاح، والعراقيُّ، والسيوطيُّ، وغيرُهم، وقد سبقت أقوالُهم في ذلك في الفصل الأول[٢]، ومن ذلك قولُ ابن الصلاح: «ويكفي مجرَّدُ كونه موجودًا في كتب مَن اشترطَ منهم الصحيح فيما جمعَه؛ ككتاب ابن خزيمة...»[٣].

وبنحوه صرّحَ العراقي، والسيوطيُّ، على ما سبقت أقوالُهم.

---

(١) انظر: مقدمة الدكتور ماهر الفحل لصحيح ابن خزيمة (١/ ٧٩، ٩٠).
(٢) انظر ما سبق في الفصل الأول ـ المبحث الرابع ـ المطلب الأول.
(٣) (علوم الحديث) لابن الصلاح ـ تحقيق: العتر ـ: (ص/ ٢١).

ولكن خالفَهم آخرون، وهم فريقان:

الفريق الأول:

يُخالفُهم في الجزمِ بصحة أحاديث (صحيح ابن خزيمة)، ولا يُسلِّمُ بأنّ أحاديثَه كلَّها صحيحة، بل يرى أنّ (صحيحَ ابن خزيمة) ـ وكذلك (صحيح ابن حبان) ـ فيه الصحيحُ والحسن؛ لأنّ الصحيحَ عند ابن خزيمة يشملُ الحسنَ أيضًا، ومن هؤلاء: الحافظُ ابنُ حجر، وهو مقتضى كلام الحافظ ابن كثير.

قال الحافظُ ابنُ كثير: «ولا بدَّ للمتأهِّلِ من الاجتهادِ والنظر، ولا يقلِّد هؤلاء ومَن نحا نحوهم، فكم حكمَ ابنُ خزيمة بالصحةِ لِـمَا لا يَرتقي عن رتبةِ الحسن...»[1].

وقال الحافظُ ابنُ حجر ـ بعد نقلِه لكلام ابن الصلاح ـ:

«ومقتَضى هذا أن يُؤخَذَ ما يوجدُ في كتاب ابن خزيمة وابنِ حبان وغيرِهما ممن اشترطَ الصحيحَ بالتسليم، وكذا ما يوجَدُ في الكتب المخرَّجةِ على الصحيحَين، وفي كلٍّ هذا نظر.

أمَّا الأول: فلم يَلتزم ابنُ خزيمة وابنُ حبان في كتابَيهما أن يُخرِجا الصحيحَ الذي اجتَمَعت فيه الشروطُ التي ذكرَها المؤلِّف[2]؛ لأنهما ممن لا يرى التفرقةَ بين الصحيح والحسن، بل عندهما أنَّ الحسنَ قسمٌ من الصحيحِ لا قَسيمُه، وقد صرَّحَ ابنُ حبان بشرطِه، وحاصلُه: أن يكون راوي الحديثِ عَدلًا مشهورًا بالطلب، غيرَ مدلِّس، سمعَ ممن فوقَه إلى أن ينتهي، فإن كان يروي من حفظِه: فليكن عالِـمًا بما يُحيلُ المعاني.

(١) نقلا عن (توضيح الأفكار) للصنعاني (١/ ٦٤).

(٢) وهو الإمام ابنُ الصلاح.

فلم يَشترِط على الاتصال والعدالة[١]: ما اشترطَه المؤلفُ في الصحيح من وجود الضبطِ، ومن عدمِ الشذوذِ والعلة...»[٢].

ثم قال الحافظ: «وسَمَّى ابنُ خزيمة كتابَه (المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل، من غير قطع في الإسناد، ولا جرحٍ في النقلة)، وهذا الشرطُ مثل شرط ابن حبان سواء؛ لأنّ ابنَ حبان تابعٌ لابن خزيمة، مغترِفٌ من بحره، ناسجٌ على منوالِه.

ومما يعضدُ ما ذكرنا: احتجاجُ ابن خزيمةَ وابنِ حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية، الذين يُخرجُ مسلمٌ أحاديثَهم في المتابعات؛ كابن إسحاق، وأسامة بن زيد الليثي، ومحمد بن عجلان، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وغير هؤلاء.

فإذا تقرَّرَ ذلك: عرفتَ أنّ حكمَ الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان: صلاحِيَةُ الاحتجاج بها؛ لكونها دائرةً بين الصحيح والحسن، ما لم يظهر في بعضها علةٌ قادحةٌ، وأمَّا أن يكون مرادُ مَن يسمِّيها صحيحةً: أنها جمعت الشروطَ المذكورةَ في حَدِّ الصحيح؛ فلا، والله أعلم»[٣].

والحافظُ يسلِّمُ للحافظ ابن الصلاح أنّ أحاديثَ ابن خزيمة وابن حبان صالحةٌ للاحتجاج، ولكن لا يسلِّم له أن تكون كلُّها من قسم الحديث الصحيح، بل دائرةُ الصحيح عند ابن خزيمة وابن حبان تشملُ الصحيحَ والحسن.

(١) أي: لم يشترط ـ فوق الاتصال والعدالة ـ ما اشترطَه ابنُ الصلاح في الصحيح؛ من الضبط وعدم الشذوذ والعلة.

(٢) (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/ ٢٩٠).

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٩٢).

أمّا ما ذكرَه الحافظُ من أنّ ابن حبان وابن خزيمة لم يذكرا شرطَ وجود الضبط، وشرط عدم الشذوذ والعلة: فليس على إطلاقه؛ لِما أسلفت من أنّ هذه الشروط مذكورةٌ فيما ذكرَه ابنُ خزيمة إشارةً، كما أنها واضحةٌ في تطبيقه وممارستِه العملية، فهو مع الجمهور في اشتراطها للحكم على الحديثِ بالصحة، سوى شرط الضبط، فإنه يكتفي بمطلق الضبط، والجمهور بتمامِه.

ثم يقال: فإذا كان ابن خزيمة وابن حبان لا يعتبران هذه الشروط [وهي: اشتراط الضبط، وعدم الشذوذ والعلة]، فكيف يمكن الحكمُ على أحاديثهم بالحسن؟ أليس الحديثُ الحسن يفترقُ عن الصحيح في درجة الضبطِ فقط؟ فإذا كان الراوي تامَّ الضبط: فحديثُه صحيح، وإن خَفَّ ضبطُه: فحديثُه حسن؟

وهذا كلُّه يدلُّ على أنّ الحافظَ يسلِّمُ لهما بأنهما يعتبران هذه الشروط[1].

الفريقُ الثاني:

يرى هذا الفريقُ أنّ (صحيحَ ابن خزيمة) كما أنه يشتملُ على الأحاديث الصحيحة والحسنة: فإنه يشتملُ أيضًا على الحديث الضعيف.

قال محقِّقُ الكتاب الدكتور محمد مصطفى الأعظميُّ: «إنَّ (صحيحَ ابن خزيمة) ليس كالصحيحَين بحيث يمكن القول: إنّ كلَّ ما فيه فهو صحيح، بل فيه ما هو دون درجة الصحيح، وليس مشتملًا على الأحاديث الصحيحةِ والحسنة فحسب، بل يشتملُ على أحاديثَ ضعيفةٍ أيضًا، إلا أنّ نسبتَها ضئيلةٌ جدًّا إذا قورنت بالأحاديث الصحيحةِ والحسنة، وتكادُ لا توجدُ الأحاديثُ الواهيةُ أو التي فيها ضعفٌ شديدٌ إلا

---

(١) وانظر أيضًا: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في الصحيح) (١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨).

نادرًا، كما تبين من مراجعة التعليقات»[١].

وما ذكرَه الشيخُ الأعظميُّ ليس دقيقًا، بل هو نتاجُ أمورٍ لم تُفهم على حقيقتها، ومن ذلك:

أولًا: بعضُ الأحاديث التي أشارَ الأعظميُّ أو الشيخ الألبانيُّ إلى ضعفِها: قد توقفَ الإمامُ ابنُ خزيمة نفسُه في تصحيحها، فنراه يكرر في تراجم صحيحِه: «إن صحَّ الخبر»، أو «إن ثبتَ الخبر»[٢]، فمن الواضح أنّ الإمامَ ابنَ خزيمة قد تحفَّظَ في هذه الأحاديث، وذكرَ السببَ عندها كلِّها، وهي كثيرةٌ ستأتي الإشارةُ إليها في السببِ التاسعِ من أسباب ذكرِ الإمامِ ابن خزيمة للحديثِ الضعيفِ في (صحيحِه).

ثانيًا: الغفلةُ أحيانًا عن منهج الإمام ابن خزيمة في (صحيحِه)، وخاصةً عن منهجِه في إيراد الأحاديث الضعيفة، وهذا جانبٌ مهمٌّ يجبُ الاعتناءُ به.

وسأشير في المطلب الآتي إلى أهمِّ الأسباب التي دفعت الإمامَ ابنَ خزيمة إلى إيرادِ بعضِ الأحاديث الضعيفة في (صحيحِه).

المطلب الثالث

أسباب ذكر الإمام ابن خزيمة للأحاديث الضعيفة في (صحيحه)

الأسبابُ التي دفعت الإمامَ ابنَ خزيمة إلى إيراد الأحاديث الضعيفةِ في كتابه عديدة، من أهمِّها ما له علاقة بمنهجه الفقهي الذي حَرَصَ عليه في كتابه، وهذه الأسباب عزَّ مَن تعرَّض لها أو تَتَبَّعَها[٣]، على الرغم من

(١) مقدمة المحقق لـ(صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٢).

(٢) انظر أمثلةً على ذلك في (صحيح ابن خزيمة)؛ الأحاديث: (١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٩٣٩، ٢١٩٢، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٥٠، ٢٨٥٢).

(٣) هذه الأسباب ذكرَها الباحث الشيخ أيمن حمزة عبد الحميد إبراهيم في رسالته القيمة: =

أهميتها فى إرشاد طالب العلم إلى كيفية التعامل مع (صحيح ابن خزيمة)، لا سيما الذي يعزو للصحيح ويخرج منه، حتى لا يَنسِبَ إلى ابن خزيمة تصحيحَ حديثٍ قد أشار هو إلى ضعفه.

والأسباب المتعلِّقة بالجانب الفقهيِّ هي:

السبب الأول:

يَروي ابنُ خزيمة الحديثَ الضعيفَ لبيان علته، وضَعْف إسناده، ومن ثَمّ ضعف الاستدلال به، وذلك فى معرض مناقشة أدلة الخصم وإبطال قوله.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما رواه ابن خزيمة بسنده عن عبد الله بن زيد فى تثنية ألفاظ الأذان والإقامة معًا، حيث بيَّنَ ابنُ خزيمة بعد روايته ضعفَ إسناد هذا الحديث؛ ليُسقِط تبعًا لذلك الاحتجاجَ به، وذلك فيما يقربُ من أربع صفحاتٍ من (صحيحه)، بدأها بقوله: «فأمَّا ما روى العراقيون عن عبد الله بن زيد؛ فغيرُ ثابتٍ من جهة النقل، وقد خلطوا في أسانيدهم التي رووها عن عبد الله بن زيد في تثنية الأذان والإقامة جميعًا»[1].

ثم أخذ يسرد هذه الأسانيد، ويبين عللها، إلى أن قال: «فهذا خبرُ العراقيين الذين احتجوا به عن عبد الله بن زيد فى تثنية الأذان والإقامة، وفي أسانيدهم من التخليط ما بيَّنتُه، وعبدُ الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل، ولا من عبد الله بن زيد بن عبد ربه، صاحبِ الأذان،

= (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/٤٧ ـ ٦٦)، وما ذكرتُه هنا ملخَّصٌ منه.

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ١٩٧ ـ بعد ح/ ٣٧٩). وفي الطبعةِ الأولى من طبعة الدكتور الأعظمي: «فقد ثبتَ من جهة النقل»، وهو خطأٌ استدركَه في الطبعات اللاحقة، وهو على الصوابِ في بقية الطبعات.

فغيرُ جائزٍ أن يُحتَجَّ بخبرٍ غيرِ ثابتٍ على أخبار ثابتة»[١].

٢ ـ خرَّج ابنُ خزيمة حديثَ الاستفتاح بـ«سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جَدُّك، ولا إله غيرُك».

وبيَّن ضعفَ إسناده، وعدمَ ثبوته مرفوعًا إلى النبي ﷺ فقال: «أمَّا ما يفتَتِحُ به العامَّةُ صلاتَهم بخراسان من قولهم: (سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جَدُّك، ولا إله غيرك): فلا نعلم في هذا خبرًا ثابتًا عن النبيِّ ﷺ عند أهل المعرفة بالحديث»[٢].

ثم أخذَ يسوق أسانيدَ هذا الحديث، ويبيِّنُ ما فيها من ضعف؛ ليردَّ بذلك على مَن قال به، وليُثبِتَ أنه لم يثبت مرفوعًا، مع إشارته في الأخير أنه ثبتَ موقوفًا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه[٣].

وهذا النوع له أمثلةٌ كثيرة، أكتفي بهذين المثالَين[٤].

(١) المصدر السابق (١/ ٢٠٠ ـ بعد ح/ ٣٨٤).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٣٨ ـ بعد ح/ ٤٦٦)، وما أشارَ إليه ابنُ خزيمة هو مذهب الإمامَين: أبي حنيفة، وأحمد، انظر: (بدائع الصنائع) (١/ ٢٩٩)، (المغني) لابن قدامة (٢/ ١٤٢)، وذكرَ الإمامُ ابنُ القيم في (زاد المعاد) (١/ ٢٠٥) عشرةَ وجوه لبيان سبب اختيار الإمام أحمد الاستفتاحَ بـ«سبحانك اللهمَّ وبحمدك...» على غيره من أدعية الاستفتاح.

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٣٨ ـ ٢٤٠ الأحاديث: ٤٦٧ ـ ٤٧٠).
قال الإمامُ ابنُ خزيمة فيه (١/ ٢٤٠): «وهذا صحيحٌ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يستفتحُ الصلاةَ بمثل حديث حارثة، لا عن النبيِّ ﷺ، ولستُ أكرهُ الافتتاحَ بقوله: «سبحانك اللهمَّ وبحمدك» على ما ثبتَ عن الفاروق رضي الله عنه أنه كان يستفتحُ الصلاة، غيرَ أنّ الافتتاحَ بما ثبتَ عن النبيِّ ﷺ في خبرِ عليٍّ بن أبي طالب وأبي هريرة وغيرهما بنقل العدل عن العدل موصولًا إليه ﷺ أحبُّ إليَّ وأولى بالاستعمالِ؛ إذ اتباعُ سنةِ النبيِّ ﷺ أفضلُ وخير من غيرها».

(٤) انظر ـ مثلًا ـ: (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٣، ٢٤٤، ٣/ ٢٣٣)، الأحاديث: ١٢١٤ ـ ١٢١٥، ١٢٥٥، ٢٣٣). وللتفصيل؛ انظر: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/ ٤٩ ـ ٥٠).

فهذه الأحاديثُ وغيرُها قد رواها ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ في (صحيحه) لا لكونها على شرطه في كتابه، بل خرَّجها ليبين ضعفَ إسنادها وسقوطَ الاحتجاج بها، وإبطالَ قول المخالف، وهذا من أبرز سمات استعمال الصنعة الحديثية في خدمة الاتجاه الفقهي عند الإمام ابنِ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ.

السبب الثاني:

يوردُ ابنُ خزيمة الحديث الضعيف لأنَّ دلالةَ متنه على الحكم الشرعيِّ ثابتةٌ بغيرها من النصوص؛ سواء من القرآن الكريم، أم الحديث الصحيح.

أ ـ فأما الذي رواه لأن دلالة متنه ثابتة بنصوص القرآن الكريم: فله أمثلةٌ عديدةٌ، منها:

١ ـ ما رواه ابنُ خزيمة عن علي بن معبد، حدثنا معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، حدثني أبي، عن أبيه عبيد الله، عن أبي رافعٍ قال: «نزلَ رسولُ الله ﷺ خيبرَ، ونزلتُ معه، فدعاني بكحل إثمد، فاكتحلَ في رمضان وهو صائم»[(١)].

وترجمَ ابنُ خزيمة لهذا الحديثِ بقوله: «باب الرخصة في اكتحال الصائمِ إن صحَّ الخبر، وإن لم يصحَّ الخبرُ من جهة النقل: فالقرآنُ دالٌّ على إباحته، وهو قولُ الله ﷻ: ﴿فَٱلۡـَٔـٰنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ الآية، دالٌّ على إباحةِ الكحل»[(٢)].

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٣/٢٤٨ ـ ٢٤٩ح/٢٠٠٨).

(٢) جزمَ الباحثُ الفاضل أيمن حمزة بأنه ليس في الآية الكريمةِ دليلٌ على إباحة الكحلِ في نهار رمضان للصائم، كما ذهبَ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ وإنما تدلُّ الآيةُ على الإباحة في الليلِ لا في النهار. انظر: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/٥٠هامش/٣).

=

وقال ابن خزيمة عقب الحديث مؤكدًا على تضعيفه له: «أنا أبرأُ من عهدة هذا الإسناد لمعمر»[(١)].

فقد صرَّح الإمامُ ابنُ خزيمة بأنّ الحديثَ ضعيفٌ من جهة الإسناد، وأنه ليس على شرطه، إلا أنه رواه لأنَّ متنَه موافقٌ لِـمَا وردَ في القرآن، وأنه ليس فيه حكمٌ جديدٌ على ما في القرآن.

٢ ـ روى الإمامُ ابنُ خزيمة بسنده عن أشعث، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه قال: «قدِمَ علينا مصدِّقُ النبيِّ ﷺ، فأخذَ الصدقةَ من أغنيائنا فجعلَها في فقرائنا، وكنتُ غلامًا يتيمًا، فأعطاني منه قلوصًا»[(٢)].

وترجمَ ابنُ خزيمة لهذا الحديثِ بقوله: «باب إعطاء اليتامى من الصدقةِ إذا كانوا فقراء ـ إن ثبتَ الخبر ـ فإنَّ في النفسِ من أشعث بن سوار[(٣)]. وإن لم يثبُت هذا الخبرُ؛ فالقرآنُ كافٍ في نقلِ خبر الخاص فيه؛ قد أعلمَ الله في محكم تنزيله أنَ للفقراء قسمًا في الصدقات، فالفقيرُ ـ كان يتيمًا أو غير يتيم ـ فله في الصدقةِ قسمٌ بنصِّ الكتاب».

وله أمثلةٌ أخرى أيضًا، أكتفي بهذين المثالَين[(٤)].

= **قلت**: لعلَّ استدلالَ الإمام ابن خزيمة من الآية لأنها تدلُّ على إباحة الجماع والأكل والشربِ في الليلِ دون النهار، فهذه الثلاثةُ من مفطرات الصوم، فما لم يكنِ من قبيل الجماع أو الأكل والشرب لا مانع منه شرعًا في نهار رمضان، وهذه دلالةٌ واضحة. والله تعالى أعلم.

(١) قال الحافظُ ابنُ حجر عن معمر بن محمد بن عبيد الله في (التقريب): «منكر الحديث».

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٤/ ٦٦ح/ ٢٣٦٢).

(٣) أي: في النفسِ منه شيئًا، وأشعثُ بنُ سوار قال عنه الحافظُ في (التقريب): «ضعيف».

(٤) انظر ـ مثلًا ـ: (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ١١١ ـ ١١٢/ قبل ح/ ١٧٢٢، ٣/ ١٨٥ ـ قبل ح/ ١٨٧٨، ٤/ ١٠٤ح/ ١٧٢٢، ١٨٧٨، ٢٤٥٧). وللتفصيل أكثر؛ انظر: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/ ٥١ ـ ٥٣).

ب ـ وأما ما رواه الإمامُ ابنُ خزيمةَ لأن دلالة متنه ثابتة بغيره من الأحاديث الصحيحة؛ فمن أمثلتِه:

١ ـ حديثُ عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أسمر عند رسول الله ﷺ وهو معتكف»[١].

وقد ترجمَ له بقوله: «باب الرخصة في السمرِ للمعتكفِ مع نسائه في الاعتكاف... خبرُ صفية من هذا الباب».

ثم ذكرَ الحديث، ثم قال: «هذا خبرٌ ليس له من القلبِ موقع، وهو خبرٌ منكرٌ، لولا ما استدللتُ من خبر صفية على إباحة السمر للمعتكف: لم يجز أن يُجعلَ لهذا الخبر بابٌ على أصلنا؛ فإنّ هذا الخبرَ ليس من الأخبار التي يجوز الاحتجاجُ بها، إلا أنّ في خبر صفية غنيةً في هذا. فأمَّا خبرُ صفية: ثابتٌ[٢] صحيح، وفيه ما دلَّ على أنّ محادثةَ الزوجةِ زوجَها في اعتكافه ليلًا جائز، وهو السَّمَرُ نفسُه».

فقد وضّحَ رحمه الله أنّ هذا الحديثَ ليس على شرطه، بل هو منكر، ولكنه ذكرَه لأنّ ما يُستَفادُ منه صحيحٌ قد ثبتَ بحديث أم المؤمنين صفية رضي الله عنها، وقد ذكرَ حديثَ صفية قبل هذا البابِ مباشرةً[٣].

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٣٥٠ح/ ٢٢٣٥)، وفي إسناده: المعلى بن عبد الرحمن الواسطي، قال الحافظُ ابنُ حجر عنه في (التقريب): «متهمٌ بالوضع، وقد رُمي بالرفض».

(٢) كذا، ولعله: فثابت.

(٣) ونصُّ حديث أم المؤمنين صفية رضي الله عنها: «أنها جاءت النبيَّ ﷺ تزورُه في اعتكافه في المسجدِ في العشرِ الأواخرِ من رمضان، فتحدَّثت عنده ساعة، ثم قامت لِتنقَلِب، وقامَ النبيُّ ﷺ معها لِيَقْلِبَها، حتى إذا بلغت بابَ المسجد الذي عند بابِ أمِّ سلمة: مرَّ بها رجلان من الأنصار...»، فذكرَ الحديث (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٣٤٩ح/ ٢٢٣٤)، ولفظُه في الرواية التي قبلها (ح/ ٢٢٣٣)، قالت أمُّ المؤمنين صفية رضي الله عنها: «كان رسولُ الله ﷺ معتكفًا، فأتيتُه أزورُه ليلًا، فحدَّثتُه...».

٢ ـ روى الإمامُ ابنُ خزيمة بسنده عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه [وهو عبدُ الرحمن بن عوف ﷺ] قال: أقبلَ رمضانُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ رمضانَ شهرٌ افترضَ الله صيامَه، وإني سننتُ قيامَه؛ فمَن صامَهُ وقامَه إيمانًا واحتسابًا: خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمُّه»(١).

قال الإمامُ ابنُ خزيمة معلقًا على الحديث: «فهذه اللفظةُ معناها صحيحٌ من كتاب الله ﷻ، وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ، لا بهذا الإسناد، فإني خائفٌ أن يكون هذا الإسناد وَهَمًا؛ أخافُ أن يكون أبو سلمة لم يسمع من أبيه شيئًا(٢). وهذا الخبرُ لم يروه عن أبي سلمة أحدٌ أعلمه غير النضر بن شيبان»(٣).

وله أمثلةٌ أخرى أيضًا(٤).

السبب الثالث:

يروي الحديثَ الضعيفَ لوقوع الإجماع على العمل بمتنه.

ومن ذلك:

١ ـ حديثُ أنس بن مالكٍ ﷺ مرفوعًا في قصة الإسراء والمعراج، وفيه: أنَّ النبيَّ ﷺ ائتَمَّ بجبريل، وائتَمَّ أصحابُ النبيِّ ﷺ به، فصلى بهم الصلواتِ الخمس، يُخافِتُ في مواضع الإخفات، ويَجهرُ في مواضع الجهر(٥).

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٣٣٥ح/ ٢٢٠١).

(٢) فيكونَ حديثُه عن أبيه مرسلًا، وهذا هو الذي جزمَ به الأئمة: عليٌّ بنُ المديني، وأحمدُ، وابنُ معين، وأبو حاتم، ويعقوبُ بنُ شيبة، وأبو داود. انظر ترجمتَه في (تهذيب التهذيب) (٤/ ٥٣٢).

(٣) والنضرُ بنُ شيبان قال عنه الحافظُ في (التقريب): «ليِّن الحديث».

(٤) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (٤/ ٨٨ح/ ٢٤١٤ ـ ٢٤١٦).

(٥) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٤٢ ـ ٤٣ح/ ١٥٩٢).

وقد ذكرَ ابنُ خزيمة حديثَ أنسٍ ﷺ بطوله، وترجمَ له بقوله: «باب ذكر الخبر المفسر أنَّ النبيَّ ﷺ إنما كان يَجهَرُ في الأُولَيَيْنِ من المغرب، والأُولَيَيْنِ من العشاء، لا في جميع الركعاتِ كلِّها من المغرب والعشاء؛ إن ثبتَ الخبرُ مسندًا، ولا إِخالُ[1]!

وإنما خرَّجتُ هذا الخبرَ في هذا الكتاب؛ إذ لا خلافَ بين أهل القبلة في صحة متنه، وإن لم يثبت الخبرُ من جهة الإسنادِ الذي نذكرُه».

ثم أكَّدَ الإمامُ ابنُ خزيمة عدمَ ثبوت الحديثِ الذي رواه، حيث قال بعده: «وهذه القصةُ غيرُ محفوظةٍ عن أنس، إلا أنَّ أهلَ القبلة لم يختلفوا أنَّ كلَّ ما ذُكر في هذا الخبرِ من الجهرِ والمخافتة من القراءةِ في الصلاة: فكما ذُكر في هذا الخبر».

فحديثُ أنسٍ ضعيف عنده، إلا أنه ذكرَه لأنّ الإجماعَ قد انعقدَ على مدلوله من مواضع الجهرِ والإخفاتِ في الصلاة.

٢ ـ حديثُ عمران بن حصين ﷺ في صفة قصر النبيِّ ﷺ الصلاةَ في السفر ركعتين، ثم أبي بكرٍ وعمر وعثمان سبع سنين، ثم إتمام عثمان الصلاةَ بعد ذلك[2].

وترجم له ابنُ خزيمة بقوله: «باب إمامة المسافر المقيمين، وإتمام المقيمين صلاتَهم بعد فراغ الإمامِ، إن ثبت الخبر؛ فإنَّ في القلبِ من عليِّ بن زيد بن جُدْعان. وإنما خرَّجتُ هذا الخبرَ في هذا الكتاب؛ لأن هذه المسألة لا يختلف العلماءُ فيها».

---

(١) أي: ولا أظنُّ الحديثَ الذي سأذكرُه يثبتُ.

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٧٠ ـ ٧١ح/ ١٦٤٣).
وورواه كذلك أبو داود (ح/ ١٢٢٩)، والترمذي (ح/ ٥٤٥)، وقال: «حسن صحيح».
والحديثُ في إسناده عليُّ بنُ زيد بن جُدْعان، قال الحافظ ابن حجر في (التقريب): «ضعيف»، وبه أعلَّه الإمامُ ابنُ خزيمة ﷺ.

فابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ يشير إلى ضعف حديث عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم بيَّنَ أن السببَ في إخراج هذا الحديث في (صحيحِه): وقوعُ الإجماعِ على مدلولِه.

وله أمثلةٌ أخرى أيضًا عديدة[١].

السبب الرابع:

يورِدُ الحديثَ الضعيف ليرجِّحَ به بين حديثين كلاهما صحيح.

ومن أمثلةِ ذلك: ما رواه ابنُ خزيمة في باب: «إباحة قَصْرِ المسافر الصلاةَ في المدنِ إذا قدِمَها، ما لم يَنْوِ مقامًا يوجِبُ إتمامَ الصلاة»، عن قتادة، عن موسى بن سلمة قال: سألت ابنَ عباسٍ: كيف أصلي بمكة إذا لم أصلِّ في جماعة؟ فقال: «ركعتين. سنةُ أبي القاسم»[٢].

ثم قال الإمامُ ابنُ خزيمة بعد الحديث: «هذا الخبرُ عندي دالٌّ على أن المسافرَ إذا صلَّى مع الإمام؛ فعليه إتمامُ الصلاة؛ لرواية ليث بن أبي سُليم، عن طاوس، عن ابن عباس... في المسافرِ يصلي خلف المقيم، قال: يصلي بصلاته».

ثم قال: «ولسنا نحتجُّ بروايةِ ليث بن أبي سُليم[٣]، إلا أن خبرَ قتادة عن موسى بن سلمة دالٌّ على خلاف روايةِ سليمان التيمي عن طاوس، في المسافرِ يصلي خلفَ المقيم، قال: إن شاء سلَّمَ في ركعتين، وإن شاء ذهب».

فابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ روى حديثَ ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف عنده؛ ليرجح به روايةَ موسى بن سلمة عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على رواية

---

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ١١١ ـ ١١٢ح/ ١٧٢٢)، (٤/ ٣٨ح/ ٢٣١٠).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٧٣ ـ ٧٤ح/ ٩٥١).

(٣) يشير إلى تضعيف روايته.

سليمان التيميِّ عن طاوس؛ لأنّ طاوسًا هو الراوي ـ في رواية ليث ـ عن ابن عباسٍ ﵄، فكيف يُخالفُه في رواية سليمان التيميِّ عنه؟ والله أعلم.

السبب الخامس:

يورد الحديثَ الضعيفَ لدفع توهُّمِ صحته، واغترارِ طلاب العلم به.

ومثالُه: ما رواه ابنُ خزيمة في باب: «الذكر والدعاء في السجود عند قراءة السجدة» عن عبد الوهاب الثقفي، عن خالد الحذَّاء، عن أبي العالية، عن عائشة ﵄ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقول في سجود القرآن بالليل: «سجدَ وجهي للذي خلقه، وشقَّ سمعَه وبصرَه، بحوله وقوته..»(١).

ثم قال ابنُ خزيمة ﵀: «وإنما أمليتُ هذا الخبرَ وبَيَّنْتُ علَّته في هذا الوقت: مخافة أن يُفتَنَ بعضُ طلابِ العلم برواية الثقفيِّ، وخالدِ بن عبد الله، فيتوهَّمَ أنّ رواية عبد الوهاب وخالد بن عبد الله صحيحة»(٢).

السببُ السادس:

يُورِدُ الحديثَ الضعيف لأنَّ له شاهدًا أو متابِعًا يتقوَّى به.

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٢٨٣ ـ ٢٨٤ح/ ٥٦٤ ـ ٥٦٥).
وهذا الحديثُ رواه أيضًا أبو داود (ح/ ١٤١٤)، والنسائي (ح/ ١١٣٠)، والترمذي (ح/ ٥٨٠)، وقال: «حديثٌ حسن».
وفي إسناد الترمذيِّ رجلٌ لم يسمَّ، وبه أعلَّه الإمامُ ابنُ خزيمة، حيث قال (١/ ٢٨٣بعدح/ ٥٦٣): «وإنما تركتُ إملاءَ خبر أبي العالية عن عائشة؛ لأن بين خالد الحذاء، وبين أبي العالية رجلًا غير مسمًّى، لم يَذكر الرجلَ عبدُ الوهاب بن عبد المجيد، وخالد بن عبد الله الواسطي».

(٢) الموضوع السابق.
قلت: لعل الإمامَ ابنَ خزيمة يتعقَّبُ بهذا تحسينَ الإمامِ الترمذي، كما أشارَ إلى ذلك الباحث أيمن حمزة في (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة) (ص/ ٥٨)، والله أعلم.

ومن أمثلةِ ذلك:

١ ـ ما رواه ابنُ خزيمة عن ابن لَهيعة، وجابرِ بنِ إسماعيل الحضري، عن عُقَيل بن خالد، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه قال: قال النبيُّ ﷺ: «إذا استيقظَ أحدُكم من منامه؛ فلا يُدخِلْ يدَه في الإناءِ حتى يَغسلَها ثلاثَ مرات؛ فإنه لا يَدري أين باتت يده؟ أو: أينَ طافت يدُه؟»[1].

قال الإمامُ ابنُ خزيمة عقب الحديث: «ابنُ لهيعة ليس ممن أخرِّجُ حديثَه في هذا الكتابِ إذا تفرَّدَ برواية، وإنما أخرجتُ هذا الخبرَ لأنَّ جابرَ بنَ إسماعيل معه في الإسناد».

٢ ـ ما رواه ابنُ خزيمة عن عطاء بن دينار الهذليِّ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «ثلاثة لا تُقبَلُ منهم صلاة، ولا تَصعدُ إلى السماء، ولا تُجَاوِزُ رؤوسَهم؛ رجلٌ أَمَّ قومًا وهم له كارهون، ورجلٌ صلى على جنازةٍ ولم يؤمر، وامرأةٌ دعاها زوجُها من الليل فأبت عليه»[2].

ثم ساق ابنُ خزيمة إسنادًا آخر عن أنسٍ ﷺ بمثله مرفوعًا، ثم قال ابنُ خزيمة بعده: «أمليتُ الجزءَ الأولَ وهو مرسل؛ لأنَّ حديثَ أنسٍ الذي بعده حدثناه عيسى في عقبه، يعني بمثله، لولا هذا ما كنتُ أُخرِّج الخبرَ المرسلَ في هذا الكتاب».

فحديثُ عطاء الهذلي الأول مرسل، والمرسلُ من أقسام الضعيف عند الجماهير من المحدثين، وإنما رواه ابنُ خزيمة لأنَّ له شاهدًا مرفوعًا

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٧٥ح/ ١٤٦).
والحديثُ رواه كذلك بالإسنادين جميعًا ابنُ ماجه (ح/ ٣٩٤)، وقال في الزوائد (١/ ٥٨): «إسناده صحيح على شرط مسلم».

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ١١ح/ ١٥١٨).

من حديث أنسٍ رضي الله عنه، كما نبَّه على ذلك رحمه الله.

٣ ـ ما رواه ابنُ خزيمة عن عطية بن سعد العَوْفي، عن أبي سعيد الخدريِّ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا تَحِلُّ الصدقةُ لغنيٍّ إلا لخمسةٍ: العاملِ عليها، أو غارمٍ، أو مشتريها، أو عاملٍ في سبيل الله، أو جارٍ فقيرٍ يُتَصدَّقُ عليه أو أهدَى له»[1].

قال ابن خزيمة تعليقًا على هذا الحديث[2]: «في القلب من عطية بن

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٤/٦٩ح/٢٣٦٨)، بابُ ذكر إعطاء العاملِ على الصدقةِ عُمالةً من الصدقةِ وإن كان غنيًّا.
والحديثُ رواه أيضًا: أبو داود (ح/١٦٣٧)، قال المنذري: «عطيةُ أحد رواته، هو ابن سعد، أبو الحسن، العَوفي الكوفي، ولا يحتج بحديثه». مختصر أبي داود (٢/ ٢٣٥).

(٢) وليس على (ح/٢٣٦٧) كما سيأتي.
تنبيهات تتعلَّقُ بهذا الحديثِ وما بعده، وبتعليق الإمام ابن خزيمة:
١ ـ الصحيحُ أنَّ محلَّ هذا التعليق هنا بعد (ح/٢٣٦٨)، وقد وقعَ هذا التعليقُ في النسخة الخطيةِ بعد (ح/٢٣٦٧)، وهو هكذا في طبعة الدكتور الأعظمي، قال الشيخُ الألبانيُّ رحمه الله في تعليقِه على كلام الإمام ابن خزيمة: «ليس لعطية ذكر في إسناد هذا الخبر كما ترى، فهل في ذلك ما يشير إلى أنه سقط من الناسخ؟ ذلك ما أستبعده، فإنَّ هشامَ بن سعد له رواية عن زيد بن أسلم، فلعلَّ هناك سبق قلم من المؤلف أو الناسخ، أراد أن يقول: هشام بن سعد، فقال: عطية بن سعد العوفي. والله أعلم.
ثم بدا لي شيء آخر، وهو الصواب بإذن الله تعالى، وهو أنَّ قولَ المؤلف وقع هنا سهوًا من الناسخ، ومحلُّه بعد الحديث الآتي بعده، فإنه من حديث عطية كما ترى، وأيضًا فهو الذي أشار إليه المؤلف بقوله: «رواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار...»، وقد وصله في الموضع الذي أشار إليه المؤلف، وهو الآتي برقم (٢٣٧٤) ـ ناصر».
٢ ـ تصرَّفَ الدكتور ماهر الفحل ومحقِّقُو طبعة التأصيل، فنقلوا تعليقَ الإمام ابن خزيمة إلى مكانه الصحيح، الذي أشارَ إليه العلامة الشيخ الألباني، حيث وضعوه بعد (ح/٢٣٦٨)، دون أن يشيروا إلى كلام الشيخ الألباني، وكان الأليق بهم الإشادةَ بمَن سبَقهم في الإشارة إلى الخللِ، وفي التعديل المطلوب.
٣ ـ تصرَّفَ الدكتورُ مصطفى الأعظميُّ في إسناد (ح/٢٣٦٧) في الطبعة الثانية وما بعدها من طبعتِه، والذي فيه: «...حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ هشامٍ ـ وهو ابنُ سَعدٍ ـ عَن زَيدِ ابنِ أَسلَمَ...»، فبدَّلَ (هشامًا) في السند بـ(عطية) في المتنِ، وكتب في الهامش: «في =

سعد العَوْفي، إلا أنَّ هذا الخبرَ قد رواه زيدُ بنُ أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، قد خرَّجتُه في موضعٍ آخر»[١].

فحديثُ عطية العوفي ضعيفٌ عند ابن خزيمة، وإنما خرَّجه في (صحيحه) لمتابعة عطاء بن يسار له عن أبي سعيد الخدريِّ ﷺ، كما صرح بذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وله أمثلة أخرى أيضًا[٢].

فهذه الأحاديثُ ـ وغيرُها مما هي من هذا القبيل ـ ليست على شرطه من الصحة، وإنما خرجها فيه؛ لأن ضعفَها قد انجبرَ بالمتابعات التي أشار إليها عقب تخريجه لها.

السبب السابع:

قد يورِدُ الحديثَ الضعيفَ إذا لم يكن فيه حكمٌ، بل كان في باب الدعاء.

= الأصل: «هشام»، والتصويب من إتحاف المهرة، رقم ١٥٣٠٣».
كذا قال، وهذا التصرُّف مبنيٌّ ـ والله تعالى أعلم ـ على خطأٍ يحتملُ أن يكون وقعَ فيه الحافظُ ابنُ حجر في (الإتحاف)، حيث كرَّرَ الحديثَ (٢٣٦٧) في الإتحاف تحت ترجمة أبي سعيد الخدري عن عمر، وركَّبَ فيه إسنادَ (ح/ ٢٣٦٨) في صحيح ابن خزيمة على إسناد (ح/ ٢٣٦٧)، فقال: «حدثنا أبو زهير عبد المجيد بن إبراهيم المصري، ثنا شعيب... ثنا الليث، عن عطية، عن أبي سعيد، به»، ومن قوله: «عن عطية» إلى آخره هو إسناد الحديث الثاني، «فلعلَّه دخلَ عنده حديثٌ في حديث»، كما صرَّح بذلك محقِّقو طبعة التأصيل (٣/ ١٦٦ح/ ٢٤٢٤)، فتصرُّف الدكتور الأعظميِّ مبنيٌّ على ما وقعَ فيه الحافظ. ثم إنَّ الدكتور عدَّلَ في السند، وأبقى كلامَ الشيخ الألبانيِّ في النهاية، وفيه من الخللِ ما لا يخفى.

(١) الموضع الآخر هو (ح/ ٢٣٧٤)، وانظر: (إتحاف المهرة) للحافظ (٣٢٣ح/ ٥٤٨١).
ورواه أيضًا: أبو داود (ح/ ١٦٣٦)، وابن ماجه (ح/ ١٨٤١)، والحاكم في (المستدرك) (١/ ٥٦٦)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، وسكَتَ عليه الذهبي.

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (صحيح ابن خزيمة) (٤/ ١٥٢بعد ح/ ٢٥٧١).

ومثالُه: ما رواه من حديث عليٍّ ﷺ أنه قال: كان أكثرُ دعاءِ رسول الله ﷺ بعشيَّةِ عرفة: «اللهمَّ لك الحمدُ كالذي تقول، وخيرًا مما نقول، اللهمَّ لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي، وإليك مآبي، ولك ربِّي تراثي، اللهمَّ إني أعوذُ بكَ من عذاب القبر، ووسوسةِ الصدرِ، وشتاتِ الأمرِ، اللهمَّ إني أسألُكَ من خير ما تجيءُ به الريح، وأعوذُ بكَ من شرِّ ما تجيءُ به الريح»[1].

ترجمَ الإمامُ ابنُ خزيمة على هذا الحديثِ بقوله: «باب ذكرِ الدعاءِ على الموقفِ عشيَّةَ عرفة ـ إن ثبتَ الخبرُ، ولا إِخَالُ ـ إلا أنه ليس في الخبرِ حكمٌ، وإنما هو دعاءٌ، فخرَّجنا هذا الخبرَ وإن لم يكن ثابتًا من جهة النقل؛ إذ هذا الدعاء مباحٌ أن يدعو به على الموقفِ وغيرِه».

وكلامُه واضحٌ لا يحتاجُ إلى تعليق، ولم أجد لهذا النوع مثالًا آخر، علمًا بأنّ القولَ بأنّ الإمامَ ابنَ خزيمة ممن يرى العملَ بالضعيفِ في فضائل الأعمال، اعتمادًا على هذا المثال: ليس بصحيح، وخاصةً أنه قد توقَّفَ في عددٍ من المواضع من كتابه عن القولِ ببعض الأحاديث التي وردَت في فضائل الأعمال، أو في باب الترهيب، توقَّفَ عن القولِ بها لعدمِ جزمِه بصحةِ تلك الأحاديث[2]، وهذا يدلُّ على أنه ليس ممن

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٤/ ٢٦٤ح/ ٢٨٤١).

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ١٢٩ح/ ١٧٦٠، ٣/ ١٨٩ح/ ١٨٨٥، ٣/ ١٩٠ح/ ١٨٨٦، ٣/ ١٩١ح/ ١٨٨٧، ٣/ ٢٣٨ح/ ١٩٨٧، ٤/ ١٢٣ح/ ٢٤٩٦)، وهذه الأمثلةُ كلها ذكرَها الباحثُ الفاضل أيمن حمزة في رسالته القيمة (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/ ٦٠ ـ ٦٣) للتدليلِ على أنّ الإمامَ ابنَ خزيمة يوردُ الحديثَ الضعيفَ إذا كان في فضائل الأعمال، أو في الترهيب.
وأرى أنّ هذه الأمثلة لا تكفي لإثبات المطلوبِ، بل لا تدلُّ عليه؛ لأمرين:
الأمر الأول: أنّ الإمامَ ابنَ خزيمة لم يصرِّح في أيِّ موضع من تلك المواضع أنه أوردَ تلك الأحاديثَ الضعيفةَ لأنها مما يُحتَجُّ بها في فضائل الأعمال.
الأمر الثاني: ومع أنه لم يصرِّح بذلك؛ ففي صنيعِه ما يدلُّ على عكس ما أراده الباحثُ =

يذهبُ إلى العملِ بالحديثِ الضعيف في فضائل الأعمال، أو الترغيب والترهيب.

السبب الثامن:

يوردُ الحديث الضعيف سهوًا، وينبه على ذلك إذا اطلعَ على العلة.

مثالُه: ما رواه ابنُ خزيمة عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «سيد الأيام يوم الجمعة؛ فيه خُلِق آدم، وفيه أُدخِل الجنة، وفيه أُخرِج منها، ولا تقوم الساعة إلا يوم الجمعة»(١).

قال ابنُ خزيمة رحمه الله بعد ذكره لهذا الحديث: «غلطنا في إخراج هذا الحديث؛ لأن هذا مرسل، موسى بن أبي عثمان لم يسمع من أبي هريرة، أبوه أبو عثمان التبان روى عن أبي هريرة أخبارًا سمعها منه»(٢).

فالإمامُ ابنُ خزيمة رحمه الله صرَّحَ بأنّ إخراجَ هذا الحديث في (صحيحه) إنما هو غلط منه؛ لأنه حديث مرسل، ولا يؤخذ على ابن خزيمة ذلك، ما دام قد نبَّهَ عليه، بل هذا يُعَدُّ من شدة تحرِّيه في (صحيحه)، كما صرَّحَ العلماءُ بذلك.

السبب التاسع:

يورد الحديث الضعيف إذا لم يكن جازِمًا بضعفِه، ولكنه يلتزمُ التنبيهَ على ما فيه من احتمالِ الضعف.

= الفاضل؛ لأنّ الإمامَ ابن خزيمة قد علَّقَ ثبوتَ تلك الفضائل على ثبوت تلك الأحاديث.

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ١١٥ح/ ١٧٢٨).

(٢) ومن طريق أبيه رواه الحاكم في (المستدرك) (١/ ٤١٢)، فانتفت علةُ الانقطاع التي أعلَّه بها ابنُ خزيمة رحمه الله، ولذلك قال الحاكم: «صحيحٌ على شرط مسلم».

والأمثلةُ على ذلك عديدةٌ، منها:

ما رواه ابنُ خزيمة عن أنس بن مالكٍ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «يَستقبُلكم وتَستقبلون»، ثلاث مرات، فقال عمرُ بنُ الخطاب: يا رسولَ الله! وحيٌ نزَل؟ قال: «لا»، قال: عدُوٌّ حضَر؟ قال: «لا»، قال: فماذا؟

قال: «إنَّ الله ﷻ يَغفِرُ في أولِ ليلةٍ من شهر رمضانَ لكلِّ أهلِ هذه القبلة»، وأشارَ بيده إليها، فجعلَ رجلٌ يهزُّ رأسَه، ويقول: بخ بخ!! فقالَ له رسولُ الله ﷺ: «يا فلان! ضاقَ به صدرك؟!»، قال: «لا، ولكن ذكرتُ المنافق»، فقال: «إنَّ المنافقين هم الكافرون، وليسَ لكافرٍ من ذلك شيء»[١].

ترجمَ الإمامُ ابنُ خزيمة لهذا الحديثِ بقوله: «باب ذكر تفضُّلِ الله ﷻ على عباده المؤمنين في أولِ ليلةٍ من شهر رمضانَ بمغفرته إياهم؛ كرمًا وجودًا، إن صحَّ الخبر؛ فإنِّي لا أعرفُ خلفًا أبا الربيع هذا بعدالةٍ ولا جرحٍ، ولا عمرَو بن حمزة القيسي الذي هو دونه»[٢].

وأمثلةُ هذا النوع عديدةٌ أكتفي بهذا المثال[٣].

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ١٨٩ ـ ١٩٠ح/ ١٨٨٥)، وذكرَه الحافظُ في (الإتحاف) (١/ ٦٧٥ح/ ١٠٧١) بلفظ: «ماذا يستقبلُكم أو تستقبلون؟».

(٢) والحديثُ قال الهيثميُّ فيه في (مجمع الزوائد) (٣/ ١٤٦): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه خلفُ أبو الربيع، ولم أجد له راويًا غير عمرو بن حمزة، كما ذكر ابنُ أبي حاتم». وخلف أبو الربيع قال عنه الحافظ ابنُ حجر في (التقريب): «صدوقٌ يَهِم»، وأما عمرو بنُ حمزة القيسي، فقال الدارقطنيُّ عنه: «ضعيف»، وأورده العقيليُّ في (الضعفاء) (٣/ ٢٦٥)، وساقَ له حديثينِ هذا أحدُهما، وقال: «لا يتابَع عليهما»، وانظر تعليق الشيخ ناصر الدين الألباني على الحديث (٣/ ١٨٩ح/ ١٨٨٥).

(٣) وقد بحثت عنها في (صحيح ابن خزيمة) عن طريق الحاسوب بالبحث عبر جملتي «إن صحَّ الخبر» و«إن ثبتَ الخبر» ـ غير الأمثلة التي ذكرتُها في الأسباب السابقة ـ؛ =

فالإمامُ ابنُ خزيمة أوردَ هذه الأحاديثَ في كتابٍ اشترطَ فيه الصحة، ولكنه لَـمَّا لم يجزم بصحتِها: نبَّهَ على ذلك؛ حتى لا يُظَنَّ أنّ هذه الأحاديثَ على شرطِه في الصحة.

والحاصلُ من ذكرِ هذه الأسباب:

أنَّ ابنَ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ قد أشارَ في (صحيحه) إلى تضعيفِ بعض الأحاديث التي رواها بسنده، وليست على شرطه، وإنما أودعها كتابَه لأغراض معينة، ظهر بعضٌ منها بالاستقراء، فمنها ما يرجع إلى خدمة الصنعة الفقهية التي برزت في كتابه، من احتياجه إلى ردِّ دليل الخصم، ومنها ما يرجع إلى الصنعة الحديثيَّة، ومنها ما يرجع إلى غير ذلك، كما سبقت الإشارةُ إلى بعضِ الأسباب.

وإذا تقرر هذا فينبغي التنبيهُ على ما يترتَّب عليه:

أولًا: ينبغي عند العزو إلى (صحيح ابن خزيمة) أن يراجَع كلامُه

= فوصلت ثلاثةً وخمسين موضعًا في الجزء المطبوع كلِّه، مما يدلُّ على كثرة هذا العدد، وهذه المواضع هي الآتية: ١/ ٧١ح/ ١٣٧، ١/ ٢٠٣ح/ ٣٨٨، ١/ ٢٧١باب رقم/ ١١٩ من كتاب الصلاة، ٢/ ٢٠ح/ ٨٢٨، ٢/ ١٨١ح/ ١١٤٤، ٢/ ٢٢٣ح/ ١٢١٦، ٢/ ٢٧١ح/ ١٢٩٨، ٢/ ٣٢٩ح/ ١٤٠٢، ٢/ ٣٤٣ح/ ١٤٣١، ٢/ ٣٥٤ح/ ١٤٥٥، ٢/ ٣٥٩ح/ ١٤٦٤، ٣/ ٣٩ح/ ١٥٨٦، ٣/ ٩٢ح/ ١٦٨٣، ٣/ ١١٦ح/ ١٧٣٠، ٣/ ١٢٩ - ١٣٠ح/ ١٧٦٠، ٣/ ١٤٨ح/ ١٧٩٥، ٣/ ١٧٧ح/ ١٨٦٠، ٣/ ١٧٧ - ١٧٩ح/ ١٨٦١، ٣/ ١٨٢ح/ ١٨٧٢، ٣/ ١٨٩ح/ ١٨٨٥، ٣/ ١٩٠ح/ ١٨٨٦، ٣/ ١٩١ - ١٩٢ح/ ١٨٨٧، ٣/ ٢١٠ - ٢١١ح/ ١٩٣٠، ٣/ ٢٢٣ح/ ١٩٥٤، ٣/ ٢٣٨ح/ ١٩٨٧، ٣/ ٢٦٥ح/ ٢٠٤٠، ٣/ ٢٦٦ح/ ٢٠٤١، ٣/ ٢٧٣ح/ ٢٠٥٦، وح/ ٢٠٥٧، ٣/ ٢٨٨ح/ ٢٠٨٨، ٣/ ٣٠٦ح/ ٢١٣٦، ٣/ ٣٣١ح/ ٢١٩٢، ٤/ ٢٧ - ٢٨ح/ ٢٢٨٢، ٤/ ٣٨ح/ ٢٣١٠، ٤/ ٤٠ح/ ٢٣١٥، ٤/ ٤٤ح/ ٢٣٢٣، ٤/ ٤٤ - ٤٥ح/ ٢٣٢٤، ٤/ ٧٤ح/ ٢٣٧٩، ٤/ ٩٥ح/ ٢٤٣٣، وح/ ٢٤٣٤، ٤/ ١٠١ح/ ٢٤٥٠، ٤/ ١٢٣ح/ ٢٤٩٦، ٤/ ١٤٤ح/ ٢٥٤٨، ٤/ ١٥٥ح/ ٢٥٧٩، ٤/ ١٥٩ح/ ٢٥٩٢، ٤/ ٢٢٦ح/ ٢٧٥٠، ٤/ ٢٤١ح/ ٢٧٨٢، ٤/ ٢٤٤ح/ ٢٧٩١، ٤/ ٢٤٤ - ٢٤٥ح/ ٢٧٩٢، ٤/ ٢٦٢ح/ ٢٨٣٦، ٤/ ٢٦٨ - ٢٦٩ح/ ٢٨٥٢، ٤/ ٢٨٤ح/ ٢٨٩١.

على الحديث إن وجد، فمن الخطأ أن يُنسَبَ إليه تصحيحُ حديثٍ لمجرد إيراده في (صحيحه)، بينما يكون هو قد أشارَ إلى ضعفه، أو على الأقل قد توقف في تصحيحه.

ثانيًا: ينبغي أن يُفهَم: أن عبارة «رواه ابن خزيمة فى صحيحه» لا تفيد على إطلاقها تصحيحَ الحديث عند ابن خزيمة إلا إذا سَلِم الحديثُ من تعليقٍ لابن خزيمة عليه، يُستفاد منه غير ذلك، فإذا لم نجد له أيَّ تعليقٍ عليه، وكان قد ذكرَه على الوجه المعتاد الذي يدلُّ على احتجاجِه به؛ فحينئذ يُرجع إلى أصل شرطه، وهو عدم تخريجه إلا للصحيح على اصطلاحه الخاص به، وهذا هو الذي ينبغي أن يُقالَ عنده: «رواه ابنُ خزيمة في صحيحه»، وإن قيل: «صحَّحَه ابنُ خزيمة»؛ فلا بأس.

هذا، وقد استخدم بعضُ العلماء كلمة «رواه ابنُ خزيمة فى صحيحه» على ما فيها من إيهام بأنَّ ابنَ خزيمة يصحِّحُ الحديث، وعند مراجعة الصحيح يتبيَّن خلاف ذلك[1]، وممن نسبَ إلى الإمام ابن خزيمة تصحيحَ حديثٍ أشارَ هو إلى ضعفِه: الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني، حيث نسبَ إليه تصحيحَ حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: «مَن أفطرَ يومًا من رمضان في غير رخصةٍ رخَّصها الله؛ لم يقضِ عنه صوم الدهر»[2].

---

(١) ذكرَ الباحثُ الشيخ أيمن أنّ ممن أكثرَ من إطلاق هذه العبارة هو الحافظُ المنذريُّ في كتابه (الترغيب والترهيب)؛ حيث أطلق هذه العبارةَ في مواضع يكون الإمامُ ابنُ خزيمة قد أشارَ إلى تضعيف ذلك الحديث، كما أنه أحيانًا ينقل تضعيفَ ابن خزيمة، ومنهم أيضًا: الحافظُ ابنُ رجب الحنبلي، بل إنَّ ممن نسبَ ذلك إلى الإمام ابن خزيمة مع أنه أشارَ إلى تضعيفه: هو الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني. انظر: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة) (ص/ ٦٤ ـ ٦٦).

(٢) أخرجه ابنُ خزيمة في (صحيحه) (٣/ ٢٣٨ح/ ١٩٨٧)، ورواه أبو داود (ح/ ٢٣٩٦)، والترمذي (ح/ ٧٢٣) ـ وقال: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسمعتُ محمدًا يقول: أبو المطوس اسمُ أبيه: يزيد بن المطوس، ولا أعرفُ هذا الحديث ـ ورواه أيضًا: ابنُ ماجه (ح/ ١٦٧٢).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكره تعليقَ البخاريِّ لهذا الحديث: «وصله أصحابُ السنن الأربعة، وصحَّحه ابنُ خزيمةَ من طريقِ سفيان الثوريِّ[1] وشعبة، كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة بن عمير، عن أبي المطَوَّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، نحوه»[2]، ثم ذكرَ الحافظُ ثلاثَ عللٍ يُضَعَّفُ بها هذا الحديث.

لكن نسبةَ تصحيح هذا الحديث إلى ابن خزيمة فيه نظر، بل هو غلطٌ عليه؛ لأنه قد أشار إلى ضعفه في ترجمة البابِ فقال: «باب التغليظ في إفطار يوم من رمضان متعمدًا من غير رخصة، إن صحَّ الخبر؛ فإني لا أعرف ابنَ المطوس، ولا أباه، غير أن حبيبَ بن أبي ثابت قد ذكرَ أنه لقي أبا المطوس»[3].

فالإمامُ ابنُ خزيمة قد أشارَ إلى تضعيف الحديثِ لجهالة أبي المطوسِ وأبيه، وهي إحدى العلل الثلاث التي أشار إليها الحافظُ ابنُ حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في حديثِه عن الحديث.

«**والخلاصة**: أنه يلزم من أراد العزوَ إلى (صحيح ابن خزيمة): أن يراجعَ كلامَه في صحيحه قبل نسبة تصحيح الحديث له، فلا يكفي كونُ الحديثِ في صحيحه أنه صحيحٌ عنده، فضلًا عن أن يكون مستَدِلًّا به، والله تعالى أعلم»[4].

❁ ❁ ❁

(١) ابنُ خزيمة وصلَه عن طريق شعبة فقط، وعند الإمام أحمد والدارمي عن طريق شعبة والثوري، انظر: (إتحاف المهرة) (١٥/ ٦٠٤ ـ ٦٠٦ح/ ١٩٩٧٩).

(٢) فتح الباري (٤/ ١٩١ ـ بعد ح/ ١٩٣٥).

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٢٣٨ ـ قبل ح/ ١٩٨٧).

(٤) (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/ ٦٦).



المبحث الثالث

الصناعة الحديثيَّةُ في «صحيح الإمام ابن خزيمة»

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الصناعة الحديثيَّة المتعلقة بالإسناد.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.

المطلب الأول

الصناعة الحديثيّة المتعلّقةُ بالإسناد

احتوى (صحيحُ الإمام ابنِ خزيمة) على جملةٍ من الفوائد المتعلقة بالإسناد، وعلى جملةٍ من العلوم المندرِجة تحت علوم الحديث، المتعلقة بالإسناد والرواية، مما يدلُّ على غزارةِ الفوائد التي يشتملُ عليها هذا الكتاب.

وإذا عرفنا أننا نتحدَّث في هذا المدخل عن ربع (صحيح ابن خزيمة)، وأنّ هذه الفوائد كلَّها نجدُها في هذا القدرِ من الكتاب فقط: تبيَّنَت لنا قيمةُ الكتاب، وأننا لو أنعمَ الله تعالى علينا واستمتعنا بالكتابِ كاملًا: فلا شكَّ أننا سنكون أمامَ فوائد تُكَوِّنُ في جملتِها أغلبَ عناوين علوم الحديث.

وسأشيرُ ـ بإذن الله تعالى ـ في هذا المدخل إلى بعض الفوائد الإسناديةِ في هذا الكتاب، وإلى بعض العلوم التي احتوى عليها.

وسيكونُ الحديثُ في أربعة مقامات:

المقام الأول: الدِّقَّةُ في صِيَغ الأداءِ وألفاظِ السماع، وفي سياق الأسانيد:

سلكَ الإمامُ ابنُ خزيمة في (صحيحه) منهجًا دقيقًا في تمييزِ صِيَغ التَّحديثِ التي يَستَعمِلُها شيوخُه أو مَن فوقهم، حيث يُبيِّنُ ذلك بما لا يبقى معه مجالٌ لِلَّبس، وفيما يلي بعضُ ما يُوضِّحُ ذلك:

١ ـ تمييزُه لِصِيَغ التحديثِ لكلِّ شيخ، وهذا كثيرٌ عنده، ويظهَرُ من النظرِ في كتابه أنه يلتزمُ بيانَ ذلك كلما وُجدَ اختلافٌ في ذلك.

ومن أمثلتِه: قولُه في «باب ذِكرِ وُجُوبِ الوُضُوءِ مِنَ المَذيِ»:

«حَدثنا أَحمَدُ بنُ مَنِيعٍ، وَيَعقُوبُ بنُ إبرَاهِيمَ الدَّورَقِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ هِشَامٍ، وَفَضَالَةُ بنُ الفَضلِ الكُوفِيُّ قَالُوا: حَدثنا أَبُو بَكرِ بنُ عَيَّاشٍ، قَالَ: أَحْمَدُ بنُ مَنِيعٍ، قَالَ: حَدثنا أبو حَصِينٍ، وَقَالَ الآخَرُونَ: عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَن أَبِي عَبدِ الرَّحمَنِ السُّلَمِيِّ، عَن عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: كُنتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَاستَحْيَيْتُ أَن أَسْأَلَ رَسُولَ الله ﷺ؛ لأَنَّ ابنَتَه كَانَت عِندِي، فَأَمَرتُ رَجُلًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: مِنهُ الوُضُوءُ»[1].

ففرَّقَ بين رواية أحمد بن منيع، وفيها: «حدثنا أبو حَصِين»، وبين رواية غيرِه، وفيها: «عن أبي حَصِينٍ».

٢ ـ يهتمُّ بتمييزِ مَن صرَّح بالسماعِ من الرواة، كما في المثالِ السابق، وكما في الأحاديث التالية: (١٨، ٣٧، ٥٩، ٧٩، ٩٥[2]، ١٨٣، ٢٠٥، ٢٨٨، ٧٩٠، ٩٥٥) وغيرها[3].

---

(١) (١/ ١٤ح/١٨).

(٢) ساق سندَه لوحده لبيان عنعنةِ محمد بن مروان، عن هشام في سياقِه، أمَّا الآخرون: فقالوا: حدثنا.

(٣) انظر ـ على سبيل المثال ـ الأحاديث: (٩٨٤، ١٠٧٢، ١١٤٨، ١١٦٢، ١٢٦٤، =

٣ ـ إذا روَى عن عدَّة، وكان بينهم خلافٌ في صِيَغ التحديث: فكثيرًا ما يُفرِّقُ بين الشيوخ ومَن فوقهم لبيان صيغةِ كلِّ واحدٍ منهم، وهذا كثيرٌ في الكتاب.

أمَّا إذا جمعَهم: فإنه يُبَيِّنُ ويُمَيِّز، كما سبقَ في الفقرة السابقة، وسيأتي أيضًا في الفقرات اللاحقة.

٤ ـ من دقَّتِه: أنه يُميِّزُ بين (حدثنا) و(أخبرنا) في صِيَغ شيوخه أو مَن فوقَهم، مما يدلُّ على أنه يرى التفريقَ بينهما، وهو في ذلك يوافقُ شيخَيْه الإمامَين: مسلمًا وأبا داود، حيث يُفرِّقان بين الصيغتَين.

ومن أمثلة ذلك: الأحاديث: (٣٠٥، ٩٤٤، ١٠٢٠، ١٦٥٥، ١٩٦٤، ٢٨٢٠، ٢٩٨٩).

٥ ـ وكذلك يُفرِّقُ بين (أخبرني) و(حدثني)، كما في (ح/٣٤٨).

٦ ـ بل إنه يُفرِّقُ بين (حدثنا) و(حدثني)، كما في الأحاديث التالية: (٢٠، ٥٩، ٢٥٠، ٢٦٧٩).

٧ ـ يهتمُّ بالسماع عمومًا، كما سبق في الأمثلة السابقة، ويهتمُّ بسماعْ المدلِّسين على وجه الخصوص، ويُعلِّقُ ثبوتَ الحديثِ على سماعِهم.

ومن أمثلتِه قولُه ـ بعد روايتِه لحديثٍ من طريق ابن إسحاق ـ: «أنا استثنيتُ صحةَ هذا الخبر؛ لأني خائفٌ أن يكون محمدُ بنُ إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم، وإنما دلَّسَه عنه»[1].

فعلَّقَ ثبوتَ الحديثِ على سماع محمد بن إسحاق، وهو من

= ١٦٤٥، ١٦٥٧، ١٨٣٣، ١٨٣٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ٢٠٠٧، ٢٢٥١، ٢٦٢١، ٢٦٨١).

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٧١ح/ ١٣٧).

المدلِّسين المعروفين.

ومن أمثلتِه أيضًا: قولُه: «أَمَّا خَبَرُ أَبِي إِسحَاقَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَن عَائِشَةَ، فَإِنَّ فِيهِ نَظَرًا؛ لأَنِّي لَا أَقِفُ عَلَى سَمَاعِ أَبِي إِسحَاقَ هَذَا الخَبَرَ مِن الأَسوَدِ»(١).

وأبو إسحاق هذا هو السبيعي، وهو من الموصوفين بالتدليس، وبعضُ العلماء يحتملُ تدليسَه، فبيَّن الإمامُ ابنُ خزيمة أنَّ منهجَه ردُّ تدليسِه، وهذا من شدَّة تحرِّيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢).

ومنه أيضًا: قولُه: «بَابُ اخْتِيَارِ صَلَاةِ المَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا عَلَى صَلَاتِهَا فِي المَسْجِدِ، إِنْ ثَبَتَ الْخَبَرُ، فَإِنِّي لَا أَعْرِفُ السَّائِبَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِعَدَالَةٍ وَلَا جَرْحٍ، وَلَا أَقِفُ عَلَى سَمَاعِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ هَذَا الْخَبَرَ مِنِ ابْنِ عُمَرَ، وَلَا هَلْ سَمِعَ قَتَادَةُ خَبَرَهُ مِنْ مُوَرِّقٍ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ أَمْ لا؟...»(٣).

وحبيب وقتادة كلاهما مدلسان، وقد بيَّن ابنُ خزيمة أنه لا يحتملُ عنعنتَهما.

٨ ـ من دقَّتِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سياق الأسانيد:

أنه يُقدِّمُ المتنَ على السند أحيانًا، وذلك للإشارةِ إلى أنَّ الحديثَ ليس على شرطِه، وقد التزمَ بهذا في الأعَمِّ الأغلب، وله أمثلةٌ كثيرةٌ في (صَحيح ابن خُزَيمة)(٤).

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٢٤٢ح/ ٤٠٨).

(٢) انظر: (مناهج المحدثين) للشيخ الدكتور سعد الحميِّد (ص/ ١٣٦).

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٩٢ح/ ١٦٨٣).

(٤) انظر ـ مثلًا ـ: الأحاديث: (٤٤١، ٤٦٨، ٤٦٩، ٥٦٠، ٤٧٠، ١١٩٥، ٢٦٤٢) وغيرها، انظر الإشارة إليها في مقدمة الدكتور ماهر الفحل لصحيح ابن خزيمة (١/ ٨٩).

منها: أنه علَّقَ عن سلام بن مسكين، قال: حَدَّثَنَا أبو ظِلالٍ القَسْمَلِيُّ، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يمكُثُ رَجُلٌ فِي النَّارِ، فَيُنَادِي أَلْفَ عَامٍ: يَا حَنَّانُ! يَا مَنَّانُ! فَيَقُولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يا جِبْرِيلُ، أَخرِجْ عَبدِي مِنَ النَّارِ...»[1].

ثم قالَ بعد أن ذكرَ المتنَ: «حَدَّثَنَاهُ أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بنُ الخَلِيلِ بنِ بَشِيرِ بنِ نَهِيكٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، يَعنِي ابنَ إِبرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلامٌ».

وهذا منه إشارة إلى ضعف هذا الحديث.

ومنهجُ ابن خزيمة هذا قد نقلَه عنه أهلُ العلم، يقولُ الحافظُ ابنُ حجر ـ بعد ذكر الحديثِ السابق ـ: «وقاعدةُ ابن خزيمة إذا علَّقَ الخبر: لا يكون على شرطه من الصحة، ولو أسندَه بعد أن يُعلِّقَه»[2].

وقال الحافظُ أيضًا: «تقديمُ الحديثِ على السندِ يقعُ لابن خزيمةَ إذا كان في السندِ مَن فيه مقالٌ، فيبتدئُ به، ثم بعد الفراغ يذكرُ السند، وقد صرَّحَ ابنُ خزيمة بأنّ مَن رواه على غير ذلك الوجه: لا يكون في حِلٍّ منه»[3].

المقام الثاني: التنبيه على اللطائف والنكات والفوائد الإسنادية[4]:

اشتملَ (صحيحُ الإمام ابن خزيمة) على جملةٍ من الفوائد المتعلقةِ

---

(١) (كتاب التوحيد) لابن خزيمة (٢/ ٦٣٧)، وقد سبقَ أن كتاب التوحيد جزءٌ من صحيح ابن خزيمة.

(٢) (إتحاف المهرة) (٢/ ٣٦٥ ـ برقم/ ١٩٠٥)، وقال فيه (٦/ ٤٧٧): «هذا اصطلاحُ ابن خزيمة في الأحاديث الضعيفة والمعللة؛ يقطعُ أسانيدَها ويُعلِّقُها ثم يوصِلُها، وقد بيَّنَ ذلك غير مرة».

(٣) نقله عنه السيوطي في (تدريب الراوي) (٢/ ٨٦) في النوع السادس والعشرين.

(٤) انظر: (الإمام ابن خزيمة) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (٢/ ٤٨٠ ـ ٥١٠)، ومقدمة =

بالرواة، وذلك تعريفًا بهم، وتمييزًا بين المتشابِهِين في الاسمِ منهم، وبيانًا لأوطان بعضِهم، ونبَّه إلى لطائف ونكات إسنادية كثيرة، ومنها[١]:

١ ـ تسميةُ المَكْنِيِّ:

كقولِه: «أبو معاذ هذا: هو عطاء بن أبي ميمونة»[٢]، وقولِه: «..عن أبي الزناد: وهو عبد الله بن ذكوان»[٣]، وقولِه: «أبو عمار: وهو شدَّادُ ابن عبد الله»[٤]، وهو كثيرٌ في (صحيح ابن خزيمة)[٥].

٢ ـ احيانًا يذكرُ كنيةَ مَن ذُكِرَ باسمه، إذا كان مشهورًا بكنيتِه:

كقولِه: «سعيد بن يزيد: وهو أبو مسلمة»[٦]، وقولِه: «وشقيق بن سلمة: هو أبو وائل»[٧]، وأمثلتُه عديدة[٨].

٣ ـ ذكرُه لألقاب بعض الرواة، إذا كانوا معروفين بها، او إذا كانت القابُهم تحتاجُ إلى بيان:

ومن أمثلتِه: قولُه: «عن يزيد، وهو الرِّشْك»[٩]، وقولُه: «عن حميد

= الدكتور ماهر الفحل لصحيح ابن خزيمة (١/ ٧٥ ـ ١٠٠).

(١) تنبيه: كنت ذكرتُ في الطبعة الأولى من هذا المدخل (ص/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥): أنّ من اللطائف الإسنادية عند الإمام ابن خزيمة: التعريف بالصحابة ـ رضي الله عنهم وأرضاهم ـ والتابعين، وذكرتُ لذلك أمثلة، وكنت ذكرتُ الفائدتَين والأمثلة تبعًا للدكتور عبد العزيز الكبيسي في كتابه (الإمام ابن خزيمة) (٢/ ٤٨٠ ـ ٥١٠).
وقد تبين لي ـ بعد تنبيه الشيخ ياسر إبراهيم نجار ـ أن الأمثلة لا تصلُح للاستدلال؛ لأن التعريفَ فيها ممن فوق ابن خزيمة، ولذلك حذفت الفائدَتين في هذه الطبعة.

(٢) السابق (١/ ٤٦ح/ ٨٦).

(٣) السابق (١/ ٧٢ح/ ١٣٩).

(٤) السابق (١/ ١٦٠ح/ ٣١١).

(٥) انظر ـ على سبيل المثال ـ: (١/ ٨٣ح/ ١٦٠)، (١/ ٢٥١ح/ ٤٩٨)، (٢/ ١٠٤ح/ ١٠٠٦).

(٦) السابق (٢/ ١٠٥ح/ ١٠١٠).

(٧) السابق (١/ ٧٩ح/ ١٥٢).

(٨) انظر ـ مثلًا ـ: (٢/ ٣٥١ح/ ١٤٥٠)، (٤/ ٩٥ح/ ٢٤٣٤).

(٩) السابق (١/ ١٢٤ح/ ٢٥١).

ابن عبد الله: هو الخَرَّاط»[١].

٤ ـ تعريفه بمن اشتَهَرَ بالنسبةِ إلى غير آبائهم:

ذكرَ ابنُ خزيمة عددًا من الرواة الذين ذُكِروا بالنسبةِ إلى أجدادِهم، ونبَّهَ إلى ذلك لئلَّا يُظَنَّ أنَّ المذكورَ الذي نُسبَ إليه هو أبوه.

ومن أمثلتِه في (صحيح ابن خزيمة): قولُه: «ومحمدُ بنُ أبي يعقوب: هو محمدُ بنُ عبد الله بن أبي يعقوب، نسبَه إلى جده، هو الذي قال عنه شعبة: حدثني محمدُ بنُ أبي يعقوب سيدُ بني تميم»[٢].

وقد يذكرُ في أثناء ذلك فوائد عزيزةً أخرى، ومن ذلك قولُه: «حَدثنا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، حَدثنا يَحيَى بنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، حَدثنا عَبدُ الحَمِيدِ بنُ جَعفَرٍ، حَدثني مُحَمَّدُ بنُ عَطَاءٍ ـ وَهُوَ مُحَمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ عَطَاءٍ نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ ـ عَن أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ...» فذكرَ الحديث.

ثم قال: «مُحَمَّدُ بنُ عَطَاء: هُوَ مُحَمَّدُ بنُ عَمرِو بنِ عَطَاءٍ... سمعتُ بندارًا يقول: هذا أولُ حديثٍ أملاه علينا يحيى بنُ سعيدٍ بالبصرة، فمن الحياءِ سبقَه لسانُه، نسبَ مُحَمَّدَ بن عَمْرو بن عطاء إلى جدِّه، قال: مُحَمَّد بن عطاء»[٣].

وله أمثلةٌ عديدةٌ في (صحيح ابن خزيمة)[٤].

٥ ـ بيانُه للمتَّفِق والمفتَرِق:

وهو أن تتفقَ أسماءُ الرواة وأسماءُ آبائهم فصاعدًا خطًّا ولفظًا،

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٣٨٠ح/ ٧٧٥).

(٢) السابق (١/ ٣٢ح/ ٥٣).

(٣) السابق (١/ ٢٩٧ح/ ٥٨٧).

(٤) السابق (١/ ٣٠١ح/ ٥٩٥)، (٢/ ٤٥ح/ ٨٧٨)، (٢/ ٨٨ح/ ٩٧٦)، (٤/ ٣٢٠ح/ ٢٩٧٩).

وتختلفَ أشخاصُهم، ومنه أيضًا: أن تتفقَ أسماؤُهم وكُناهم، أو أسماؤهم ونسبتُهم، أو تتفق كُناهم فقط.

وقد حَرَصَ الإمامُ ابنُ خزيمة على بيانه، ومن أمثلتِه في (صحيحه) أنه قال: «حَدثنا عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ بِشْرِ بنِ الحَكَمِ، حَدثنا حَجَّاجٌ، يَعنِي ابنَ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أخبرنا ابنُ جُرَيجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ عَبَّادِ بنِ جَعفَرٍ يَقُولُ: أَخبَرني أَبُو سَلَمَةَ بنُ سُفْيَانَ، وَعَبدُ الله بنُ عَمْرِو بنِ العَاصِ، وَعَبدُ الله بنُ المُسَيَّبِ العَابِدِيُّ، عَن عَبدِ الله بنِ السَّائِبِ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ الله ﷺ بِمَكَّةَ الصُّبْحَ...».

وحتى لا يُظَنَّ أنَّ المرادَ بعبد الله بن عمرو بن العاص هنا هو الصحابي المشهور؛ قال ابنُ خزيمة عقبه: «لَيْسَ هُوَ عَبدَ الله بنَ عَمرِو ابنِ العَاصِ السَّهْمِي»[(١)].

وله أمثلةٌ عديدةٌ في (صحيح ابن خزيمة)[(٢)].

٦ ـ تعيينُ المهمَل:

كقولِه فيما رواه عن يعقوب ـ وهو شيخُ شيخَيْه ـ: «وهو ابنُ إبراهيم ابن سعد»[(٣)]، وفيما رواه عن سفيان ـ وهو شيخُ شيخِه ـ: «هو ابنُ عيينة»[(٤)]، وفيما رواه عن سعيد المقبري ـ وهو تابعيٌّ ـ: «هو ابنُ أبي

---

(١) السابق (١/ ٢٧٥ح/ ٥٤٦)، والحديثُ أخرجه أيضًا الإمامُ مسلم (٤٥٥) بالإسنادِ نفسِه، قال الحافظ ابنُ حجر في (الفتح) (٢/ ٣٥٥) بعد ذكرِ سنده: «وقولُه: (ابنُ عمرو بن العاص) وهمٌ من بعض أصحاب ابن جريج، وقد رويناه في مصنف عبد الرزاق عنه فقال: عبد الله بن عمرٍو القاري، وهو الصواب».

(٢) انظر ـ على سبيل المثال ـ: (١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦ح/ ٧٦٤)، (٣/ ٣٠٦ في الترجمة ـ قبل ح/ ٢١٣٦)، (٣/ ٣١٥ ـ ٣١٦ح/ ٢١٦١).

(٣) السابق (١/ ١١ح/ ١٥).

(٤) السابق (١/ ٣٧ح/ ٦٦).

سعيد»[١]، والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ جدًّا[٢].

٧ ـ تسميةُ المبهم في أصل السند:

ومن أمثلتِه: قولُه: «حدثنا مُؤَمَّلُ بنُ هِشَام، حَدثنا إِسْمَاعِيلُ، يَعنِي ابنَ عُلَيَّةَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ إِسحَاقَ، عَن مُعَاذِ بنِ عَبدِ الله بنِ خُبَيْبٍ، عَن أَخِيهِ فُلَانِ بنِ عَبْدِ الله بنِ خُبَيْبٍ...».

ثم قال ابنُ خزيمة: «هذَا الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يُسَمِّهِ ابنُ عُلَيَّةَ: هُوَ عَبدُ الله بنُ عَبدِ الله بنِ خُبَيْبٍ»[٣].

وله أمثلةٌ أخرى في (صحيح ابن خزيمة)[٤].

٨ ـ بيانُه للأسانيد الغريبة:

كثيرًا ما يُنبِّهُ الإمامُ ابنُ خزيمة إلى الأسانيد الغريبة، كما أنه يُنبِّه إلى المتون الغريبة، ومن ذلك قولُه: «حَدثنا أبو عَمَّارٍ، حَدثنا وَكِيعُ بنُ الْجَرَّاحِ، عَن سُفيَانَ، عَن مُحَارِبِ بنِ دِثَارٍ، عَن سُلَيْمَانَ بنِ بُرَيدَةَ، عَن أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا كَانَ يَومُ فَتْحِ مَكَّةَ صَلَّى الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوَضُوءٍ وَاحِدٍ».

ثم قال ابنُ خزيمة: «لَم يُسنِد هذا الخَبَرَ عَن الثَّورِيِّ أَحَدٌ نَعلَمُه غَيرُ المُعتَمِرِ وَوَكِيعٍ، رَوَاهُ أَصحَابُ الثَّورِيِّ غَيرَهُمَا، عَن سُفيَانَ، عَن مُحَارِبٍ، عَن سُلَيْمَانَ بنِ بُرَيدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِن كَانَ المُعتَمِرُ وَوَكِيعٌ

(١) السابق (١/ ١٠٠ح/ ١٩٩).

(٢) للوقوف على نماذج لهذا النوع؛ انظر: مقدمة الدكتور ماهر الفحل لصحيح ابن خزيمة (١/ ٩٣).

(٣) السابق (٣/ ٣٢٨ح/ ٢١٨٥).

(٤) انظر ـ على سبيل المثال ـ: (١/ ١١٣ ـ ١١٤ح/ ٢٢٦)، (٣/ ١٤٤ح/ ١٧٨٦)، (٤/ ٢٣٣ح/ ٢٧٦٥).

مع جَلالَتِهِما، حَفِظَا هذا الإِسنَادَ وَاتِّصالَه، فَهُوَ خَبَرٌ غَرِيبٌ غَرِيبٌ»[١].

وله أمثلةٌ كثيرةٌ في (صحيح ابن خزيمة)[٢].

٩ ـ بيانُه لاختلاف الأسانيد وصلًا وإرسالًا:

كما في المثال السابق، وله أمثلةٌ أخرى أيضًا في (صحيح ابن خزيمة)[٣].

١٠ ـ يُخرج المرسلَ احيانًا، مع بيان انه ليس من شرطه:

ومن أمثلتِه: قولُه في (باب الزَّجرِ عَن إِمَامَةِ المَرْءِ مَن يَكرَهُ إِمَامَتَهُ): «حَدثنا عِيسَى بنُ إِبرَاهِيمَ، حَدثنا ابنُ وَهبٍ، عَنِ ابنِ لَهِيعَةَ، وَسَعِيدِ بنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَن عَطَاءِ بنِ دِينَارٍ الهُذَلِيِّ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ مِنهُم صَلاةٌ، وَلا تَصعَدُ إِلَى السَّمَاءِ، وَلَا تُجَاوِزُ رُؤُوسَهُم: رَجُلٌ أَمَّ قَومًا وَهُم لَهُ كَارِهُونَ، وَرَجُلٌ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ وَلَمْ يُؤمَر، وَامرَأَةٌ دَعَاهَا زَوجُهَا مِنَ اللَّيلِ فَأَبَتْ عَلَيه».

ثم قال: «حَدثنا عِيسَى بنُ إِبرَاهِيمَ، حَدثنا ابنُ وَهبٍ، عَن عَمرِو بنِ الحَارِثِ، عَن يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَن عَمْرِو بنِ الوَلِيدِ، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، يَرْفَعُهُ، يَعْنِي: مِثْلَ هَذَا».

وبعد أن أخرجَ المرسَلَ وأعقبَه بتخريج حديث أنس، وهو مرفوع؛ قال: «أَمْلَيْتُ الجُزءَ الأَوَّلَ وَهُوَ مُرْسَلٌ؛ لأَنَّ حَدِيثَ أَنَسٍ الَّذِي بَعدَهُ حَدثناهُ عِيسَى فِي عَقِبِهِ، يَعنِي بِمِثْلِهِ، لَولَا هَذَا لَمَا كُنتُ أُخَرِّجُ الخَبَرَ المُرْسَلَ فِي هَذَا الكِتَاب»[٤].

---

(١) السابق (١/ ١٠ح/ ١٤).

(٢) انظر: مقدمة الدكتور ماهر الفحل (١/ ٩٢ ـ ٩٣).

(٣) انظر الأحاديث: (١٠٨٤، ١٢٢٤، ١٤٧٦).

(٤) السابق (٣/ ١١ح/١٥١٨ ـ ١٥١٩).

١١ ـ بيانُه للاختلاف في الأسانيد رفعًا ووقفًا:

ومن أمثلتِه: أنه عقدَ بابًا بقوله: «بَابُ مُرُورِ الهِرِّ بَينَ يَدَيِ المُصَلِّي إن صَحَّ الْخَبَرُ مُسنَدًا؛ فَإِنَّ فِي القَلْبِ مِن رَفعِهِ»، ثم قال:

«حَدثنا بُندَارٌ، حَدثنا عُبَيدُ الله بنُ عَبدِ المَجِيدِ، حَدثنا عَبدُ الرَّحمَنِ ابنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: الهِرَّةُ لا تَقطَعُ الصَّلاةَ، إِنَّهَا مِن مَتَاعِ البَيتِ».

ثم روى ابنُ خزيمة هذا الحديثَ من طريق ابن وهب موقوفًا على أبي هريرة رضي الله عنه قال: «حَدثنَاهُ الرَّبِيعُ بنُ سُلَيْمَانَ، حَدثنا ابنُ وَهبٍ، عَنِ ابنِ أَبِي الزِّنَادِ، بِهَذَا الحَدِيثِ مَوقُوفًا غَيرَ مَرفُوعٍ».

ثم رجَّح الإمامُ ابنُ خزيمة الموقوفَ على المرفوع بقولِه: «ابنُ وَهبٍ أَعلَمُ بِحَدِيثِ أَهلِ المَدِينَةِ مِن عُبَيدِ الله بنِ عَبدِ المَجِيدِ»[(١)].

وكلُّ هذا يدلُّ على تبحُّرِه وتمكُّنِه من هذا العلم، ودقَّتِه في الترجيح.

وله أمثلةٌ أخرى في (صحيحه)[(٢)].

١٢ ـ بيانُه لانفرادات بعض الرواة:

ومن أمثلتِه قولُه ـ بعد روايتِه لحديثٍ من طريق أبي أحمد الزبيري ـ: «لم يرفعه في الدنيا غيرُ أبي أحمد الزبيري»[(٣)].

وله أمثلةٌ أخرى في (صحيح ابن خزيمة)، يبينُ ما انفردَ به الرواة في السند أو المتن[(٤)].

---

(١) السابق (٢/ ٢٠ح/٨٢٨).
(٢) انظر الأحاديث: (٣٥٥، ١٠١٣، ١١٧٢، ٢٦٥٢).
(٣) السابق (/ ١/ ١٨٥ح/ ٣٥٦).
(٤) انظر الأحاديث: (٣٥٤ ـ المتن ـ ٣٥٧، ٥١٧).

ومن أمثلتِه: ما ذكرَه في كتاب (الصلاة)، في باب الرخصةِ في ترك انتظارِ الرَّعِيَّةِ للخطبةِ يوم العيد، حيث قال ـ بعد إخراجه للحديث ـ: «هذا حديثٌ خراسانيٌّ غريبٌ غريبٌ، لا نعلمُ أحدًا رواه غيرَ الفضل بن موسى السِّينَاني[1]».

ثم ذكرَ فائدةً أخرى قائلًا: «كان هذا الخَبَرُ أيضًا عند أبي عمار، عن الفضل بن موسى، لم يُحدِّثنا به بنَيْسابور، حدَّثَ به أهلَ بغداد، على ما خَبَّرَني بعضُ العراقيين»[2].

١٣ ـ بيانُه ـ احيانًا ـ بلدَ السماع:

يُبيِّنُ الإمامُ ابنُ خزيمة أحيانًا البلدَ الذي سمعَ فيه من شيخِه، وذلك إذا حدَّثه في غير بلده، كقوله في أحد مشايخه: «حدثنا عبدُ الرحمن بن بشر بن الحكم ـ أملى بالكوفة ـ...»[3].

وعبدُ الرحمن هذا نيسابوريٌّ، فلما كان تحديثُه له في غير بلده: صرَّح بذلك.

ومنه قولُه: «حدثنا محمدُ بنُ عبد الله بن ميمون بالإسكندرية»[4]، ومحمدٌ هذا أصلُه بغدادي، ولكنه استوطَنَ الإسكندرية.

ومنه قولُه ـ بعد أن روى حديثًا عن أبي حاتم الرازي ـ: «وَهَذَا لَفظُ حَدِيثِ أَبِي حَاتِمٍ، حَدثنا بِهِ بِالبَصرَةِ.

(١) في طبعة الأعظمي القديمة «الشيباني»، وقد صوَّبها في الطبعات اللاحقة، وهي على الصواب أيضًا في طبعة د. ماهر الفحل.

(٢) السابق (٢/ ٣٥٨ح/ ١٤٦٢).

(٣) السابق (٢/ ٢٢٣ح/ ١٢١٦).

(٤) السابق (١/ ١١٦ح/ ٣١١)، وكذلك فيه (٢/ ٨٨ح/ ٩٧٦)، (٣/ ١٧٣ح/ ١٨٥٠)، (٤/ ٢٨٨ح/ ٢٩٠٣).

وَحَدثنا بِهِ بِبَغدَادَ مَرَّةً، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِم، فَسَهَا، فَسَجَدَ سَجدَتَي السَّهوِ بَعدَ السَّلَامِ وَالكَلَام»[1].

ومن ذلك قولُه: «حَدثنا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى، حَدثنا إِسمَاعِيلُ بنُ عَبدِ الله ابنِ زُرَارَةَ الرَّقِّيُّ بِبَغدَادَ...»[2]، صرَّحَ به لئلَّا يُظَنَّ أنه سمع منه ببلده (الرقَّة).

ومنه قولُه: «حَدثنا مُحَمَّدُ بنُ عَمرِو بنِ العَبَّاسِ بِبَغدَاد، وَأَصلُهُ بَصرِيٌّ...»[3].

ومنه قولُه: «حدثنا محمدُ بنُ علي بن محرز ـ أصلُه بغداديٌّ ـ بالفسطاط»[4].

وله أمثلةٌ عديدةٌ في (صحيح ابن خزيمة)[5]، وهذا له فوائد عديدةٌ، منها: العلمُ بأنَّ الإمامَ ابنَ خزيمة رحلَ إلى تلك البلدة، فتصريحُه بأنّه سمعَ من محمد بن عبد الله بن ميمون بالإسكندرية: يدلُّ على أنه تجوَّلَ في مدن مصر، ولم يكتفِ بمدينةٍ واحدةٍ فيها، إضافةً إلى الفوائد الأخرى التي تتعلقُ بالتثبُّتِ من دعاوى السماع.

١٤ ـ تعريفُه ـ احيانًا ـ بالرواة بذكر اوطانهم:

وله أمثلةٌ عديدةٌ في (صحيح ابن خزيمة) منها:

قولُه: «إسماعيل بن إسحاق الكوفي، سكنَ الفسطاط»[6].

(١) السابق (٢/ ١٣٤ح/ ١٠٦٢).
(٢) السابق (٢/ ٢٢٨ح/ ١٢٢٤).
(٣) السابق (٢/ ٢٨١ح/ ١٣٢١).
(٤) السابق (١/ ١٨٤ح/ ٣٥٦).
(٥) انظر نماذج أخرى من ذلك في (صحيح ابن خزيمة): (١/ ٨٧ح/ ١٧٠)، (١/ ٢١٨ح/ ٤١٨)، (٢/ ٣٤٢ح/ ١٤٢٩)، (٢/ ٣٤٦ح/ ١٤٤٠)، (٣/ ٢٢٧ح/ ١٩٦٥)، (٣/ ٣٠٤ح/ ٢١٣١)، (٤/ ٢٠ح/ ٢٢٧٠)، (٤/ ١٢٢ح/ ٢٤٩٥).
(٦) السابق (١/ ٣٢٨ح/ ٦٥٤).

وقولُه: «عثمان بن حكيم، أصلُه مدني، سكنَ الكوفة»[١].

وقولُه: «أبو المنهال هو سيار بن سلامة، بصري»[٢].

١٥ ـ أحيانًا يُعرِّف بالراوي بذكر ترجمةٍ مختصَرةٍ له:

ومن أمثلتِه: ما ذكرَه عن أبي القاسم الجدليِّ بقوله: «أبو القَاسِم الجَدَلِيُّ هذا هُوَ حُسَينُ بنُ الحَارِث، مِن جَدِيلَةِ قَيسٍ، رَوَى عَنه زَكَرِيَّا بنُ أَبِي زَائِدَةَ، وَأَبو مَالِكٍ الأَشجَعِيُّ، وَحَجَّاجُ بنُ أَرْطَاةَ، وَعَطَاءُ بنُ السَّائِبِ، عِدَادُه فِي الكُوفِيِّينَ»[٣].

١٦ ـ التوثيقُ احتياطًا ودفعًا لِتُهَمَةِ التساهل:

قد يُورِدُ الإمامُ ابنُ خزيمة إسنادًا فيه راوٍ يَعلمُ هو أنه ثقة، ولكنه يَخشى أن يقفَ عليه مَن لا يعرفُ ثقتَه، فيتَّهِمَه بالتساهل، فيُورِدُ بإسناده عن بعض الأئمة ما يُفيد ثقةَ ذلك الراوي.

ومن أمثلتِه: أنه أخرجَ حديثًا من طريق عبيد الله بن أبي جعفر، ثم ذكرَ بإسناده عن الليث بن سعد المصري أنه قال: «سمعتُ يزيدَ بنَ أبي حبيب وعبيد الله بن أبي جعفر ـ وهما جوهرَتا البلاد ـ يقولان: فُتحت مصرُ صلحًا»[٤].

فكأنَّ الإمامَ ابنَ خزيمة قصدَ بإيرادِ كلام الليث توثيقَ عبيد الله بن أبي جعفر، وهو ثقةٌ عند الأئمة، إلا أنَّ الإمامَ أحمد اختلفَ قولُه فيه، فمرةً وثَّقَه، ومرةً قال: «ليس بالقوي»[٥]، والله تعالى أعلم.

---

(١) السابق (٢/ ٣٦٥ح/ ١٤٧٣).

(٢) السابق (١/ ٢٦٥ح/ ٥٢٨).

(٣) السابق (١/ ٨٣ح/ ١٦٠).

(٤) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٢٧٠ح/ ٢٠٥١).

(٥) انظر: (تهذيب الكمال) للمزي (١٩/ ١٨ ـ ٢١)، (سير أعلام النبلاء) للذهبي (٦/ ٨ ـ ١٠)، (الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) للذهبي أيضًا (ص/ ١٣٤).

وما ذكرتُه هنا في هذه الفوائد السابقةِ عن تعريف الإمامِ ابن خزيمة للرُّواة يدلُّ على أنه ضمَّن صحيحَه كثيرًا مما يُتوصَّلُ به إلى معرفة الراوي.

وهو في كلٍّ ذلك يُعرِّفُ بهم في سياق السند أحيانًا، وأحيانًا بعد سياقِه للسندِ والمتن، كما سبق في الأمثلة السابقة[1].

المقام الثالث: الجرح والتعديل في (صحيح ابن خزيمة)[2]:

الإمامُ ابنُ خزيمة من أئمة الجرح والتعديل، ومن النُّقَّاد البارزين، وقد ضمَّنَ صحيحَه فوائدَ جمةً في الجرح والتعديل، حيث حكمَ فيه على كثيرٍ من الرواة جرحًا وتعديلًا.

وقد تميَّزَ كلامُ الإمام ابنِ خزيمة في الجرح والتعديل بالدقَّة والاحتياط الشديد، والتحرِّي البالغ، وهذا سمةُ أئمة هذا العلم، حيث هدفُهم هو تنقيةُ الصحيح من الضعيف من أحاديث النبيِّ ﷺ، وليس هدفُهم هو النيلَ من فلانٍ أو علان، أو كيلَ المدح لفلان أو علان.

ومن أمثلةِ كلامِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجرح والتعديل:

كلامُه في ابن لهيعة: «ابنُ لَهِيعَةَ لَيسَ مِمَّن أُخَرِّجُ حَدِيثَهُ فِي هَذَا الكِتَابِ إِذَا تَفَرَّدَ بِرِوَايَةٍ، وَإِنَّمَا أَخرَجتُ هَذَا الخَبَرَ؛ لأَنَّ جَابِرَ بنَ إِسمَاعِيلَ مَعَهُ فِي الإِسنَادِ»[3].

وبعضُ العلماء يقوِّي روايتَه إذا كانت من طريق أحد العبادلة الأربعة عنه، وهم: عبدُ الله بن وهب، وعبدُ الله بن المبارك، وعبدُ الله بن يزيد المقرئ، وعبدُ الله بن مسلمة القعنبي؛ وذلك لأنهم رووا عنه قبل

---

(١) وانظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (٥٠٧ ـ ٥١٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢/ ٥١١) وما بعدها.

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٧٥ح/ ١٤٦).

احتراق كتبه.

والراوي عنه هنا ـ في الرواية التي ذكرتُها عند ابن خزيمة ـ هو عبدُ الله بنُ وهب، وهو أحدُ أولئك العبادلة، وكلامُ الإمام ابن خزيمة يدلُّ على أنّ ابنَ لهيعة في أصله ضعيف، وإنما ازدادَ ضعفًا بسبب احتراق كتبه، فروايتُه ضعيفةٌ ولو كانت من طريق أحد العبادلة المذكورين[1].

والرواةُ الذين تكلمَ فيهم الإمامُ ابنُ خزيمة جرحًا وتعديلًا كثيرون، وقد جمعَهم الدكتورُ عبدُ العزيز الكبيسي في رسالته[2]، كما أنّ الطبعات الأخيرة لصحيح ابن خزيمة تتضمَّنُ فهرسًا خاصًّا بهم.

ألفاظ التعديل والتجريح في (صحيح ابن خزيمة):

أمّا ألفاظ التعديل: فقد استخدمَ الإمامُ ابنُ خزيمة في ذلك الألفاظَ المعروفةَ عند أئمة الفن، وهي الألفاظ التي تدلُّ على الثقة، مع بيان درجة الراوي في ذلك، وذلك كالألفاظ: (ثقة)، (ثقة حافظ)، (شيخ)، (إمام أهل زمانه)، (من حفاظ الدنيا في زمان)، وغيرها من الألفاظ[3]، وليست فيها ألفاظٌ تفرَّدَ بها ـ فيما اطلعت ـ والله تعالى أعلم.

أمّا ألفاظُ التجريح: فقد استخدَم الإمامُ ابنُ خزيمة ـ من حيث الجملة ـ تلك الألفاظ المعروفة عند أئمة الحديث، كلفظ (ضعيف)، (ليس بالحافظ)، وغيرها.

على أنه استعملَ بعضَ الألفاظ التي ربما لا نجدُها إلا عنده، وهي الألفاظُ الآتية:

---

(١) وانظر: (مناهج المحدثين) للشيخ الدكتور سعد الحميِّد (ص/١٣٦ ـ ١٣٧).

(٢) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) (٢/٥٥٣ ـ ٦١٣).

(٣) انظر التفصيل في المصدر السابق (٢/٥٢١ ـ ٥٢٨).

١ ـ «في القلبِ منه»:

وقد وصفَ بهذه العبارةِ عددًا من الرواة، منهم: أشعثُ بن سوار الكندي[١]، وزمعةُ بن صالح الجَنَديُّ اليَمَانيْ[٢]، وعبدُ الرحمن بنُ إسحاق الواسطي[٣]، وغيرهم.

وهذه العبارةُ يُطلِقُها ابنُ خزيمة على الحديثِ أيضًا، للدلالةِ على عدم ثبوته، كما أنه يُطلقُها على الأسانيد، ويُطلِقُها على الرواة، وقد أوضحَ مرادَه منها، فقال بعد ذكرَه لشرطِه في (صحيحه):

«إِلَّا مَا نَذكُرُ أَنَّ فِي القَلبِ مِن بَعضِ الأَخبَارِ شَيئًا؛ إِمَّا لِشَكٍّ فِي سَمَاعِ رَاوٍ ممَّنْ فَوقَهُ خَبرًا، أَو رَاوٍ لَا نَعرِفُهُ بِعَدَالَةٍ وَلَا جَرحٍ، فَنُبَيِّنُ أَنَّ فِي القَلبِ مِن ذَلِكَ الخَبَر»[٤].

فهذه الصيغةُ يصفُ بها ابنُ خزيمة الراويَ الذي لا يطمئِنُّ إلى حديثِه لأيِّ سببٍ كان، سواء كان للشكِّ في اتصال السند، أم لسوء حفظه، أم لأي سبب آخر.

٢ ـ «أنا أبرأُ من عهدة فلان»:

وقد أطلقَ هذه العبارةَ على عددٍ من الرواة، منهم: إسماعيل بن مسلم المكي[٥]، والحسن بن عمرو الكوفي[٦]، وزمعة بن صالح الجندي[٧].

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٢٧٣، ٤/ ٦٦، ٧٤).

(٢) السابق (٣/ ٢١٤ ـ قبل ح/ ١٩٣٩).

(٣) السابق (٣/ ٣٠٦ ـ قبل ح/ ٢١٣٦).

(٤) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ١٨٦)، بداية كتاب الصيام، وانظر هنا في المدخل ص٢٠٧.

(٥) السابق (٤/ ٩٤ح/ ٢٤٢٩).

(٦) السابق (٤/ ٣٥١ح/ ٣٠٥٢).

(٧) السابق (٤/ ٢٦٢ح/ ٢٨٣٨).

وقد رجَّحَ بعضُ الباحثين أنها كالتي قبلها في الحكم والدلالة، وذكرَ لذلك أدلةً قويةً[١]، فهي إلى العبارة السابقة أقرب.

٣ ـ «ليس من أحلاس الحديث»:

وهذه العبارة أطلقَها على عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العمري المدني[٢]، ويقصدُ بها أنه ليس ممن عُرِفَ بحفظ الحديثِ وإتقانه، ومجموعُ كلامِهِ يشرحُ هذه العبارة، حيث قال فيه: «وعبدُ الرحمن بن زيد ليس هو ممن يَحتَجُّ أهلُ الحديثِ بحديثه؛ لسوء حفظِه للأسانيد، وهو رجلٌ صناعتُه العبادة والتقشف والموعظة والزهد، ليس من أحلاس الحديث الذي يحفظُ الأسانيد».

المقام الرابع: العلل في (صحيح ابن خزيمة):

علمُ عِلَلِ الحديث من أعوصِ علوم الحديث، ولم يخض غمارَه إلا قلَّةٌ من الأفذاذ، أمثال الإمام علي بن المديني، وتلميذِه الإمامِ البخاري، وأمثاله، ومن الأئمة الذين اشتُهروا بالتوسع في هذا العلم هو الإمام ابنُ خزيمة.

وهذا العلمُ يقومُ على أسُسٍ ثلاثة[٣]: قوة الحفظ، وسَعة الاطلاع، والمعرفة التامة بأحوال الرواة، والإمامُ ابنُ خزيمة له القِدْحُ المعلَّى في هذه الأمور الثلاثة:

أمَّا قوة الحفظ: فقد وُصِفَ الإمامُ ابنُ خزيمة بأنه من الحفَّاظ المتقِنين، وقد سبقت أقوالُ العلماءِ في الثناءِ عليه بالحفظِ والإتقان.

وأمَّا سعةُ الرواية والاطلاع: فكتابُه (الصحيح) يشهدُ له بذلك، حيث

---

(١) انظر: (الإمام ابن خزيمة) للكبيسي (٢/ ٥٣٦).
(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٢٣٣ح/ ١٩٧٢).
(٣) اقتباس مما كتبته في (المدخل إلى سنن الإمام النسائي) (ص/ ٥٤).

يُعَدُّ موسوعةً حديثيةً مليئةً بالفوائد المتنوعة، وكذلك كتبُه الأخرى، التي دوَّنَ فيها الأحاديث، والتي امتدحَها الأئمة، وقد سبق بعضُ ما يتعلقُ بكتبه في الباب الأول.

وأمَّا معرفتُه بالرواةِ وأحوالِهم ومراتبِهم: فهو من أئمة الجرح والتعديل، كما سبق، وقد ملأ كتابَه (الصحيح) بالكلامِ على الرواةِ جرحًا وتعديلًا، وتعريفًا بهم، والتمييزِ بين المتشابِهين في الأسماءِ منهم.

ولأجل هذه الأمور: فقد تأهَّلَ الإمامُ ابنُ خزيمة لخوض غمار هذا العلم، وقد نثرَ فوائدَ كثيرةً في (صحيحه) تتعلقُ بهذا العلمِ.

١ ـ ومن أمثلةِ ذلك: أنه روى حديثَ ابن عباسٍ رضي الله عنهما في القراءة في السجدة فقال: «حَدثنا أَحمَدُ بنُ جَعفَرٍ الحُلوَانِيُّ، حَدثنا مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ ابنِ خُنَيسٍ، قَالَ: كَانَ الحَسَنُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُبَيدِ الله بنِ أَبِي يَزِيدَ صَلَّى بِنَا فِي هَذَا المَسجِدِ، يَعنِي المَسْجِدَ الحَرَامَ، فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَكَانَ يَقرَأُ السَّجدَةَ فَيَسْجُدُ فَيُطِيلُ السُّجُودَ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: قَالَ لِي ابنُ جُرَيجٍ: أَخبَرني جَدُّكَ عُبَيدُ الله بنُ أَبِي يَزِيدَ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: فَذَكَرَ نَحوَهُ، وَقَالَ: وَاحطُطْ عَنِّي بِهَا وِزْرًا، وَلَمْ يَقُل: اقْبَلهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَ مِن عَبْدِكَ دَاوُدَ».

ثم قال: «وَإِنَّمَا كُنتُ تَرَكتُ إِملَاءَ خَبَرِ أَبِي العَالِيَةِ، عَن عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِ القُرآنِ بِاللَّيْلِ: «سَجَدَ وَجهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، بِحَوْلِه وَقُوَّتِه»؛ لأَنَّ بَين خَالِدٍ الحَذَّاءِ وَبَين أَبِي العَالِيَةِ رَجُلًا غَيرَ مُسَمًّى، لَمْ يَذكُر الرَّجُلَ عَبدُ الوَهَّابِ بنُ عَبد المَجِيدِ، وَخَالِدُ بنُ عَبدِ الله الوَاسِطِيُّ».

ثم ذكرَ طريقَ عبد الوهاب بن عبد المجيد، وخالدِ الواسطي، التي لم يذكرا فيها الرجلَ المبهَم، ثم أعقبَه بطريقٍ أخرى فيها ذكرُ الرجل

المبهم، مما يدلُّ على أنّ مَن اطلعَ على طريق عبد الوهاب والواسطيِّ قد يغترُّ بظاهر السند، فيراه صحيحًا! ثم قال الإمامُ ابنُ خزيمة تعقيبًا على كلِّ ما ذَكر:

«وَإِنَّمَا أَملَيتُ هَذَا الخَبَرَ وَبَيَّنتُ عِلَّتَه فِي هَذا الوَقتِ مَخَافَةَ أَن يغترَّ بَعْضُ طُلَّابِ العِلمِ بِرِوَايَةِ الثَّقَفِيِّ، وَخَالِدِ بنِ عَبدِ الله، فَيَتَوَهَّمَ أَنَّ رِوَايَةَ عَبدِ الوَهَّابِ وَخَالِدِ بنِ عَبدِ الله صَحِيحَةٌ»[1].

وهذا من شغَفِه بعلم العلل، ومن تمكُّنِه منه، ومن أمانتِه ونصيحتِه لطلاب العلم.

٢ ـ ومن أمثلةِ ذلك أيضًا: أنه أخرجَ حديثًا من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله بن عمر، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص ابن عاصم، عن أبي هريرة ﵁، عن النبيِّ ﷺ في السبعةِ الذين يُظِلُّهم الله في ظلِّه يومَ لا ظلَّ إلا ظلُّه، وفيه قال: «ورجلٌ تصدَّقَ بصدقةٍ أخفاها حتى لا تعلمَ يمينُه ما تُنفِقُ شمالُه».

هذا الحديثُ أخرجَه الإمامُ مسلمٌ في (صحيحه)[2] بهذه الصورة، ولكن بيّنَ الإمامُ ابنُ خزيمة أنّ هذه اللفظةَ مقلوبةٌ، فقال: «هذه اللَّفظَةُ (لَا تَعلَم يَمِينُه مَا تُنفِقُ شِمَالُه) قَد خُولِفَ فِيهَا يَحيَى بنُ سَعِيدٍ، فَقَالَ مَن رَوَى هَذَا الخَبَرَ ـ غَيرَ يَحيَى ـ: (لَا يَعلَمُ شِمَالُه مَا يُنفِقُ يَمِينُه)»[3].

وعلى الصواب أخرجَه الإمامُ البخاريُّ وغيرُه[4].

---

(١) السابق (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤ح/ ٥٦٣ ـ ٥٦٥).
(٢) (صحيح مسلم) (٢/ ٧١٥ح/ ١٠٣١).
(٣) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ١٨٥ ـ ١٨٦ح/ ٣٥٨).
(٤) أخرجه البخاريُّ في (صحيحه) في مواضع بالأرقام: (٦٦٠، ١٤٢٣، ٦٤٧٩، ٦٨٠٦).

وهذا من أمثلة مقلوب المتن.

٣ ـ ومن أمثلتِه أيضًا ـ وهو مثالٌ لمقلوب السند ـ:

ما رواه من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري، ورواه عنه عدةٌ، وبيَّن ابنُ خزيمة أنّ سندَ الحديث قد انقلبَ على بعض الرواة، وذكرَ جميعَ الروايات عن سعيد، ثم قال مبيِّنًا ترجيحَ رواية أنس بن عياض عن سعيد، ومبيِّنًا ما في رواية غيرِه من العلل:

«ولا أُحِلُّ لأَحَدٍ أَن يَروِيَ عَنِّي هَذَا الخَبَرَ إِلَّا عَلى هَذه الصفة؛ فَإِنَّ هَذَا إِسنَادٌ مَقلُوبٌ، فَيُشْبِهُ أَن يَكُونَ الصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ أَنَسُ بنُ عِيَاضٍ؛ لأَنَّ دَاوُدَ بنَ قَيسٍ أَسقَطَ مِن الإِسنَادِ أبا سَعِيدٍ المَقبُرِيَّ، فَقَال: عَن سَعدِ ابنِ إِسحَاقَ، عَن أَبِي ثُمَامَة.

وأَمَّا ابنُ عَجلَان: فَقَد وَهِمَ فِي الإِسنَادِ وَخَلَّطَ فِيهِ، فَمَرَّةً يَقُولُ: (عن أَبِيهِ) عَن أَبِي هُرَيرَة، وَمَرَّةً يُرسِلُهُ، وَمَرَّةً يَقُول: عَن سَعِيدٍ، عَن كَعبٍ.

وَابنُ أَبِي ذِئب: قَد بَيَّنَ أَنَّ المَقْبُرِيَّ سَعِيدَ بنَ أَبِي سَعِيدٍ إِنَّمَا رَوَاهُ عَن رَجُلٍ مِن بَنِي سَالِم، وَهُوَ عِندِي سَعدُ بنُ إِسحَاقَ، إِلَّا أَنَّه غَلِطَ فيمن (فوق) سَعدِ بنِ إِسحَاقَ فَقَال: عَن أَبِيه، عَن جَدِّه كَعبٍ.

وَدَاوُدُ بنُ قَيسٍ، وَأَنَسُ بنُ عِيَاضٍ جَمِيعًا قَد اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ الخَبَرَ إِنَّمَا هُوَ، عَن أَبِي ثُمَامَةَ»[١].

وبيانُه للعللِ في كتابه كثيرٌ، ولكونه معروفًا بهذا الشأن: فإنَّ الدارقطنيَّ ـ وهو إمامُ هذا الفن ـ لَـمَّا أرادَ أن يبيِّنَ مكانةَ الإمام النسائيِّ في العلل: فإنما قارنَه بالإمام ابن خزيمة، وبيَّنَ أنه مقدَّمٌ في ذلك على

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/٢٢٦ ـ ٢٢٨ ـ الأحاديث: ٤٣٩ ـ ٤٤٥).

ابن خزيمة[١]، وهذا لا ريب فيه، وهذه المقارنة تدلُّ على مكانة الإمام ابن خزيمة في علل الحديث.

وقد كتب الدكتورُ عبدُ العزيز بن عبد الله الهليل بحثًا بعنوان: «الأحاديث التي أعلَّها إمامُ الأئمة ابنُ خزيمة في صحيحه في كتاب الوضوء»، ومما قاله في خاتمة بحثه موصِيًا للمتخصِّصين، ومخبِرًا عن بعض ما توصَّلَ إليه في بحثه:

١ ـ «ضرورة دراسة الأحاديث التي أعلَّها الإمامُ ابنُ خزيمة في صحيحه، واستخلاصِ منهجِه في التعليل، ومقارنتِه ببقية الأئمةِ في هذا الباب.

٢ ـ وجودُ عددٍ لا بأسَ به من الأحاديث التي بيَّنَ عِلَلَها الإمامُ ابنُ خزيمة في صحيحه.

٣ ـ تبيَّنَ من خلال هذه الدراسةِ المختصَرَةِ أنّ للإمام ابن خزيمة منهجًا في تعليل الأحاديث، وأنه غيرُ مقلِّدٍ أو ناقل لأقوالِ مَن سبقَه، بل إنه يُقيمُ الدليلَ على التعليل.

٤ ـ أهميةُ أحكام الإمام ابن خزيمة في تعليل الأحاديث، حيث نقلَ علماءُ الحديثِ ممن جاءَ بعده أقوالَه في التعليل، وقاموا بدراستِها»[٢].

هذه بعضُ الفوائد التي أودعَها الإمامُ ابنُ خزيمة (صحيحَه) في الصناعةِ الحديثيةِ المتعلقةِ بعلوم الإسناد، وهي غيضٌ من فيضٍ مما يَشتملُ عليه ذلك الكتاب القيِّم.

* * *

(١) انظر كلامَ الدارقطني عن النسائي وابن خزيمة في: (تهذيب الكمال) (١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥).

(٢) (ص/ ١٨٤) من البحث المذكور.

المطلب الثاني
الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن

وفيه مقامان:

المقام الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.

المقام الثاني: مختلف الحديث في (صحيح ابن خزيمة).

المقام الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن:

أولًا: الدقّةُ في تمييزِ ألفاظ متون الأحاديث:

سبق بيانُ دقَّة الإمامِ ابن خزيمة في تمييز ألفاظ صِيَغ التحديثِ التي يَستعملُها شيوخُه أو مَن فوقهم، وأنه يبين ذلك ويوضحُه.

وما ذكرتُه هناك: هو الذي سنراه هنا أيضًا، حيث إنّ الإمامَ ابنَ خزيمة قد تميَّزَ بالدقَّةِ في تمييز ألفاظ المتون، وأنه يبيِّنُ ألفاظَ الرواة إذا جمعَهم في سندٍ واحد، وإليكَ بعضَ ما يوضِّحُ معالِمَ منهجِه في ذلك:

١ ـ الغالبُ في كتاب (صحيح ابن خزيمة): أن يُفرِدَ كلَّ سندٍ مع متنِه، وفي هذه الحالة لا يَحتاجُ الأمرُ إلى مزيد بيانٍ فيما يتعلق بالألفاظ، فالمتنُ المذكورُ هو للشيخ المذكور في السند.

أمّا إذا كان الحديثُ عنده عن أكثر من شيخ: فللإمامِ ابن خزيمة منهجٌ في التمييزِ بين ألفاظِهم يُنبئ عن الدقَّةِ في التمييز بين الألفاظ، وهو يتلخَّصُ في النقاط اللاحقة:

٢ ـ يَجمعُ بين الشيوخِ في السند، ثم يُبيِّنُ اختلافَهم في الألفاظِ بدقَّةٍ متناهِية، وذلك أنه يَسوقُ لفظَ أحدِهم، ثم إذا كان هناك اختلاف في ألفاظ الآخرين ـ ممَّن ذكرَهم في السند ـ: يُبيِّنُ ذلك.

ومن أمثلتِه: ما أخرجَه في بَاب الدَّلِيل عَلَى أَنَّ الوُضُوءَ لَا يَجِبُ إِلَّا

مِن حَدَثٍ، قال: «حَدثنا مُحَمَّدُ بنُ مَنصُورٍ أبو جَعفَرٍ، وَمُحَمَّدُ بنُ شَوكَرِ ابنِ رَافِعٍ الْبَغْدَادِيَّانِ، قَالَا: حَدثنا يَعقُوبُ، وهو ابنُ إِبرَاهِيمَ بنِ سَعدٍ، حَدثنا أَبِي، عَنِ ابنِ إِسحَاقَ، حَدثنا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى بنِ حَبَّانَ الأَنصَارِيُّ، ثُمَّ المَازِنِيُّ مَازِنُ بَنِي النَّجَّارِ، عَن عُبَيدِ الله بنِ عُمَر.

(ح) وَحَدثنا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى، حَدثنا أَحمَدُ بنُ خَالِدٍ الوَهْبِيُّ، حَدثنا مُحَمَّدُ بنُ إِسحَاقَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ يَحيَى بنِ حَبَّانَ، عَن عَبدِ الله بنِ عَبْدِ الله بنِ عُمَرَ، قَالَ: قُلتُ لَه: أَرَأَيْتَ وُضُوءَ عَبدِ الله بنِ عُمَرَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، طَاهِرًا كَانَ أَو غَيْرَ طَاهِرٍ، عَمَّن هُوَ؟ قَالَ: حَدَّثَتْهُ أَسْمَاءُ بِنتُ زَيْدِ ابنِ الخَطَّاب، أَنَّ عَبدَ الله بنَ حَنظَلَةَ بنِ أَبِي عَامِرٍ الغَسِيلِ[1] حَدَّثَهَا، «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ أَمَرَ بِالوُضُوءِ عِندَ كُلِّ صَلَاةٍ، طَاهِرًا كَانَ أَو غَيرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شَقَّ ذَلِكَ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ أَمَرَ بِالسِّوَاكِ عِندَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَوُضِعَ عَنهُ الوُضُوءُ إِلَّا مِن حَدَثٍ، وَكَانَ عَبدُ الله يَرَى أَنَّ بِه قُوَّةً عَلَى ذَلِكَ، فَفَعَلَهُ حَتَّى مَاتَ».

ثم قال: «هَذَا حَدِيثُ يَعقُوبَ بنِ إِبرَاهِيمَ، غَيرَ أَنَّ مُحَمَّدَ بنَ مَنصُورٍ قَالَ: وَكَانَ يَفعَلُه حَتَّى مَاتَ»[2].

وأمثلتُه كثيرةٌ جدًّا، بل إنَّ الإمامَ ابنَ خزيمة قد التزمَ بذلك في صحيحه، حيث يبيِّنُ صاحبَ اللفظ إن تعدَّدَ الرواة، وكان هناك اختلافٌ في اللفظ.

٣ ـ إذا روى عن أكثرَ من شيخ، أو عن أكثرَ من راوٍ، ولم يكن بينهم خلافٌ في المعنى، مع اختلافٍ طفيفٍ في اللفظ: يُنَبِّهُ إلى ذلك تأكيدًا لالتزامِه[3].

---

(١) «الغسيلِ» صفة لحنظلة، وليس لعبد الله. (٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/١١ح/١٥).

(٣) السابق (١/١٠٣ح/٢٠٥)، حيث رواه عن عددٍ من الرواة، ثم قال: «معاني أحاديثهم =

٤ ـ التزمَ الإمامُ ابنُ خزيمة ببيان صاحبِ اللفظِ من الرواة ـ إذا كانوا أكثر من واحد ـ ويُضيفُ إلى ذلك بيانَ ألفاظِ الآخرين أحيانًا[١]، وأحيانًا يكتفي ببيان صاحبِ اللفظِ فقط[٢].

٥ ـ يُشيرُ إلى صاحبِ اللفظِ بعد سياق لفظ الحديث، وهذا في الأغلب[٣]، وأحيانًا يُشير إلى ذلك في أثناء الإسناد، قبل ذكر متن الحديث[٤].

٦ ـ من دقَّتِه المتناهية: أنه إذا سمعَ عن شيخٍ واحدٍ حديثًا ما مرتين، فإنه يُبيِّن ذلك، وإن كان هناك اختلافٌ في ألفاظ الشيخ يُبيِّنه كذلك، ومن ذلك أنه روى حديثًا عن شيخِه أبي حاتم الرازيِّ وفيه: «أنَّ النبيَّ ﷺ تشهَّدَ في سَجدَتَي السَّهوِ وسَلَّم»، ثم قال: «وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي حَاتِمٍ، حَدثنا بِه بالبَصرَةِ.

وَحَدثنا به بِبَغدَادَ مَرَّةً، فَقَالَ: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِم، فَسَهَا، فَسَجَدَ سَجدَتَيِ السَّهْوِ بَعدَ السَّلامِ وَالكَلام)»[٥].

٧ ـ ومن دقَّتِه أيضًا: أنه يُشيرُ إلى اختلاف الرواة في لفظ الحديث حتى ولو كان الخلاف في الحرف الواحد، ومن أمثلتِه: أنه روى حديثَ الحسن بن عليٍّ رضي الله عنهما في قنوت الوتر، وفيه أنّ الحسنَ قال: «عَلَّمَنِي رَسُولُ الله ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الوِترِ: اللَّهُمَّ اهدِنِي فِيمَن هَدَيتَ، وعَافِنِي فِيمَن عَافَيتَ، وتَوَلَّنِي فِيمَن تَوَلَّيتَ، وبَارِك لِي فِيمَا

= سواء، وهذا حديثُ ابن علية».

(١) انظر ـ مثلًا ـ: الأحاديث: (١٥، ١٧، ٥٩، ٦٦، ٦٩، ٨٨، ٩٢، ١٠٩)، وغيرها.

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: الأحاديث: (٦، ٨، ١٢، ٢٤، ٢٩)، وغيرها.

(٣) انظر ـ مثلًا ـ: الأحاديث: (٢، ٥، ٦)، وغيرها.

(٤) انظر ـ مثلًا ـ: (ح/٨).

(٥) السابق (٢/ ١٣٤ح/ ١٠٦٢).

أَعطَيتَ، وقِنِي شَرَّ مَا قَضَيتَ، فَإِنَّكَ تَقضِي ولَا يُقضَى عَلَيكَ، وإِنَّه لَا يَذِلُّ مَن وَالَيتَ، تَبَارَكتَ رَبَّنَا وتَعَالَيتَ».

ثم قال: «هذا لَفظُ حَدِيثِ وَكِيعٍ، غَيرُ أَنَّ يُوسُفَ قَالَ: إنَّهُ لَا يَذِلُّ مَن وَالَيتَ، لَمْ يَذكُرِ الوَاوَ.

وَقَالَ ابنُ رَافِعٍ: إِنَّكَ تَقضِي، وَلَمْ يَذكُر الفَاءَ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَذِلُّ، وَلَم يَذكُرِ الوَاو»[١].

ومنه أيضًا: أنه روى حديثَ ابن عباس رضي الله عنهما «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَـمَّا قَدِمَ فِي عَقدِ قُرَيْشٍ، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ دَخَلَ مِن هَذَا البَابِ الأَعظَمِ، وَقَد جَلَسَتْ قُرَيْشٌ مِمَّا يَلِي الحَجَرَ، أَو الحِجْرَ، فَذَكَرَ الحَدِيثَ بِطُولِه».

ثم قال الإمامُ ابنُ خزيمة: «لَمْ أُقَيِّد في التَّصنِيفِ الحَجَرَ، أَو الحِجْر».

وهذا من دقَّتِه رحمه الله.

٨ ـ إذا روى عن عددٍ من مشايخه: فإنه لا يلتزمُ أن يسوقَ لفظَ الحديثِ للأولِ منهم، أو للأخيرِ منهم، بل يسوقُ للأول أحيانًا[٢]، وللأخير أحيانًا[٣]، ولغير الأولِ والأخيرِ أحيانًا[٤].

فالإمامُ ابنُ خزيمة ليس له منهجٌ مطَّرِدٌ في مثل هذه الحالة، ولكنه في جميع الحالات يلتزمُ ببيان صاحبِ اللفظ، فيبيِّنُ ذلك صراحةً، أو ينصبُ لذلك قرائن توصِلُ إلى تمييز الألفاظ.

---

(١) السابق (٢/ ١٥١ ـ ١٥٢ح/ ١٠٩٥).

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: الأحاديث: (٨، ١٥، ٤٧، ٥٧، ٦٩، ٨٢، ٩١)، وغيرها.

(٣) انظر ـ مثلًا ـ: الأحاديث: (٦، ١٢، ١٧، ٢٤، ٣٦، ٦٦، ٧٩، ٨٨، ١٠٩)، وغيرها.

(٤) انظر ـ مثلًا ـ: (ح/ ٢، ٥٩).

وهو في ذلك مثل الإمامِ مسلم، الذي اشتَهَرَ بالدقةِ في تمييز الألفاظ، وهو يبيِّنُ ويميِّزُ في مثل هذه الحالة، وكذلك الإمام أبو داود السجستاني.

أمَّا الإمامُ البخاريُّ فمنهجُه: أنه يسوق لفظَ الأخير إذا روى عن شيخين، ولا يبيِّن ذلك، وقد ذكرَ ذلك الحافظُ ابنُ حجر، وأفاد أنه علم ذلك بالاستقراء.

والخلاصة: أنّ الإمامَ ابن خزيمة قد تميَّزَ بالعنايةِ بتمييزِ الألفاظ، كما اشتهَرَ بذلك الإمامُ مسلمٌ وغيرُه.

ثانيًا: الاهتمام بالاستنباط:

تميَّزَ الإمامُ ابنُ خزيمة في هذا الباب، واهتمَّ بالاستنباطِ والجانبِ الفقهيِّ اهتمامًا رائعًا، وبما أنّ المجالَ الأرحب للاستنباطِ من الأحاديثِ هي تراجم الأبواب: فقد سبقَ توضيحُ هذا الجانبِ المهِمِّ فيما تقدَّم من الحديثِ عن منهج ابن خزيمة في تراجم الأبواب.

ومن أمثلةِ اهتمامِه بالفقه، وتطويلِه للتراجمِ لأجله: تراجِمُه للأحاديث التالية: (١٢، ١٧، ٢٥، ١٠٢، ١٠٦، ١١٥، ١١٧، ١٧١، ٢٧٨، ٣٧٧، ٤٩٠، ٧٨٩) وغيرها.

وكذلك تعليقاتُه على الأحاديث التالية: (٣٠، ١٠١، ١٣٢، ٢٧١، ٣٢٤، ٣٥٢، ٣٦٠، ٥٢٠، ٥٣٤، ٥٨١، ٦٢٣، ٨٣٧) وغيرها كثير.

وفيما يلي ذكرُ بعض الفوائد التي لم تُذكَر هناك.

ثالثًا: الاستطراد الفقهي:

سبقَت الإشارةُ إلى أنَّ ابنَ خزيمة يذكُرُ في كثيرٍ من الأحيان اختيارَه الفقهي، وأحيانًا يذكرُ رأيَ المخالف مع الردِّ عليه.

واستكمالًا للصنعة الفقهيَّة التي حَرَصَ عليها ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ فإنه لم يكتفِ أحيانًا بما سبق، بل كان أحيانًا يَستطرد في مسائل فقهية فرعية، تاركًا أصلَ المسألة التي يَتكلم فيها، بل ويُصرِّحُ أحيانًا بذلك.

ومن أمثلةِ ذلك: أنه روى حديثَ أبي مسعود عقبة بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبيِّ ﷺ مرفوعًا: «إنَّ الشمسَ والقمرَ لا يَنكسِفان لموت أحد، ولكنهما آيتان من آيات الله، فإذا رأيتموها فصلُّوا»[1].

وترجمَ له ابنُ خزيمة بقولِه: «باب الأمر بالصلاةِ عند كسوف الشمس والقمر، والدليلِ على أنهما لا يَنكَسِفان لموت أحدٍ، وأنهما آيتان من آيات الله».

ثم قال ابنُ خزيمة بعد روايته للحديث: «في قوله: (فإذا رأيتموها فصلُّوا) دلالةٌ على حجةِ مذهبِ المُزنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ في المسألة التي خالفَه فيها بعضُ أصحابنا في الحالفِ إذا كان له امرأتان، فقال: إذا وَلَدْتُما ولدًا، فأنتما طالقتان. قال المُزَنيُّ: إذا ولدَتْ إحداهما ولدًا طَلَقَتا؛ إذ العلمُ محيطٌ أنَّ المرأتين لا تَلِدان جميعًا ولدًا واحدًا، وإنما تَلِدُ واحدًا واحدًا امرأةٌ واحدةٌ، فقول النبيِّ ﷺ: (إذا رأيتُمُوها فصلُّوا) إنما أرادَ: إذا رأيتُم كسوفَ إحداهما فصلوا؛ إذ العلمُ محيطٌ أنَّ الشمسَ والقمرَ لا يَنكسِفان في وقتٍ واحد، كما لا تَلِدُ امرأتان ولدًا واحدًا».

فابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ انتقلَ من الكلام على حكم صلاة الكسوف، وهو المقصودُ من ترجمة البابِ والحديث، إلى مسألةٍ فرعية في كتاب الطلاق، ليستدلَّ على صحة مذهب المُزَنيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ في وقوع الطلاق من رجلٍ قال لامرأتيه: إذا ولدتما ولدًا، فأنتما طالقتان، إذا ولدت إحداهما ولدًا.

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٢/٣٠٨ح/ ١٣٧٠).

وله في (صحيح ابن خزيمة) أمثلةٌ أخرى أيضًا[١].

رابعًا: التكرار، والتقطيع، والاختصار في «صحيح الإمام ابن خزيمة»[٢]:

تقطيعُ الحديثِ يُرادُ به تفريقُ الحديث الواحدِ على أبوابٍ مختلفة، واشترطوا في جوازه أن يشتملَ الحديثُ على فقرتَين فأكثر، تكون كلُّ فقرةٍ مستقلةً من حيث المعنى عن الأخرى، بحيث لا يختلُّ معناها إذا فُصِلت عن بقية الحديث.

أمَّا التكرارُ: فالمرادُ به إعادةُ الحديثِ بكاملِه في أبوابٍ مختلفة.

أ ـ التقطيع والاختصار:

التقطيعُ قد سلكَه كثيرٌ من المحدِّثين، وخاصةً مَن ألَّفَ منهم على الأبواب الفقهية، ومن أشهرهم الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد سلكَه الإمامُ ابنُ خزيمة ليجمعَ بين الاختصارِ من جهة، وبين الإكثارِ من الاستدلالِ على مسائل الفقه من جهةٍ أخرى.

وقد ظهرَ بالاستقراء أنَّ الإمامَ ابنَ خزيمة ـ كشيخِه الإمامِ البخاري ـ

---

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٢٥٨ ـ ٢٦٠)، بعد (ح/ ١٢٧٥)، استطردَ لتفسير قولِه تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وكان أصلُ موضوعِه أوقاتَ النهي عن الصلاة.
وكذلك فيه (٣/ ٢٤٤)، بعد (ح/ ١٩٩٨)، استطردَ لبيان معنى السعي في قوله تعالى: ﴿فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الجمعة: ٩]، وكان أصلُ حديثِه عن مباشرة الصائمِ لزوجتِه، وبيان أنّ المباشرةَ نوعان: مباح، ومحظور، كما أنّ السعيَ للصلاة نوعان: مباح، ومحظور.
وكذلك فيه (٣/ ٢٨٧)، قبل (ح/ ٢٠٨٧)، استطرَدَ فيه إلى بيان جواز تقديم كفارة اليمين قبل الحنث، وكان أصل كلامه عن ثواب يوم عرفة، وكونه يكفِّرُ ذنوبَ السنة التي تليه.

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (٢/ ٤٧ح/ ٨٨٤)، (٢/ ٥٣ح/ ٩٠١)، (٢/ ٥٥ح/ ٩٠٥)، (٢/ ٨٨ح/ ٩٧٤)، (٤/ ٢٧٠ح/ ٢٨٥٥).

لا يُعيدُ الحديثَ بعينه سندًا ومتنًا[(١)]، بل يُضَمِّنُه فائدةً حديثيّةً في إسناده أو متنِه، وذلك بأن يَرويَه في كلِّ بابٍ من طريقٍ جديدٍ غير الذي سبق، وبلفظٍ آخر مناسبٍ للترجمة الجديدة[(٢)].

والأمثلةُ على ذلك في (صحيح ابن خزيمة) كثيرةٌ جدًّا، منها:

١ ـ حديثُ أبي سعيد الساعدي في صفةِ صلاةِ رسول الله ﷺ، ذكرَه في خمسةَ عشَرَ موضعًا في كتاب الصلاةِ في الأبواب التالية:

* «باب الِاعْتِدَالِ فِي الرُّكُوعِ، وَالتَّجَافِي، وَوضْعِ اليَدَينِ عَلَى الرُّكبَتَيْن»، كَرَّرَه في هذا الباب ثلاث مرات[(٣)].

* «بَاب الِاعْتِدَالِ وَطُولِ القِيَامِ بَعدَ رَفعِ الرَّأسِ مِن الرُّكُوعِ»[(٤)].

* «باب التَّجافي باليدين عند الإهْوَاءِ إلى السجود»[(٥)].

* «باب مكان الجبهةِ والأنفِ من الأرضِ في السجود»[(٦)].

* «باب وضع اليدين حذوَ المنكِبَين في السجود»[(٧)].

* «باب استقبال أطراف أصابع اليدين من القِبلةِ في السجود»[(٨)].

* «باب فتح أصابع الرِّجلَين في السجود، والاستقبال بأطرافهنَّ

(١) إلا نادرًا، وذلك إذا ضاقَ عليه مخرجُه، كما سيأتي عند الحديثِ عن التكرارِ في (صحيح الإمامِ ابنِ خزيمة).

(٢) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (٢/ ٦٩٩).

(٣) السابق (١/ ٢٩٧ ـ الأحاديث: ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩).

(٤) السابق (١/ ٣٠٨ح/ ٦٠٨).

(٥) السابق (١/ ٣١٧ ـ ٣١٨ح/ ٦٢٥).

(٦) السابق (١/ ٣٢٢ح/ ٦٣٧).

(٧) السابق (١/ ٣٢٣ح/ ٦٤٠).

(٨) السابق (١/ ٣٢٤ح/ ٦٤٣).

القبلة»، وقد كرَّرَه في هذا البابِ مرتَين[١].

* «باب السنة في الجلوس بين السجدتَين»[٢].

* «باب إباحة الإقعاءِ على القدَمَين في السجدَتَين»[٣].

* «باب الجلوس بعد رفع الرأس من السجدة الثانيةِ قبل القيامِ إلى الركعةِ الثانيةِ وإلى الركعةِ الرابعة»[٤].

* «باب سنةِ الجلوسِ في التشهُّد الأول»[٥].

* «باب السنةِ في الجلوس في الركعةِ التي يُسلِّمُ فيها»[٦].

ومع أنّ ابنَ خزيمة كرَّرَه خمسَ عشْرةَ مرةً، إلا أنه لم يُعِدْه بسندِه ومتنِه سواءً بسواءٍ إلا مرةً واحدةً، على اختلافٍ طفيفٍ فيه أيضًا، أمَّا المواضع الأخرى: فقد قطَّعَ الحديثَ في كلِّ بابٍ بما يناسبُه، ونوَّعَ في الطرق، فرواه من طرق عديدة، كما أنه ساقَه كاملًا في ثلاثة مواضع؛ سياقُ كلِّ واحدٍ منها يختلف عن الآخر.

٢ ـ ومن أمثلتِه أيضًا: قولُه في كتاب الصلاة: «بَابُ إِثبَاتِ اليَدَينِ مَعَ الوَجْهِ عَلَى الأَرْض، حَتَّى يَطمَئِنَّ كُلُّ عَظْمٍ مِن المُصَلِّي إِلَى مَوْضِعِهِ

حَدثنا مُؤَمَّلُ بنُ هِشَامٍ، أَخبَرنا إِسمَاعِيلُ، يَعنِي ابنَ عُلَيَّةَ، عَن مُحَمَّدِ ابنِ إِسحَاقَ، حَدثني عَلِيُّ بنُ يَحيَى بنِ خَلَّادٍ، عَن أَبِيه، عَن عَمِّهِ رِفَاعَةَ **فِي الحدِيثِ الطَّوِيل**، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ لِلرَّجُل الَّذِي صَلَّى وَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ

---

(١) السابق (١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨ح/ ٦٥١، ٦٥٢).
(٢) السابق (١/ ٣٣٧ح/ ٦٧٧).
(٣) السابق (١/ ٣٣٩ح/ ٦٨١).
(٤) السابق (١/ ٣٤١ح/ ٦٨٥).
(٥) السابق (١/ ٣٤٣ح/ ٦٨٩).
(٦) السابق (١/ ٣٤٧ح/ ٧٠٠).

بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ، قَالَ: «ثُمَّ إِذَا أنتَ سَجَدتَ فَأَثْبِت وَجهَكَ وَيَدَيكَ حَتَّى يَطمَئِنَّ كُلُّ عَظْمٍ مِنكَ إِلَى مَوضِعِه»[1].

فالإمامُ ابنُ خزيمة لم يذكر هنا إلا الجملة التي تتعلقُ بالمسألةِ التي عقد لها البابَ.

وقد أخرجَه بطوله قبل هذا الموضع[2].

٣ ـ ومن أمثلتِه: حديثُ ابن عباسٍ ﵄ في المرأة الخثعمية التي سألت النبيَّ ﷺ أن تحجَّ عن أبيها، رواه الإمامُ ابنُ خزيمة بالأرقام: (٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٦)، واستنبطَ منه أحكامًا مختلفةً ترجمَ لكلِّ بابٍ منها ببابٍ، منها:

* «باب إباحة الحج عن الكبيرِ الذي لا يَقدِرُ عليه».

* «باب وجوب الحجِّ على الشيخ الكبير إذا ملكَ مالًا».

* «باب جواز حجِّ المرأة عن الرجل».

* «باب الفرق بين العاجز عن الحج لكبر سِنٍّ، والمريض الذي يُرجى برؤُه».

٤ ـ ومن أمثلتِه أيضًا: حديثُ عمران بن حصين في سفر النبيِّ ﷺ مع الصحابة ﵃ ونومهم عن الصلاة، رواه برقم (٩٨٧) في باب النائم عن الصلاة والناسي لها، وبرقم (٩٩٧) في باب الأذان للصلاةِ بعد ذهابِ الوقت.

والإمامُ ابنُ خزيمة يُنبِّهُ غالبًا إلى اختصارِه للحديثِ بعباراتٍ مختلفةٍ،

---

(١) السابق (١/ ٣٢٢ح/ ٦٣٨).

(٢) في كتاب الصلاة، باب إجازة الصلاة بالتسبيح والتكبير والتحميد والتهليل لمن لا يُحسن قراءة القرآن، (١/ ٢٧٤ح/ ٥٤٥).

منها: قولُه: «قد أمليتُه قبلُ بطوله»[١]، ومنها: «وهذه اللفظةُ مختصَرَةٌ غيرُ متقَصَّاة»[٢]، ومنها: «وذكرَ الحديثَ بطوله، قد أمليتُه قبل»[٣]، ونحو ذلك، وأكثرُ ما يُشير إلى ذلك بقوله: «وذكرَ الحديثَ بطوله»[٤]، وأحيانًا يُشيرُ إلى مضمون الحديثِ أو عنوانه، كما في أول حديثٍ في المطبوع: «وذكرَ الحديثَ بطوله في السؤال عن الإيمانِ والإحسانِ والساعة».

ب ـ التكرار:

قد يكرِّرُ الإمامُ ابنُ خزيمة الحديثَ في عدةِ مواضع بنفس إسنادِه ومتنِه، وذلك إذا ضاقَ عليه مخرجُه، كما هو الحالُ عند شيخِه الإمام البخاري، ومن أمثلتِه: حديثُ أبي مالك الأشجعيِّ عن أبيه قال: كُنَّا نَغْدُو إلى رَسُولِ الله ﷺ، فَيَجِيءُ الرَّجُلُ وَتَجِيءُ المَرأةُ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ الله، كَيْفَ أَقُولُ إِذَا صَلَّيْتُ؟ قَالَ: «قُل: اللَّهُمَّ اغفِر لِي، وَارحَمْنِي، وَاهْدِنِي، وَعَافِنِي، وَارزُقْنِي، فَقَد جَمَعَ لَكَ دُنْيَاكَ وَآخِرَتَكَ».

وقد روى ابنُ خزيمة هذا الحديثَ في كتاب الصلاة، باب جامع الدعاء بعد السلامِ في دبر الصلاة[٥]، وكرَّرَه بإسنادِه ومتنِه في كتاب الصلاة، باب إباحة الدعاء في الصلاة[٦].

خامسًا: الإشارةُ إلى أحاديث الباب:

من الأساليب التي اتبعَها الإمامُ ابنُ خزيمة قصدًا للاختصار: الإشارة إلى الأحاديث الواردةِ في الباب، ومن خلاله أمكنَه أن يجمعَ في كتابه أكبرَ قدرٍ من الروايات.

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٤٢ح/ ٨٧٠).
(٢) السابق (٢/ ١٠٩ح/ ١٠٢٢).
(٣) السابق (٣/ ٣٤٣ح/ ٢٢١٩).
(٤) السابق (١/ ٣ ـ الحديث الأول)، وهذا كثيرٌ جدًّا في كتابه.
(٥) السابق (١/ ٣٦٦ح/ ٧٤٤).
(٦) السابق (٢/ ٣٠ح/ ٨٤٨).

وطريقتُه في ذلك أن يورِدَ الحديثَ الصحيحَ للاستدلالِ به على حكمٍ معيَّن، ثم يشير إلى ما وردَ فيه من الأحاديثِ بقولِه: «وخبرُ فلانٍ من هذا الباب»، أو: «حديثُ فلان وفلان من هذا الباب».

ومن أمثلتِه: أنه أخرجَ في باب: «الدَّلِيلِ عَلَى ضِدِّ قَولِ مَن زَعَمَ أَنَّ المُصَلِّيَ إِذَا دَعَا فِي صَلَاةِ المَكتُوبَةِ بما لَيسَ فِي القُرآنِ أَنَّ صَلَاتَهُ تَفْسُدُ»، أخرجَ فيه حديثَ علي بن أبي طالب رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ إِذَا رَكَعَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعتُ، وَبِكَ آمَنتُ، وَلَكَ أَسْلَمتُ، أَنْتَ رَبِّي، خَشَعَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي وَعَظْمِي وَعَصَبِي وَمَا استَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي لله رَبِّ العَالَمِينَ».

ثم قال: «وَخَبَرُ مَسْرُوقٍ، عَن عَائِشَةَ مِن هَذَا البَابِ، وَكَذَلِكَ خَبَرُ مُطَرِّفٍ، عَن عَائِشَةَ»[1].

وله أمثلةٌ عديدةٌ في (صحيح ابن خزيمة)[2]، وفي أغلبها يشيرُ إلى أحاديث البابِ بعد ذكرِ الأحاديث التي يُسنِدُها في ذلك الباب.

على أنه قد يشيرُ أحيانًا إلى أحاديث الباب في ترجمة الباب قبل تخريج أحاديث الباب، ومن أمثلتِه قولُه: «بَابُ بَدءِ الأَمْرِ بِاسْتِقبَالِ الكَعبَةِ لِلصَّلَاة، وَنَسْخِ الأَمْرِ بِالصَّلَوَاتِ إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ.

قَالَ أبو بَكر ـ ابن خزيمة ـ: خَبَرُ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ مِن هَذَا البَابِ»[3].

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٣٠٦ح/ ٦٠٧)، وخبرُ مسروق عن عائشة رضي الله عنها رواه ابنُ خزيمة قبله (ح/ ٦٠٥)، كما أنه روى خبرَ مطرف عن عائشة رضي الله عنها برقم (٦٠٦).

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: الأحاديث: (١٩٩، ٢٠١، ٢٩٢، ٣٧٥، ٤١٦، ٧٨٧، ٨٩٩، ١٦٣١، ١٦٧٤، ١٧٠٣، ١٧٢٠، ٢٠٣٨، ٢٠٩٤)، وغيرها.

(٣) السابق (١/ ٢٢٣) قبل (ح/ ٤٣٠)، وكذلك في: (ح/ ٢٩٩٢، وقبل ح/ ٢٤٧٠، ٢٢٣٥، ٢٠٠٥).

وغالبًا تكون إشارتُه بذلك إلى المواضع التي سبقت، وأمَّا إذا لم يكن قد ذكرَها فيما سبق: فإنه يشيرُ غالبًا إلى المواضع التي خرَّجَ فيها تلك الأحاديث والأبواب التي يُشيرُ إليها.

سادسًا: الإحالات في (صحيح ابن خزيمة):

من الأمور التي تَلْفِتُ النظرَ في (صحيح ابن خزيمة): كثرةُ الإحالات، حيث يُحيلُ الإمامُ ابنُ خزيمة إلى كتبٍ وأبوابٍ سابقةٍ ولاحقةٍ في كتابه، وذلك طلبًا للاختصار، وتجنُّبًا للإطالة، فيذكرُ جانبًا من الحديث، ثم يُحيلُ إلى الكتابِ الذي خرَّجه فيه كاملًا.

ومن أمثلتِه:

قولُه في «باب ذِكرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ إِقَامَ الصَّلَاةِ مِنَ الإِسْلَام؛ إِذِ الإِيمَانُ وَالإِسْلَامُ اسمَانِ بِمَعْنًى وَاحِد»، قال: «خَبَرُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ فِي مَسْأَلَةِ جِبْرِيلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الإِسْلَامِ: قَدْ أَملَيتُه فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ»[١].

وقولُه في «بَابِ الرُّخصَةِ فِي الِالتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ عِندَ النَّائِبَةِ تَنُوبُ المُصَلِّي»، قال: «في خَبَرِ أَبِي حَازِم، عَن سَهلِ بنِ سَعد: وَكَانَ أَبُو بَكرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ الْتَفَتَ، فَإِذَا رَسُولُ الله ﷺ فِي الصَّفِّ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ هَكَذَا؛ يَأْمُرُهُ أَن يُصَلِّيَ، قَد أَملَيتُهُ قَبلُ بِطُولِه»[٢].

وقولُه في «بَاب ذِكْرِ عَدَدِ صَلَاةِ الجُمُعَةِ»: «خَبَرُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: صَلَاةُ الجُمُعَةِ رَكعَتَان: قَد أَملَيْتُهُ قَبْلُ فِي كِتَابِ الْعِيدَيْنِ»[٣].

ثم قال بعده مباشرةً: «بَابُ ذِكْرِ البَيَانِ أَنَّ صَومَ شَهْرِ رَمَضَانَ مِنَ

(١) السابق (١/ ١٥٩ ـ قبل ح/ ٣٠٨).
(٢) السابق (٢/ ٤٢ح/ ٨٧٠).
(٣) السابق (٣/ ١٧٠ ـ بعد ح/ ١٨٤٢).

الإِسلَام؛ إِذِ الإِيمَانُ وَالإِسْلَامُ اسمَانِ لِمُسَمًّى وَاحِدٍ.

خَبَرُ جِبْرِيلَ فِي مَسْأَلَتِهِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الإِسْلَامِ: قَد أَملَيْتُه فِي كتَابِ الإِيمَانِ»[١].

وقد عرفنا من هذه الأمثلةِ أنَّ ابنَ خزيمة قد يعقدُ ترجمةً ويكتفي فيها بالإشارةِ إلى ما سبقَ تخريجُه من الحديث، ولا يُعيدُه، ولو لم يذكر فيه حديثًا آخر.

وقد سلكَ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ هذا النهجَ من باب الاختصار.

سابعًا: ذكرُه لآراء بعض الفقهاء، كالإمام الشافعيِّ وغيرِه:

يُشيرُ الإمامُ ابنُ خزيمة أحيانًا إلى مذاهبِ بعض الفقهاءِ وفاقًا أو خلافًا، ومن أمثلةِ ذلك أنه عقدَ بابًا بقوله: «باب استِحبَابِ الوُضُوءِ مِن مَسِّ الذَّكَرِ»، ثم أوردَ فيه حديثَ مروان، عن بُسْرَة بنتِ صفوانَ، أنها سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا مَسَّ أَحَدُكُم ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأ».

ثم حكى أقوالَ بعض العلماءِ في هذه المسألةِ قائلًا:

«سَمِعتُ يُونُسَ بنَ عَبدِ الأَعلَى الصَّدَفِيَّ يَقُول: أَخبَرنا ابنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ، قَالَ: أَرَى الوُضُوءَ مِن مَسِّ الذَّكَرِ استِحبَابًا، وَلَا أُوجِبُه.

حَدثنا عَلِيُّ بنُ سَعِيدٍ النَّسَوِيُّ، قَالَ: سَأَلتُ أَحمَدَ بنَ حَنبَلٍ عَن الوُضُوءِ مِن مَسِّ الذَّكَرِ، فَقَالَ: أَستَحِبُّهُ وَلَا أُوجِبُه.

وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ يَحيَى يَقُولُ: نَرَى الوُضُوءَ مِن مَسِّ الذَّكَرِ اسْتِحبَابًا لَا إِيجَابًا، بِحَدِيثِ عَبدِ الله بنِ بَدْرٍ، عَن قَيْسِ بنِ طَلْقٍ، عَن أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

---

(١) السابق (٣/ ١٧٠ ـ قبل ح/ ١٨٤٣).

وَكَانَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُوجِبُ الوُضُوءَ مِن مَسِّ الذَّكَرِ اتِّبَاعًا، بخَبَرِ بُسرَةَ بِنتِ صَفوَانَ، لَا قِيَاسًا».

ثم قال ابنُ خزيمة: «وبقَولِ الشَّافِعِيِّ أَقُولُ؛ لأَنَّ عُروَةَ قَد سَمِعَ خَبَرَ بُسرَةَ مِنهَا، لَا كَمَا تَوَهَّمَ بَعضُ عُلَمَائِنَا أَنَّ الخَبَرَ وَاهٍ، لِطَعنِهِ فِي مَروَانَ»[١].

وغالبًا ما يُشيرُ الإمامُ ابنُ خزيمة إلى موقف مَن يُسمِّيهم الحجازيين، وهو يعني بهم أهلَ الحديث والآثار؛ من أمثالِ الإمام مالكٍ، وتلميذِه الإمام الشافعي، وتلميذِه الإمامِ أحمد، ويُشير إليهم أحيانًا بقوله: «أصْحابنا»[٢]، ويخصُّ أحيانًا الإمامَ الشافعيَّ بالذكر؛ لما له من المكانة المتميِّزةِ في مدرسة أهل الحديث.

ويُشيرُ أيضًا إلى مواقف مَن يُسمِّيهم الكوفيين، ويعني بهم أئمةَ مدرسةِ أهل الرأي[٣].

ثامنًا: غريب الحديثِ في (صحيح ابن خزيمة)[٤]:

غريبُ الحديث: «هو ما وقعَ في متون الأحاديث من الألفاظِ الغامضةِ البعيدةِ عن الفهم؛ لقلَّةِ استعمالِها»[٥].

وقد أولى الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الفنَّ في (صحيحه) عنايةً

(١) السابق (١/ ٢٢ ـ ٢٣ح/ ٣٣).
(٢) انظر: الأحاديث: (١٠٣٩، ١٣٥٣، ١٥٧٠، ١٧٠٥، ٢٠٨٣)، ولا يُشيرُ بقوله «أصحابنا» إلى الشافعيةِ فقط، كما زعمَه بعضُ الفضلاء.
(٣) انظر تفصيل ذلك في: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة) للشيخ أيمن حمزة (ص/ ٥٨٥) وما بعدها.
(٤) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (٢/ ٤٣٠ ـ ٤٣٥).
(٥) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٢٤٥).

كبيرة، وتفنّنَ فيه، وأكثرَ من التنبيه عليه، فشرح المفردات والتراكيب الغريبة، سالكًا طريقَ الإيجاز والاختصار.

وللإمام ابن خزيمة في شرح غريب الحديثِ مسالك عديدة، منها:

أ ـ يشرح الغريبَ بما جاءَ مفسَّرًا في بعض روايات الحديث:

ومن أمثلتِه قولُه في كتاب الوضوء: «بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّغَوُّطِ عَلَى طَرِيقِ المسلِمِينَ وَظِلِّهم الَّذِي هو مَجَالسُهُم»، ثم أوردَ فيه حديثَ أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: «اتَّقُوا اللَّعنَتَيْنِ، ـ أَو اللَّعَّانَيْن ـ»، قِيلَ: وَمَا هُمَا؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَو ظِلِّهِم».

ثم قال: «وإِنَّمَا استَدلَلتُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ بِقَولِهِ: «أَو ظِلِّهِم»: الظِّلَّ الَّذِي يَستَظِلُّونَ بِهِ إِذَا جَلَسُوا مَجَالِسَهُم، بِخَبَرِ عَبدِ الله بنِ جَعفَرٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَحَبَّ مَا استَتَرَ بِه فِي حَاجَتِه هَدَفًا، أَو حَائِشَ نَخلٍ»[١]؛ إِذِ الهَدَفُ هو الحَائِطُ، وَالحَائِشُ مِن النَّخل: النَّخلَاتُ المُجتَمِعَاتُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ البُستَانُ حَائِشًا لِكَثرَةِ أَشْجَارِهِ، وَلَا يَكَادُ الهَدَفُ يَكُونُ إِلَّا ولَهُ ظِلٌّ، إِلَّا وَقتَ استِوَاءِ الشَّمسِ، فَأَمَّا الحَائِشُ مِنَ النَّخلِ فَلَا يَكُونُ وَقتٌ مِن الأَوقَاتِ بِالنَّهَارِ إِلَّا ولَها ظِلٌّ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قد كَانَ يَستَحِبُّ أَن يَستَتِرَ الإِنسَانُ في الغَائِطِ بِالهَدَفِ والحَائِشِ وَإِن كَانَ لَهما ظِلٌّ»[٢].

ب ـ شرحُه لغريب الحديث نقلًا عن بعض الأئمة:

ومن أمثلتِه: قولُه في حديث عبد الله بن مسعود ﷺ: «جدَبَ لنا رسولُ الله السَّمَرَ بعد العَتَمَة».. قال: «سمعتُ محمدَ بنَ عمر يقول: قال عبدُ الصمد: يعني بالجدبِ: الذمّ»[٣].

---

(١) أخرجه ابنُ خزيمة في (صحيحه) (ح/ ٥٣)، باب استحباب الاستتار عند الغائط.

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٣٧ ـ ٣٨ح/ ٦٧).

(٣) السابق (٢/ ٢٩١ح/ ١٣٤٠).

ومنه قولُه في حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما: «كان رسولُ الله ﷺ إذا صلَّى جخَّى[(١)]».

ثم قال: «سمعتُ السَّرِيَّ[(٢)] يقول: قال النَّضرُ: جخَّ: الذي لا يتمدَّدُ في ركوعِه ولا سجودِه».

وقال أيضًا: «سمعتُ أحمدَ بن منصور المروزيَّ يقول: قال النضر: والعربُ تقول: هو جَخٌّ»[(٣)].

وقد نقلَ ابنُ خزيمة هنا كلامَ النضر واعتمدَه، والنضرُ هو ابنُ شميل، وهو أحدُ رُواة هذا الحديث، كما أنه أحدُ أئمة اللغة المعروفين.

وأحيانًا ينقلُ الإمامُ ابنُ خزيمة كلامَ بعض العلماء في تفسيرهم للغريب، ويزيدُه توضيحًا؛ لأنه يرى أنَّ اللفظَ المشروح به غريبٌ أيضًا، ومن ذلك قولُه في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أنّ النبيَّ ﷺ قال: «رُصُّوا صُفُوفَكُم، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا، وَحَاذُوا بِالأَعْنَاقِ، فَوَالَّذِي نَفسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنِّي لأَرَى الشَّيطَانَ يَدخُلُ مِن خَلَلِ الصَّفِّ كَأَنَّهَا الحَذَفُ».

قَالَ مُسْلِمٌ[(٤)]: يَعنِي النَّقَدَ الصِّغَار»[(٥)].

ولَـمَّا كان تفسيرُ مسلم لكلمة «الحذف» الواردةِ في الحديثِ بـ«النقَد الصغار» تفسيرًا للغريب بالغريب: زادَه الإمامُ ابنُ خزيمة توضيحًا فقال بعده: «النَّقَدُ الصِّغَارُ: أَولَادُ الغَنَم»[(٦)].

---

(١) «جخَّى»: كذا في طبعة الأعظمي، وهو الأشهر، وفي طبعة الميمان والتأصيل: «جخَّ»، ومعناه: فتح عضُدَيه عن جنبَيْه، وجافاهما عنهما.

(٢) هو ابنُ مزيد، وهو أحدُ رواة الحديث.

(٣) السابق (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦ح/ ٦٤٧).

(٤) مسلم هو ابنُ إبراهيم الفراهيدي، أحدُ رواة الحديث.

(٥) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٢٢ح/ ١٥٤٥).

(٦) النقَدُ واحدتُها: نقَدَة، وجمعُها نِقاد. انظر: (النهاية في غريب الحديث) (٢/ ٧٨٥ ـ نقد).

وله أمثلةٌ أخرى في (صحيح الإمامِ ابنِ خزيمة)[١].

جـ ـ يشرحُ الغريب، ويستدلُّ لشرحِه بما يدلُّ على ذلك من الأحاديث:

ومن أمثلتِه: قولُه في تفسير (الكعب) الواردِ في الأحاديث:

«بَابُ ذِكرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الكَعبَينِ اللَّذَينِ أُمِرَ المُتَوَضِّئُ بِغَسلِ الرِّجلَينِ إِلَيهِمَا: العَظْمَانِ النَّاتِئَانِ فِي جَانِبَي القَدَم، لَا العَظْمُ الصَّغِيرُ النَّاتِئُ عَلَى ظَهرِ القَدَمِ، عَلَى مَا يَتَوَهَّمُهُ مَن يَتَحَذلَقُ مِمَّن لَا يَفْهَمُ العِلمَ، وَلَا لُغَةَ العَرَبِ».

ثم أوردَ فيه ثلاثةَ أحاديث مرفوعة، وعلَّقَ عليها بما لا يدعُ مجالًا للشكِّ أنَّ ما فسَّرَه هو الصحيح[٢]، وتعليقاتُه تدلُّ على دقَّتِه وإمامتِه في الحديثِ واللغةِ معًا.

تاسعًا: ناسخ الحديث ومنسوخه في (صحيح ابن خزيمة):

من الجوانب التي اهتمَّ بها الإمامُ ابن خزيمة في (صحيحه): بيانُ الناسخِ من المنسوخ، وذلك لما تترتَّبُ عليه من الأحكام.

ومن أمثلتِه في (صحيح ابن خزيمة): قولُه في كتاب الصلاة:

«بَابُ ذِكرِ نَسخِ التَّطبِيقِ فِي الرُّكُوعِ، وَالبَيَانِ على أَنَّ وَضعَ اليَدَينِ عَلَى الرُّكبَتَينِ نَاسِخٌ لِلتَّطْبِيق؛ إِذِ التَّطبِيقُ كَانَ مُقَدَّمًا، وَوَضعُ اليَدَينِ عَلَى الرُّكبَتَينِ مُؤَخَّرًا بَعدَهُ، فَالمُقَدَّمُ مَنسُوخٌ، وَالمُؤَخَّرُ نَاسِخٌ.

حَدثنا محمدُ بنُ أَبَانَ، حَدثنا عَبدُ الله بنُ يَزِيدَ الأَوْدِيُّ (قَالَ أَبُو بَكرٍ: هُوَ ابنُ إِدرِيسَ بنِ يَزِيدَ الأَودِيُّ، نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ)، قَالَ: حَدثنا عَاصِمُ بنُ كُلَيبٍ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ الأَسوَدِ، عن علقَمَةَ، عن عبدِ الله قال:

---

(١) انظر: الأحاديث: (٧٢٥، ٧٦٨، ١١٣٣، ١٣٧٧).

(٢) السابق (١/ ٨١ ـ ٨٣ الأحاديث: ١٥٨ ـ ١٦٠).

عَلَّمَنَا رَسُولُ الله ﷺ الصَّلَاةَ، قَالَ: فَكَبَّرَ، وَلَمَّا أَرَادَ أَن يَركَعَ طَبَّقَ يَدَيه بَينَ رُكبَتَيه فَرَكَعَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ سَعدًا، فَقَالَ: صَدَقَ أَخِي، كُنَّا نَفعَلُ هذا، ثُمَّ أُمِرنَا بِهذا، يَعنِي الإِمسَاكَ بِالرُّكَبِ»[١].

وله أمثلةٌ عديدةٌ في (صحيح ابن خزيمة)[٢].

وأحيانًا يردُّ الإمامُ ابنُ خزيمة على مَن يردُّ النسخَ في بعض المسائل، ومن أمثلتِه:

١ ـ أنه ردَّ على مَن يزعمُ أنّ القنوتَ في الصلوات منسوخٌ منهيٌّ عنه، وبيَّنَ أنّ المنسوخَ هو لعنُ الكفار ـ في حال حياتِهم ـ وليس الدعاءَ والقنوتَ للمستضعفين من المسلمين، فالنسخُ جزئيٌّ وليس كليًّا[٣].

٢ ـ الردُّ على مَن يرى أنّ أمرَ النبيِّ ﷺ للمأمومين بالجلوس إذا صلَّى الإمامُ جالسًا: منسوخٌ بحديث أمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها في قصةِ صلاتِه ﷺ بالناسِ في مرضِ موتِه، حيث صلَّى ﷺ جالسًا والناسُ وراءَه قيام، فردَّ عليهم الإمامُ ابنُ خزيمة ببيان أنّ الرواة اختلفوا في تلك القصةِ، فبعضُهم ذكرَ أنّ الإمامَ هو النبيُّ ﷺ، وبعضُهم ذكرَ أنَّ الإمامَ هو أبو بكرٍ رضي الله عنه، ولا يجوز القولُ بنسخِ ما ثبتَ عن النبيِّ ﷺ بيقين بما لم يكن كذلك، بل اختلفَ فيه الرواة.

ومن أبرز مَن ذهبَ إلى النسخِ هنا: هو شيخُه الإمام البخاريُّ[٤]، وقبله الإمام الشافعي، ولذلك نرى الإمامَ ابنَ خزيمة يسلك في مناقشة القائلين بالنسخ هنا بغايةٍ من الأدب، كقولِه في ترجمةِ الباب: «بابُ ذكرِ

---

(١) السابق (١/٣٠١ح/٥٩٥).
(٢) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (الأحاديث: ٦٢٧، ٦٢٨، ٢٠١١).
(٣) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (١/٣١٨ ـ ٣١٩ح/٦٢٢، ٦٢٣).
(٤) انظر: تعليقَه على حديث (٥٢٢٦) من (صحيحه).

أخبارٍ تأوَّلَها **بعضُ العلماء** ناسخةً لأمر رسول الله ﷺ المأمومَ بالصلاةِ إذا صلَّى إمامُه جالسًا»، وكذلك قولُه بعد ذلك: «قالَ قومٌ من أهل الحديث: إذا صلَّى الإمامُ...».

وقد أطالَ الإمامُ ابنُ خزيمة في شرح الموضوع، وقال في الأخير: «فَمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَاتَّفَقَ أَهلُ العِلم عَلَى صِحَّتِه: يَقِينٌ[1]، وَمَا اختَلَفُوا فِيهِ وَلَم يَصِحَّ فِيهِ خَبَرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: شَكٌّ، وَغَيرُ جَائِزٍ تَركُ اليَقِينِ بِالشَّكِّ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ تَركُ اليَقِينِ بِاليَقِينِ»[2].

المقام الثاني: مختلِفُ الحديث في (صحيح ابن خزيمة):

هذا الموضوع تابعٌ للموضوع السابق، حيث إنه يمثِّلُ جزءًا من الصناعة الحديثيَّةِ المتعلِّقةِ بالمتنِ في صحيح الإمام ابنِ خزيمة، ولكني أفردتُه إبرازًا له، وبيانًا لمكانتِه، وتوضيحًا لمدى اهتمامِ الإمامِ ابنِ خزيمة به.

وقد سبقت الإشارةُ إلى اهتمامِ الإمام ابن خزيمة بعلم مختلف الحديث، وهو أن يكون حديثان متضادَّان في المعنى ظاهرًا، فيهتمُّ الإمامُ ابنُ خزيمة بدفع ما يظهرُ من التعارضِ من خلال تراجم الأبواب، بل إنَّ مفهومَ (مختلف الحديث) عنده أوسع من مخالفةِ حديثٍ لحديث، بل عدَّ منه أيضًا مخالفةَ الحديثِ للآية، أو اللغة، أو غير ذلك مما ذكرَه المعتنون بهذا الجانب[3].

---

(١) يشير إلى حديث عائشة ﵂ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ يَعُودُونَهُ فِي مَرَضِه، فَصَلَّى بِهِم جَالِسًا، فَجَعَلُوا يُصَلُّونَ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيهِم: اجْلِسُوا، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: إِنَّ الإِمَامَ لَيُؤْتَمُّ بِه، فَإِذَا رَكَعَ فَاركَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارفَعُوا، وَإِن صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا». أخرجه البخاري (ح/٥٢٢٦).

(٢) السابق (٥٣ ـ ٥٧ ـ الأحاديث: ١٦١٦ ـ ١٦٢١).

(٣) انظر: بحث (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في مختلف الحديث في صحيحِه) للباحث هاني يوسف الجليس (ص/١٩ ـ ٣١).

وللإمامِ ابنِ خزيمة قدمٌ راسخةٌ وباعٌ طويلٌ في هذا الميدان، فهو من أعلامِه البارزين، أهَّلَه لِتَبَوُّؤِ هذه المنزلةِ إمامتُه في الفقه والحديثِ معًا، وقد شهدَ العلماءُ له بتقدُّمِه في هذا الشأن، وعدُّوه من أحسن الناسِ كلامًا في علم مختلف الحديث.

قال السيوطي: «وكان ابنُ خزيمة من أحسن الناس كلامًا فيه»[(١)].

وقال السخاويُّ: «وإنما يكملُ له مَن كان إمامًا جامعًا لصناعَتَي الحديثِ والفقه، غائصًا على المعاني الدقيقة، ولذا كان إمامُ الأئمة أبو بكر بن خزيمة من أحسن الناس فيه كلامًا»[(٢)].

وقد نُقِلَ عن الإمام ابنِ خزيمة أنه قال: «لا أعرفُ أنه روي عن النبيِّ ﷺ حديثان بإسنادَين صحيحَين متضادَّين، فمَن كان عنده: فلْيأتِنِي به لأؤلِّفَ بينهما»[(٣)].

وسألقي الضوءَ هنا باختصارٍ شديد على منهج الإمام ابن خزيمة في مختلف الحديثِ في (صحيحه)، وذلك في وقفتَين:

الوقفةُ الأولى: طريقةُ ابن خزيمة في عرض مسائل مختلف الحديث:

يمكن إجمالُ طريقة الإمام ابن خزيمة في عرضِه لمسائل مختلِف الحديث على النحو الآتي:

أولًا: إنَّ المجال الأوسعَ للكلامِ في هذا الموضوع هو التراجم، فيستهلُّ الكلامَ فيه في تراجم أبوابه بذكرِ موضوع الحديث، ونوعِ الاختلافِ فيه؛ كأن يُبيِّنَ:

---

(١) (تدريب الراوي) (٢/ ١٧٦).

(٢) (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) (٣/ ٧٥).

(٣) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٢٧٥).

* أنّ هذا الحديثَ مجمَلٌ غيرُ مفسَّر[١].

* أو مختصَرٌ غيرُ مستقصٍ لجميع المتن[٢].

* أو كونه دالًّا على الإباحة، وأنّ الحديثَ الذي يُظَنُّ معارضًا له يدلُّ على الإباحة أيضًا، فالمكلَّفُ مخيَّرٌ بينهما[٣].

* أو أنّ هذا الحديثَ وإن كان قد سيقَ بصيغة العموم؛ إلا أنّ المرادَ به خاصٌّ[٤].

* أو كونه منسوخًا[٥].

* أو يُبَيِّنَ في ترجمة الباب خطأً بعض العلماء في فهمِ كلمةٍ من الحديث[٦].

وغير ذلك.

ثانيًا: ثم يذكرُ ابنُ خزيمة بعد الترجمة الحديثَ أو الأحاديثَ الواردةَ في الباب، وما يشهدُ لها.

ثالثًا: ثم يُعقِبُها بذكر بابٍ أو أبوابٍ أخرى، فينفي فيها ما تُوُهِّمَ من تناقض واختلاف، وذلك: إمّا بتفسير ما أجمِلَ[٧]، أو بيانِ التخييرِ في الفعلِ، وأنه من اختلاف المباح[٨]، وتخصيص العام[٩]، أو بيان معنًى

---

(١) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٧ ـ قبل ح/ ٨)، وهذا كثيرٌ في هذا الكتاب.
(٢) السابق (١/ ٣٧٨ ـ قبل ح/ ٧٧٠).
(٣) السابق (١/ ٢٥٦ ـ قبل ح/ ٥٠٩).
(٤) السابق (٢/ ٧٠ ـ قبل ح/ ٩٤٣).
(٥) السابق (١/ ٣٠١ ـ قبل ح/ ٥٩٥)، وانظر ما سبق قريبًا عن (ناسخ الحديث ومنسوخه في صحيح ابن خزيمة).
(٦) السابق (٢/ ٨١ ـ قبل ح/ ٩٦٤).
(٧) السابق (١/ ٩٥ح/ ١٩٠).
(٨) السابق (١/ ٨٧ ـ ٨٨ح/ ١٧١ ـ ١٧٣).
(٩) السابق (٢/ ٢٩٠ح/ ١٣٣٩).

غريب[١]، أو بيان الناسخ من المنسوخ، وقد يُصَرِّحُ بالنسخ في البابِ الواحدِ نفسِه، وقد يُعقِبُه ببيان النسخ في بابٍ آخر[٢].

وقد يكتفي الإمامُ ابنُ خزيمة في دفع التعارضِ بين الأحاديثِ بما ذكرَه في تراجم الأبواب، وربما لا يكتفي بذلك، بل يستطردُ في الموضوع للتدليلِ على صحةِ ما قرَّرَه، وذلك من خلال الكلام عقب الأحاديث.

الوقفةُ الثانية: منهجُ ابن خزيمة في دفع التعارض بين الأدلة:

سلكَ الإمامُ ابنُ خزيمة مسلك حُذَّاقِ الأئمة في التوفيق بين الأحاديث، وقد أجملَها رَحِمَهُ اللهُ في قولِه ـ تعليقًا على حديثِ ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في صلاة النبيِّ ﷺ الوترَ على الراحلة، وحديثِ جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في صلاة النبيِّ ﷺ الوترَ على الأرض ـ يقولُ ابنُ خزيمة: «...بَلِ الخَبَرانِ جَمِيعًا مُتَّفِقَانِ مُستَعمَلَانِ، وكُلُّ واحِدٍ مِنهمَا أَخبَرَ بِمَا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَفعَلُه، وَيَجِبُ عَلَى مَن عَلِمَ الخَبَرَين جَمِيعًا إِجَازَةُ كلَا الخَبَرَين[٣].

قد رأَى ابنُ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ يُوتِرُ عَلَى راحلَتِه، فَأَدَّى مَا رَأَى، ورأَى جَابِرٌ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاخَ راحلَتَهُ فَأَوْتَرَ بالأَرْضِ، فَأَدَّى ما رأَى النَّبِيَّ ﷺ، فَجَائِزٌ أَن يُوتِرَ المَرءُ عَلَى راحلَتِهِ كَمَا فَعَلَ ﷺ، وَجَائِزٌ أن يُنِيخَ رَاحِلَتَهُ فَيَنزلَ فَيُوتِرَ عَلَى الأَرضِ، إِذِ النَّبِيُّ ﷺ قَد فعلَ الفِعلَين جَمِيعًا، وَلَم يَزجُر عن أَحَدِهِمَا بَعدَ فِعلِه، وهذا مِن اختِلَافِ المُبَاحِ.

ولَـمَّا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الفِعلَين جَمِيعًا، كَانَ المُوتِرُ بِالخِيَارِ في السَّفَرِ؛

---

(١) السابق (١/ ٢٤٧ح/ ٤٩٠).

(٢) انظر ما سبق عن (ناسخ الحديث ومنسوخه في صحيح ابن خزيمة).

(٣) أي: يجبُ على مَن عَلِمَ بالحديثَين العملُ بهما جميعًا، لا أن يعملَ بأحدهما ويُهمِلَ الثاني.

إن أَحَبَّ أَوتَرَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَإِن شَاءَ نَزَلَ فَأَوتَرَ عَلَى الأَرضِ.

وليسَ شَيءٌ مِن سُنَّتِه ﷺ مهجُورًا إِذَا أَمكَنَ استِعمَالُه، وإِنَّمَا يُترَكُ بَعضُ خَبَره ببَعضٍ إِذَا لَم يُمكِنِ استِعمَالُهَا جَمِيعًا، وكانَ أَحدُهما يَدفَعُ الآخَرَ في جمِيعِ جِهَاتِه، فيَجِبُ حينَئِذٍ طَلَبُ النَّاسِخِ مِن الـخَبَرَينِ والـمَنسُوخِ مِنهُمَا، ويُستَعمَلُ النَّاسِخُ دُونَ المَنسُوخِ.

ولَو جَازَ لأَحَدٍ أَن يدفَعَ خَبَرَ ابن عُمَرَ بخَبَر جَابِرٍ: كَانَ أَجوَزَ لآخَرَ أَن يَدفَعَ خَبرَ جَابِرٍ بِخَبَرِ ابنِ عُمَرَ؛ لأَنَّ أَخبَارَ ابنِ عُمَرَ فِي وِترِ النَّبِيِّ ﷺ على الرَّاحِلَةِ أكثَرُ أَسَانِيدَ، وَأَثبَتُ، وَأَصَحُّ مِن خَبَرِ جَابِرٍ، وَلَكِن غَير جَائِزٍ لِعَالِمٍ أَن يَدفَعَ أَحَدَ هذَينِ الخَبَرَينِ بِالآخَرِ، بَل يُستَعمَلَانِ جَمِيعًا عَلَى مَا بَيَّنَّا، وقَد خَرَّجتُ طُرُقَ خَبَرِ ابنِ عُمَرَ فِي كِتَابِ الكَبِير»[1].

وهذا كلامٌ في غاية النَّفاسة، وهو يمثل منهجَ المحدِّثين عمومًا، ومنهجَ الإمامِ ابنِ خزيمة خصوصًا، حيث اعتنى به وأَوْلَاه اهتمامًا بالغًا.

وفي هذا المنهجِ من الفوائد الكثيرةِ ما لا يَخفى على المتأمِّل، منها: اتباع السنة، ومنها: إحياء السنن، بحيث إنَّ مَن أعْمَلَ حديثًا دون الآخر: فقد حرمَ نفسَه العملَ ببقية السنن.

وفيما يلي إشارةٌ عابرةٌ إلى مجمل مسالكِه التي سلكَها لدفع التعارض:

المسلك الأول: ردُّ الحديثِ الضعيف:

عَمَدَ الإمامُ ابنُ خزيمة في بعض المسائل إلى حلِّ الخلاف ودفع التعارض ببيان ضعف المُعَارِض وردِّه، وبيان أنّ العملَ به متوقفٌ على صحته.

---

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٢٥١ ـ بعد ح/ ١٢٦٣).

وقد ذكرَ ضعفَ المُعَارِضِ بعدةِ أمورٍ، منها: عدمُ ثبوتِ سماع بعض الرواة من بعض، أو بكونه موقوفًا، أو بوجود تصحيفٍ في المتن، أو بضعف الراوي، أو بحصول وَهَمٍ من الراوي في لفظ الحديث، وغيرِ ذلك من عوامل الردِّ.

المسلكُ الثاني: الجمعُ بين الأدلة:

وهذا المسلكُ سلكَه في حال صحةِ جميع الأحاديث التي ظاهرُها التعارض، ففي هذه الحالةِ إعمالُ الدليلَين أولى من إهمالِ أحدِهما، كما هو مقرَّرٌ في القاعدة الشرعية.

يقولُ ابنُ خزيمة في الجمع بين الأدلة: «لا يجوزُ على أصلي دفعُ أحدِ الخبَرَين بالآخر، بل يجبُ استعمالُ كلِّ خبرٍ في موضعِه»[1].

وكما سبقَ كلامُه قريبًا حول حديثِ ابنِ عمر ﵄ وحديثِ جابر ﵁ في الوتر.

ويشتملُ هذا المسلكُ على صورٍ عديدةٍ، منها:

١ - الجمع بين المجملِ والمفسَّر، أو المختَصَرِ والمتقَصَّى، وقد سبقت الإشارة إلى بعض الأمثلة، وهذا كثيرٌ في (صحيح ابن خزيمة).

٢ - الجمع بين العامِّ والخاص، بحملِ العامِّ على الخاص، وقد سبقت الإشارة إلى بعض الأمثلة، وهذا كثيرٌ أيضًا في (صحيح ابن خزيمة).

٣ - الجمعُ ببيان أنّ الاختلافَ من باب اختلاف المباح، فالمكلَّفُ مخيَّرٌ بين الفعلَين، وقد سبقت الإشارة إلى بعض الأمثلة.

٤ - الجمعُ بين الأحاديث ببيان المقصودِ منها بالرجوع إلى اللغة

---

(١) السابق (٢/ ١١٤ح/ ١٠٢٨).

العربية[1].

٥ ـ الجمعُ بين الأحاديثِ ببيان خفاءِ الشيءِ على بعض الرواة، وقد يُعبِّرُ عنه ابنُ خزيمة بأنّ بعض الصحابة ﷺ قد يَحفظُ عنه ﷺ ما يَعْرُبُ عن بعضهم[2].

المسلكُ الثالث: النسخ:

وقد لجأ إليه ابنُ خزيمة في حال تعذُّرِ الجمع بين الأدلة، وقد سبق الحديثُ عنه، وذكرتُ هناك بعض الأمثلةِ لذلك.

المسلكُ الرابع: الترجيح:

والترجيحُ يُلجأ إليه في حال تعذُّرِ الجمع، مع تعذُّرِ الوصول إلى معرفة المتقدِّمِ من المتأخرِ من الأحاديث.

ووجوهُ الترجيح كثيرةٌ أوصلَها الإمامُ الحازميُّ إلى خمسين مرجِّحًا[3]، وذكرَ غيرُه أكثرَ من ذلك[4].

ومسالكُ الترجيح التي سلكَها الإمامُ ابنُ خزيمة يمكن إجمالُها فيما يلي:

١ ـ الترجيح بحال الراوي، وذلك بالنظرِ إلى كثرة الرواة[5]، أو أنّ بعضَهم أحفظ وأضبط من بعض[6]، أو غير ذلك.

---

(١) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٣٦٣ح/ ١٤٧٠)، (٤/ ١٥٥ح/ ٢٥٨١).

(٢) السابق (٤/ ١٧٢ح/ ٢٦٢٣).

(٣) انظر: (الاعتبار في الناسخ من المنسوخ) للحازمي (ص/ ٦ ـ ١٥).

(٤) انظر: (تدريب الراوي) (٢/ ١٧٧).

(٥) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٢٥٠ح/ ١٢٦٣).

(٦) السابق (٤/ ٣٧ح/ ٢٣٠٦).

٢ ـ الترجيح بكيفيَّة الرواية، كترجيح المثبِتِ على النافي[١].

٣ ـ الترجيح باتفاق العلماء[٢].

٤ ـ الترجيح بمرجِّح خارجي، ككلمةٍ مقدَّرةٍ في السياق[٣]، أو وجودِ عاضدٍ من روايةٍ أخرى[٤]، وغيرها.

هذه بعضُ الومضات التي تُشير إلى منهج الإمام ابن خزيمة في مختلف الحديث[٥]، وبالنظرِ في (صحيحه) يتبيَّنُ أنه أولاه اهتمامًا بالغًا، وشغلَ هذا حيِّزًا كبيرًا من كتابه الماتع.

وما ذكرتُ هنا من الفوائد المتعلِّقةِ بالصناعة الحديثيَّةِ عند الإمام ابنِ خزيمة، سواء ما يتعلَّقُ منها بالإسناد، أم ما يتعلَّقُ منها بالمتن؛ ليس إلا إشاراتٍ موجزةً إلى تلك الفوائد الغزيرة التي حفلَ بها صحيحُ الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ.

وبعد؛ فهذا ما يسَّرَه الله تعالى في «المدخل إلى صحيح الإمام ابن خزيمة»، عشتُ خلالَ إعدادِه مع عَلَمٍ من أبرز أعلام الأمةِ، ومع كتابٍ من أعظم كتب السنةِ النبوية، وإنها لحظاتٌ من أسعد لحظاتِ عمري أن يوفقني الله تعالى لأمضي ساعاتٍ من عمري الزائل مع أمثال الإمام ابن خزيمة، الذين أسأل الله تعالى أن يحشرني معهم ومع أمثالِهم ممن

---

(١) السابق (١/ ١٨ح/ ٢٧)، (٢/ ٢٣١ح/ ١٢٣٠)، (٢/ ٢٣٣ح/ ١٢٣٢)، (٢/ ٢٣٥ح/ ١٣٩٧)، (٤/ ٣٣٠ح/ ٣٠٠٨).

(٢) السابق (٣/ ١١٢ح/ ١٧٢٢).

(٣) السابق (٤/ ١٩٦ح/ ٢٦٧٨).

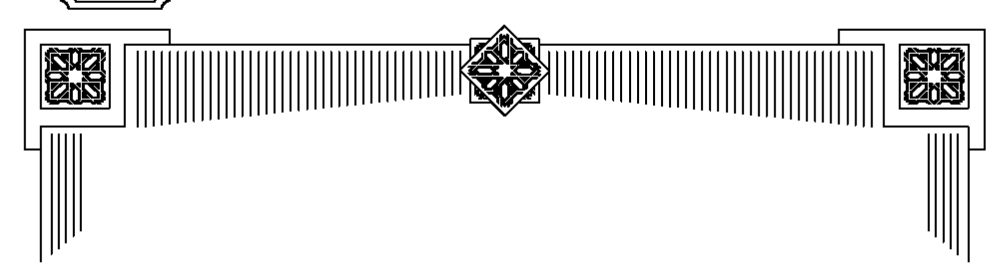
(٤) السابق (٤/ ٢١٢ح/ ٢٧١٢، ٢٧١٣).

(٥) ولشيءٍ من التفصيل انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في مختلف الحديث في صحيحه) للباحث هاني يوسف محمود الجليس، (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (٢/ ٤٤٢ ـ ٤٧٦).

خدموا السنة النبوية في الفردوس الأعلى، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

وصلى الله تعالى وسلَّمَ على خير خلقِه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن استنَّ بسنَّتِه واهتدى بهديِه إلى يوم الدين، والحمدُ لله رب العالمين.





فهرس الموضوعات



إصدارات إدارة الشؤون الفنية
مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولاً: كتب التحقيق:

١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَري (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/٢٠١٠م.
٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦م.
٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧مجلدات)، السّفّاريني (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧م.
٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م.
٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروعي، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧م.
٧- الروض الندي شرح كافي المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
٩- درة الغواص في حكم الذكاة بالرصاص، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجّاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١١- الخُطَب السَّنِيّة، مصطفى البولاقي (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧م.
١٢- المنبر (مجموعة خُطَب جُمعيّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧م.
١٣- الخطب الجمعية في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧م.
١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م.
١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م.
١٦- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٨م.

١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السّفّاريني (ت١١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨م.
١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١١م.
٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جِيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨م.
٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨م.
٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١م.
٢٤- التيسير نظم التحرير، العمريطي (ت٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١م.
٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤م.
٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤م.
٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥م.
٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥م، وهي:
- تحفة الراكع والساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ).
- سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرُنْبُلالي (ت١٠٦٩هـ).
- البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجدًا بنى له بيتًا في الجنة»، الطحلاوي.
- فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت١٠٦٦هـ).
- فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
- فضل بناء المساجد وعمارتها وعمّاره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت١٤٢١هـ) = (٢٠٠١م)، ٢٠١٦م.

٣٠- ملحة الإعراب، الحريري (ت٥١٦هـ)، ٢٠١٦م

٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.

٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.

٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٥م. ط٢/ ٢٠١٠م.

٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و٢)، ٢٠٠٥م.

٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و٤)، ٢٠٠٥م.

٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.

٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.

٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.

٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.

٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١٠م.

١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١٠م.

١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١١م.

١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١١م.

١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م. ط٣/٢٠١٤م. ط٤/ ٢٠٢٣م.

١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.

١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.

١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجَكَني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجَكَني الشنقيطي، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.

١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.

١٨- المنهل العذب النمير في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١١م.
٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١١م.
٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
٢٦- الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م.
٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط١/ ٢٠٠٩م. ط٢/ ٢٠١١م.
٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١٠م. ط٢/٢٠١٤م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١١م. ط٢/ ٢٠٢٣م.
٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
٣٦- الأعذار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط١/ ٢٠١١م. ط٢/٢٠١٤م. ط٣/٢٠١٦م.
٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١٢م. ط٢/ ٢٠٢٣م.
٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.

٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثًا: الدوريات:

مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م. العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.

***


تنسيق
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com